رؤيـــــــة
تركيـــــة

رئيس التحرير

رمضان يلدرم

Ramazan Yıldırım

İstanbul University

الهيئة التحريرية

رئيس التحرير التنفيذي
محمود الرنتيسي
Mahmoud Alrantisi
Istanbul Medipol University

محرر السياسة الخارجية
كمال إنات
Kemal İnat
Sakarya University

محرر السياسة والاقتصاد
مصطفى جانر
Mustafa Caner
Sakarya University

محرر عروض الكتاب
محمد رقيب أوغلو
Mehmet Rakipoğlu
Mardin Artuklu University

محرر الشرق الأوسط
محمد حسين مرجان
Muhammed Hüseyin Mercan
Ankara Yıldırım Beyazıt University

المصحح اللغوي
محمد نور يوسف
Muhammad Nur Yusuf
İnönü University

Publisher / الناشـــر

مركز ستا للأبحاث السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية

SETA Foundation for Political, Economic and Social Research

Basım Yeri / Printing House: Turkuvaz Haberleşme ve Yayıncılık A.Ş.

Güzeltepe Mahallesi Mareşal Fevzi Çakmak Caddesi, B Blok No: 29/1/1, Eyüpsultan, İstanbul / Türkiye

Yayın Sahibi/Owner : SET VAKFI İktisadi İşletmesi / ISSN: 2458-8458

Sorumlu Yazı İşleri Müdürü/ Managing Editor : Mehmet Nuri Altun

The views expressed therein, remain the sole responsibility of the authors; they do not represent the view of the Editorial Board or the SETA Foundation. All Rights Reserved.

كل ما يكتب أو ينشر في هذه المجلة من صميم رأي صاحبه وعلى مسؤوليته الشخصية ولا تمثل وجهة نظر هيئة التحرير أو مركز ستا

كل الحقوق محفوظة

رؤية تركية مجلة محكّمة، و مدرجة في مؤشرات التصنيف الدولية:

Rouya Turkiyyah is a peer-reviewed journal that is international indexes and databases:

International Political Science Abstracts (IPSA), EBSCO, Arab Impact Factor

دار المنظومة / Dar Al-Mandumah, قاعدة بيانات معرفة / Marefa Database (E-Marefa)

الهيئة الاستشارية

نبـــي ميـــش جامعـــة ســـكاريا، **كمـــال إنـــات** جامعـــة ســـكاريا، **محيـــي الديـــن أتامـــان** جامعـــة أنقـــرة للعلـــوم الاجتماعيـــة، **مـــراد يشـــلطاش** جامعـــة أنقـــرة للعلـــوم الاجتماعيـــة، **طلحـــة كوســـيه** أكاديميـــة الاســـتخبارات التركيـــة، **بشـــير نافـــع** مركـــز الجزيـــرة للدراســـات، **خيـــري عمـــر** جامعـــة ســـكاريا، **رجـــب شـــان تـــورك** جامعـــة حمـــد بـــن خليفـــة، السنوســـي بســـيكري المركـــز الليبـــي للبحـــوث، **صلاح الديـــن الزيـــن** مركـــز الجزيـــرة للدراســـات، **علـــي أصلان** جامعـــة ابـــن خلـــدون، **محمـــد الحبيـــب العلانـــي** مركـــز القيـــروان للدراســـات الإسلاميـــة، **مـــروان قـــبلان** المركـــز العربـــي للأبحـــاث، **نـــور اللـــه غـــور** جامعـــة ميدبـــول، **يوســـف أبـــو فـــارس** مركـــز البحـــوث والدراســـات الإفريقيـــة، **إبراهيـــم فريحـــات** معهـــد الدوحـــة، **محمـــد معـــزز الحديشـــي** الجمعيـــة العراقيـــة للعلـــوم السياســـية.

EDITORIAL OFFICE / YAYIN İDARE ADRESİ

Nenehatun Caddesi No: 66 GOP/Çankaya. 06700 Ankara/Türkiye

Tel: +90312551-2100 · Fax: +90312551-2190

rouyaturkiyyah@setav.org • www.rouyaturkiyyah.com

Contents

SPRING 2025 · VOLUME 14 NO.2

Editor's Note
4 - 7

ARTICLES - COMMENTARIES

Trump Doctrine in the Gulf
Geoeconomic Strategy in the Middle East

NECMETTİN ACAR

9 - 22

The Parameters of The US Foreign Policy
Decision Making Under Trump's Presidency

TUNCAY KARDAŞ

23 - 38

Transatlantic Relations:
An Assessment through Shared Values
and Shared Security

AYLİN ÜNVER NOİ

39 - 56

The New Era in Trump-Putin Relations
between Pragmatismand and Strategic Interests

MEHMET ÇAĞATAY GÜLER

57 - 72

Trump's Strategy and the "Thucydides Trap"
Theory with China

MOHAMMAD MAKRAM BALAWI

73 - 92

The Shift in U.S. Policies on Energy, Climate,
and Trade During the Trump Administration

BÜŞRA ZEYNEP ÖZDEMİR

93 - 108

Syria post-Assad: Features and Necessities of
Dealing with Challenges

ORABI ABDEL HAY ORABI

109 - 126

Religious Groups in Yemen between National
Loyalties and Foreign Ties

ANWAR BIN QASEM AL-KHODARY

127 - 166

Internal And External Threats To The National
Security of Sudan: A Strategic Overview

TIRAB ABBKAR TIRAB

167 - 198

Cyber Borders and their Impact
on International Relations:
Challenges and Strategic Stability

KHALED WALID MAHMOUD

199 - 218

BOOK REVIEWS

Transformation in the Turkish Education System 2002–2024
Yusuf Alpaydın and Kürşat Kültür / Reviewed by Sümeyye Özdemir
219- 224

المحتويات

ربيع 2025 السـنـة 14 العـدد 2

كلمة رئيس التحرير
4 - 7

المقالات - الدراسات

عقيدة ترامب في الخليج
الإستراتيجية الجيواقتصادية في الشرق الأوسط
نجم الدين أجار
9 - 22

معايير صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية
في ظل رئاسة ترامب الأولى
تونجاي كارداش
23 - 38

العلاقات الأطلنطية:
تقييم من خلال القيم المشتركة والأمن المشترك
آيلين أونفر نوي
39 - 56

الحقبة الجديدة في علاقات ترامب وبوتين
في إطار البراغماتية والمصالح الإستراتيجية
محمد تشاغاتاي غولر
57 - 72

إستراتيجية ترامب ونظرية «فخ ثيوسيديدس» مع الصين

محمد مكرم بلعاوي
73 - 92

تحول السياسات الأمريكية في مجال الطاقة والمناخ والتجارة
خلال ولاية ترامب الثانية
بشرى زينب أوزدمير
93 - 108

سوريا بعد الأسد:
ملامح وضرورات التعامل مع التحديات
عرابي عبد الحي عرابي
109 - 126

الجماعات الدينية في اليمن بين الولاءات الوطنية
والارتباطات الخارجية
أنور بن قاسم الخضري
127 - 166

المهدِّدات الداخلية والخارجية للأمن القومي السوداني:
نظرة إستراتيجية
تيراب أبكر تيراب
167 - 198

الحدود السيبرانية وأثرها في العلاقات الدولية:
التحديات والاستقرار الإستراتيجي
خالد وليد محمود
199 - 218

مراجعات الكتب

التحول في نظام التعليم التركي 2002-2024
يوسف ألب آيدين، كورشاد كولتور/ عرض:سمية أوزدمير
219 - 224

كلمة رئيس التحرير

رمضان يلدرم

التزامًا بما وعدناكم به في العدد الماضي خصّصنا هذا العدد من مجلة (رؤية تركية) لمناقشة التطورات السياسية على مستوى السياسة الدولية في الحقبة الثانية لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي قام بجولته الخارجية الأولى إلى منطقة الشرق الأوسط مؤخرًا، وحملت هذه الجولة رسائل وقرارات ذات دلالات مهمّة. يسلّط هذا العدد الضوء بالدراسة والتحليل على سياسة الولايات المتحدة تحت قيادة ترامب تجاه العديد من الدول والقضايا الإستراتيجية في المنطقة والعالم.

في هذا السياق نفتتح بحوث العدد بدراسة نجم الدين أجار رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة ماردين أرتوكلو في تركيا: «عقيدة ترامب في الخليج: إعادة ضبط الإستراتيجية الجيواقتصادية الأميركية في الشرق الأوسط»، التي تهدف إلى تحليل التوجهات الجديدة الناشئة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط؛ من خلال تناول هذا التحول في إطار «عقيدة ترامب». وتظهر الرسائل والقرارات التي اتُّخِذت خلال الزيارة ابتعاد الولايات المتحدة عن الموقف التدخلي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وتوجّهها نحو نهج سياسة خارجية تمنح فيها الأولوية للأدوات الاقتصادية والدبلوماسية، وتقدّمها على الوسائل العسكرية. يعكس هذا الوضع إعادة واشنطن تحديد أولوياتها الإستراتيجية في المنطقة، وسعيها إلى كسب مكانة جغرافية اقتصادية في مواجهة النفوذ الصيني المتصاعد.

وفي ثاني بحوث العدد يناقش الأكاديمي تونجاي كارداش من جامعة سكاريا: «معايير صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية في ظل رئاسة ترامب الأولى»، ويحلّل عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب، مع التركيز على الشرق الأوسط خلال فترة ولايته الأولى. يسلط البحث الضوء على التفاعل بين مختلف أشكال صنع القرار العقلاني، وعلى أسلوبه في صنع القرار. ويخلص البحث إلى رغبة ترامب الشديدة في فرض أجندته، إلا أن القيود المؤسسية والانقسامات الداخلية تحدّ من استقلاليته في صنع السياسات؛ لذلك كانت قرارات إدارته فوضوية في الغالب، وذلك بحكم الأيديولوجيات القومية والمناهضة لليبرالية، وتأثير الشخصيات الرئيسة الأخرى. وبشكل عام، يُظهر البحث أن افتراض وجود منطق ثابت ورسمي في عمليات صنع القرار في عهد ترامب أمر مضلّل، بل يستلزم

فهم السياسة الخارجية الأمريكية تحديد تأثير النخب غير التقليدية، والديناميات السياسية الداخلية، فضلًا عن العقلانيات المتنافسة.

أما الدراسة الثالثة فكانت للأكاديمية آيلين أونفر نوي التي قدّمت مقاربة للعلاقات الأمريكية الأوروبية تحت عنوان: «تاريخ العلاقات الأطلنطية وحاضرها: تقييم من خلال القيم المشتركة والأمن المشترك». ناقشت الباحثة في الجزء الأول القيم المشتركة والبُعد الأمني المشترك للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تاريخيًّا، وفسّرت في الجزء الأخير العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من خلال تقييم التصورات والسياسات المتغيرة الناشئة في هاتين النقطتين المحوريتين من خلال الليبرالية والحداثة والتقليدية.

وعلى مستوى العلاقات الأمريكية الروسية وفي ضوء تعقيدات الحرب في أوكرانيا ناقش الباحث محمد تشاغاتاي غولر من جامعة بيلكنت بأنقرة: «الحقبة الجديدة في علاقات ترامب وبوتين في إطار البراغماتية والمصالح الإستراتيجية». يشير الباحث إلى طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا التي قد تبدو غير معروفة خلال الولاية الرئاسية الثانية لترامب، حيث يعتمد مسار هذه العلاقات إلى حدّ كبير على التطورات المتعلقة بحرب أوكرانيا. ويمكن أن يكون الوصول إلى وقف إطلاق نار مؤقت أو سلام دائم (وإن كان غير مرجّح) بمثابة نجاح دبلوماسي واقتصادي لإدارة ترامب. قد يتصرّف ترامب، في أثناء تعامله مع العلاقات بشكل براغماتي، بحيث تكون العقوبات والمساعدات المقدمة لأوكرانيا أداة للمساومة مع موسكو.

أما الباحث الفلسطيني محمد مكرم بلعاوي رئيس منتدى آسيا والشرق الأوسط فيتناول في دراسته: «هل تستجيب إستراتيجية ترامب لنظرية (فخ ثيوسيديدس) في علاقته مع الصين؟» تحليل سياسة ترامب تجاه الصين في ضوء نظرية (فخ ثيوسيديدس)، التي تشير إلى احتمال اندلاع صراع بين قوة صاعدة وأخرى مهيمنة. اعتمد ترامب سياسة المواجهة المباشرة، من خلال حرب تجارية شاملة، وقيود على التكنولوجيا الصينية، وتشويه صورة الصين عالميًّا؛ وذلك من خلال فرض تعريفات جمركية غير مسبوقة، واتهام بكين بسرقة الملكية الفكرية، وهذا أدّى إلى تصعيد التوترات بين البلدين، والضغط على الحلفاء للحد من العلاقات مع الصين، في حين ردّت الأخيرة بتوسيع تحالفاتها. وفيما يتعلق بقضايا دولية مهمّة أخرى، كالطاقة والمناخ والتجارة، قدّمت الباحثة الخبيرة في شؤون الطاقة بشرى زينب أوزدمير بحثًا بعنوان: «التحول الجذري في السياسات الأمريكية خلال الولاية الثانية للرئيس ترامب: أجندة الطاقة والمناخ والاستدامة والتجارة». ترى الباحثة أن من المتوقّع أن تُحدِث عودة

دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة تغييرات جوهرية في مسار مكافحة تغيّر المناخ على المستوى العالمي، وفي العلاقات التجارية، وفي أسواق الطاقة؛ إذ إن سياساته المقترحة -ومن ذلك: زيادة الرسوم الجمركية، وتعزيز إنتاج الطاقة المحلية، وانسحاب الولايات المتحدة من الجهود الجماعية لمواجهة الاحتباس الحراري- قد تعيد تشكيل المشهدين الاقتصادي والبيئي، فضلًا عن التوازنات الجيوسياسية. إذن، تحلّل هذه الدراسة الآثار المحتملة لأجندة ترامب، مقدّمةً قراءة شاملة لكيفية تأثيرها في ديناميكيات التجارة والطاقة على الصعيد العالمي.

وعلى مستوى القضايا الإقليمية الساخنة يضمّ العدد دراسات مهمّة أخرى، على رأسها التطورات في سوريا بعد نظام الأسد، حيث يتناول الباحث السوري عرابي عبدالحي عرابي في بحثه: «سورية أمام أخطار ما بعد نظام الأسد: الملامح وضرورات التعامل» المخاطر التي تهدّد سورية بعد سقوط نظام بشار الأسد، مع التركيز على التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية بحسب سياقاتها الداخلية والخارجيّة، بدءًا من محاولة داعش استغلال الأوضاع غير المنضبطة إلى فلول النظام السابق في عمليات اغتيال، واستهداف للأجهزة الأمنية، وصولًا إلى محاولة إشعال الساحل السوري بحرب طائفية. أما في الجنوب، فبرزت معضلة الطائفة الدرزية الرافضة للاندماج الأمني والمؤسساتي، تزامنًا مع توتّر العلاقة بين الحكومة وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، بينما تتحرك «إسرائيل» لفرض توازنات جديدة على حدودها من خلال الضربات الاستباقية والدعم غير المباشر لبعض المكونات المحلية، وفي هذا السياق كلّه ينبغي التركيز على ضمان تحقيق مطالب العدالة الانتقالية، وتفادي انزلاق سورية إلى نموذج الدولة الفاشلة.

ويتناول الباحث اليمني أنور بن قاسم الخضري في موضوعه: «الجماعات الدينية بين الولاءات الوطنية والارتباطات الخارجية: قراءة في أفكار الجماعات الدينية: اليمن نموذجًا» تحليل سياسات هذه الجماعات ومواقفها تجاه هذه القضايا؛ لفهم طبيعة الأدوار التي تقوم بها. اعتمدت الورقة منهجًا وصفيًّا وتحليليًّا، مع منهج مقارن فيما بينها، في قراءة تلك الأفكار والمواقف منذ 1962م حتَّى 2024م.

وعلى المستوى التكنولوجي يناقش الباحث خالد وليد محمود من معهد الدوحة بقطر في بحثه: «الحدود السيبرانية وأثرها في العلاقات الدولية: دراسة حول التحديات والاستقرار الإستراتيجي» الدور المتزايد للفضاء السيبراني في إعادة تشكيل مفاهيم السيادة الوطنية والعلاقات بين الدول.

وفي قضية إقليمية أخرى يناقش الباحث السوداني تيراب أبكر تيراب، من منظور إستراتيجي، موضوع: المهدِّدات

الداخلية والخارجية للأمن القومي في جمهورية السودان التي تُعَدّ من أهم الأقطار في القرن الإفريقي والعالم العربي، إذ يعيش السودان حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي؛ لما يحدث فيه من تطورات بعد تغيير النظام السياسي السابق بثورة شعبية أطاحت بحكم المشير عمر حسن أحمد البشير في عام 2019م. حالة عدم الاستقرار المعقدة التي يعانيها السودان حاليًّا جعلت مسألة الوقف على التجربة السودانية بجوانبها المختلفة، وبخاصة الجانب الأمني منها، أمرًا في غاية الأهمية؛ لأنه من الصعب من دون استقرار أمني تحقيق أي استقرار سياسي أو نهضة اقتصادية على المدى القريب في السودان.

وبالإضافة إلى الدراسات القيّمة يضم العدد عرضًا لكتاب: «التحول في نظام التعليم التركي 2002-2024م» الذي حرّره كل من يوسف ألب آيدين وكورشاد كولتور، وراجعته سمية أوزدمير. يقدم الكتاب تقييمًا أكاديميًّا شاملًا لنظام التعليم في تركيا، ويشكّل مصدرًا مرجعيًّا مهمًّا لصناع السياسات والمعلّمين والباحثين. يُعَدّ هذا العمل دليلًا مرجعيًّا لأيّ باحث يريد فهم مستقبل التعليم، كما أنه مورد مهمّ لأولئك الذين يريدون فهم التحوّل في التعليم، واتخاذ خطوات نحو المستقبل.

وختامًا ندعوكم إلى قراءة بحوث العدد ودراساته كاملة؛ للوقوف على تحليلاتها بالتفصيل، فهي مهمّة لفهم بعض الأحداث المصيرية التي تمرّ بها منطقتنا... وسوف يدوم التواصل بيننا في الأعداد القادمة -إن شاء الله- من خلال تناول المزيد من المسائل والأحداث والتطورات في عالمنا بالبحث والتحليل والدراسة... والله وليّ التوفيق.

المقالات - الدراسات

إستراتيجية ترامب ونظرية "فخ ثيوسيديدس" مع الصين

محمد مكرم بلعاوي

تحول السياسات الأمريكية في مجال الطاقة والمناخ والتجارة خلال ولاية ترامب

بشرى زينب أوزدمير

سوريا بعد الأسد: ملامح وضرورات التعامل مع التحديات

عرابي عبد الحي عرابي

الجماعات الدينية في اليمن بين الولاءات الوطنية والارتباطات الخارجية

أنور بن قاسم الخضري

المهدِّدات الداخلية والخارجية للأمن القومي السوداني

تيراب أبكر تيراب

الحدود السيبرانية وأثرها في العلاقات الدولية

خالد وليد محمود

عقيدة ترامب في الخليج إعادة ضبط الإستراتيجية الجيواقتصادية الأميركية في الشرق الأوسط

نجم الدين أجار*

ملخص: تحمل زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى الخليج في مايو/ أيار 2025 والرسائل التي وجّهها خلال الزيارة دلالات مهمّة في السياسة الخارجية الأميركية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التوجهات الجديدة الناشئة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من خلال تناول هذا التحول في إطار «عقيدة ترامب». وتكشف الرسائل والقرارات التي اتُّخِذت خلال الزيارة عن ابتعاد الولايات المتحدة عن الموقف التدخلي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة واتجاهها نحو نهج سياسة خارجية تعطي الأولوية للأدوات الاقتصادية والدبلوماسية على الوسائل العسكرية. يعكس هذا الوضع إعادة تحديد الأولويات الإستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة، وسعي واشنطن إلى كسب مكانة جغرافية اقتصادية في مواجهة النفوذ الصيني المتصاعد.

الكلمات المفتاحية: عقيدة ترامب، السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الجيواقتصادية، الواقعية.

* جامعة ماردين أرتوكلو، تركيا

Trump Doctrine in the Gulf Recalibrating US Geoeconomic Strategy in the Middle East

NECMETTİN ACAR*

ORCID NO:0000-0002-6130-5145

ABSTRACT: *US President Donald Trump's visit to the Gulf in May 2025, as well as the messages he delivered, signal a significant shift in American foreign policy. As a major driver of this transformation, Trump insists on geoeconomic instruments to conduct global geopolitical competition and prioritizes rialpolitical approaches for Gulf regime security. This study analyzes US foreign policy towards the Middle East within the framework of the Trump Doctrine. As a result of the visit, the US has abandoned its interventionist stance in the region's internal affairs and has shifted toward a foreign policy approach that emphasizes economic and diplomatic means. In light of China's growing influence in the world, this reflects a redefining of US strategic priorities in the region.*

Keywords: *Trump Doctrine, US Foerign Policy, Geoeconomy, Realpolitik.*

* Mardin Artuklu University, Türkiye

رؤيـــة تركيـــة
2025-(2/14)
09 - 22

Received Date: 17 / 05 / 2025 • Accepted Date: 30 / 05 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-002-001

المقدّمة

مع نهاية الحرب الباردة، بدأ دور القوة العسكرية في السياسة الدولية يتضاءل مقارنة بالأدوات الاقتصادية. وقد أفرز هذا الظرف الجديد في العلاقات الدولية بيئة دولية فقد فيها المفهوم الجيوسياسي الكلاسيكي تأثيره، وحلت الأدوات الاقتصادية محل الأدوات العسكرية تدريجيًّا. وقد مهّد هذا التحول الطريق أمام بروز مقاربة الجغرافيا الاقتصادية إلى الواجهة من الناحيتين النظرية والعملية. وتعني الإستراتيجية الجيواقتصادية أساسًا الاستخدام الإستراتيجي للأدوات الاقتصادية -مثل التجارة والاستثمار والتمويل والعقوبات- بما يتماشى مع الأهداف الجيوسياسية. وفي هذا الإطار -ولاسيّما مع بداية الفترة الرئاسية الثانية لدونالد ترامب- كان هناك توقّع قوي بأن الولايات المتحدة قادرة على حماية مصالحها الجيوسياسية وتطويرها من خلال إستراتيجيا جيواقتصادية شاملة.[1]

وقد عُدَّ اختيار ترامب بعد انتخابه رئيسًا للولايات المتحدة للمرة الثانية منطقة الخليج مقصدًا لزيارته الخارجية الأولى، باستثناء زيارته القصيرة إلى الفاتيكان- خطوة لافتة ورمزية لدى الرأي العام الدولي. كما أن الرسائل التي سبقت الزيارة والاتفاقيات الاقتصادية التريليونية التي وُقِّعت بين الولايات المتحدة ودول الخليج خلال الزيارة زادت من تأثير المقاربات الجيواقتصادية في السياسة الدولية. وقد فُسِّرت تصريحات ترامب وبعض القرارات التي وقّعها خلال هذه الزيارة على أنها إشارات إلى تغيير جذري في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل زيارة ترامب إلى الخليج في مايو/ أيار 2025. ويتمثل سؤال البحث الرئيس فيما يأتي: هل هذه الزيارة تمثل تحولاً جذريًّا في السياسة الأمريكية تجاه الخليج والشرق الأوسط عمومًا؟ الادعاء الرئيس للدراسة هو أن هذه الزيارة تمثل بداية خطاب جديد في السياسة الخارجية يمكن تسميته بـ«عقيدة ترامب». ولتسويغ هذا الادعاء، سيكون هناك تحليل خطابات صانعي القرار الأمريكي تجاه المنطقة في فترة ما قبل زيارة ترامب، وتصريحات وقرارات ترامب قبل زيارته وبعدها. وفي إطار منهج تحليل الخطاب، سيجري الكشف عن أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال الفترة الرئاسية الثانية لترامب شهدت تغيرًا كبيرًا في توجهها نحو نهج جديد في السياسة الخارجية يمكن تسميته بـ«عقيدة ترامب».

ستتألف الدراسة من ثلاثة أجزاء رئيسة. يلفت الجزء الأول الانتباه إلى الأهمية

المتزايدة للنهج الجيواقتصادي في السياسة الدولية. وسيناقش على أساس نظري، كيف حولت دول الخليج «مدينة الرياض»، بوصفها نهجًا جيواقتصاديًّا، إلى أداة إستراتيجية للتأثير في تفضيلات السياسة الخارجية للدول. وفي الجزء الثاني، سيكون ثمّة تحليل شامل لرسائل ترامب وتصريحاته وخطاباته السياسية المعلنة خلال زيارته لمنطقة الخليج في مايو 2025. وباستخدام منهج تحليل الخطاب، سيكون هناك تقييم للموضوعات التي برزت في لقاءات ترامب مع قادة المنطقة، والإطار المفاهيمي الذي استخدمه، ومدى اختلاف هذه الخطابات عن سياسات الولايات المتحدة التقليدية في الشرق الأوسط. في الجزء الثالث والأخير، ستجري مناقشة ما إذا كانت الاتفاقيات الموقعة والخطابات التي جرى التعبير عنها خلال الزيارة تشير إلى تحول هيكلي في السياسة الخارجية الأمريكية. وفي هذا السياق، سيكون هناك تحليل لرؤية السياسة الخارجية التي تشكلت خلال الفترة الرئاسية الثانية لترامب، لمعرفة مدى كونها تُشكّل نهجًا إستراتيجيا فريدًا يمكن تعريفه بـ«عقيدة ترامب». ويهدف هذا التقييم إلى الكشف عن أنّ هذه الزيارة لم تكن لحظة فاصلة رمزية فحسب، بل كانت لحظة فاصلة إستراتيجية أيضًا.

1) الإستراتيجية الجيواقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية:

طرح عالم السياسة الأمريكي إدوارد لوتواك مفهوم الإستراتيجيا الجيواقتصادية مِن قبلُ؛ لتحليل تحولات النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. يعرّف لوتواك هذا المفهوم بأنه نظام إستراتيجي جديد تتصدر فيه الأدوات الاقتصادية لا العسكرية لتوجيه السياسات الخارجية للدول. ووفقًا له، فإن الإستراتيجية الجيواقتصادية تعني نقل الجغرافيا إلى المجال التجاري؛ وبعبارة أخرى، هي استبدال هيكلية يكون فيها التنافس الاقتصادي هو الحاسم بالتفكير الجيوسياسي الكلاسيكي.[2]

وفي هذا السياق، تشير الإستراتيجية الجيواقتصادية إلى استخدام الدول للقوة الاقتصادية لزيادة قدرتها التنافسية في تفاعلها مع بعضها بعضًا. ويتنبأ لوتواك بأن المنافسة الدولية أصبحت قائمة على أساس اقتصادي أكثر فأكثر، وأن النزاعات المستقبلية بين المناطق ستكون اقتصادية أكثر من كونها عسكرية.[3]

ومثلما يتصرف الأفراد والشركات بما يتماشى مع مصالحهم الاقتصادية (Homo economicus)، فإن الدول تضع سياستها الخارجية بما يتماشى مع موقعها الجغرافي وقدراتها التكنولوجية وأهدافها الاقتصادية. في هذا الإطار، يجري تحديد المصالح

الحيوية للدول على نحو متزايد على أساس اقتصادي، ويتشكل التخطيط الجيوستراتيجي على هذا الأساس. وفي محاولة لوضع تعريف شامل لمفهوم الإستراتيجية الجيواقتصادية، عرّف بلاك ويل وهاريس هذا المفهوم بأنه الاستخدام المنهجي للأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف جيوسياسية مفيدة.[4] وقد أدّت الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 على وجه الخصوص إلى دفاع أقوى عن المقاربات الجيواقتصادية.[5]

يشير مصطلح «السياسة الواقعية» إلى الفهم الواقعي والمحافِظ للدبلوماسية، أي «السياسة الواقعية» التي اعتمدها الكونت مترنيخ في مؤتمر فيينا، التي شكّلت النظام الأوروبي ما بعد النابليونية.[6] يشير هذا الإطار النظري إلى الاستخدام الإستراتيجي للأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية، ولاسيّما من قبل دول الخليج ذات القدرات العسكرية المحدودة. في هذا السياق، فضلت دول الخليج الغنية بالنفط، ولاسيّما المملكة العربية السعودية، التي تفتقر إلى قوة الردع العسكرية، استخدام «البترودولار» أداة أساسية في سياساتها الخارجية من أجل حماية مصالحها الوطنية، وضمان أمنها، واكتساب ميزة في المنافسة الإقليمية.

وتماشيًا مع هذه الإستراتيجية، طورت دول الخليج دبلوماسية تكافئ الأصدقاء وتؤثر في الخصوم من خلال النفوذ الاقتصادي. وقد مكّن هذا النهج هذه الدول من تعزيز مكانتها في السياسة الإقليمية والدولية وتوطيد مصالحها الوطنية. وقد أدّى هذا الأسلوب، الذي تحقق تطبيقه بفعالية كبيرة حتى الآن، دورًا مهمًّا في مساعدة دول الخليج على تجاوز الأزمات التي تواجهها، كما أنه بتأثير الظروف الإقليمية المتغيرة، جعل الخليج مركز الثقل الجديد للشرق الأوسط.[7]

إنّ الأهمية المتزايدة لنهج «السياسة الواقعية» الذي تتبناه دول الخليج بوصفه أداة فعّالة في السياسة الخارجية تعود إلى الأهمية المتزايدة للجغرافيا الاقتصادية في السياسة الدولية. وقد أدى تشكيل المنافسة الجيوسياسية بين الجهات الفاعلة العالمية على أسس جيواقتصادية، مثل التجارة والاستثمار وأمن الطاقة ومناطق النفوذ المالي بدلاً من الصراعات العسكرية- إلى إبراز القيمة الإستراتيجية للأدوات الاقتصادية. وفي هذا السياق، لم تعد القدرة الاقتصادية لدول الخليج، القائمة على الاحتياطات المالية الكبيرة وموارد الطاقة، عامل قوة إقليميًّا ليس فقط، بل غدت أداة حاسمة في صراع القوى العالمي أيضًا.

إن بروز مقاربات إدامة التنافس الجيوسياسي من خلال الأدوات الجيواقتصادية في المناخ السياسي العالمي- منح دول الخليج قوة تفاوضية في العلاقات الدولية، وجعلها

شريكًا لا غنى عنه في السياسات الخارجية لكل من القوى الغربية والفاعلين الصاعدين في آسيا. وقد مكن هذا التطور دول الخليج من استخدام إستراتيجيات أكثر فاعلية، مثل توجيه التحالفات من خلال البترودولارات، وتوفير الدعم السياسي أو منعه، وخلق مناطق نفوذ من خلال الاستثمارات. وهكذا، لم تعد السياسة الواقعية الخليجية إستراتيجية قائمة على القوة الاقتصادية في ممارسة السياسة الخارجية الخليجية فقط، بل أصبحت أداة سياسة خارجية على نطاق واسع يمكنها تشكيل ديناميكيات المنافسة العالمية.

> **إن الأدوات الاقتصادية، مثل الطاقة والاستثمار والتعاون في مجال البنية التحتية والترتيبات التجارية، أصبحت محورية بشكل متزايد في الأولويات الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة**

وبالإضافة إلى هذا التحوّل في السياسة العالمية، فإن كونّ ترامب، الرئيس السابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، سياسيًّا براغماتيًّا إلى حد كبير، وكون رؤيته لتجسيد خطاب «جعل أمريكا عظيمة مجددًا» تنبني على المؤشرات الاقتصادية- جعلا المال والتمويل بندًا ذا أولوية في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية. وقد تشكّلت مقاربة ترامب للسياسة الخارجية من خلال المنافع الاقتصادية والمكاسب المالية بدلاً من المقاربات الأيديولوجية التقليدية؛ حيث أصبحت مجالات، مثل الموازين التجارية وتدفقات الاستثمار وأسواق الطاقة، هي المحددات الرئيسة لقرارات السياسة الخارجية. وقد أدى هذا الفهم إلى بروز الأدوات الاقتصادية والتفاعل المالي في السياسة الخارجية الأمريكية أكثر من أي وقت مضى.

2) الإستراتيجية الجيواقتصادية وإستراتيجية الخليج وتوازنات القوى العالمية في عهد ترامب

بانتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة، أصبح النهج الشامل للسياسة الخارجية الذي يركز على المؤشرات الاقتصادية بارزًا في عمليات صنع السياسة الخارجية الأمريكية. ولوحظ في هذه الفترة استخدام الأدوات الجيواقتصادية بشكل منهجي في السياسة الخارجية الأمريكية. فعلى سبيل المثال، كان فرض اتفاقات التعدين الامتيازية على الحكومة الأوكرانية من أجل تعويض جزء من العبء المالي الذي تحملته الولايات المتحدة في الحرب الروسية الأوكرانية؛ والخطاب الذي كان يلمح بين الحين والآخر إلى ضم مناطق إستراتيجية وغنية بالموارد الطبيعية مثل كندا وبنما وغرينلاند؛[8] وفرض رسوم جمركية عالية على العديد من الشركاء التجاريين، وبخاصة الصين- من

بين المظاهر الملموسة لهذا النهج الجيواقتصادي.[9] تُظهر هذه التطورات أن الولايات المتحدة اعتمدت الضغط الاقتصادي، والقدرة على التوجيه- أداة أساسية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، بالإضافة إلى أدواتها الدبلوماسية والعسكرية الكلاسيكية.[10]

تضمنت جولة ترامب في الخليج، التي جرت في منتصف مايو/ أيار 2025، رسائل لافتة من حيث السياسة الإقليمية والتوجه العام للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. ويُظهر التحليل الدقيق للرسائل التي وجّهها خلال هذه الزيارة بوضوح أنه اعتمد المنظور الجيواقتصادي بوصفه نهجًا حاسمًا، لا على المستوى العالمي فقط، بل أيضًا في صنع السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط. وهذا يدل على أن الأدوات الاقتصادية، مثل الطاقة والاستثمار والتعاون في مجال البنية التحتية والترتيبات التجارية، أصبحت محورية بشكل متزايد في الأولويات الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة.

في فترة ما بعد عام 2000، أدى ارتفاع أسعار النفط فترة طويلة إلى تراكم أموال البترودولار على نطاق واسع في أيدي دول الخليج. وقد أدى هذا التراكم المالي إلى زيادة كبيرة لا في قدرتها الاقتصادية فقط، بل في قدرتها على تنويع أدوات سياستها الخارجية أيضًا. ويمكن اعتبار استعداد دول الخليج الكبير للاستفادة من هذه الموارد المالية، خاصة لضمان أمن النظام- تعبيرًا عن نهج سياسي واقعي.[11] وقد مهد ذلك الطريق لتعزيز المنظور الجيواقتصادي على المستوى الإقليمي، واستخدام الأدوات الاقتصادية بما يتماشى مع المصالح الإستراتيجية. واستخدمت دول الخليج هذه الموارد لتمويل علاقاتها الموجهة نحو الأمن مع الغرب، وتوسيع مجالات نفوذها من خلال السياسات الدبلوماسية والإعلامية والاستثمارية والمساعدات في سياق التنافس الإقليمي. وهكذا، أصبحت القوة المالية القائمة على البترودولار عنصرًا أساسيًّا في البعد الجيواقتصادي للسياسة الخارجية الخليجية.

في عام 2010، أدى عدم الاستقرار السياسي الذي ظهر في الشرق الأوسط مع بداية الربيع العربي إلى إعادة تشكيل أدوار الفاعلين الخارجيين فيما يتعلق بالأمن الإقليمي. في هذه العملية، أصبح تردد الولايات المتحدة في الوفاء بالضمانات الأمنية الفعلية التي قدمتها بشكل غير مباشر إلى ممالك الخليج في فترة ما بعد الحرب الباردة واضحًا.[12] وعلى وجه الخصوص، أدت سياسة الانسحاب النسبي التي اتُّبعت في عهد باراك أوباما والاتفاق النووي مع إيران إلى تقويض الثقة في المظلة الأمنية الأمريكية في دول الخليج. دفعت هذه التطورات دول الخليج إلى السعي إلى تنويع بنيتها الأمنية، وأدت إلى مبادرات جديدة لتطوير شراكات إستراتيجية بديلة.[13]

وفي هذا الإطار، اكتسبت علاقات دول الخليج مع الصين عمقًا ملحوظًا. ولم يقتصر التقارب الخليجي الصيني على البعد الأمني فحسب، بل أدى أيضًا إلى شراكة متبادلة المنفعة على المستوى الاقتصادي والجيوستراتيجي.[14] بالنسبة للصين، يتداخل هذا التقارب بشكل مباشر مع هدفها المتمثل في تنويع إمداداتها من النفط والغاز الطبيعي، الذي يقع في صميم إستراتيجيتها لأمن الطاقة. وتُعَدّ دول الخليج من بين أهم الموردين لاحتياجات الصين المتزايدة من الطاقة، وتسهم في بناء الممر الاقتصادي العالمي للصين من خلال مشروعات البنية التحتية والموانئ التي جرى تطويرها في سياق مبادرة الحزام والطريق. من ناحية أخرى، بالنسبة لدول الخليج، فإن الصين تُعَدّ شريكًا إستراتيجيا يتمتع بإمكانية تنويع التعاون الاقتصادي بين هذه الدول وموازنة الاعتماد الأمني المتمحور حول الغرب. ولذلك، يمكن عدّ التقارب الخليجي- الصيني مظهرًا من مظاهر البحث عن التنويع الأمني وإستراتيجية التعددية الجيواقتصادية.

3) سياسة خارجية أمريكية جديدة

يُطلَق على تصريحات الرؤساء الأمريكيين عقب انتخابهم التي تحدّد الإطار العام للسياسة الخارجية التي سينتهجونها خلال فترة ولايتهم «العقيدة الرئاسية». وفي هذا السياق، تُعَدّ عقيدة أيزنهاور (1957) ونيكسون (1969) وكارتر (1980) من أشهر العقائد الرئاسية حول الشرق الأوسط.[15] وتجدر الإشارة إلى أن هذه المذاهب جديرة بالملاحظة من حيث إظهار أن الرئيس الأمريكي لديه نطاق واسع من التصرفات في السياسة الخارجية. وفي الوقت نفسه، فإن هذه العقائد مهمة؛ لأنها تمكّن الرئيس من تقديم أولوياته في السياسة الخارجية بشكل منهجي وواضح للجمهور والمجتمع الدولي.

وقد كانت زيارة ترامب الأخيرة إلى الخليج مؤشرًا واضحًا على التحول الهيكلي القائم على الإستراتيجية الجيواقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية. ويكمن في صميم هذا التحول التداخل بين ميل دول الخليج القوي إلى اللجوء إلى الأدوات السياسية الواقعية لضمان أمن النظام ونهج السياسة الخارجية لإدارة ترامب القائم على البراغماتية الاقتصادية. وقد أدى خط السياسة الخارجية لإدارة ترامب القائم على المصالح الاقتصادية المباشرة، إلى جانب الاحتياجات الأمنية لممالك الخليج- إلى خلق اصطفاف إستراتيجي بين الطرفين. ويشير هذا الاصطفاف الجيواقتصادي الجديد إلى تغير هيكلي لا في العلاقات الأميركية-الخليجية فقط بل في صياغة السياسات الأميركية في الشرق الأوسط أيضًا. ويمكننا تحليل هذا التحول الهيكلي تحت ثلاثة عناوين:

أولاً: حدث تغير ملحوظ في سياسة الولايات المتحدة في الدعم غير المشروط لـ«إسرائيل». وقد كان استبعاد ترامب لـ«إسرائيل» من جولته الخليجية، بالإضافة إلى الاتصالات الأمريكية المباشرة مع حماس والحوثيين، واستبعاد «إسرائيل» في المفاوضات النووية الإيرانية، وعدم استشارة «إسرائيل» عند رفع العقوبات عن سوريا، وإقالة بعض الشخصيات المؤيدة لـ«إسرائيل» في البيت الأبيض، والدعوة إلى وقف إطلاق النار ضد رغبة «إسرائيل»- كل ذلك مؤشرات ملموسة على هذا التغيّر. وبالإضافة إلى كل هذه التطورات، فإن حقيقة أن الاتفاقات الأمريكية السعودية أظهرت أن سياسة إعطاء الأولوية للعلاقات الرسمية بين السعودية و«إسرائيل» قد اهتزت في العلاقات بين واشنطن وتل أبيب. وقد أوضح ترامب في هذه الزيارة أنه يعطي الأولوية الآن لنظام إقليمي جديد يقوم على التعاون الاقتصادي بدلاً من بنية أمنية تتمحور حول «إسرائيل».[16]

إن أحد الأسباب الرئيسة لهذا التحوّل الملحوظ في السياسة الأمريكية تجاه «إسرائيل» هو أن خطاب الدعم غير المشروط لـ«إسرائيل» أدى إلى توتر العلاقات الأمريكية مع

الدول العربية في المنطقة. ويكمن وراء هذا التحول إعطاء إدارة ترامب الأولوية في سياستها الخارجية للمصالح البراغماتية، وهدفها استعادة المواقع الجغرافية الاقتصادية المفقودة في مواجهة الصين. ويرى ترامب الآن في «إسرائيل» بقيادة نتنياهو، عقبة أمام التكامل الاقتصادي الإقليمي، بل ومصدر خطر محتمل لنماذج جديدة من التعاون مع رؤوس الأموال العربية في الخليج.[17]

على مدى عقود من الزمن، جعل رؤساء الولايات المتحدة تعزيز العلاقات بين «إسرائيل» وشركائها العرب -رسميًّا وغير رسميّ- هدفًا أساسيًّا للسياسة الخارجية الأميركية. وقد عُدَّت اتفاقيات السلام التي وقعتها مصر مع «إسرائيل» في عام 1979، ومع الأردن في عام 1994 نجاحات مهمّة في السياسة الخارجية للرئيسين جيمي كارتر وبيل كلينتون على التوالي. وواصل دونالد ترامب هذا النهج خلال فترة ولايته الأولى وكان رائدًا في إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وبعض الدول العربية من خلال اتفاقيات أبراهام. لكن رسائل ترامب خلال جولته الخليجية الأخيرة تشير إلى أن تطبيع العلاقات بين الشركاء العرب و«إسرائيل» لم يعد يشكّل أولوية رئيسة بالنسبة للولايات المتحدة.

ثانيًا: عكست خطابات ترامب خلال زيارته للخليج تحوّلاً جوهريًّا في الخطاب والنهج في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. وعلى وجه الخصوص، تجدر الإشارة إلى انتقاده عقيدة المحافظين الجدد التي شرّعت التدخلات العسكرية، التي كانت الدعامة الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة في الماضي. ففي حين أكد ترامب أن من خطّطوا ونفذوا غزو العراق أخفقوا في أهداف مثل «بناء الأمة» و«بناء المدن الحديثة»، ذكر أن الجيل الصاعد من القادة الشباب في الخليج نجحوا في تحديث بلدانهم من دون تدخل أجنبي، وحققوا نجاحات ملحوظة. يمثل هذا الخطاب ابتعادًا جذريًّا للولايات المتحدة عن ممارسات السياسة الخارجية التدخلية التي اتبعتها في العقدين الماضيين، مثل تغيير الأنظمة، وتصنيفات محور الشر، وعقائد الضربات الاستباقية.[18]

وتؤكد مقاربة ترامب الثقة في قدرة دول المنطقة على تشكيل عمليات التنمية السياسية والاقتصادية الخاصة بها من الداخل، وفي الوقت نفسه تُظهر أن الولايات المتحدة تعطي الأولوية للتعامل مع المنطقة من خلال الشراكات الجيواقتصادية والعلاقات ذات المنفعة المتبادلة بدلاً من الانخراط العسكري المباشر. ويرتبط التحول من سياسة أمنية تدخلية إلى إطار من التعاون الاقتصادي الداعم ولكن غير التدخلي- ارتباطًا مباشرًا بكل من

إعادة تحديد الأولويات الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، والقدرة المحلية المتنامية في الخليج. كما تتضمن مقاربة ترامب أيضًا تحديثًا يتعلم من المكاسب التي حققتها البراغماتية الاقتصادية الصينية في المنطقة.

وتُعَدّ رسالة ترامب في الرياض التي نصّت على أنّه «ولّت أيام التدخل الغربي الذي كان يذهب إلى الشرق الأوسط ويلقي عليهم محاضرة حول كيفية العيش وإدارة شؤونهم الخاصة» تغييرًا مهمًّا في الخطاب الذي يؤطر عقيدة ترامب.[19] وخلافًا للرؤساء الجمهوريين في الماضي، فإن الرسالة التي مفادها أنه سيتم التخلي عن التدخل العسكري ونهج السياسة الخارجية التدخلي الذي يهدد الأنظمة أو السلامة الإقليمية للدول الأخرى- هي رسالة لافتة للنظر، وذات مغزى كبير. هذا النهج مهمّ من حيث إظهار أن الولايات المتحدة بدأت في انتهاج مسار أكثر محدودية وموجه نحو الأهداف والمصالح الاقتصادية في سياستها الخارجية. ويكتسب هذا الخطاب أهمية كبيرة، خاصة بالنسبة لبعض البلدان، مثل سوريا والعراق اللتين تعرضت وحدة أراضيهما للتهديد من قبل جهات فاعلة مدعومة من القوى الغربية في السنوات الأخيرة. وفي رؤية السياسة الخارجية الأمريكية، ثمّة توجيه رسالة قوية مفادها أنه سيكون هناك تجنب المقاربات التدخلية التي تركز على تغيير الحدود السياسية القائمة وهياكل الأنظمة في الدول في الفترة المقبلة. وهذا يشير إلى أن دول المنطقة قد دخلت في فترة ستتراجع فيها التدخلات الخارجية التي تعمّق عدم الاستقرار، وستحترم فيها السيادة الوطنية بشكل أكبر.

ثالثًا: كشفت رسائل ترامب خلال زيارته في مايو/ أيار 2025 أن الولايات المتحدة الأمريكية تبنّت الوضع الإقليمي القائم بما يتماشى مع مصالحها الجيواقتصادية في منطقة الخليج، وقدّمت دعمًا مفتوحًا لممالك الخليج للحفاظ على هذا الوضع القائم. خلال الربيع العربي، عُدّت موجة تغيير الأنظمة التي أثارتها التحركات الشعبية تهديدًا للوضع الراهن في الخليج، خاصة لممالك الخليج، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وبذلت هذه الجهات جهودًا مكثفة لاستعادة الوضع الراهن الإقليمي المختل. وبعد الانقلاب العسكري على حكومة الإخوان المسلمين في مصر في عام 2013، أدى اتساع مساحة المناورة لدى ممالك الخليج إلى تعزيز محور الدفاع عن الوضع الراهن ضد مطالب التحول الديمقراطي في المنطقة.

وتظهر زيارة ترامب إلى الخليج خلال فترته الرئاسية الثانية أن هذا الاتجاه ليس استمرارًا لهذا التوجه فقط، بل إن الولايات المتحدة منخرطة الآن علنًا في إعادة بناء الوضع الراهن لمصلحة دول الخليج. إن احتواء الجهات الفاعلة الرجعية التي لديها الدافع والقدرة على تحدي النظام الإقليمي، مثل إيران، وقمع المطالبات بالإصلاحات القائمة على أساس اجتماعي– من بين الأولويات الرئيسة في الخليج. وفي هذا السياق، فإن إدارة ترامب تسبغ الشرعية على ردود الفعل الخليجية للحفاظ على الوضع الراهن وتدعمها في الوقت نفسه. في هذا السياق، تتداخل سياسات مثل تشجيع التعاون الإقليمي ضد نظام الأسد في سوريا، وضد التشكيلات المدعومة من إيران مثل حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، وتضييق مجال النفوذ الأيديولوجي السياسي الإيراني مع كل من الأولويات الجيوسياسية الأمريكية والمخاوف الأمنية الخليجية. ولذلك، فإن رسائل ترامب من خلال هذه الزيارة ليست مجرد تأييد إستراتيجي للفرص الاقتصادية فحسب، بل هي رسالة إلى فهم الخليج للنظام الإقليمي أيضًا.

الخاتمة

تبشّر زيارة الرئيس السابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، دونالد ترامب، إلى الخليج في مايو 2025 بتحوّل عميق في نهج السياسة الخارجية التقليدية لواشنطن تجاه الشرق الأوسط. وقد أوجدت هذه الزيارة أرضية تقاطعت فيها براغماتية ترامب القائمة على الإستراتيجية الجيواقتصادية التي تعطي الأولوية للمصالح الاقتصادية، ونهجه السياسي الذي يركّز على الأمن القومي واستقرار النظام في دول الخليج. ويشكل هذا الانسجام أساس توجه جديد في السياسة الخارجية الأمريكية يمكن تسميته: «عقيدة ترامب».

ويكشف التحليل الدقيق للرسائل التي وُجِّهت خلال الزيارة عن أن الولايات المتحدة ستبتعد في العهد الجديد عن سياسات التدخل في الشؤون الداخلية وبنية الأنظمة في دول المنطقة، فضلاً عن إرادة قوية للابتعاد عن الخطوات التي تهدد وحدة أراضي هذه الدول. ومن المؤشرات الملموسة على هذا التحول ابتعاد ترامب عن البنية الأمنية المتمحورة حول «إسرائيل»، وابتعاده عن التدخلات العسكرية المباشرة.

ويمكن النظر إلى هذا التوجه الجديد لا على أنه تغيير في الإستراتيجية تجاه الاستقرار الإقليمي فقط، بل على أنه جزء من جهود الولايات المتحدة لاستعادة المساحة الجيواقتصادية المفقودة في مواجهة النفوذ الاقتصادي المتنامي للصين أيضًا. ومن ثَمّ، فإن عقيدة ترامب تعبّر عن نهج سياسة خارجية أكثر إستراتيجية، ومحسوبة بشكل أكبر، حيث تبتعد عن السياسات العسكرية التدخلية، وتتشكل على أساس المصالح الاقتصادية.

الهوامش والمراجع:

1. Edward N. Luttwak, “From geopolitics to geo-economics: Logic of conflict, grammar of commerce”, The national interest, sy 20 (1990): 17-23, Mustafa Şahin ve Mehmet Akif Okur, “ABD DIŞ POLİTİKASINDA JEOEKONOMİK STRATEJİLER: RUSYA ÖRNEĞİ”, Marmara Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi 46, sy 2 (2024): 429-52.
2. Luttwak, “From geopolitics to geo-economics”.
3. A.g.e., s17.
4. Hernán Díaz Mardones, “War by Other Means. Geoeconomics and Statecraft.”, Revista Ensayos Militares 7, sy 1 (2021): 155-59.

5. Şahin ve Okur, "ABD DIŞ POLİTİKASINDA JEOEKONOMİK STRATEJİLER".

6. Necmettin Acar, Arap Baharı Sürecinde Suudi Arabistan'da Güvenlik ve Dış Politika (Nida Yayıncılık, 2023): 136.

7. Necmettin Acar, "Orta Doğu Güvenlik Mimarisinde Yaşanan Değişimin İsrail Siyasetine Etkileri", Liberal Düşünce Dergisi, sy 112 (2023): 12.

8. "Seven Takeaways from Ukraine Minerals Deal", 01 Mayıs 2025, https://www.bbc.com/news/articles/c5yg456mzn8o.

9. "Trump, Panama Kanalı, Grönland ve Kanada'yı neden tehdit ediyor?", BBC News Türkçe, 10 Ocak 2025, https://www.bbc.com/turkce/articles/cn012eywgnno.

10. Gloria Shkurti Özdemir, "Gümrük Tarifeleri, Teknoloji ve Çalkantı: Trump'ın Geri Dönüşü ve Türkiye'nin Stratejik Yol Ayrımı", Kriter Dergi, 01 Mayıs 2025.

11. Adam Hanieh, "Key Issues in the Political Economy of the Gulf Cooperation Council States", 2020,

12. Acar, Arap Baharı Sürecinde Suudi Arabistan'da Güvenlik ve Dış Politika. s.190.

13. Jonathan Fulton, "China between Iran and the Gulf Monarchies", Middle East Policy 28, sy 3-4 (Eylül 2021): 203-16.

14. A.g.e.

15. Ersoy Önder, "Başkanlarin Doktrinleri Çerçevesinde, Abd'nin Yeni Güvenlik Anlayişi ve Soğuk Bariş", Stratejik ve Sosyal Araştırmalar Dergisi 4, sy 1 (2020): 27-39.

16. Daniel Byman, "Trump Is Making Netanyahu Nervous", The Atlantic, 24 Mayıs 2025, https://www.theatlantic.com/international/archive/2025/05/trump-middle-east-israel-relations/682934/.

17. Michael D. Shear, "Trump Shrugs Off Netanyahu on Gulf Tour", The New York Times, 18 Mayıs 2025, blm. World, https://www.nytimes.com/2025/05/18/world/middleeast/trump-israel-netanyahu-gulf.html.

18. "President Trump's Gulf Trip: Post-Visit Observations", erişim 26 Mayıs 2025, https://arabcenterdc.org/resource/president-trumps-gulf-trip-post-visit-observations/.

19. Murat Yetkin, "US Ambassador Barrack: Syria Will Not Be Divided, No New Sykes-Picot", Yetkin Report, 26 Mayıs 2025, https://yetkinreport.com/en/2025/05/26/us-ambassador-barrack-syria-will-not-be-divided-no-new-sykes-picot/.

Published by **SETA Foundation** Edited by **Muhittin Ataman**

INSIGHT
TURKEY

Challenging ideas
on Turkish politics and international affairs

An insightful reference for 26 years

insightturkey.com

For subscription and editorial inquiries **contact us**
editor@insightturkey.com

معايير صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية في ظل رئاسة ترامب الأولى

تونجاي كارداش*

* جامعة سكاريا، تركيا

ملخص: تحلّل هذه الدراسة عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب مع التركيز على الشرق الأوسط خلال فترة ولايته الأولى، وتسلط الضوء على التفاعل بين مختلف أشكال صنع القرار العقلاني، وعلى أسلوبه في صنع القرار، وتخلص إلى أنه رغم رغبة ترامب في فرض أجندته، إلا أن القيود المؤسسية والانقسامات الداخلية تحدّ من استقلاليته في صنع السياسات؛ لذلك كانت قرارات إدارته فوضوية في الغالب، وذلك بفضل الأيديولوجيات القومية والمناهضة لليبرالية، وتأثير الشخصيات الرئيسة الأخرى. وبشكل عام، يُظهر البحث أن افتراض وجود منطق ثابت ورسمي في عمليات صنع القرار في عهد ترامب أمر مضلل، بل إن فهم السياسة الخارجية الأمريكية يستلزم تحديد تأثير النخب غير التقليدية، والديناميات السياسية الداخلية، فضلاً عن العقلانيات المتنافسة.

الكلمات المفتاحية: ترامب، السياسة الخارجية الأمريكية، الشرق الأوسط، صنع القرار.

The Parameters of the US Foreign Policy Decision Making Under Trump's Presidency

TUNCAY KARDAŞ*

ORCID NO: 0000-0001-7898-4722

ABSTRACT: *This paper analyzes U.S. foreign policy-making under President Trump with a particular emphasis on the Middle East during his first term. It highlights the complex interplay between various forms of rational decision-making (formal, political, economic, and subjective) on his decision-making style. It finds that despite Trump's desire to impose his own agenda, institutional constraints and internal divisions limit his autonomy in policy-making. His administration's decisions have therefore often been chaotic, thanks to nationalist, anti-liberal ideologies and influence of other key figures. Overall, the article shows that assuming a consistent and formal logic in decision-making processes during the Trump era is misleading. Rather, understanding U.S. foreign policy necessitates identifying the influence of non-traditional elites, internal political dynamics as well as competing rationalities.*

* Sakarya University, Türkiye

Keywords: *Trump, US Foreign Policy, Middle East, Decision-Making.*

رؤيـــة تركيـــة
2025-(2/14)
23 - 38

Received Date: 11 / 04 / 2025 • Accepted Date: 22 / 05 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-002-002

المقدمة

كثيرًا ما أكدت دراسات السياسة الخارجية الأمريكية مركزية القيادة الرئاسية في تشكيل شكل الانخراط في القضايا الدولية؛ بيد أن رئاسة ترامب خلخلت النماذج الراسخة، متحديةً الافتراضات التقليدية حول التماسك المؤسسي، ونماذج الفاعل العقلاني، واستمرارية المعايير الإستراتيجية،[1] وفي سياق الشرق الأوسط على وجه الخصوص، انحرفت مقاربة إدارة ترامب بشكل ملحوظ عن السوابق التاريخية، وكشفت الطبيعة المجزأة لعملية صنع القرار في ظل ظروف الاستقطاب الأيديولوجي، والتآكل البيروقراطي، والقيادة الشخصية.[2] تدرس هذه الورقة البحثية معايير صنع السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة ولاية الرئيس دونالد ج. ترامب الأولى، مع التركيز بشكل خاص على التفاعل بين الأشكال المتعددة للعقلانية -الرسمية والسياسية والاقتصادية والذاتية- التي شكلت السلوكيات والنتائج السياسية الرئيسة في الشرق الأوسط.

وخلافًا للإدارات القائمة على تقاليد الأممية الليبرالية أو المحافظين الجدد، كانت سياسة ترامب الخارجية مدفوعة بائتلاف غير منظم من الجهات الفاعلة القومية والمناهضة للعولمة والإنجيلية التي أنتج عدمُ ثقتها المشتركة بالنظام الليبرالي تطرفًا خطابيًّا وتناقضًا إستراتيجيًّا على حدّ سواء.[3] وفي حين احتفظت الرئاسة بالسلطة الرسمية، فإن قيادة ترامب غير المنتظمة، والارتجال الإستراتيجي، والاعتماد على دائرة داخلية متوائمة أيديولوجيًّا ولكن مجزأة في الوقت نفسه- كل ذلك عقّد إلى حدّ كبير ممارسة صنع سياسة خارجية متماسكة.[4]

ولمعالجة هذه التعقيدات، تتبنى هذه الدراسة إطار ماكس فيبر للعقلانية الذي يسمح بإجراء تحليل نمطي يتجاوز حدود المنطق الشكلي الأداتي. يوفر تمييز ماكس فيبر بين العقلانية الرسمية والموضوعية (الذاتية) والاقتصادية والسياسية- عدسة أكثر دقة لفهم قرارات السياسة الخارجية التي تبدو متناقضة عند الحكم عليها بالمعايير التقليدية.[5] ووفقًا لهذا المنظور، لا يمكن تفسير أفعال ترامب -مثل الانسحاب المفاجئ من سوريا، والانفتاح على القادة السلطويين، وتهميش الخبرة المؤسسية- على أنها غير عقلانية في حد ذاتها، بل تُفسَّر بوصفها تعبيرًا عن عقلانيات بديلة تشكلها الحوافز السياسية المحلية والالتزامات الأيديولوجية والمنطق العاطفي.[6] يجادل هذا البحث بأن الموقف السياسي لإدارة ترامب في الشرق الأوسط لا يمكن فهمه بشكل كامل من دون الأخذ في الحسبان العقلانيات المعقدة والمتضاربة في كثير من الأحيان التي حركت قراراتها. كما

يسلط البحث الضوء على الظروف الهيكلية والأيديولوجية الأوسع نطاقًا –ومن ذلك تراجع المؤسسية البيروقراطية، وصعود الحكم الشعبوي، وتآكل سلطة الخبراء– التي مكنت هذا التفكك الإستراتيجي.[7] وهي تتحدى مدى كفاية تفسيرات الاختيار العقلاني والتفسيرات الواقعية من خلال تأكيد الحاجة إلى تحليلات تتمحور حول الجهات الفاعلة والأيديولوجية والمؤسسية التي تعكس بشكل أفضل الحقائق التجريبية لصنع السياسة الخارجية الأميركية المعاصرة.

العقلانية وصناعة السياسة الخارجية

إن الإجابات النظرية والسطحية التي تقدمت عن بعض الأسئلة، مثل: «مَن عقلانيّ؟ ومَن ليس عقلانيًّا؟» في الإدارة الأمريكية من دون دراسة دقيقة للفاعلين الميدانيين– هي إجابات مضللة. فعندما نتحدث عن عقلانية الجهات الفاعلة في الولايات المتحدة، ينبغي أن يكون ذلك مصاغًا في الأشكال المحددة للعقلانية (أي أسلوب صنع القرار) التي يتصرفون وفقًا لها. إن تقييم الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى والجهات الفاعلة فيها من منظور عقلاني شكلي هو مخرج سهل. فالتقييمات التي تجري على هذا المنوال مضلّلة بشكل عام، كما أن وضع السياسة الخارجية على أساسها فقط مغامرة.

ووفقًا لتعريفات المعجم، فإن «العقلانية» تعني أن تكون عقلانيًّا؛ أي أن تكون عقلانيًّا ومبنيًّا على قواعد العقل، وأن تكون قراراتك محسوبة ومدروسة وعقلانية. هذا التعريف توضيحي ولكنه غير مكتمل لفهم صنع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. ففكرة أن الولايات المتحدة تتصرف بعقلانية تجاه دول الشرق الأوسط تنطوي على خطر إساءة فهم الخطوط الرئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام. لذلك من الضروري أولاً فهم ما تعنيه العقلانية بشكل عام. أظهر ماكس فيبر في أعماله، أن هناك أكثر من نوع من العقلانية في العلوم الاجتماعية، ويمكن أن يكون لحالة العقلانية أكثر من معنى. ويمكن أن يكون تمييز فيبر الدقيق بين الأشكال الرسمية (التحليلية) والأشكال الذاتية للعقلانية نقطة انطلاق لنا أيضًا. ففي هياكل صنع السياسة الخارجية، تعني «العقلانية الشكلية» التخلي عن نقاط الضعف والتحيزات البشرية وتحديد السلوكيات والسياسات المنخفضة التكلفة والمرتفعة المنفعة بحسابات منهجية ومتسقة ودقيقة. وهذا شكل من أشكال العقلانية التي ترغب العديد من الجهات الفاعلة في تطبيقها، ولكنها تقصر في تحقيقها لأسباب نفسية ومعرفية وغيرها. ومن ناحية أخرى، تعني «العقلانية الذاتية» التصرف وفقًا لمعتقدات وآراء ومقاصد ميتافيزيقية غير محسوبة كما عرّفها فيبر.

وتماشيًا مع ما ذُكِر، تعني «العقلانية السياسية» مراعاة العوائق، مثل محدودية الوقت والموارد عند حساب الربح والخسارة، أو التكاليف، مثل كسب التأييد السياسي من البيئة المحيطة. وهناك أيضًا شكل العقلانية الاقتصادية التي تعني تعظيم المنفعة المتوقعة، واتخاذ خطوات من خلال مراعاة التوازن بين الإيرادات والتكاليف في أثناء القيام بذلك. في حين أن العقلانية الشكلية، وهي فكرة اتخاذ القرارات بعد عملية تفكير دقيق، هي أصعب السلوكيات التي يمكن تطبيقها. فبينما يمكن أن تكون هناك انتقالات بين العقلانية الاقتصادية والعقلانية السياسية، إلا أنه من الصعب جدًّا على العقلانيين الرسميين التفكير والتصرف بطرق أخرى. فالعقلانية الرسمية معوَّقة لثلاثة أسباب؛ أولاً، أن إجراء الحسابات العقلانية هو في نهاية المطاف مهارة، وقد لا يكون القائد/ صانع القرار قادرًا على القيام بذلك؛ بسبب عدم كفاءته، أو لأسباب شخصية عاطفية مختلفة. ثانيًا، حتى لو كان الفاعل مؤهلاً في هذه العملية، فإن العوائق الأيديولوجية أو التنظيمية أو المعرفية تحول أحيانًا دون ذلك، وقد يعجز الفاعل عن إجراء حسابات عقلانية رغم رغبته في ذلك. ثالثًا، قد لا يفضّل بعض الأشخاص/ المؤسسات السلوكيات العقلانية الرسمية، وقد يستندون في قراراتهم إلى أسباب مختلفة.

وبالطبع يمكن أن تظهر القرارات المتخذة أيضًا في أشكال مختلفة من العقلانية. وفي هذا الصدد، قد لا تظهر الأشكال الأكثر شيوعًا للعقلانية السياسية والاقتصادية على شكل سلوكيات عقلانية (رسمية) بالمعنى المألوف، لكنها قرارات متسقة ومستقرة تمامًا في حد ذاتها. على سبيل المثال، قد لا يرغب المسؤولون الأمريكيون في رؤية أنشطة الجماعات الإرهابية الكردية على حساب خسارة حليف في حلف شمال الأطلسي مثل تركيا. هذا السلوك من الولايات المتحدة بالتأكيد ليس سلوكًا عقلانيًّا رسميًّا. ومع ذلك، فإن هذا السلوك هو سلوك يتماشى مع أشكال العقلانية الاقتصادية والسياسية والذاتية.

وبهذه الطريقة، يمكن إعادة التفكير في المواقف السياسية لبعض صنّاع القرار المؤثرين في السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن تلخيص اثنين من الفاعلين المؤثرين الجدد في الإدارة الأمريكية اليوم ونمط العقلانية على النحو الآتي: على سبيل المثال، قرار دونالد ترامب بسحب قواته من سوريا من خلال مكالمة هاتفية مع الرئيس أردوغان هو مثال على عقلانيته غير الموضوعية التي تضمنت توجيه تهديدات في رسالة لم تؤخذ على محمل الجد. كما أن قراره بإبقاء بعض القوات في سوريا نتيجة للضغوط وإعلانه أن السبب في ذلك هو الاحتفاظ باحتياطي النفط

السوري مثال على عقلانيته الاقتصادية. واستضافته أردوغان في البيت الأبيض في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر، واستضافته خمسة من كبار أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين (جوني إرنست، وجيم ريش، وريك سكوت، ولينديسي غراهام، وتيد كروز) المعروفين بمشاعرهم المعادية لتركيا في الاجتماع الثنائي، على عكس ما جرت عليه العادة، مثال على عقلانيته السياسية. كما أن تزامن هذا الاجتماع المفاجئ لترامب مع أردوغان وأعضاء مجلس الشيوخ، له دلالة أيضًا من حيث إظهار عقلانية ترامب السياسية. وينبغي أن نتذكر أن ترامب كان عقلانيًّا اقتصاديًّا متهورًا، فكّر في استضافة ممثلي طالبان لإجراء محادثات سلام في كامب ديفيد في ذكرى 11 سبتمبر (انفصل بولتون عن الإدارة بعد أن رفض الدعوة).

> ينتمي بولتن إلى «المجتمع الخطابي» الذي يتكون من جماعات المحافظين والمحافظين الجدد، مع أنه ليس محافظا بالمعنى المعتاد، بل هو قومي أمريكي راديكالي وهذا ما يروق لترامب

وفي هذا السياق، سيكون من الأفضل لدول الشرق الأوسط أن تتفاوض مع ترامب المنفتح على العقلانية الاقتصادية. ولكن، بما أن التجارة تأتي قبل السياسة بالنسبة لترامب، فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار تأثير فريقه المقرب وكبار نواب الحزب الجمهوري وأعضاء مجلس الشيوخ الذين يفوّض إليهم الحسابات السياسية؛ لأن قرارات ترامب المستندة إلى العقلانية الاقتصادية تصطدم أولاً بالعقلانية السياسية لحزبه، ثم بالحزب الديمقراطي.

في فترة رئاسة ترامب السابقة، كان من الصعب على ترامب أن يتصرف بشكل مستقل عن عملية السعي لعزله في قراراته المتعلقة بدول الشرق الأوسط. وبما أن ترامب كان محاصرًا بشكل متزايد في تحقيقات العزل، كان عليه أن يراعي التوازنات السياسية داخل مجلس الشيوخ ويحولها لمصلحته. وقد برزت رغبته في دخول انتخابات 2020 على أنه زعيم يفي بوعوده وجهوده لتحويل الانتباه إلى مكان آخر في تحقيق العزل (وهي حسابات سياسية قصيرة الأجل، أي العقلانية السياسية).

وبطبيعة الحال، فإن «المجتمع الخطابي» الذي ينتمي إليه بولتون (الذي تشكله خطابات مثل محور الشر، وتغيير النظام، والضربة الاستباقية، والرد الشامل، وما إلى ذلك) يتكون من جماعات المحافظين والمحافظين الجدد. ومع ذلك، فإن بولتون ليس محافظًا بالمعنى المعتاد، بل هو قومي أمريكي راديكالي (وهذا ما يروق لترامب). أولاً، دافعه الأيديولوجي الأساسي هو جعل أمريكا آمنة ماديًّا. فهو لا يشارك المحافظين الجدد

مثالية نشر الديمقراطية حول العالم. ومن بين الجهات الفاعلة التي يعارضها أيضًا النخب الجمهورية المؤسسية التي تتصرف دائمًا وفقًا للقوانين. فبينما تُقرأ السياسة العالمية على أنها صراع بين الخير والشر وثنائية «نحن وهُم» وفقًا للمحافظين الجدد، فإن المشكلة الأساسية بالنسبة لبولتون تتشكل في نظره من أولئك الذين يعرقلون الولايات المتحدة محليًا ودَّليًا. فوفقًا لنخب الحزب الجمهوري، تقتضي المصلحة القومية للولايات المتحدة إجراء حسابات إستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى مثل أسواق الطاقة، و«استيراد الديمقراطية» وموازنة روسيا في الخارج، بينما تكافح الحداثة العلمانية في الداخل. ووفقًا لبولتون، تكمن المصالح الأمريكية في وقف الليبراليين في الداخل، ووقف الترسانة النووية لكوريا الشمالية والنظام «الشرير» الإيراني في الخارج، ووضع الدبلوماسيين «المدللين» في الأمم المتحدة وأوروبا في مكانهم.

يرى كلٌ من المحافظين الجدد وبولتون أن التدخل الأحادي الجانب في السياسة العالمية معقول ومشروع للمصالح الأمريكية. ولكن، في حين أن تغيير النظام هو خطوة إستراتيجية بالنسبة للمحافظين الجدد وبعض نخب الحزب الجمهوري، ومن شأنها أن تمهد الطريق لمزيد من الخطة الرئيسة ومشروعات الهندسة الاجتماعية التي ستغير الخريطة البشرية- فإن تغيير النظام بالنسبة لبولتون هو خطوة تكتيكية من شأنها أن تخدم تحقيق مصالح أمريكا الإقليمية على المدى القصير. وفي حين يعتقد البنتاغون أن على الولايات المتحدة تغيير البنية الاجتماعية في المنطقة، ناهيك عن الانسحاب من سوريا والعراق، فإن سوريا والعراق بالنسبة لبولتون هما منصتان تكتيكيتان للتدخل الكبير القادم في إيران. ومرة أخرى، بينما يؤيد المحافظون الجدد التدخل الخارجي بتكلفة وخسائر كبيرة، فإن بولتون محافظ يفضل التدخل المحدود في حالات منتقاة وبتكاليف قليلة، ومن خلال دول أخرى. هذه الخاصية بالذات جعلت بولتون مثاليًّا لترامب.

ويرى بولتون، بأن السياسة الدولية هي لعبة محصلتها صفر. وبعبارة أخرى، فإن مكسب دولة ما يعني خسارة دولة أخرى. فعلى سبيل المثال، قال: «نحن الخاسرون في الاتفاق النووي الإيراني، وإيران هي الرابحة». ووفقًا له، فإن أقصر الطرق لتحقيق الولايات المتحدة مصالحها هو القضاء على منافسيها. ومن أجل ذلك، تحتاج الولايات المتحدة إلى تنحية القانون الدولي والأعراف الراسخة جانبًا. إذا كانت الولايات المتحدة لا تريد أن تكون «ممسحة» لخصومها، فعليها أن تأخذ زمام المبادرة بتجاوز ما هو «طبيعي»، «ودعم الأكراد في العراق وإيران وسوريا، ونشر القومية الكردية».

وبالنسبة لبولتون، فإن احترام الدولة للقانون الدولي هو خيانة للقواعد القانونية المحلية «العريقة» للدول ذات السيادة، وعقبة غير ضرورية أمامها في الخارج. وعليه، يأتي قوله: «الدبلوماسيون الأوروبيون يريدون استخدام أمريكا ممسحة»، و«نحن بحاجة إلى حرق 5 طوابق من أصل 7 طوابق في وزارة الخارجية الأمريكية»، فإن ما هو مشروع ومعقول في العلاقات بين الدول ليس الدبلوماسية الدولية، بل الحرب والقوة. يرى بولتون، الذي لا يعترف بقيود الدفاع عن النفس في القانون الدولي بقوله: «الاتفاقيات الدولية غير ملزمة»، حيث إن جميع أنواع التدخلات العنيفة، بما في ذلك الضربات الاستباقية عند الضرورة، مشروعة ومعقولة؛ إذ يقول: «كما ضربت إسرائيل المنشآت النووية لخصومها في 1981 و2007، علينا أن نضرب كوريا الشمالية بدون مزيد من التأخير». ومن أفكاره الأخرى فيما يتعلق بالحرب، التي يراها وسيلة حتمية «لإصلاح العلاقات»، إيمانه بالهجوم الشامل؛ أي القضاء على العدو بشكل كامل مثل قوله: «سنغير النظام في إيران في عامه الأربعين، في عام 2019». خلاصة القول: فكرة «الدولة» الشاملة هذه، التي يجب أن نعدّها إرثًا تاريخيًّا للحرب الأهلية الأمريكية، هي المهيمنة عليه بشكل

خاص. حيث يأتي تعريف بولتون لصورة الخصم والعدو في نطاق واسع جدًّا. فوفقًا له، يجب إيقاف كل من/ كل ما يعوّق المصالح القومية الأمريكية: «يجب ألا نعطي تأشيرات لأي إيراني، ومنهم الطلاب والرياضيون».

واستنادًا إلى ما سبق، نرى أن ترامب غير راضٍ على الإطلاق عن موظفي الشؤون الخارجية الخبراء الذين يعملون تحت إمرته، إلّا أنه يحتاج إلى بيروقراطية الدولة العسكرية والمدنية الحالية. لم تتمكن إدارة ترامب حتى الآن من تعيين معظم السفراء الذين سيشغلون مناصب رفيعة المستوى، باستثناء نائبي وزير الخارجية (سوليفان وغولدشتاين). وبالطبع، أحد أسباب ذلك هو أن الديمقراطيين لا يوافقون على مرشحي ترامب. ومع ذلك، فإن السبب الأهم هو أن ترامب نفسه يريد أن يأخذ الأمن القومي وصنع السياسة الخارجية من الدبلوماسيين المحترفين في هذا المجال ويعطيها لمن يثق بهم.

ويمكن الإشارة إلى كبير موظفي البيت الأبيض في عهد ترامب الجنرال جون كيلي، ومستشار الأمن القومي السابق العميد هربرت ريموند ماكماستر، وقائد القيادة المركزية الأمريكية السابق الجنرال جيمس ماتيس على أنها أمثلة على هؤلاء، الذين يفضّلون العمل مع أشخاص يسمّيهم «جنرالاتي»، فالخطوط العامة للسياسة الخارجية الأمريكية متروكة لتقدير هذا الطاقم الأساسي الضيق. ولإعطاء مثال يهمنا، فإن أزمة التأشيرات مع الولايات المتحدة، خلافًا للاعتقاد السائد، لم تحدث رغمًا عن ترامب، بل بموافقة فريق ترامب الأول، ماكماستر وماتيس. فماتيس المعتدل نسبيًّا، الذي يصنف تركيا وإيران عقليًّا مصدرًا للأيديولوجيات الراديكالية، ويحدد إيران كأكثر تهديد مستمر للاستقرار في الشرق الأوسط- كان «راهبًا» محاربًا انتقد علنًا سياسات أوباما تجاه إيران عندما كان قائدًا للقيادة المركزية الأمريكية.

صناعة السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط خلال رئاسة ترامب

إن دراسة السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب تشبه البحث عن إبرة في كومة قش. بادئ ذي بدء، لم يكن لدينا رئيس متسق من حيث الفكر والسياسة، ولا هيكل إداري مستقر. ومن غير المستغرب أن إدارة ترامب كانت تتخذ القرارات بطريقة غير منظمة وفوضوية، حيث كانت الإدارة تواجه صعوبة في اتخاذ قرارات متّسقة من حيث الفكر

والسياسة، ولم تكن هناك بيئة «غرفة عمليات» من شأنها أن تقود الإدارة الحالية إلى خيارات إستراتيجية متسقة وتوصل الحكماء إلى قرارات عقلانية.

من الصعب جدًّا العثور على جهة فاعلة تتخذ قرارات ضمن حدود العقلانية الرسمية في إدارة ترامب، فكل جهة فاعلة في الإدارة عقلانية في حد ذاتها. وعلى الرغم من وجود محاولات قليلة لإسباغ النظام على البيئة الفوضوية في البيت الأبيض (كيلي، وماتيس، وبولتون)، إلا أن ترامب نفسه رفضها. وفي الإدارات ذات الموظفين المتغيرين باستمرار وآليات صنع القرار الفوضوية/المتقلبة في اتخاذ القرارات، يتطلب تحديد أشكال العقلانية التركيز على وجهات نظر وسلوكيات الجهات الفاعلة. لذلك، من الصعب بطبيعة الحال تقديم تفسيرات معقولة وشرعية لقرارات الرئيس المتغيرة والمتناقضة.

والمشكلة الأخرى هنا، هي أن ترامب عندما يريد وضع أجندته الخاصة، يضطر إلى اللجوء إلى النخب الليبرالية في السياسة الخارجية؛ لأن وحداته الإدارية عاجزة. ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير إلى أن معظم الشرائح، مثل الدبلوماسيين المحترفين في وزارة الخارجية والبيروقراطيين في البنتاغون واللوبيات والبنوك وشركات المحاماة والشركات وعلماء السياسة هم في المعسكر المنافس لترامب، ولا يشاركونه سياساته القومية. وتتجمع هذه الدوائر عمومًا حول هيمنة الأممية الليبرالية وسياساتها، مثل الديمقراطية والسوق الحرة وأنظمة حقوق الإنسان. وقد انتقدت الأولى تفضيلات السياسة الخارجية لترامب من الصفر، بل ورفضت معظمها رفضًا قاطعًا، في حين أن هيمنة هذه المجموعة المعارضة في السياسة الخارجية كانت تهيمن على السياسة الخارجية بشكل كامل ضده، إلا أن تجمعات ترامب الداخلية كانت متشرذمة ومنقسمة تمامًا. فكيف تبلورت أسس صناعة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة؟

أما «المجتمع الخطابي» الذي تنتمي إليه إدارة ترامب الحالية فهو كنيسة كبيرة تضم المحافظين الجدد مع اختلافات مهمة من الداخل. وعلى الرغم من أن هؤلاء هم مجموعة انتقائية حساسة حول شكل الحكومة ويدعمون إستراتيجيات مثل تغيير النظام والضربات الاستباقية والانتقام الشامل وما إلى ذلك؛ إلا أنه من الصعب القول: إنهم محافظون أو محافظون جدد بالمعنى التقليدي. وتتمثل النقطة الأساسية المشتركة بين فريق ترامب في كراهيتهم للنظام القائم الوطني والدولي. ولهذا السبب، لا يمكن للنخب الجمهورية المحافظة المؤسسية المحافظة عمومًا أن تجد مكانًا لها في إدارة ترامب.

بينما يلتقي اليمين البديل والجماعات الإنجيلية وحزب الشاي، التي تجد مكانًا لها في الإدارة، في القومية الأمريكية العدوانية. فالقضية الأساسية التي يتفقون عليها هي جعل الولايات المتحدة آمنة ماديًّا. غير أن إدارة ترامب لا تشارك المحافظين الجدد مثالية المحافظين الجدد في نشر الديمقراطية في العالم على أنها مبدأ. ففي حين أن السياسة بالنسبة للمحافظين الجدد تقوم على ثنائية «الخير والشر» أو «نحن وهُم»، فإن السياسة تتمثل بالنسبة لإدارة ترامب في الفصل بين من يعوّقهم في الداخل والخارج وبين من لا يعوّقهم. فوفقًا لنخب الحزب الجمهوري التقليدية المعارضة لترامب، تشمل المصلحة الوطنية أهدافًا إستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى، مثل السيطرة على موارد الطاقة، و«استيراد الديمقراطية»، وتحقيق التوازن مع روسيا.

وبحسب فريق ترامب، تكمن المصالح الأمريكية في إبعاد جميع الليبراليين المعولمين، سواء كانوا جمهوريين أم ديمقراطيين، عن هيكلية الحكم في الداخل، ومنع دول مثل فنزويلا وإيران وكوريا الشمالية من تشكيل تهديد للهيمنة الأمريكية في الخارج. وهناك هدف مهمّ آخر هو وضع جميع الدول «الجاحدة» -سواء كانت حليفة أم غير حليفة- التي لا تقدّر قيمة المظلة الأمنية الأمريكية في مكانها.

ولعل الشعار الذي يجمع بين فريق إدارة ترامب القومي والنخب الجمهورية التقليدية هو أنهم يرون أن التدخل الأحادي في السياسة العالمية معقول ومشروع للمصالح الأمريكية. ومع ذلك، هناك اختلافات أخرى بين هاتين المجموعتين: فعلى سبيل المثال، في حين أن تغيير النظام هدف إستراتيجي من شأنه تغيير الخريطة السياسية والبشرية بالنسبة للمحافظين الجدد وبعض نخب الحزب الجمهوري، فإن تغيير النظام بالنسبة لفريق ترامب هو خطوة تكتيكية تساعد على تحقيق المصالح الإقليمية والعالمية. وبينما يمكن لفريق ترامب أن يتخذ قرار الانسحاب من أماكن مثل سوريا وأفغانستان عند الضرورة، إلا أنه بالنّسبة لوزارة الخارجية الأمريكية والبنتاغون، يُعَدّ من المعقول تغيير الخريطة البشرية والسياسية لمنطقة مختارة من العالم مع بيروقراطيين «نخبويين» ناهيك عن الانسحاب من هذه الأماكن. فالوجود العسكري في سوريا والعراق بالنسبة لإدارة ترامب هو منصة تكتيكية لصد إيران، بينما هو بالنسبة لهذه المؤسسات والمحافظين الجدد غاية في حد ذاته. وفي حين تُعدّ الخسائر الاقتصادية والبشرية أمرًا طبيعيًّا بالنسبة للنخب الجمهورية المؤسسية وجماعات المحافظين الجدد في سياق التدخلات الخارجية، فإن ما يُعدّ طبيعيًّا بالنسبة لفريق ترامب هو التدخلات الخارجية المحدودة، الأقل كلفة اقتصاديًّا، التي تُنفّذ عبر أطراف أخرى.

أيضًا بالنسبة لفريق ترامب فإن السياسة الوطنية والدولية هي لعبة محصلتها صفرية، بينما بالنسبة للنخب التقليدية من المحافظين والحزب الجمهوري، فإن النظام الدولي هو أرضية شرعية يجب أن تحكم بالتعاون مع الحلفاء. وبالنسبة لنخب الحزبين التقليديين، المحافظين والجمهوريين، فإن الخصوم بالنسبة للنخب الحزبية التقليدية المحافظة والجمهورية، هم خصوم يجب هزيمتهم في إطار القانون الدولي والأعراف الراسخة، بينما بالنسبة لفريق ترامب، فإن الخصوم هم أعداء يجب القضاء عليهم في كل الظروف. وتنتشر فكرة «الدولة الشاملة»، التي هي الإرث التاريخي للحرب الأهلية الأمريكية، بشكل خاص لدى وزير الخارجية آنذاك بومبيو ومستشار الأمن القومي بولتون، فالحرب وسيلة لحل المشكلات و«إصلاح العلاقات».

ومن الضروري أيضًا تأكيد النزعة التوسعية الإنجيلية-الأخلاقية التي قد تكون موجودة داخل بعض الشرائح. فعلى سبيل المثال، أوصل وزير الخارجية الأمريكي بومبيو النزعة الأولى إلى ذروتها خلال جولته الشرق أوسطية التي استمرت ثمانية أيام وخاصة بخطابه في مصر. ومن عواقب النزعة التوسعية عملية تهميش الدبلوماسيين

المحترفين وتفريغ بيروقراطية السياسة الخارجية من الموظفين. وللتذكير، لم يكن هناك سفير للولايات المتحدة في الدول الست التي شملتها زيارة بومبيو -ومنها تركيا- ولم تُدفَع رواتب موظفي السلك الدبلوماسي الأمريكي فترة طويلة؛ نتيجة الإغلاق الحكومي والاستقطاب الأيديولوجي.

دراسة حالة: قرار ترامب بالانسحاب من سوريا

دعونا نقيّم قرار ترامب بالانسحاب من سوريا من المنظور المذكور آنفًا. أحدث قرار ترامب الانسحاب من سوريا، الذي أعلن عنه في ديسمبر 2018، صدمة، وتسبب في انقسام في السياسة الخارجية الأمريكية، وقُوبِل القرار بردود فعل من حلفاء الولايات المتحدة الغربيين ومن جميع القنوات السياسية الرسمية تقريبًا، الجمهورية والديمقراطية على حد سواء، داخل الولايات المتحدة. ولا تزال الاتهامات المتبادلة والمناقشات مستمرة في إطار القرار الذي كان له صدى في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في الولايات المتحدة. ونتيجة لردود الفعل من طاقمه الإداري، ربط ترامب الانسحاب بشروط معينة تتمحور حول إيران ووحدات حماية الشعب الكردية، وأبطأ من وتيرة الانسحاب. وبقي ممسكًا بورقة «القائد الوطني والزعيم الوطني العطوف»، الذي أراد إعادة الجنود إلى الوطن في عيد الميلاد. ومع ذلك، فإن ترامب، الذي اعترضت محاولاته السابقة عقبات مختلفة من البنتاغون وبيروقراطية وزارة الخارجية- كان مصممًا هذه المرة. وعلى الرغم من أن العملية غير مؤكدة وموعد الانسحاب لم يُحدَّد بعد، إلا أنه من المتوقع أن يكون الانسحاب في غضون أربعة أشهر.

عندما ننظر إلى عالم صناعة السياسة الخارجية الأمريكية من خلال قرار الانسحاب من سوريا، تجدر الإشارة إلى أن الصورة التي تظهر تشبه لوحة «غرنيكا» لبيكاسو. فلا توجد بيئة «غرفة عمليات» أو «غرفة كوبرا» حيث يتوصل الحكماء إلى قرارات مشتركة بهدوء، ولا توجد تفضيلات إستراتيجية متسقة. فبالإضافة إلى فريق البيت الأبيض، فإن المؤسسات الرئيسة التي تحاول التأثير في قرارات الإدارة تشمل بعض الأعضاء المؤثرين في مجلسي النواب والشيوخ، والمعارضة داخل الحزب الجمهوري، والإنجيليين، ومنظمات مثل مجلس العلاقات الخارجية ومؤسسة الدفاع عن الديمقراطية في شريحة المجتمع المدني. وعندما ننظر إلى نخب السياسة الخارجية من خارج هذا النوع من الإدارة، فمن المفيد أن نذكر أن الدافع الرئيس هو محاصرة ترامب سياسيًّا.

فقراره بشأن سوريا يتماشى في الواقع مع موقفه السياسي الشخصي الذي اتخذه منذ عقود. ففي نهاية المطاف، كان ترامب رئيسًا معارضًا للحروب الأمريكية في الدول الأجنبية منذ أواخر الثمانينيات، ووعد بإعادة القوات منذ حملته الانتخابية عام 2016. إن الاعتقاد بأن الولايات المتحدة يجري استغلالها من قبل جميع دول العالم في كل فرصة سانحة وأن البيروقراطيين التنفيذيين الأمريكيين يؤدّون دورًا فعّالاً في ذلك عن علم- هو اعتقاد قوي على المستوى العقائدي لدى ترامب وفريقه المقرب. وكلمات مستشار ترامب للأمن القومي بولتون: «نحن بحاجة إلى حرق خمسة طوابق من أصل سبعة طوابق في وزارة الخارجية الأمريكية» هي أحد المؤشرات على عدم الثقة هذه. عندما ننظر إلى قرارات الطبقة البيروقراطية الموظفة في إدارة ترامب فيما يتعلق بسوريا، من الصعب القول: إنهم يتصرفون بعقلانية. فدافعهم الأساسي هو الحفاظ على الوضع الراهن للهيمنة الوطنية والدولية التي هم رعاة لها. بالإضافة إلى ذلك، فإن البقاء في سوريا هو أيضًا ضرورة بالنسبة لوزارة الخارجية (ماكغورك) والبنتاغون (ماتيس) لحماية مصالحهما وثقافتهما المؤسسية.

قد يُنظَر إلى قرار سحب القوات الأمريكية الزائدة عن الحاجة من الشرق الأوسط على أنه سلوك عقلاني من حيث المصالح القومية للولايات المتحدة، لكن القرار الأخير بشأن سوريا أظهر مرة أخرى أن العقلانية ليست الأولوية الرئيسة سواء بالنسبة لترامب أم خصومه السياسيين. والنقطة اللافتة للنظر في الآونة الأخيرة هي أن القرارات المتخذة لها عقلانية سياسية داخلية لا جيوسياسية خارجية. فبالنسبة لترامب، فإن القرار هو مجرد وفاء بوعده الانتخابي، وهو نتاج جهوده لتحويل الانتباه إلى مكان آخر (أي حسابات سياسية قصيرة الأجل) في تحقيق روبرت مولر في عزل الرئيس الأمريكي الذي أصبح محاصرًا فيه بشكل متزايد. في الواقع، لم يتصرف ترامب بشكل مختلف عن العديد من الرؤساء الأمريكيين الذين يرغبون في تحقيق الرغبة التي يتشاركها غالبية الشعب الأمريكي والذين يريدون «عدم مغادرة حدود البلاد» عسكريًّا.

قد يكون القرار منطقيًّا في إطار العقلانية الشكلية للاعتقاد بأن الولايات المتحدة فوّتت فرصة منع هيمنة روسيا في الشرق الأوسط والبحر المتوسط بالانسحاب من سوريا عبر وكيل (وحدات حماية الشعب) وموارد قليلة (ألف جندي). ومع ذلك، فإن هذه الدوافع لا تفسّر سبب قرار ترامب وخلفياته بالانسحاب. من الصعب جدّا الاعتقاد بأن ترامب اتّخذ قرار الانسحاب بمعزل عن النظرة العالمية التي كان يدعو إليها منذ عام 1986. فالاعتقاد بأن دولاً كثيرة في العالم، ومنها الدول الحليفة، تستغل الولايات

المتحدة في كل فرصة سانحة، وأن البيروقراطيين التنفيذيين الأمريكيين يؤدّون دورًا فعّالاً في ذلك عن علم- هو اعتقاد قويّ على المستوى العقائدي لدى ترامب وفريقه المقرب. وبالمثل، فإن حاجة ترامب إلى أن يكون مقبولاً في السياسة الداخلية كـ«قائد وطني عطوف» قادر على سحب القوات من سوريا وإعادتها إلى الوطن هو الدافع الرئيس وراء القرار. وباختصار، سواء كان ذلك استنادًا إلى سيكولوجية الشخصية أم الدوافع المعرفية، فإن أسلوب ترامب في اتخاذ القرار أكثر تعقيدًا مما يُعتقد.

خاتمة

درست هذه الورقة البحثية بشكل نقدي معايير صنع السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط في ظل إدارة ترامب، مجادلةً بأن الافتراض التقليدي لعملية عقلانية متماسكة ورسمية لا يستوعب تعدد العوامل التي شكلت نتائج السياسة خلال هذه الفترة. ويوضح التحليل أن قرارات السياسة الخارجية في عهد الرئيس ترامب لم تكن نتاج منطق إستراتيجي واحد، بل انبثقت من تفاعل أشكال مختلفة ومتضاربة في كثير من الأحيان من العقلانية- الذاتية والسياسية والاقتصادية والرسمية.

وقد أثّرت رؤية ترامب الشخصية للعالم وأسلوبه القيادي بشكل كبير في عمليات السياسة الخارجية، وغالبًا ما كان يفضل القناعات الأيديولوجية والدوافع العاطفية والاعتبارات السياسية المحلية على المشورة المؤسسية أو التخطيط الإستراتيجي طويل الأجل. وتجسّد حالة الانسحاب من سوريا كيف أن القرارات لم تتشكل من خلال الحسابات الجيوسياسية بقدر ما تشكلت بفعل الضغوط السياسية الداخلية والتزامات الحملة الانتخابية والرغبة في تأكيد استقلالية السلطة التنفيذية.

ويؤكد هذا النمط من صنع القرار هيمنة العقلانية الذاتية والسياسية، وغالبًا ما يكون ذلك على حساب المنطق الرسمي أو البيروقراطي. علاوة على ذلك، فإن نقاط الضعف الهيكلية في إدارة ترامب -وأبرزها غياب جهاز بيروقراطي مستقر وكفء، وتهميش الدبلوماسيين المحترفين، والاعتماد على دائرة ضيقة من المستشارين ذوي التوجهات الأيديولوجية- قوضت التماسك المؤسسي للسياسة الخارجية الأمريكية. وقد عززت البيئة الناجمة عن ذلك قرارات مخصصة، ورسائل غير متماسكة، وتراجعات متكررة، وكل ذلك أدّى إلى تآكل المصداقية الإستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وخارجه. كما أن التباين بين ترامب وعناصر المحافظين الجدد التقليديين أو الواقعيين المؤسسيين داخل مؤسسة السياسة الخارجية الجمهورية شكّل أيضًا خروجًا ملحوظًا عن المقاربات الأمريكية السابقة. ففي حين سعى المحافظون الجدد في كثير من الأحيان إلى

تغيير النظام والتوسع الليبرالي الديمقراطي بوصفه جزءًا من مشروع أيديولوجي أوسع، عكست سياسة ترامب الخارجية توجهًا قوميًّا وتعامليّا ينظر إلى السياسة الدولية على أنها لعبة محصلتها صفر. وفي حين أن شخصيات مثل جون بولتون، على الرغم من توافقها مع ترامب في بعض الأهداف التكتيكية، فإنها مثلت تيارًا متميزًا من القومية الأمريكية الراديكالية التي زادت من تعقيد بيئة صنع السياسات.

في نهاية المطاف، أظهرت هذه الدراسة أن أي تحليل ذي مغزى للسياسة الخارجية الأمريكية خلال رئاسة ترامب يجب أن يأخذ في الحسبان تعدد العقلانيات التي توجه عملية صنع القرار، فضلاً عن الديناميات المؤسسية والأيديولوجية والسياسية الأوسع نطاقًا. وتوضح حقبة ترامب حدود النماذج التقليدية للاختيار العقلاني في تحليل السياسة الخارجية، وتؤكد الحاجة إلى إطار عمل أكثر دقة يركز على الجهات الفاعلة ويراعي السياق ويعترف بأهمية كل من القيود الهيكلية والفاعلية الفردية في تشكيل مسار الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط.

الهوامش والمراجع:

1. Michael Clarke and Anthony Ricketts, «Donald Trump and American Foreign Policy: The Return of the Jacksonian Tradition,» Comparative Strategy 36, no. 4 (2017): 366–79.
2. Daniel W. Drezner, «Present at the Destruction: The Trump Administration and the Foreign Policy Bureaucracy,» The Journal of Politics 81, no. 2 (2019): 723–30.
3. Thorsten Wojczewski, «Trump, Populism, and American Foreign Policy,»Foreign Policy Analysis 16, no. 3 (2020): 292–311; Randall Schweller, «Three Cheers for Trump's Foreign Policy: What the Establishment Misses,» Foreign Affairs 97, no. 5 (2018): 133–43.
4. Roberta N. Haar and Lars F. Krebs, «The Failure of Foreign Policy Entrepreneurs in the Trump Administration,» Politics & Policy 49, no. 2 (2021): 446–78.
5. Keren Yarhi-Milo, «After Credibility: American Foreign Policy in the Trump Era,» Foreign Affairs 97, no. 1 (2018): 68–77.
6. John Hall, «In Search of Enemies: Donald Trump's Populist Foreign Policy Rhetoric,» Politics 41, no. 1 (2021): 48–63; Paul K. MacDonald, «America First? Explaining Continuity and Change in Trump's Foreign Policy,» Political Science Quarterly 133, no. 3 (2018): 401–34.
7. Mel Gurtov, America in Retreat: Foreign Policy under Donald Trump (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2020); Matthew Hill and Steven Hurst, «The Trump Presidency: Continuity and Change in US Foreign Policy,» Global Affairs 6, no. 1 (2020): 1–3.

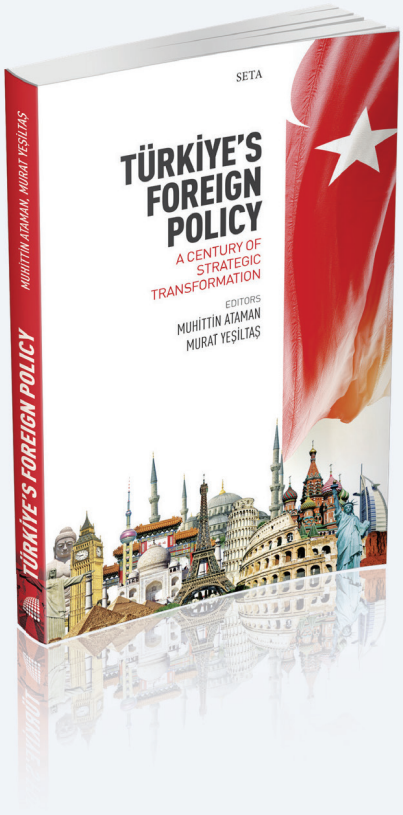

Türkiye's Foreign Policy | A Century of Strategic Transformation

June 2024 | Muhittin Ataman, Murat Yeşiltaş

This book examines the century-long transformation of Turkish foreign policy, with each chapter dedicated to analyzing different regions and explaining the priorities and strategies of Türkiye within the context of its historical transformation. It also expounds upon the vision and objectives outlined in the Century of Türkiye, declared on October 24, 2022, while also making an endeavor to predict the realization of the goals set forth.

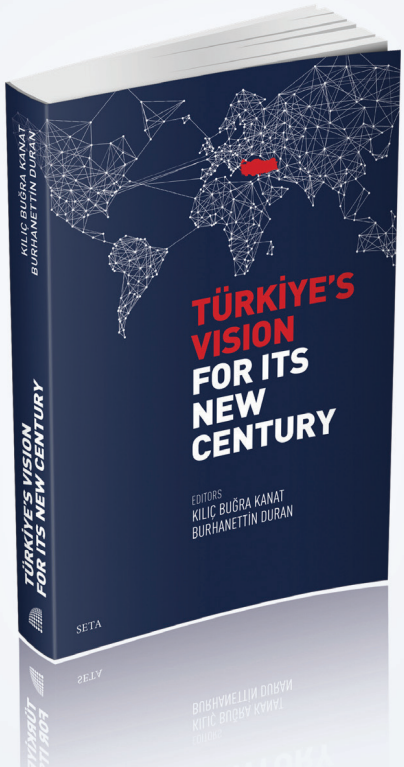

Türkiye's Vision for Its New Century

May 2024 | Kılıç Buğra Kanat, Burhanettin Duran

President Erdoğan's statement in March 2024, "neither the world is the old world nor Türkiye is the old Türkiye", encapsulates the essence of the Century of Türkiye vision, which aims to transform Türkiye in accordance with both internal and external requirements. Over the past two decades of AK Party rule, Türkiye has achieved remarkable and enduring progress across its social, cultural, political, and economic spheres.

العلاقات الأطلنطية:
تقييم من خلال القيم المشتركة والأمن المشترك

آيلين أونفر نوي*

ملخص: أُسِّست العلاقات الأطلنطية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية على أسس من القيم المشتركة والشعور بالأمن. وقد جرى تحديد القيم الليبرالية للنظام العالمي الليبرالي القائم على القواعد، مثل الحكومة الديمقراطية الفاعلة، وسيادة القانون، واقتصاد السوق، ومن ذلك حرية التعبير والمعتقد والصحافة والحريات المدنية، بوصفها قيمًا مشتركة. وفي الوقت نفسه، رسمت القيم المشتركة والتصور المتبادل للتهديدات المشتركة ملامح البُعد الأمني للعلاقات الأطلنطية في أثناء الحرب الباردة وبعدها. ونلاحظ تعمق اختلاف وجهات النظر بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الذي ظهر في ولاية ترامب الأولى خلال ولايته الثانية، خصوصًا في هذين الخطين الرئيسيين: القيم المشتركة والأمن. في هذه الدراسة، نناقش في الجزء الأول القيم المشتركة والبُعد الأمني للعلاقات تاريخيًّا، وفي الجزء الأخير نفسر العلاقة بين الطرفين عبر تقييم التصورات والسياسات المتغيرة من خلال الليبرالية والحداثة والتقليدية.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، العلاقات الأطلنطية، الناتو.

* زميل أول، شبكة القيادة عبر الأطلسي، تركيا.

Transatlantic Relations: An Assessment through Shared Values and Shared Security

AYLİN ÜNVER NOİ*

ORCID ID: 0009-0000-7395-548X

ABSTRACT: *The post-World War II transatlantic relationship between the European Union (EU) and the United States of America (USA) was founded on shared values and security. These included the liberal values of a rules-based liberal world order, such as a functioning democratic government, the rule of law, a market economy, and freedoms of expression, belief, press, and civil liberties. Common values and a shared threat perception also shaped the security dimension of transatlantic relations during and after the Cold War. The divergences between the EU and the US that began during the first Trump era deepened in the second, particularly regarding common values and security. This article first discusses the historical dimension of these shared values and security, and then interprets the EU-US relationship by evaluating changing perceptions and policies emerging in these two focal points through liberalism, modernism, and traditionalism.*

Keywords: *United States, European Union, Transatlantic relations, NATO.*

* Senior Fellow, Transatlantic Leadership Network, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(2/14)
39 - 56

Received Date: 10 / 04 / 2025 • Accepted Date: 20 / 05 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-002-003

البُعد القيمي المشترك تاريخيًا في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

برز الاتحاد الأوروبي بوصفه مشروع سلام في أعقاب الحرب العالمية الثانية بدعم من الولايات المتحدة لعملية التكامل في القارة. كما أنه أصبح جزءًا من نظام عالمي ليبرالي دولي قائم على السياسات الاقتصادية الليبرالية والأمن التعاوني والتضامن الديمقراطي والمؤسسات متعددة الأطراف.[1] وقد أُسِّس هذا النظام العالمي الليبرالي الدولي على مبادئ سياسية واقتصادية، مثل الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة، والحكم الديمقراطي، وسيادة القانون، والمؤسسات متعددة الأطراف، وحل المشكلات الجماعية، والأمن التعاوني، والتغيير التدريجي. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا، استندت السياسات الخارجية والأمنية الأمريكية إلى الأفكار التي نشأت في عصر التنوير والحداثة. وتشمل الحداثة ثلاثة عناصر رئيسة: صعود النزعة الفردية على حساب الطائفية، وظهور العلمانية المستقلة عن المؤسسات الدينية في كل من السياسة والثقافة، وتقدم العقل البشري إلى ما بعد المفاهيم التراتبية الدورية والهرمية التي كانت سائدة في عصور ما قبل الحداثة.[2]

كان الشك تجاه الدولة القومية والاعتقاد بأنها مسؤولة عن الحروب الكبرى في أوروبا مصدر إلهام لمؤسسي الاتحاد الأوروبي. لذلك، جرى تأسيس الاتحاد الأوروبي وهو هيكل فوق قومي، بالاتفاق على ضرورة تجاوز الدولة القومية لبناء السلام في أوروبا.[3] وقد أدى التكامل الأوروبي إلى تحييد النظام الكلاسيكي القائم على الدولة القومية من خلال نقل حقوق السيادة الوطنية للدول إلى هياكل فوق وطنية في بعض القضايا. ومن وجهة النظر هذه، فإن الاتحاد الأوروبي هو هيكل ما بعد الحداثة. وبهذا الهيكل، فإن الاتحاد الأوروبي ليس دولة قومية ولا منظمة دولية. وقد أكد الاتحاد الأوروبي، الذي يُعرّف بأنّه قوة معيارية، أي قوة مدنية، ضرورةَ دعم المعايير المدنية والديمقراطية ونشرها، أي قيم الليبرالية، داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه على حد سواء؛ من أجل ضمان أن تجري العلاقات بين الدول بطريقة حضارية،[4] وبهذه الطريقة يمكن ضمان أمن الاتحاد الأوروبي.

كما كان هناك اعتقاد بأن الولايات المتحدة مثلها مثل الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تستمر من خلال الحفاظ على القيم المشتركة للنظام العالمي الليبرالي القائم على القواعد ونشرها، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وهو ما كان مقبولاً أيضًا من قبل رؤساء الولايات المتحدة الذين كانوا يُعدّون من الليبراليين الدوليين. على الرغم

من أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي استخدما من وقت لآخر أدوات مختلفة في السياسة الخارجية، مثل الأدوات العسكرية أو المدنية؛ لحماية هذه القيم المشتركة ونشرها، إلا أن هذه القيم المشتركة كانت العنصر الذي يجمعهما أيديولوجيًّا.[5]

وقد سهّل الارتباط بين الديمقراطية ودولة الرفاه الاقتصادي انتشار هذه القيم المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. فمقولة دانكوارت روستو (1970) بأن «جميع البلدان الغنية تقريبًا ديمقراطية، وجميع البلدان الديمقراطية تقريبًا غنية» –وهي علاقة متبادلة بين الديمقراطية والازدهار أكدها أيضًا رونالد إنغلهارت– قادت إلى تراجع الأنظمة الاستبدادية، بخاصة في السبعينيات والثمانينيات.[6] إذ أسهم نموذج الاتحاد الأوروبي المتمثل في السلام والاستقرار والازدهار في جعل معاييره وقيمه الليبرالية جذابة للبلدان المجاورة. وأصبح التوسع الجغرافي للاتحاد الأوروبي القائم على هذه القيم الليبرالية ممكنًا؛ بفضل انضمام أعضاء جدد إلى الاتحاد.

ومع انتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي، الذي كان يشكل تهديدًا مشتركًا للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وانهيار أيديولوجيته الشيوعية– برزت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، التي تسارعت مع انتصار الليبرالية السياسية والاقتصادية؛ حيث تبنَّت دول الستار الحديدي السابقة المتأثرة بالاتحاد السوفييتي في أوروبا الوسطى والشرقية القيم الليبرالية والتحول الديمقراطي.[7] وفي ظل غياب شكل شعبي بديل للحكومة، مكّنت القوة المعيارية والتحويلية للاتحاد الأوروبي من التحول الديمقراطي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، ومهّدت الطريق أمام هذه البلدان لتصبح أعضاء في كل من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو). وهكذا، أصبحت هذه البلدان جزءًا من النظام العالمي الليبرالي القائم على القواعد.

ومن شأن القيم المشتركة مثل الديمقراطية وسيادة القانون وتطوير حقوق الإنسان وتعزيزها، وكذلك التركيز على التعاون الدولي القائم على هذه القيم، فضلًا عن القوة التحويلية والقوة المعيارية للاتحاد الأوروبي– أن تؤثر في الدول التي ترغب في أن تصبح أعضاء في الاتحاد لتغيير نفسها بما يتماشى مع هذه القيم خلال عملية العضوية. وقد واصل الاتحاد الأوروبي سياسة نشر هذه القيم الليبرالية ليس في إطار مشروطية العضوية فقط، بل في علاقاته مع دول الجوار ودول في مناطق جغرافية أخرى ومنظمات إقليمية أيضًا، بل وجعلها شرطًا لبعض الاتفاقيات. فمن المساعدات الاقتصادية إلى اتفاقيات التجارة الحرة، اشترط الاتحاد الأوروبي في العديد من المجالات إحراز تقدم في هذه القيم.

كما سعت الولايات المتحدة إلى نشر هذه القيم الليبرالية في مناطق جغرافية مختلفة، وقد تصرفت بما يتماشى مع هذا الهدف مستخدمةً قوتها الناعمة وأحيانًا قوتها الصلبة؛ من التدخل العسكري، كما في حرب العراق، إلى العقوبات مثل قانون ماغنيتسكي، والمساعدات المالية مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، وأدوات القوة الناعمة مثل دعم المجتمع المدني. عملت الولايات المتحدة على تحقيق هدف نشر هذه القيم الليبرالية بطرق عديدة. وعلى الرغم من أن أدوات السياسة الخارجية والأدوات المستخدمة لنشر هذه القيم الليبرالية أدت في بعض الأحيان إلى توترات في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إلا أنه جرى التغلب على ذلك بطريقة أو بأخرى، واستمرت العلاقات الأطلنطية من خلال القيم المشتركة، وقد هدفا إلى الإسهام في أمنهما من خلال هذه القيم المشتركة.

ومع ذلك، فإن أطروحة فرانسيس فوكوياما «نهاية التاريخ» -التي قال فيها: إن الديمقراطية والرأسمالية ستحددان المستقبل مع نهاية الحرب الباردة، وإن العالم سيخضع للنموذج الغربي- أصبحت حجة مشكوكًا فيها نتيجة للتطورات التي حدثت في السنوات العشرين الماضية. في كتابه «الموجة الثالثة: الدمقرطة في أواخر القرن العشرين» يعرض صموئيل هنتنغتون عملية الدمقرطة في العالم الحديث على شكل ثلاث موجات، ويذكر أن كل موجة من موجات الدمقرطة تعقبها موجة عكسية معادية للديمقراطية.[8] ويناقش تأثير الموجة المعادية للديمقراطية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم، وتأثيرها في الحلفاء الأطلنطيين من خلال القيم المشتركة. وعلاوة على ذلك، يُنظر إلى ظهور نموذج الدول الغنية غير الديمقراطية كنموذج بديل، كما في حالة الصين، على أنه تهديد للحداثة والقيم الليبرالية التي أتت بها.

البُعد الأمني والدفاعي في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تاريخيًا:

بعد الحرب العالمية الثانية، عُدَّت القوة المتنامية للاتحاد السوفيتي ونفوذ الشيوعية تهديدًا للقيم الليبرالية الأوروبية ونظامها العالمي الليبرالي القائم على القواعد، وهذا أدّى إلى صياغة سياسات ومبادرات أمنية أوروبية في هذا الاتجاه. في مواجهة الدور المهيمن الذي أدّته الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على الأمن الأوروبي خلال الحرب الباردة- أدرك روبرت شومان وكونراد أديناور وجان مونيه المعروفون بالآباء المؤسِّسين للاتحاد الأوروبي أن الدول الأوروبية لا يمكنها استعادة نفوذها الدولي إلا من خلال العمل معًا، واعتقدوا أن التكامل الأوروبي هو أهم خطوة في تحقيق ذلك.[9]

بدأ الاندماج الأوروبي أولاً في مجال الدفاع، وكانت أولى الخطوات التي اتُّخذت في هذا الاتجاه هي الاتفاق على إنشاء مجتمع أَمني من أجل القضاء على احتمال نشوب حرب أخرى في أوروبا.[10] مهّد هذا التفاهم الطريق لإنشاء منظمة الدفاع الأوروبية الغربية (اتحاد أوروبا الغربية).[11] غير أن حاجة دول أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة في الحرب ضد الاتحاد السوفييتي دفعتها إلى محاولة جذب واشنطن إلى الهيكل الدفاعي الذي أنشأته. وهكذا، أُسِّست منظمة حلف شمال الأطلسي المكونة من اثني عشر عضوًا، بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، في 4 أبريل/ نيسان 1949 بموجب معاهدة واشنطن، المعروفة باسم معاهدة الدفاع الأطلنطي لحلف شمال الأطلسي، ووفقًا للمادة 5 من معاهدة واشنطن، المستوحاة من المادة 4 من معاهدة بروكسل، ضمنت دول أوروبا الغربية دعم الولايات المتحدة ضد التهديد السوفيتي.[12]

> **"أُسِّست منظمة حلف شمال الأطلسي المكونة من اثني عشر عضوًا، بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، في 4 أبريل/نيسان 1949 المعروفة باسم معاهدة الدفاع الأطلنطي لحلف شمال الأطلسي"**

ومع الحرب الكورية، وتزايد المخاوف من احتمال قيام السوفييت بعملية مماثلة في ألمانيا، وحقيقة أن الهجوم على أوروبا لن ينجح في ظل وجود ألمانيا منزوعة السلاح- طُرِحت مسألة تسليح ألمانيا على جدول الأعمال.[13] وذكرت الولايات المتحدة أنها ستزيد من وجودها في أوروبا الغربية مقابل اتفاق مع الأوروبيين على إعادة تسليح ألمانيا الغربية.[14] وفي 24 أكتوبر 1950 جرى الإعلان عن خطة بليفن من قبل رئيس الوزراء الفرنسي رينيه بليفن الذي لم يوافق على فكرة إعادة تسليح ألمانيا بهدف إنشاء جيش أوروبي فوق قومي يتم توحيده في إطار التعاون السياسي الأوروبي.[15] إلا أن الخطة رُفضت من قبل البرلمان الفرنسي.[16] ومع ذلك، بعد إخفاق خطة التعاون السياسي الأوروبي، استمرت الضغوط الأمريكية لإعادة تسليح ألمانيا. وقد أشارت الولايات المتحدة إلى أنها ستعيد النظر في مساعداتها لأوروبا ما لم يتحقق إيجاد صيغة لتسليح ألمانيا.[17] ونتيجة لذلك، سنحت الفرصة لألمانيا الغربية أن تنشئ جيشًا بحلول عام 1955م، وأن تنضم ألمانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.[18]

خلال الحرب الباردة، اتسم النقاش حول الدفاع داخل الاتحاد الأوروبي بالانقسام الأوروبي-الأطلسي. فبينما أيدت الحركة الأوروبية، بقيادة فرنسا، الأمن الذاتي للقارة وعلاقاتها البعيدة مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي أو العمل بصفة شركاء متساوين- أكدت الحركة الأطلسية، بقيادة هولندا وألمانيا، التعاونَ الوثيق مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وقبول أوروبا وحلف شمال الأطلسي كمنظمة وحيدة للدفاع المشترك عن أوروبا.[19]

قادت المخاوف من عدم دفاع الولايات المتحدة عن حلفائها في حال قيام الاتحاد السوفييتي بشن هجوم على أوروبا إلى طرح فرنسا خطة فوشيه في عام 1961، وهي خطة تقوم على إنشاء مجتمع أمني أوروبي جديد، تتوخى إنشاء قوة دفاعية مستقلة عن حلف الناتو.[20] ومع ذلك، لم تقبل الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هذه المبادرة.[21] بعد انسحابها من الجناح العسكري للناتو في عام 1966، لم تتمكن فرنسا من العودة إلى الهيكل العسكري للناتو إلا في عام 2007 مع انتخاب نيكولا ساركوزي، وهو سياسي يُعرف بأنه أطلسي، رئيسًا للبلاد.

كما بذلت فرنسا بعض المحاولات في الثمانينيات لإحياء اتحاد أوروبا الغربية ليكون بديلاً لحلف الناتو وأداة دفاع أوروبية. ولكن رغم كل هذه المحاولات المبذولة لإنعاش قوة الدفاع الأوروبية، ظل حلف الناتو هو الذي يؤدي الدور القيادي في الدفاع الأوروبي؛ بسبب التأثير الظرفي للحرب الباردة، ودور الجناح الأطلسي داخل المجتمع الأوروبي. وفي قمة لاهاي عام 1987، جرى تأكيد أن هدف السياسة الأمنية الأوروبية هو تعزيز حلف الناتو، مع تسليط الضوء على أن الاتحاد الأوروبي الغربي بمثابة الركيزة الأوروبية لحلف الناتو.[22]

مع نهاية الحرب الباردة، دعا رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي جاك ديلور في خطابه حول الأمن والدفاع في لندن في مارس 1991، إلى أن يحتوي الاتحاد الأوروبي الجديد على نظام الاتحاد الأوروبي الغربي للدفاع والأمن، وأيد سياسة أمنية ودفاعية أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة.23 ومع إبرام معاهدة ماستريخت، جرى الاتفاق على إعادة هيكلة الاتحاد الأوروبي الغربي على أنه نظام دفاعي أوروبي تابع للمجتمعات الأوروبية ودمجه في الاتحاد الأوروبي. وفي قمة هلسنكي التي عُقدت في 10-11 ديسمبر 1999، قُرِّر إنشاء سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP).[24] وفي عام 2002، جرى نقل الاتحاد الأوروبي الغربي إلى الاتحاد الأوروبي بعد إغلاق مقره العسكري، وفي 30 يونيو 2011، توقف الاتحاد الأوروبي الغربي رسميًّا عن العمل.

بعد انعقاد قمة سان مالو عام 1998، ومع ظهور سياسة الأمن والدفاع الأوروبية وسياسة الأمن والدفاع المشتركة، أثارت إمكانية امتلاك الاتحاد الأوروبي قدرة عسكرية النقاش حول تأثير ذلك في القوة المدنية للاتحاد وما إذا كان ذلك يتوافق مع القيم الليبرالية للاتحاد الأوروبي. جادل هانز دبليو مول بأنه بالإضافة إلى القوة المدنية، فإن القوة العسكرية يمكن استخدامها بشكل جماعي ومتعدد الأطراف على أساس الشرعية الدولية لضمان السلوك المتحضر للعلاقات الدولية وأن ذلك لن يقوض القوة المدنية للاتحاد الأوروبي.[25]

مع معاهدة لشبونة (2009)، قام الاتحاد الأوروبي بإصلاح كل من هيكله المؤسسي وآلياته التشغيلية؛ من أجل التغلب على أوجه القصور التي يعانيها الاتحاد الأوروبي في مجال التعاون الدفاعي والأمني المشترك، وتعزيز التعاون الدفاعي بين الدول الأعضاء. وقد أدرجت معاهدة لشبونة التعاون الهيكلي الدائم ووكالة الدفاع الأوروبية لخدمة هذه الأغراض.[26]

بينما أكّد الاتحاد الأوروبي التزامه بأن هذه المبادرات الدفاعية لن تكون بديلاً أو منافسًا لحلف الناتو، فقد ظل الناتو اللاعب الرئيس في الأمن الأوروبي. وقد أظهر تحديث الناتو الدوري لمفاهيمه الإستراتيجية استجابةً للعالم المتغير والتهديدات الجديدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة أهمية القيم الأمنية في العلاقات الأطلنطية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من خلال التهديدات المشتركة والقيم المشتركة.

البُعد القيمي في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في إطار عالم متغير:

تحقّق انتشار الديمقراطية من خلال قوة «التحديث»، فمع التصنيع، هاجر الناس إلى المدن، وعملوا في المصانع، وتواصلوا ونظموا أنفسهم، وأدى النمو الاقتصادي الناتج عن التصنيع إلى تحقيق الثراء. كما دفع ضمان الأمن المادي والاقتصادي من خلال التصنيع والنمو الاقتصادي الناس إلى التركيز على قيم أكثر تجريدًا، مثل حرية التعبير بدلاً من البقاء على قيد الحياة والمطالبة بالديمقراطية.[27] كما أن فقدان المكانة التي كانت توفرها الحداثة والليبرالية التي لا نظير لها خاصة بعد الحرب الباردة، والمشكلات الاقتصادية التي عاناها الاتحاد الأوروبي نفسه خصوصًا مع الأزمة الاقتصادية عام 2008، بالإضافة إلى الصراعات والحروب التي اندلعت في الدول المجاورة له، وما نتج عنها من أزمة الهجرة، وتهديد الإرهاب، كلها عوامل لم تسفر عن إضعاف القوة التحويلية للاتحاد في عملية التوسيع، وفي نطاق سياسة الجوار فقط، بل أدت أيضًا إلى تطورات بدأت فيها الموجة العكسية للديمقراطية تظهر بشكل جدي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد أدت النزعات غير الليبرالية المتزايدة في الديمقراطيات الغربية إلى تآكل خصائص الديمقراطية الغربية، مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وهذا تسبب في عجز أمني، ومن ثَمّ بدأ النقاش حول ضرورة تجديد التعاون الأطلنطي على أساس هذه القيم الليبرالية من أجل مواجهة التحديات العالمية.[28]

واليوم، في هذه الفترة التي يجري فيها التشكيك في العلاقة بين الثروة والديمقراطية، نشهد ازدياد النزعات غير الليبرالية والشعبوية في الأنظمة الاستبدادية بالتوازي مع تزايد انعدام الأمن الاقتصادي وعدم المساواة نتيجة العولمة والسياسات الليبرالية الجديدة والأتمتة. وفي المرحلة التي وصلنا إليها اليوم، فإن الضغط على النظام العالمي الليبرالي والقيم التي تؤسسه ومستقبل النماذج البديلة الناشئة ضد هذا النظام- سيظهر كيف سيتطور هذا النظام العالمي الليبرالي.

تنصّ البوصلة الإستراتيجية على أن الاتحاد الأوروبي يهدف إلى تطوير نظام دولي مفتوح قائم على القواعد، ويستند إلى حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقيم العالمية والقانون الدولي، باعتباره داعمًا ملتزمًا للتعددية الفعالة في هذا العالم المتغير، الذي هو عالم متعدد الأقطاب ومتنازع عليه وبه سياسات القوة.[29] خلال الانتخابات الأمريكية، أشار جو بايدن إلى أنه سيتبع سياسة خارجية قائمة على القيم والمعايير التي يتشاركها مع الاتحاد الأوروبي، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وخلال فترة رئاسته، صرّح بايدن بأنه سيواصل وضع هذه القيم والمعايير في صميم عملية صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على حد سواء، بل ووصف

الحرب الروسية الأوكرانية بأنها الحرب بين الديمقراطية والاستبداد، أي الحرب بين العالم الحر والاستبداد. من ناحية أخرى، اعتمد الاتحاد الأوروبي «نظام عقوبات الاتحاد الأوروبي العالمي لحقوق الإنسان» في 7 ديسمبر 2020، الذي يمكّنه من فرض عقوبات على الأفراد والشركات والمؤسسات التي ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان على غرار «قانون ماغنيتسكي العالمي» في الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلن بوضوح أن الحريات هي حجر الزاوية والأولوية في صنع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، بإضافة هذه الأداة إلى سياسته الخارجية في هذه العملية.[30]

بينما تُظهر ولاية ترامب الثانية عزمه على استكمال الممارسات التي لم تكتمل في ولايته الأولى. ومقارنةً بكلينتون وبوش وأوباما وبايدن الذين كان هدفهم نشر ما لا غنى عنه للديمقراطية الفاعلة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ أي هذه القيم المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى الدول الأخرى- فإن ترامب ليس لديه مثل هذا الهدف. وعلى عكس هؤلاء الرؤساء الذين يُعدّون أمميين ليبراليين، لا يُظهر ترامب نزعة أممية ليبرالية. فخطاب ترامب الذي يحمل شعار «أمريكا أولاً» و«جعل أمريكا عظيمةً مرةً أخرى» وسياساته التي تعطي الأولوية للمصالح الأمريكية تُظهر أن النزعة القومية والسياسات الواقعية هي المهيمنة على الإدارة الأمريكية. فهو يصرح بأنه لا يهتم بنشر القيم الليبرالية بسياساته التي ترفض أن يكون شرطي العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمات الدولية وقوانينها التي تُعَدّ جزءًا مهمًّا من النظام العالمي الليبرالي القائم على القواعد لم تعد مهمة بالنسبة لترامب، ونشهد أحداثًا مثل انسحاب الولايات المتحدة من العديد من المنظمات الدولية، وخفض الدعم المالي الذي تقدمه لها، وتفضيلها عدم تطبيق قواعد هذه المنظمات. ونرى هذا التغيير ليس في المنظمات والمؤسسات الدولية التابعة للنظام العالمي الليبرالي فقط، بل في القرارات التي تتخذها الولايات المتحدة مع العديد من المؤسسات الأمريكية التي أنشئت لحماية هذه القيم الليبرالية المشتركة أيضًا. فعلى سبيل المثال، جرى إغلاق معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP)، وهو مركز بحوث أنشأه الكونغرس الأمريكي لحماية القيم الأمريكية وتعزيزها على مستوى العالم. كما جرى تجميد تمويل الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)، الذي يوفر التمويل المؤيد للديمقراطية في أكثر من 100 بلد.[31]

وبعيدًا عن هذه التطورات التي تكشف عن تغير مذهل في السياسة الخارجية الأمريكية، نرى تباينًا أيديولوجيًّا متزايدًا بين الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الذي يعبر صراحة وبوضوح عن موقفه المناهض للرؤية الحداثية التي تشكل جوهر الفهم الليبرالي. وقد رأينا هذا التباعد بين أعضاء التحالف الأطلنطي الذي عبر عنه نائب الرئيس الأمريكي جيه

دي فانس في مؤتمر ميونيخ للأمن لعام 2025. فقد أظهر الجزء من الخطاب الذي ألقى فيه محاضرة عن الديمقراطيات الأوروبية، وبخاصة إلغاء الانتخابات في رومانيا التي فاز فيها بالرئاسة كالين جورجيسكو المعروف بمناهضته للحرب في أوكرانيا، ومناهضته لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وانتقد الإجراءات المتخذة في نطاق حرية التعبير- أظهر أن الولايات المتحدة التي تتبنى بشكل متزايد نهجًا تقليديًّا تختلف عن الاتحاد الأوروبي في موقفها من القيم الليبرالية.[32]

وينبغي القول: إن السبب الرئيس لانتقاد فانس هو ثني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن منع وصول الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى السلطة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد كشف عن ذلك دعم إيلون ماسك حزبَ «البديل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف في ألمانيا، خاصة قبل الانتخابات الألمانية. وتفضّل الإدارة الأمريكية الحالية التي ترفع شعار «اجعلوا أوروبا عظيمة مرة أخرى»، أوروبا ذات الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تعطي الأولوية في سياساتها لمناهضة الليبرالية والحداثة ومعاداة العولمة وسياسات الهجرة والقيم المسيحية. كما تفضّل الإدارة الأمريكية الجديدة النزعة التقليدية القائمة على معاداة الليبرالية والحداثة والعولمة على النزعة الحداثية والليبرالية.[33]

وترى إدارة ترامب أن السياسيين الليبراليين الكلاسيكيين هم قادة ضعفاء. ونلاحظ أنه يقيم أيضًا قادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الذين يستثمرون أقل في القوة العسكرية ويفضلون استخدام قوتهم المدنية في العلاقات الدولية- ضمن هذه الفئة. ومن ناحية أخرى، واستنادًا إلى خطابه في الفترة الأولى من رئاسته، يمكننا القول: إنه يعدّ القادة الاستبداديين قادة أقوياء. كما نرى أيضًا أن إدارة ترامب مترددة في حكم العالم بقواعد النظام العالمي الليبرالي القائم على القواعد ونظام المؤسسات الدولية التي تطبق هذه القواعد. وبدلاً من ذلك، يحاول ترامب تحديد النظام العالمي الجديد وسياساته، وإنهاء الحروب، وإعادة هيكلة التجارة والأمن الدوليين؛ باستخدام «التفاوض مع القوة» مع القادة الأقوياء.

تعارض معظم الأحزاب اليمينية المتطرفة في الاتحاد الأوروبي الحرب في أوكرانيا، وتريد تعزيز علاقات جيدة مع روسيا. وقد ظهر دعم إدارة ترامب الأمريكية للأحزاب اليمينية المتطرفة في الاتحاد الأوروبي أول مرة خلال ولاية ترامب الأولى عندما كان ستيف بانون مستشارًا له. ويعرّف ستيف بانون، كبير مستشاري ترامب السابق والمعروف بأنه تقليدي، بأن الحداثة هي المادية والفردية والمعادية للتقليدية. ويرفض التقليديون مثل ستيف بانون المساواة والمادية والفردية والنزعة الاستهلاكية والعولمة والتعددية الثقافية والتقدم الذي حققته الحداثة. ويعتقدون أن اقتصاد السوق الحر والعولمة قد أضعفا القيم الثقافية التقليدية، ويزعمون أن السياسات التقليدية الجديدة يمكن أن تتغلب على إخفاق السياسات الليبرالية الجديدة.[34]

ووفقًا للإدارة الأمريكية الجديدة، فإن التهديد الرئيس هو الحداثة وقيمها العلمانية والليبرالية التي تتجاوز القيم التقليدية، مثل الأسرة والمجتمع المحلي والدين. وتفسر وجهة النظر هذه أيضًا دعم إدارة ترامب الأيديولوجي للأحزاب اليمينية المتطرفة الأوروبية ذات التوجهات المعادية لليبرالية والحداثة والعولمة.[35]

في الولاية الثانية لترامب، أصبح هذا الدعم أكثر وضوحًا سواء مع التصريحات التي أدلى بها فانس بصفته نائب الرئيس الأمريكي في مؤتمر ميونيخ للأمن، أو مع الدعم الذي قدمه إيلون ماسك لحزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف قبل الانتخابات الألمانية، وتحول إلى شكل من أشكال انتقاد حلفاء الاتحاد الأوروبي، بل وصل الأمر إلى حد التصريح بالتدخل في الشؤون الداخلية في وقت الانتخابات. في خطابه في مؤتمر ميونيخ للأمن، ذكر نائب الرئيس الأمريكي فانس أن عدو الاتحاد الأوروبي ليس روسيا والصين، بل من الداخل. ومن خلال هذا الخطاب، يمكننا القول: إن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد تباعدا عن بعضهما في تصور العدو المشترك، وهذا يرجع إلى اختلاف وجهات النظر حول القيم المشتركة.

البُعد الأمني في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في إطار عالم متغير:

إن استبعاد الإدارة الأمريكية دول الاتحاد الأوروبي من مسار العملية السياسية في أوكرانيا، وإعلان دول الاتحاد الأوروبي عن مواصلة دعمها العسكري لأوكرانيا، وفرضها عقوبات على روسيا في الوقت الحالي الذي تجري فيه مناقشة وقف إطلاق النار والسلام في أوكرانيا- كلّ ذلك يعطي انطباعًا بأن أعضاء التحالف الأطلنطي في مقاربات وجهود مختلفة. وتظهر الاختلافات في المقاربات تجاه الحرب الأوكرانية أن الانتقادات والتوقعات التي جرى التعبير عنها ولاسيما في عهد ترامب الثاني أكثر من مجرد تقاسم الأعباء المالية. في اجتماع وزراء الخارجية في بروكسل، أكد وزير الخارجية الأمريكي مارك روبيو أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالحلف، بينما تتوقع من أعضاء الحلف الآخرين إنفاق المزيد على الدفاع. ومع ذلك، فإن المشكلة بين الحلفاء تتجاوز حقيقة أن الدول الأعضاء في حلف الناتو يجب أن تزيد حصة ميزانياتها الدفاعية من ناتجها القومي الإجمالي إلى نسبة 5% التي يريدها ترامب.[36]

وتنص المعاهدة المنشئة لحلف الناتو بوضوح على مبادئ الحريات الفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وهي القيم المشتركة لأعضاء الناتو، وقد التزم أعضاء الحلف بحماية هذه المبادئ كقيم يجب حمايتها ضد الشيوعية. هذه القيم المشتركة، التي وردت في المعاهدة، ليست اليوم من بين أولويات الإدارة الأمريكية، الشريك الأهم في الحلف الأطلنطي. والأهم من ذلك أن الحفاظ على النظام العالمي الليبرالي القائم على القواعد الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية وتوسيع نطاقه ليس من ضمن خطط الإدارة الأمريكية الجديدة أيضًا. وينعكس ذلك في تصور التهديدات المشتركة، التي لا ينبغي تفسيرها إلا فيما يتعلق بالتباين الأيديولوجي. ونرى أن روسيا، التي من الطبيعي أن تكون في موقع العدو المشترك للنظام القديم، ليست في موقعها القديم في تصور التهديد الجديد، على الأقل في تصريح فانس.[37]

وقد جرى الكشف عن التدهور في علاقات دول الأطلنطي في المراسلات التي جرت في المجموعة التي أُنشِئت على تطبيق «سيغنال» التي سُرِّبت إلى الصحافة، وقد شملت كبار المسؤولين الأمريكيين، مثل نائب الرئيس الأمريكي، ووزير الدفاع الأمريكي، والمتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي، ومستشار الأمن القومي الأمريكي. في الواقع، يُعَدّ وصف دول الاتحاد الأوروبي بالمستغلين، وهو الوصف الذي كان يجري التعبير عنه منذ عهد ترامب الأول ولكن بجرعة أكبر، قد تحقّق تضمينه في هذه المراسلات.

في هذه المراسلات الفاضحة، التي أُطلِق عليها اسم « فضيحة سيغنال»، عبر نائب الرئيس الأمريكي فانس قائلاً: «أكره أن أضطر لإنقاذ أوروبا مرة أخرى»، وردّ عليه وزير الدفاع بيت هيغسيث قائلاً: «أشاركك تمامًا كراهيتك لاستغلال أوروبا. إنه أمر مثير للشفقة». تُظهر هذه الكلمات حالة التوتر الحالية في العلاقات الأطلنطية، ووجهة نظر الولايات المتحدة تجاه الاتحاد الأوروبي.[38]

فالولايات المتحدة التي كانت تحاول توجيه أولوية سياستها الخارجية والأمنية نحو الصين بسياسة «الاستدارة نحو آسيا» منذ عهد أوباما، تُظهِر أن أوروبا والشرق الأوسط لم يعودا أولوية الولايات المتحدة مع إدارة ترامب من خلال تصريحات وسياسات واضحة. وبطبيعة الحال، فإن هذا الوضع المتغير يثير حتمًا مسألة ما إذا كانت الولايات المتحدة قد قبلت الالتزام بالحماية المتبادلة من خلال التوقيع على معاهدة واشنطن، وهو التحالف الأكثر شيوعًا في تقييمات حلف الناتو، وهل ستفي بمسؤوليتها الناشئة عن ذلك؟ وحتى أبعد من ذلك، فإن سيناريو ما سيحدث إذا ما انسحبت الولايات المتحدة من حلف الناتو بدأ يُناقَش بجدية شديدة. تؤكد هذه السيناريوهات حقيقة أن الانسحاب من دور القائد الأعلى لقوات الحلف في أوروبا، الذي تتولى الولايات المتحدة قيادته منذ 75 عامًا منذ عهد الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور، هو جزء من خطط إعادة الهيكلة الجديدة لوزارة الدفاع الأمريكية التي ستساعد وزارة الدفاع الأمريكية على خفض التكاليف. وبصرف النظر عن هذه التطورات، فإن رغبة الولايات المتحدة في جعل كندا التي هي عضو في الناتو الولاية الـ51 للولايات المتحدة الأمريكية والاستحواذ على غرينلاند، التي تخضع لسيادة الدنمارك التي هي أيضًا عضوًا في الناتو، تسبب أزمة ثقة خطيرة بين الحلفاء داخل الحلف.

وتُظهر كل هذه التغييرات الجذرية أنه لم يعد هناك أي أثر للولايات المتحدة التي كانت في السابق تتعامل مع بعض القضايا في التحالف الأطلنطي بتحفظات معينة، فالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لإنشاء منظمة دفاعية مستقلة خارج حلف الناتو، والتي لم تدعمها الولايات المتحدة وتعاملت معها بقلق في الماضي، يجري التعامل معها الآن بنهج مختلف تمامًا. حتى إنها تحظى بدعم الإدارة الأمريكية. ومع غزو روسيا لأوكرانيا، أضاف الاتحاد الأوروبي مبادرات جديدة إلى مبادراته الدفاعية، واتخذ خطوات مهمة في مجال الأمن والدفاع، مثل إنشاء قوة الانتشار السريع، مع تخصيص أموال جديدة وأهداف جديدة لإعادة التسليح للدفاع في هذا الصدد.

إلا أن هذا لا يعني أن الإدارة الأمريكية لا تبدي بعض التحفظات بشأن الهيكل

المستقل الذي سيضعه الاتحاد الأوروبي في هذا المجال الدفاعي. فمن ناحية، تريد الولايات المتحدة أن يستمر حلفاؤها الأوروبيون في حلف الناتو في شراء أسلحة أمريكية الصنع. ومن ناحية أخرى، يتساءل الاتحاد الأوروبي عما إذا كانت الولايات المتحدة حليفًا موثوقًا به أم لا، وقد اتّخذ الاتحاد مؤخرًا مبادرات في مجال الصناعات الدفاعية، وأصبح يفضل إنفاق نفقاته الدفاعية على الأسلحة المنتجة في أوروبا، أي على الصناعات الدفاعية الأوروبية. وهذا يعني تقييد استخدام منتجات الصناعات الدفاعية الأمريكية الصنع بشكل متزايد، واستبعاد الولايات المتحدة من أنظمة الدفاع الأوروبية. ونتيجةً لتراجع الثقة في الشركاء والموردين الخارجيين، قرر الاتحاد الأوروبي في مارس/ آذار استبعاد الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) ولكن من خارج الاتحاد الأوروبي، مثل الولايات المتحدة وتركيا والمملكة المتحدة من تمويل إعادة تسليح الاتحاد الأوروبي بقيمة 150 مليار يورو في إطار خطة العمل الأمني لأوروبا (SAFE). ويثير هذا الوضع، الذي يتسبب في التمييز بين الحلفاء، التساؤل حول كيفية تأثيره داخل حلف الناتو.[39]

بالإضافة إلى ذلك، فإن نهج الولايات المتحدة تجاه الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن والدفاع ينطوي على بعض التناقضات في حد ذاته. فالولايات المتحدة التي تريد من الاتحاد الأوروبي أن يكون مكتفيًا ذاتيًّا في مجال الدفاع الأوروبي وتريده أن يسهم بشكل كبير في ميزانية الدفاع من ناتجه القومي الإجمالي في هذا الصدد، تنتهج سياسة ستجعلهم في وضع صعب اقتصاديًّا بتطبيق الرسوم الجمركية الأمريكية على دول الاتحاد الأوروبي الحليفة لحلف الناتو. وقد يواجه الاتحاد الأوروبي مشكلات في تحقيق هذا الهدف مع تأثير الحروب التجارية التي ستجهد اقتصاداتها بالزيادات التي ستحدث في ميزانية الدفاع التي ستطبقها بالفعل.

يبدو أننا سنتحدث أكثر في الأيام القادمة عن القضايا التي تسبب تشققات في العلاقات الأطلنطية والتي تتزايد في العديد من المجالات من الاقتصاد والعلاقات التجارية إلى السياسة. وبالطبع، بينما تتسبب كل هذه التطورات في إثارة التساؤلات حول ما سيؤول إليه التحالف الأطلنطي، أو ما إذا كانت هذه العلاقة من الماضي، فإنها تُظهر أيضًا تأثيرها الطبيعي في حلف الناتو. ففي ولايته الأولى، وصف ترامب حلف الناتو بأنه منظمة عفا عليها الزمن. وفي ولايته الثانية، أكد ترامب أن الأولوية الأمنية للولايات المتحدة ليست أوروبا بل منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ومواجهة الاتحاد الأوروبي لهذا الواقع تشير إلى تحول في الناتو. وستتضح تفصيلات هذا التحول بشكل أكبر في قمة قادة الناتو التي ستُعقَد في لاهاي في يونيو 2025. إن الناتو تمكّن من الحفاظ على وجوده من خلال

تكييف نفسه مع التغيرات الجديدة في العمليات السابقة. والآن، فإن السبيل لبقاء الناتو في هذه الفترة الجديدة من التغيير هو إيجاد طريقة للعمل معًا تعود بالنفع على جميع الحلفاء على جانبي المحيط الأطلسي، وتكييف وجود الناتو نفسه مع هذا الوضع الجديد.

الخاتمة

تتمثل رؤية ترامب للنظام العالمي الليبرالي الحالي القائم على القواعد في أنه لم يعد يخدم مصالح الولايات المتحدة. ويتجلى هذا التصور في أن علاقة التحالف مع دول الاتحاد الأوروبي، التي تشكل جزءًا مهمًّا من هذا النظام، والتي تحميه وتعزّزه- قد تضررت بسبب عقلية الاستغلال التي تستخدم الولايات المتحدة من جانب واحد. في هذا النظام الجديد، نرى أن قيم الليبرالية والحداثة، وهي القيم المشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، قد جرى التعويض عنها بقيم تقليدية داخل الولايات المتحدة. ومن المُبكر جدًّا القول: إن الولايات المتحدة تنوي نشر قيمها وتغيير الدول الأخرى كما فعلت من قبل. ولكن مع ذلك، تحاول إدارة ترامب، التي تفضّل النهج التقليدي بدلاً من قيم الحداثة والليبرالية، بناء علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي على هذه القيم. ويمكن القول: إن بعض الجهات الفاعلة داخل الإدارة الأمريكية على الأقل في هذا المسعى.

ومن المؤكد أن هذا الواقع الجديد سيكون له تأثيره في البعد الأمني للأمن الأوروبي والعلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبخاصة حلف شمال الأطلسي، الذي أُسِّس على القيم المشتركة بعد الحرب العالمية الثانية. فالناتو رغم أنّه شهد في السابق تراجعًا وتآكلاً من حيث القيم في بعض الدول الأعضاء فيه، إلا أنه استطاع أن يحافظ على تماسكه تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاع البقاء أكثر من 75 عامًا، من خلال تكييف نفسه مع العالم المتغير.

واليوم، هناك تطورات تجري فيها مناقشة عمليات، مثل التهديد المشترك والدفاع الجماعي- قد تسبب أزمة ثقة بين حلفاء الناتو. وفي الفترة القادمة، قد تكون لهذا التحول في الولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات على التحول في الاتحاد الأوروبي، ومن ثَمّ تكون هناك تحولات في البعدين القيمي والأمني. تاريخيًّا، كان للثورة الأمريكية التي كانت نتيجة لعصر التنوير القائم على الحرية وحقوق الإنسان- تأثير على القارة الأوروبية. وقد تمكّن النظام العالمي الليبرالي القائم على القواعد، الذي أُسِّس بعد الحرب العالمية الثانية- تمكّن من البقاء تحت قيادة الولايات المتحدة. فهل سيتحقق التحول التقليدي الذي يحدث في الولايات المتحدة اليوم بشكل كامل؟ أم أنه ستجري إعادة تأسيس

النظام العالمي الليبرالي القديم؟ كل هذه الأسئلة ستسمح لنا بإيجاد إجابات عن التحول في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ أي العلاقات الأطلنطية في الفترة المقبلة. لكن المؤكد هو أن هذا النزاع الأطلنطي بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين يبدو مختلفًا عن التجارب التاريخية السابقة؛ نظرًا إلى تصور التهديدات المشتركة، وتراجع الشعور بالقيم المشتركة بين الحلفاء الأطلنطيين.

الهوامش والمراجع:

1. G. John Ikenberry, «The Plot against American Foreign Policy», Foreign Policy, Cilt: 96, Sayı: 3, (2017), s. 3.
2. Aylin Ünver Noi. «Breaking the Bond: Transatlantic Dispute over Values», Daily Sabah, https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/breaking-the-bond-trans-atlantic-dispute-over-values
3. Björn Hettne, «Teori ve Pratikte Güvenliğin Bölgeselleşmesi», Uluslararası İlişkilerde Çatışmadan Güvenliğe, ed. Mustafa Aydın, H. G. Günter Brauch, Mithat Çelikpala, Ursula Oswald Sprin ve Necati Polat, (İstanbul Bilgi Üniversitesi Yayınları, İstanbul: 2012), s. 69.
4. Ian Manners, «Normative Power Europe: A Contradiction in Terms», Journal of Common Market Studies, Cilt: 40, Sayı: 2, (2002), s. 235-258; Françoise Duchene, «Europe's Role in World Peace», Europe Tomorrow: Sixteen Europeans Look Ahead, ed. Richard Mayne, (Fontana, Londra: 1972).
5. Sivil güç; uluslararası ilişkileri askeri güç kullanmak yerine hukukun üstünlüğü, çok taraflılık ve birbirine bağlılığı güçlendirmek kaydıyla medenileştirir. Sivil güçler «çok taraflılık» (multilateralism), «kurum inşası» (institution-building) ve «ulusüstü entegrasyon»u (supranational integration) «tek taraflılık» (unilateralism) ve «ulusal egemenliğe» (national sovereignty) tercih eder. Hanns W. Maull, «Germany and Japan: The New Civilian Powers», International Affairs, Cilt: 69, Sayı: 5, (1990), s. 92, 103-104
6. Dankwart Rustow, «Transition to Democracy», Comparative Politics, Cilt: 2, (1970), 337-63. Ronald Inglehart ve Christian Welzel, «How Development Leads to Democracy: What We Know about Democratization», Foreign Affairs, March/April 2009, Cilt: 88, Sayı: 2, 33-48, s. 37.
7. Aylin Ünver Noi, «Introduction». Challenges of Democracy in the European Union and Its Neighbors, (Eds.) Aylin Ünver Noi ve Sasha Toperich, (Center for Transatlantic Relations, Washington DC: 2016), s. xiv.

8. Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, (University of Oklahoma Press, Norman ve Londra: 1991), s. 15.

9. Fraser Cameron, The Foreign and Security Policy of the European Union: Past, Present and Future, (Sheffield Academic Press, Sheffield: 1999), s. 15.

10. Jolyon Howorth, «European Integration and Defence: The Ultimate Challenge?», Institute for Security Studies WEU, (2000), s. 1, www.iss.europa.eu/sites/default/files/EUISSFiles/cp043e.pdf, (Erişim tarihi: 24 Ekim 2020).

11. John Baylis, «Britain and the Dunkirk Treaty: The Origins of NATO», Journal of Strategic Studies, Cilt: 5, Sayı: 2, (1982), s. 236-247.

12. White, Understanding European Foreign Policy, s. 4; Akgül Açıkmeşe ve Dizdaroğlu, NATO-AB İlişkileri, s. 11.

13. Akgül Açıkmeşe ve Dizdaroğlu, NATO-AB İlişkileri, s. 12.

14. Christopher Gehrz, «Dean Acheson, the JCS and the 'Single Package': American Policy on German Rearmament, 1950», Diplomacy and Statecraft, Sayı: 12, Cilt: 1, (2001), s. 135-160.

15. Dinan, Ever Closer Union, s. 27.

16. Akgül Açıkmeşe ve Dizdar, NATO-AB İlişkileri, s. 14-15.

17. Dinan, Ever Closer Union, s. 29.

18. Michael Creswell ve Marc Trachtenberg, «France and the German Question, 1945-1955», Journal of Cold War Studies, Sayı: 5, Cilt: 3, (Yaz 2003), s. 22.

19. Howorth, «European Integration and Defence», s. 60; Akgül Açıkmeşe ve Dizdar, NATO-AB İlişkileri, s. 17.

20. Akgül Açıkmeşe ve Dizdar, NATO-AB İlişkileri, s. 17.

21. Haydar Efe, «Avrupa Birliği'nin Ortak Dış ve Güvenlik Politikası», Gaziantep Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, Cilt: 7, Sayı: 1, (2008), s. 68.

22. Akgül Açıkmeşe ve Dizdaroğlu, NATO-AB İlişkileri, s. 18.

23. Dinan, Ever Closer Union, s. 120.

24. «Helsinki European Council 10 and 11 December 1999 Presidency Conclusions», European Parliament, (1999), https://www.europarl.europa.eu/summits/hel1_en.htm#b, (Erişim tarihi: 8 Mayıs 2021).

25. Hanns W. Maull, «Europe and the New Balance of Global Order», International Affairs, Cilt: 81, Sayı: 4, (2005), s. 781-782.

26. «Treaty of Lisbon: Amending the Treaty on European Union and the Treaty Establishing the European Community».

27. Ronald Inglehart, «The Age of Insecurity: Can Democracy Save Itself?» Foreign Affairs, Cilt: 97, Sayı: 3, (2018), 20-28, s. 21.

28. Aylin Ünver Noi, Değişen Dünyada AB ve Türkiye: Strateji Belgeleri Üzerinden Bir Değerlendirme, (Ankara: SETA Yayınları, 2024). s. 229.

29. «A Strategic Compass for Security and Defence», European Union External Action.

30. ABD Küresel Magnitsky Yasası (Global Magnitsky Act) insan hakları ihlallleri ve/veya yolsuzluk yapan kişi, şirket ve kurumlara karşı 2012 yılında Barack Obama döneminde çıkarılmıştır. AB Küresel İnsan Hakları Yaptırım Rejimi (The EU Global Human Rights Sanctions Regime) soykırım, işkence, kölelik, yargısız infaz, keyfi tutuklama ve gözaltılar gibi insan hakları ihlallerini kapsamaktadır. «EU Adopts a Global Human Rights Sanctions Regime», European Council, 7 Aralık 2020, https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2020/12/07/eu-adopts-a-global-human-rights-sanctions-regime/, (Erişim Tarihi: 2 Mayıs 2025).

31. Aylin Ünver Noi, NATO Diye Bir İttifak Kalacak mı?, Fikirturu, 7 Nisan 2025, https://fikirturu.com/jeo-politika/nato-diye-bir-ittifak-kalacak-mi/

32. Aylin Ünver Noi, «NATO Diye Bir İttifak Kalacak mı?», Fikirturu, 7 Nisan 2025, https://fikirturu.com/jeo-politika/nato-diye-bir-ittifak-kalacak-mi/

33. Aylin Ünver Noi. «Breaking the Bond: Transatlantic Dispute over Values», Daily Sabah, 14 Mart 2025, https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/breaking-the-bond-trans-atlantic-dispute-over-values

34. Aylin Ünver Noi. «Breaking the Bond: Transatlantic Dispute over Values», Daily Sabah, https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/breaking-the-bond-trans-atlantic-dispute-over-values

35. Ibid.

36. Aylin Ünver Noi, NATO Diye Bir İttifak Kalacak mı?, Fikirturu, 7 Nisan 2025, https://fikirturu.com/jeo-politika/nato-diye-bir-ittifak-kalacak-mi/

37. Aylin Ünver Noi. «Breaking the Bond: Transatlantic Dispute over Values», Daily Sabah, 14 Mart 2025, https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/breaking-the-bond-trans-atlantic-dispute-over-values

38. Aylin Ünver Noi, NATO Diye Bir İttifak Kalacak mı?, Fikirturu, 7 Nisan 2025, https://fikirturu.com/jeo-politika/nato-diye-bir-ittifak-kalacak-mi/

39. Aylin Ünver Noi, NATO Diye Bir İttifak Kalacak mı?, Fikirturu, 7 Nisan 2025, https://fikirturu.com/jeo-politika/nato-diye-bir-ittifak-kalacak-mi/

الحقبة الجديدة في علاقات ترامب وبوتين في إطار البراغماتية والمصالح الإستراتيجية

محمد تشاغاتاي غولر*

* جامعة بيلكنت، تركيا.

ملخص: تبدو طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا غير معروفة خلال الولاية الرئاسية الثانية لترامب، ويعتمد مسار هذه العلاقات إلى حد كبير على التطورات المتعلقة بحرب أوكرانيا. يمكن أن يكون الوصول إلى وقف إطلاق نار مؤقت أو سلام دائم (وإن كان غير مرجح) بمثابة نجاح دبلوماسي واقتصادي لإدارة ترامب. قد يتصرف ترامب، في أثناء تعامله مع العلاقات بشكل براغماتي، بحيث تكون العقوبات والمساعدات المقدمة لأوكرانيا أداة للمساومة مع موسكو. إن احتمالات التعاون والصراع متشابكة. وتُعدّ عناصر الأرض النادرة، والتنافس على النفوذ مع الصين، والنقاش الدائر حول هيكل الأمن الأوروبي من بين العوامل الحاسمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن للسياسات الداخلية الأمريكية والإستراتيجية الأمنية الروسية دورًا محوريًّا أيضًا في تشكيل الحسابات الإستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: ترامب، بوتين، أمريكا، روسيا، أوكرانيا.

The New Era in Trump-Putin Relations between Pragmatism and Strategic Interests

MEHMET ÇAĞATAY GÜLER*

ORCID NO: 0000-0001-8604-0449

ABSTRACT: *US-Russia relations seem to be uncertain during Trump's second term as president, and the course of these relations largely depends on the developments related to Ukraine War. A temporary ceasefire or a lasting peace (although unlikely) can be conceptualized as a diplomatic and economic success by Trump Administration. Trump, while approaching relations pragmatically, may use the sanctions and aids to Ukraine as a bargaining tool with Moscow. The possibilities of cooperation and conflict are intertwined. Rare earth elements, power competition with China and the debate revolving around the European Security Architecture are among the determining factors. Moreover, US domestic politics and Russian security strategic are also pivotal shaping the strategic calculations.*

* Bilkent University, Türkiye.

Keywords: Trump, Putin, America, Russia, Ukraine

رؤيـــة تركيـــة
2025-(2/14)
57 - 72

Received Date: 05 / 04 / 2025 • Accepted Date: 18 / 05 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-002-004

مقدمة

بعد تولي دونالد ترامب مجددًا رئاسة الولايات المتحدة في يناير 2025، دخلت العلاقات الأمريكية- الروسية، التي وصلت في عهد جو بايدن إلى نقطة الانقطاع، مرحلة جديدة أكثر تعقيدًا وتشعبًا. وفي هذا الإطار، فإن المسألة الأكثر نقاشًا هي التحول الذي يُعتقد أنه حدث في العلاقات الثنائية مع تولي ترامب الرئاسة. فمنذ أن بدأت روسيا حربها على أوكرانيا عام 2022، جرى لأول مرة لقاء مباشر بين زعيمي البلدين، وبدأت العلاقات الثنائية في مسار نحو التطبيع، كما ازدادت الاتصالات الدبلوماسية. وفي هذا السياق، تُعَدّ مفاوضات السلام التي جرت في كل من إسطنبول والمملكة العربية السعودية تطورات جديرة بالاهتمام. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعيين ترامب لستيف ويتكوف مبعوثًا خاصًّا وإرساله إلى موسكو لإجراء مفاوضات مباشرة مع بوتين يحمل أهمية في سياق الحال وآفاق العلاقات الثنائية. ويمكن تأطير بنية العلاقات التي جرت مؤخرًا بين ترامب وبوتين ضمن محور البراغماتية والمصالح الإستراتيجية.

قبل تحليل العلاقات في الفترة الأخيرة، من الضروري التطرق بإيجاز إلى المرحلة السابقة. إذ إن الفترة الممتدة بين عامي 2017 و2021 كانت أكثر إثارة وجذبًا للانتباه مقارنة باليوم. إذ عكست مزاعم تدخل روسيا في الانتخابات الأمريكية من خلال عمليات سيبرانية، وادعاءات قيامها بعمليات علنية وسرية تهدف إلى تعزيز نفوذها في واشنطن- صدى واسعًا في الرأي العام. وفي تلك المرحلة، بدأت تظهر شكوك عميقة تجاه موسكو، سواء في السياسة الداخلية الأمريكية أم على مستوى الرأي العام العالمي. وقد طغى شبح التدخل الروسي على فترة ترامب الرئاسية الأولى، وأصبحت العلاقات الثنائية تُنتَقد دائمًا ضمن هذا الإطار. وبعد تولي جو بايدن رئاسة الولايات المتحدة، شهدت السياسة الأمريكية تجاه أوكرانيا عام 2021 تحولاً كبيرًا؛ وهذا أثّر بشكل بالغ السلبية في العلاقات الروسية- الأمريكية. وفي نهاية المطاف، وبعد عام من هذا التحول، اندلعت الحرب وتوقفت العلاقات. في هذه المرحلة، أدى تلاحم الغرب في مواجهة موسكو، والدعم السياسي والعسكري المقدَّم لأوكرانيا، وتعزيز الوجود المادي والمعنوي لحلف الناتو في المنطقة- إلى ترك إرث من العلاقات الثنائية المعقدة والصعبة في وجه إدارة ترامب الجديدة.

خلال حملته في الانتخابات الرئاسية عام 2024، صرّح ترامب بأنه سينهي حرب أوكرانيا بشكل عاجل، ووجّه انتقادات حادّة إلى إدارة بايدن والدول الأخرى التي تتحرك

معها. في الواقع، كانت ملامح وسلوكيات السياسة التي سيتبعها ترامب بعد توليه الرئاسة واضحة في خطاباته، وكذلك في نهج فريقه.

في هذا السياق، كان من المعروف أن نهج ترامب القائم على «إعادة أمريكا عظيمة مجددًا» سيركز على الصين، وأن الخصم والهدف الأساسيين له سيكونان الصين وسياساتها. وقد كان يُعتقد أن التهديد المتصوَّر من روسيا سيبقى في الخلفية وسيُعتبر ثانويًّا في هذه المرحلة. ومع ذلك، فإن محاولة استقطاب روسيا واستهداف محور الصين، وروسيا، وإيران، وكوريا الشمالية– تُعدّ مقاربة غير متوقعة. فضلاً عن كونها غير متوقعة، فإن واقعيتها واحتمال قبولها من قبل روسيا أيضًا يُعدّان ضعيفين للغاية. وبجانب ذلك، هناك من يرى أن ترامب في الحقيقة لن يغيّر السياسة الأمريكية الراسخة من جذورها، أو أنه لن يكون قادرًا على ذلك. ففي هذا التوجه، هناك من يرى أن المؤسسة الحاكمة ستقف ضد إدارة ترامب، ومن جهة أخرى هناك من يقول إن تغيير إستراتيجية التعامل مع روسيا لا يُعَدّ منطقيًّا من حيث المصالح القومية، ومن ثَمّ فإن ترامب لا يسعى إلى إحداث قطيعة عميقة في هذا السياق. ويُلاحَظ في تقرير التهديدات السنوي الذي تنشره جماعة الاستخبارات الأمريكية أن روسيا لا تزال تُعَدّ من بين التهديدات الأساسية في عام 2025، وبعبارة أخرى فهي تحافظ على موقعها.[1] وفي هذا السياق، يمكن القول: إن سياسة ترامب قد لا تسعى إلى تغيير جذري في النموذج القائم، بل تقوم على البراغماتية والمصالح الإستراتيجية، وأن الصورة الذهنية تجاه روسيا قد تستمر إلى فترة أخرى.

ديناميكيات العلاقات الثنائية وأبرز التطورات

في الحقبة الجديدة، بدأت علاقات ترامب وبوتين والعلاقات الأمريكية– الروسية بشكل حيوي للغاية. ويُعَدّ الاتصال الهاتفي الذي استغرق 90 دقيقة بين ترامب وبوتين ذا أهمية خاصة، بحيث يمكن أن يُمثّل نقطة تحوّل بحد ذاته.[2] ففي العام الثالث من اندلاع الحرب، يُعدّ هذا الاتصال أول تواصل مباشر بين الزعيمين. ومن اللافت أيضًا أن الطرفين تمكّنا من التوافق، ولو على نقاط بسيطة، وهو ما يلفت الانتباه بشكل كبير. وفي المرحلة الجديدة، وجّه الرأي العام في الولايات المتحدة وأوروبا انتقادات لنهج ترامب، وعُدّ هذا النهج مائلاً إلى موسكو، بل إن بعض الأصوات شبّهته بسياسة الاسترضاء[3] التي سبقت الحرب العالمية الثانية، مشيرةً إلى أن هذه المقاربة قد تُلحق ضررًا ببنية الأمن الأوروبي والعالمي.

في هذا الإطار، يُعدّ خطاب نائب الرئيس الأمريكي ج. د. فانس في مؤتمر ميونيخ للأمن مكمّلاً لهذا التوجه.[4] إذ صرّح فانس بأن التهديد الأمني الحقيقي لأوروبا ينبع مجددًا من داخل أوروبا نفسها، وأكد في سياق حرب أوكرانيا والأمن الأوروبي أن على الدول الأوروبية أن تتحمّل مسؤولية أكبر، وتضطلع بدور أكبر في هذا الشأن.

في الواقع، أعاد فانس طرح الانتقادات التي يوجّهها ترامب منذ فترة طويلة تجاه الدول الأوروبية. وفي هذا السياق، تُطرح النقاشات حول ضرورة زيادة الدول الأوروبية لإنفاقها الدفاعي، ووجوب تحمّلها مسؤولية تأمين أمنها بنفسها، كما يُشير إلى أنه ينبغي تقاسم العبء المتعلق بحرب أوكرانيا لتخفيف الضغط عن الولايات المتحدة. بل إن إدارة ترامب، انطلاقًا من منظور مختلف عن المؤسسة الحاكمة في البلاد، ترى أن العبء المالي والمساعدات العسكرية ينبغي أن تتحمّلها أوروبا بدرجة أكبر، إذ إن روسيا تمثل تهديدًا أمنيًا مباشرًا لها بالدرجة الأولى. ولا شك أن هذا النهج يفتح باب النقاش حول وجود حلف الناتو ووحدته وتماسكه. ففي حين أن الناتو، خلال فترة إدارة بايدن، أثبت تماسكه وفعاليته، فإنّه تحوّل مرة أخرى في عهد ترامب إلى موضع جدل ونقاش.

بالتوازي مع هذه التطورات، بدأت الأرضية التي تقوم عليها العلاقات الأوكرانية-الأمريكية تهتزّ؛ إذ يُنظَر إلى أن الولايات المتحدة لا تَعدّ حرب أوكرانيا ومُسبّبها أولوية في إطار أمنها القومي؛ بل تُطرَح فكرة أن الموارد والإمكانات المالية التي تُنفَق على حرب أوكرانيا ينبغي توجيهها نحو الصين التي تُعَدّ أولوية إستراتيجية، للحد من توسعها. ومن هنا، ورغم إيلاء أهمية لإنهاء الحرب، فإن إدارة ترامب ترى أن من يجب عليه تحمّل العبء الأساسي في هذا الشأن هو الاتحاد الأوروبي؛[5] كما تؤكد أن إنهاء الحرب يُعدّ أمرًا ضروريًّا لكل من الشعب الأوكراني الذي يعاني بشدة، ولحليف أمريكا، أي الاتحاد الأوروبي.

الموقف الذي تتّخذه إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وفريقه، والذي يُنظَر إليه على أنه قريب من روسيا ويكرّر خطابها، لا يبعث على الثقة لا لدى إدارة كييف ولا في العواصم الأوروبية. بل على العكس، تُثار نقاشات عن أن روسيا تُهدَّأ بمنحها كل ما تريد، وأنها تُقابَل على طاولة المفاوضات من موقع قوة من دون أن تُجبَر على تقديم أي تنازلات. ومن هذا المنطلق، هناك مخاوف من أن روسيا لن يكون بالإمكان ردعها، وأنها إذا خرجت من أوكرانيا وقد حصلت على ما تريد وعدّت نفسها منتصرة- فقد تُصبح أكثر عدوانية. أما إدارة ترامب، فتخطّط لتفكيك التحالف الذي توحّد في عهد بايدن

ويضم روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية، وتسعى إلى خلق فجوات في المواقف التي ازدادت تماسكًا في الآونة الأخيرة. كما يسعى ترامب، من خلال عملية التفاوض والسلام، إلى ضبط سلوك جميع الأطراف، والسيطرة على مجريات الأمور، بحيث يحقق ذلك أقصى قدر من المصالح للولايات المتحدة.

> **ترى إدارة ترامب في أوكرانيا أداة تفاوضية في سياق تحقيق مصالحها، وتراها أيضًا جبهة في الصراع مع القوى العالمية الكبرى**

ومن الأدلة التجريبية على ذلك، تمكن الإشارة إلى طلب الولايات المتحدة الحصول على 50% من العناصر الأرضية النادرة التي تمتلكها أوكرانيا، وبعد رفض الرئيس الأوكراني زيلينسكي هذا الطلب، تزايدت لغة ترامب العدائية والإهانات، وهو أمر شمل الرئيس الأمريكي، ونائب الرئيس، ووزير الخارجية، ووزير الخزانة، بالإضافة إلى إيلون ماسك.[6] علاوة على ذلك، طُرِحت تهديدات بعقوبات، مثل قطع استخدام خدمة «ستارلينك»، في حال عدم قبول الاتفاق.[7] تصريحات ترامب التي تتضمن إهانة لزيلينسكي، بينما يعلن في الوقت نفسه أنه منفتح على إجراء محادثات- تُظهر التناقض في مقاربته. كما أنه أشار إلى أن محادثات السلام قد تتأثر سلبًا، بينما قال أيضًا: إن زيلينسكي يجب أن يجري محادثات مع بوتين من أجل تحقيق السلام، وهذا يعكس محاولته فرض السيطرة على سير العملية التفاوضية.

شُكّلت السياسة الجديدة لترامب تجاه روسيا ليس من خلال الديناميكيات الدولية فقط، بل بتأثير السياسة الداخلية أيضًا. إذ لا يزال الرأي العام في الكونغرس وبين الشعب الأمريكي يحافظ على وجهة نظر صلبة تُدين عدوانية روسيا، وهي وجهة نظر بقيت مؤثرة في فترة ترامب أيضًا. من جهة، يسعى البيت الأبيض إلى التفاوض من أجل السلام مع الأطراف المعنية، بينما من جهة أخرى، تُطرح في مجلس النواب ومجلس الشيوخ موضوعات مثل تقديم مساعدات إضافية لكييف، وفرض عقوبات إضافية على روسيا في حال رفضت التوصل إلى اتفاق سلام.[8] ولا يوجد اتفاق كامل بين المؤسسات الأمريكية، ومن ذلك الهيئات التشريعية، بشأن الإستراتيجية التي يجب اتباعها فيما يتعلق بروسيا وحرب أوكرانيا. الإطار العام الذي وضعته إدارة ترامب هو ضرورة إيقاف عدوانية روسيا في أقرب وقت ممكن، ومنعها من اتخاذ خطوات مماثلة في المستقبل. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن هامش المناورة ضيق، إلا أنه لا يتم رفض التقارب مع موسكو بشكل

كامل. بدلاً من ذلك، يُنظَر إلى العلاقات مع روسيا على أنها وسيلة لتحقيق المصالح الوطنية الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، ترى إدارة ترامب في أوكرانيا أداة تفاوضية في سياق تحقيق مصالحها، وكذلك تراها جبهة في الصراع مع القوى العالمية الكبرى.

رغم أن سياسة ترامب وخطابه قد يظهران قريبين من موسكو، إلا أنه من الضروري أخذ القيود السياسية الداخلية بعين الاعتبار. من هذه الزاوية، يرى قطاع كبير من مؤيدي ترامب أن حرب أوكرانيا والموارد المالية التي خُصِّصت لها قد تسببتا في تشتيت انتباه الولايات المتحدة، وهذا جعل من الصعب عليها التركيز على القضايا الرئيسة التي ستجعلها «عظيمة مرة أخرى» بعد تقليص مصادرها. علاوة على ذلك، فإن التصريحات العامة التي يطلقها ترامب في سياق سياسته تُعَدّ ملزمة، وهو ما يُضعف مصداقيته عندما لا يتمكن من الوفاء بوعوده، مثل وعده بإنهاء الحرب في غضون 24 ساعة.[9] وفي النهاية، سيبحث ترامب عن «مخرج» لهذا المأزق، وإذا لم يكن هذا المخرج تحقيقَ سلام دائم، فقد يكون التوصل إلى هدنة مؤقتة هو الحل الذي سيتبناه.

حتى لو كان مجرد وقف إطلاق النار مؤقتًا، فإن ذلك قد يمثل انتصارًا كبيرًا لترامب في الساحة السياسية الداخلية. علاوة على ذلك، قد تُضاف الامتيازات المتعلقة بالموارد الطبيعية التي سيتحقق الحصول عليها من أوكرانيا إلى هذا الانتصار، وهذا يضيف عوائد اقتصادية تعزّز من مكانته. بهذه الطريقة، يمكن تصور أن التكاليف التي تكبدها ترامب في فترة بايدن تم تعويضها، وأن الخسائر الاقتصادية تحولت إلى امتيازات بفضل إدارته، وأن الدماء والآلام الإنسانية التي شهدتها أوكرانيا توقفت على يديه. هذا التصور يُعدّ أمرًا بالغ الأهمية لترامب، ويمنحه القدرة على تحديد سياساته مع كل من روسيا والدول الأوروبية. إذا دعمت موسكو ترامب في تحقيق هذا التصور وأدركت أن ذلك يتماشى مع مصالحها، فإن التعاون بين الطرفين سيحظى بدعم ملموس، وسيتم ترسيخ شعار التعاون بخطوات ملموسة. من جهة أخرى، يمكن لبوتين أن يعرض هذه المكاسب على أنها انتصارات داخلية، وإذا شعر أن الأسباب الرئيسة للحرب قد زالت، فقد تفتح العلاقات الروسية-الأمريكية صفحة جديدة. وفي هذه الحالة، قد تزداد مخاوف الدول الأوروبية، وهذا يؤدي إلى تصعيد أكبر في التوترات. في السيناريو الآخر، قد يضطر ترامب إلى اتباع سياسة أكثر عدوانية، ويزيد الضغط على موسكو لتحقيق أهدافه، وهو ما قد يدفع روسيا إلى تعزيز قوتها العسكرية وزيادة تدميراتها على الجبهة. في هذه الحالة، سيكون النموذج القتالي أكثر هيمنة، وهذا سيؤدي إلى سيناريو أكثر تصادمًا، وهو ما قد يُعَدّ أكثر إيجابًا للعواصم الأوروبية.

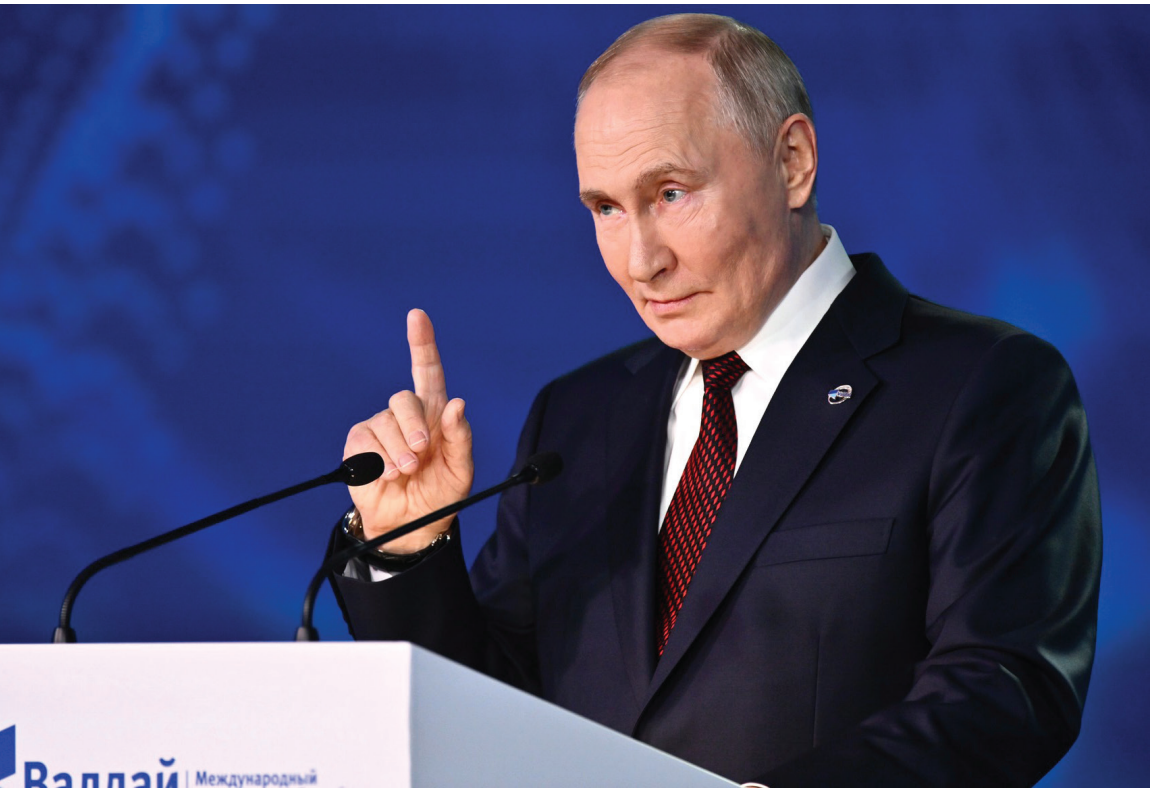

من وجهة نظر بوتين، يُعَدّ التغيير في البيت الأبيض فرصة نسبية. تسعى موسكو للاستفادة من هذه الفرصة في فترة ترامب، وتحويلها إلى مكاسب ملموسة، وفي هذا السياق، يهدف إلى شرعنة مكاسب الحرب، وتشكيل الهيكل الأمني الأوروبي بما يتماشى مع منظورها الخاص. في هذا الإطار، يبرز هدفان إستراتيجيان: أولاً، تعزيز المكاسب في أوكرانيا وإزالة قدرة البلاد على القتال، ثانيًا، تقليص تأثير الولايات المتحدة وحلف الناتو في أوروبا. فيما يتعلق بالهدف الثاني، تسعى موسكو أيضًا إلى إحباط الوحدة والتماسك داخل أوروبا، وذلك في محاولة لمنع تبني إستراتيجية شاملة ضدها. من خلال ذلك، يُفترَض أنه سيتم تقليص قدرة حلف الناتو ونفوذه، وستتمكن روسيا من تحدي النظام الذي أُقيم بعد الحرب الباردة الذي تقوده الهيمنة الأمريكية، والذي طالما بسببه عُدَّت روسيا في موقع الضعف والدبلوماسية المتنحية.

اليوم، حتى محادثات وقف إطلاق النار والسلام التي تُجرى مع إدارة ترامب فقط تسهم بشكل كبير في تحقيق هذا الهدف. فهذه المحادثات وسلوك إدارة ترامب تُسهم في خلق انقسامات عميقة داخل أوروبا، وتقسيم التحالف الغربي بما يتماشى مع مصالح

موسكو. بالإضافة إلى ذلك، إذا تحققت المكاسب الملموسة من المحادثات المتعلقة بـ«إزالة الأسباب الرئيسة للحرب»، فستتعين مناقشة مستقبل التحالف عبر الأطلسي. في هذا السيناريو، ستكون قضايا مثل نزع سلاح أوكرانيا، والاعتراف بالأراضي المحتلة على أنّها أراضٍ روسية، وإعلان كييف الحياد- مطروحة على الطاولة. في حالة حدوث هذا الاحتمالً، سيكمن قلق أوروبا في أن العدوانية الروسية ستزداد بشكل لا يمكن إيقافه، وأنه بعد بقاء المنطقة العازلة، سيكون الهدف التالي هو أوروبا نفسها. كما يُعتقد أن روسيا التي جرت تهدئتها وتُوِّجت بالانتصار ستصبح أكثر خطورة بكثير.

لكن من الضروري أيضًا تأكيد أن بوتين وإدارة الكرملين كليهما يدركان التكلفة التي جرى تحملها خلال هذه العملية. ففقدان الأسلحة والمعدات والموارد البشرية في ميدان المعركة، والتكاليف الإضافية التي جرى تكبدها من أجل تعويض هذه الخسائر، والتكاليف الاقتصادية والصناعية الناتجة عن ذلك، جميعها تُعَدّ ثقيلة للغاية.[10] في الظروف الحالية، من غير السهل الحفاظ على نسبة عالية من القوة النارية في مجال الأسلحة والمعدات من دون حلفاء مثل كوريا الشمالية وإيران.[11] على الرغم من أن روسيا قد أعادت تصميم صناعتها الدفاعية، ووجهت إنتاجها إلى الجبهة، فإن الموارد ليست غير محدودة. وبخاصة أن إعلان التعبئة لتعويض النقص في الموارد البشرية قد تسبب في مشكلة في القوى العاملة. كما أن الإنفاق العسكري المرتفع قد أدى إلى زيادة التضخم، وتأثير ذلك بشكل مباشر في الأسر. إن الحرب التي أصبحت حرب استنزاف قد تجعل استمرارها على المدى الطويل يفرغ الأهداف الإستراتيجية المراد تحقيقها من معناها. لذلك، إذا سُئِلت روسيا عمّا يجب عليها فعله: هل هو أن تستمر في الحرب على المدى الطويل أو أن تتحقق أهداف الحرب من خلال المفاوضات في المدى القصير؟ فإن الجواب سيكون واضحًا باختيار الحلّ الثاني.

في السياسة الداخلية، من المعروف أن بوتين لا يمتلك القيود، ولا القلق اللذين يعاني منهما ترامب. إذ لا تعمل السياسة الروسية والبيروقراطية كما في الولايات المتحدة؛ بالإضافة إلى أن الحُجج التي تقول إن إدارة موسكو تجد صعوبة في الحفاظ على الحكم بسبب التكاليف التي أحدثتها الحرب لا تعكس الواقع. الحكومة الروسية والرأي العام مقتنعان بأن إدارة كييف هي «دمية» للغرب. كما أن الرأي السائد في روسيا هو أن الروس العرقيين المقيمين في أوكرانيا يتعرضون للاضطهاد، وأن الضغوط تُمارَس على من هم من العرق نفسه. لا يوجد أي اختلاف في الآراء بين الشعب والبيروقراطية بشأن أسباب

هذه الحرب وتكاليفها، التي تهدف إلى حماية الأمن الوطني والحفاظ على الروابط التاريخية والثقافية ضد الهيمنة الغربية وتهديد الناتو. ومن هنا فإنّ الإطار الذي جرى رسمه لترامب، والقيود والتحديات التي يواجهها، لا توجد بالنسبة لبوتين. باختصار، إستراتيجية بوتين تتمحور حول الاستفادة من العلاقات الدبلوماسية المعاد تشكيلها مع الولايات المتحدة لمصلحة موسكو. من خلال هذه العلاقات، يسعى بوتين لتثبيت مكاسبه في ساحة المعركة، والتأثير في الهيكل الأمني الأوروبي.

إذا تحقق فتح عنوان منفصل للدول الأوروبية، فيمكن القول: إن قادة أوروبا يشعرون بالقلق انسحاب الولايات المتحدة من بينها، ويرون أنّ عملية المفاوضات بشأن أوكرانيا إذا اقتصرت على الولايات المتحدة وروسيا فقط فإن ذلك سيتركهم في النهاية عرضة للهجوم الروسي. إن مستقبل أوكرانيا وأمنها يُعَدّان جزءًا من أمن أوروبا. إن ضرب ترامب التحالف الأطلسي الموحّد وترك أوروبا بمفردها أمام التهديد الروسي قد يفاقمان الجدل المستمر حول هيكل الأمن الأوروبي. إن حصول روسيا على ما تريده من المفاوضات، وإمكانية مغادرتها الحرب منتصرة يعدّان مصدر قلق كبير. بالإضافة إلى ذلك، فإن فرض ترامب لرسوم جمركية على الدول الأوروبية يؤثر في علاقات التحالف[12] ويعمّق الانقسامات. داخل الاتحاد الأوروبي، هناك بالفعل انقسامات عميقة، وخلافات، واختلافات في الآراء.[13] ففي الوقت الذي تدافع فيه دول في الاتحاد الأوروبي عن ضرورة استمرار دعم أوكرانيا، بل وتأخذ في الاعتبار احتمال إرسال قوات عسكرية مباشرة، فإن دولاً أخرى منها تعارض هذه المواقف بشكل قاطع. بعض دول الاتحاد الأوربيّ تحافظ على علاقات اقتصادية وسياسية جيدة مع موسكو، بينما تستمر دول أخرى منها في الحفاظ على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، أما البقية فتدافع عن الاستقلال الإستراتيجي. ومن هنا، يبدو أن تحرك أوروبا معًا في أي جانب اقتصادي أو سياسي أو عسكري أمر صعب للغاية.

باختصار، يمكن القول: إن إقامة مجالات التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا في فترة ترامب والتقارب بينهما في سياق المكاسب البراغماتية والمصالح الإستراتيجية والتوصل إلى تسوية في حرب أوكرانيا- كل ذلك يحمل العديد من المخاطر من منظور أوروبي. المعادلة الحالية قد تشير إلى ربح كل من روسيا والولايات المتحدة وخسارة كل من أوكرانيا وأوروبا. ومن غير المرجح أن تسمح موسكو بمعادلة تخسر فيها روسيا وتربح فيها الولايات المتحدة. وإذا جرى تصور معادلة يربح فيها كل من روسيا والولايات

المتحدة ولا تخسر أوروبا، ولكن لا تربح أوكرانيا، فإن تحقيق هذه النتيجة من قبل هذه الأطراف يعتمد على عدد لا يُحصَى من العوامل والمتغيرات.

حرب أوكرانيا واحتمالية السلام

هناك نقاشات جدية حول زمن وكيفية إنهاء حرب روسيا وأوكرانيا، التي أثّرت سلبًا في كلا الجانبين، وأثرت بشكل واسع في مختلف المجالات. تتشكل هذه النقاشات إلى حد كبير من خلال إعادة انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة، والتوجه الذي تبنّاه، وقد بدأ هذا الموضوع في الحصول على اهتمام متزايد في الرأي العام العالمي. في هذه العملية، كانت استعادة العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا خلال فترة جو بايدن، وإعادة بناء الحوار بين الرؤساء، واجتماعات الوفود في الرياض وإسطنبول، من العوامل الحاسمة. ومع ذلك، ورغم المشاركة المستمرة للأطراف الثالثة في المفاوضات، لم يتحقّق حتى الآن الوصول إلى أي نتائج ملموسة. السبب الأساسي في ذلك هو عدم توافق توقعات الأطراف السياسية مع وضع المعركة في الميدان، وعدم وجود معادلة مناسبة لدفع الأطراف نحو السلام، أو سحبها منه.

في الواقع، في السياق الحالي، تفضل موسكو وكييف تجنب المخاطر التي قد يسببها استمرار الحرب على المدى الطويل، حتى إذا كانت الفوائد المترتبة على هدنة أو اتفاق سلام غير واضحة. شروط روسيا لا تتناسب مع الظروف الحالية. أوّلًا، لا تزال روسيا تحتفظ بأهدافها السياسية التي عدّتها سببًا للحرب التي أعلنتها صراحة، رغم مرور ثلاث سنوات على ذلك. في هذا السياق، تطالب روسيا بتغيير في القيادة في كييف، فهي تُفضِّل أن يتولى الحكم في أوكرانيا نظام موال لها، وتريد أيضًا أن تلتزم أوكرانيا دستوريًّا بنزع السلاح وحيادها. بالإضافة إلى ذلك، هناك خطط لضم: دونيتسك ولوهانسك، بالإضافة إلى: خيرسون وزاباروجيا إلى الأراضي الروسية. في هذا الإطار، فإن وصول نظام موال لروسيا إلى السلطة في أوكرانيا سيُسهّل تنفيذ كل هذه الأهداف وتحقيقها.

إزالة سلاح أوكرانيا مسألة غامضة؛ ويُعتقَد أن الهدف الأساسي هنا هو تصفية الجيش، بالإضافة إلى إزالة الأسلحة الثقيلة وتقليصها. في هذا السياق، تتصور موسكو أن المناطق الواقعة شرق نهر دنيبر يجب أن تكون خاضعة لروسيا، بينما في المناطق الغربية يجب عدم نشر أي أنظمة دفاع جوي أو صواريخ، مع تقييد وتخفيض الدبابات والمركبات المدرعة، بالإضافة إلى أنظمة المدفعية والهاونات- إلى الحد الأدنى. من خلال ذلك، تسعى روسيا إلى القضاء على قدرة الجيش الأوكراني على القتال، ومنع أي محاولة مستقبلية لتحرير أراضيها على المدى الطويل.

ومع ذلك، فإن إدارة الكرملين في الظروف الحالية ليست في وضع يمكّنها من تنفيذ هذه التصورات على الأرض وفرضها على كييف. الجيش الروسي –رغم أن لديه تفوقًا لا جدال فيه على أوكرانيا في التعبئة والموظفين العسكريين والذخيرة والقوة النارية– وقع في أخطاء، وقد أدرك الأخطاء الإستراتيجية التي ارتكبها في بداية الحرب، ونجح في تعلّم الدروس الصحيحة والتكيف مع الظروف المتغيرة. كما أنه أدمج صناعة الدفاع بشكل فعال في ساحة المعركة، وقام بتوجيه قدراته الصناعية نحو هذا الاتجاه. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل الخسائر الفادحة التي تكبدتها القوات الروسية في غضون ثلاث سنوات، والهزائم والانحسارات، بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية والصناعية التي تأثرت بها روسيا. علاوة على ذلك، فإنه رغم أن روسيا تملك زمام المبادرة، فإن تقدمها في الجبهة الشرقية محدود. في النهاية، فإن محاولة روسيا فرض أهدافها التي وضعتها في بداية الحرب في الظروف الحالية تعرقل المفاوضات إلى حدّ ما.

ثانيًا، هناك تراجع في الأهداف السياسية لكييف. ففي بداية الحرب، كانت أهداف أوكرانيا تتمحور حول تحرير القرم، ولكن مع مرور الوقت تطور هذا الهدف ليشمل

استعادة القرم مع المناطق الأخرى التي تحتلها روسيا، وفي النهاية جرى قبول الوضع الراهن على الأرض. يمكن تعريف هذا الوضع الراهن بأنه المناطق التي احتلتها القوات الروسية، والتي أجرت فيها استفتاءات مزعومة، والتنازل عن هذه المناطق. كما يمكن القول: إن قضية الحياد قد قوبلت بقبول من أوكرانيا. ومع ذلك، فإن مطلب نزع السلاح الأوكراني وعدم تقديم أي ضمانات أمنية ملموسة في المقابل يظلان مرفوضين بشكل قاطع من قبل كييف والدول الأوروبية. عند تحليل الوضع على الأرض من منظور أوكراني، يمكن القول: إنه لا حاجة إلى وقف إطلاق نار عاجل، ومن دون ثمن. فبينما يعزّز الجيش الأوكراني قواته على خط الجبهة، فإن لديه المخزون العسكري والإمدادات التي تمكّنه من الاستمرار في الحرب لمدة عام آخر على الأقل. بل إن أوكرانيا أصبحت قادرة على إنتاج الأسلحة قصيرة المدى، التي تُستخدَم في الغالب على خط الاتصال. كما يُعلَم فإنّ كييف خزنت صواريخ باليستية ذات قدرات مداها مختلف من الولايات المتحدة؛ لتلبية احتياجاتها على المدى القصير. بالنظر إلى الصراعات على الجبهة الشرقية وسرعة وتيرة تقدم الجيش الروسي، يتضح أن موسكو ليست في وضع يمكّنها من إجبار كييف على الاستسلام.

ولكن بالنسبة لأوكرانيا، هناك مخاطر متعددة على المدى المتوسط والطويل: أولها نقص القوى العسكرية والإرهاق على الجبهة. ثانيًا، عدم التوازن في القوة النارية أمام روسيا رغم جميع الإمدادات والتراكمات العسكرية. ثالثًا، غموض مستقبل المساعدات الخارجية. فبعد عام من الحرب، إذا عجزت كييف عن توفير الأسلحة الإستراتيجية فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض قدرة الجيش الأوكراني على القتال. في هذه الحالة، ستقلل القوات الروسية من التكاليف المتعلقة بالبنية التحتية والمرافق الحيوية. وللتقليص من المخاطر الأولى، بدأ النظام الأوكراني في إجراء إصلاحات هيكلية، وبدأ في إعادة هيكلة الجيش على أساس الفِرَق. أما تقليل المخاطر الثانية والثالثة فيعتمد إلى حد كبير على السياسة التي يتبعها كل من الدول الأوروبية والولايات المتحدة. وفي هذا السياق، يظهر ما إذا كانت هذه الدول مستعدة لخوض الحرب إلى جانب أوكرانيا، على الرغم من قدراتها، كمتغير أساسي. في مجال الأمن الأوكراني وأي مساعدات عسكرية واقتصادية قد تُقدم إلى البلاد حوّلت الولايات المتحدة مسؤوليّتها إلى أوروبا، وهي تهدف إلى تحصيل مساعداتها السابقة مع الفوائد.

في هذا السياق، يمكن القول: إن الأهم بالنسبة للولايات المتحدة ليس متى وكيف سينتهي الحرب، بل المكاسب الاقتصادية التي سيجري الحصول عليها. فتهديد واشنطن الشهر الماضي بقطع المساعدات المباشرة وغير المباشرة عن أوكرانيا، وكذلك تنفيذ هذا

التهديد لفترة قصيرة، يظهر هذا التوجّه. بشكل عام، تقف الولايات المتحدة في المرحلة الأولى داعمة للهدنة، ثم للسلام الدائم، لكنها غير راغبة في تلبية مخاوف أوكرانيا الأمنية. على سبيل المثال، في قضايا مثل ضمان أمان الملاحة البحرية في البحر الأسود، وعدم استهداف البنية التحتية للطاقة، وتبادل الأسرى، كان هناك توافق، لكن صورة ترامب القيادية تأثرت، بينما لوحظ أن موسكو قد زادت من وتيرة هجماتها وشدتها. بعبارة أخرى، تعمل الإدارة الروسية على تهدئة الولايات المتحدة لكسب الوقت. وإن عدم قبول الهدنة لمدة 30 يومًا، وعدم التمكن من تحقيق الهدنة على خط الجبهة، يدعمان هذا الرأي.

الدول الأوروبية، من جانبها، تتردد في ما إذا كانت ستتمكن من الاستمرار في الحرب من دون الولايات المتحدة، وفي مدى قدرتها على الحفاظ على الدعم. هذه الدول تمتلك القدرة على دعم أوكرانيا واستمرار الحرب على المدى المتوسط والطويل، ولكن هناك نقاشات حول الإرادة والنية في هذا الصدد. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانقسامات العميقة داخل الدول الأوروبية تعمّق هذه المناقشات. في سياق السلام الدائم، يجري الحديث عن أن المملكة المتحدة وفرنسا، وغيرهما من الدول الأوروبية، قد تقدم ضمانات أمنية لأوكرانيا بدلاً من الولايات المتحدة، وهو ما يتناقض مع نهج الولايات المتحدة. وفقًا لهذه الدول الأوروبية، لا ينبغي تقديم أي تنازلات لروسيا، حيث يُعتقد أن كل تنازل سيعود تهديدًا أمنيًّا لأوروبا. باختصار، بينما تلبّي أوروبا توقعات أوكرانيا، فإنها لا تأخذ بعين الاعتبار الأهداف السياسية لروسيا. وهذا بالطبع يعوّق المفاوضات من أجل السلام. خلاصة القول: إن احتمالية التوصل إلى هدنة شاملة أو إنشاء آلية لإقامة سلام دائم تتعلق مباشرة بالأهداف السياسية والإستراتيجيات للطرفين. في ظل الظروف الحالية، لا يمتلك أي من أطراف الحرب القدرة على فرض أهدافه السياسية على خصومه، ويفضل كل طرف على الأرجح الاستمرار في الحرب بدلاً من التوصل إلى هدنة أو اتفاقية سلام مع عوائد غير واضحة.

خاتمة

في فترة رئاسة ترامب الثانية، لا يزال مصير العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا غير واضح، لكن نتائج هذه العلاقات على النظام الدولي مهمة للغاية. إن سير العلاقات يعتمد إلى حد كبير على حرب أوكرانيا والمناقشات المتعلقة بالهدنة أو السلام هنا. على الرغم من أنه من غير المرجح التوصل إلى سلام دائم، فإنّه يمكن أن يُعَدّ التوقيع على هدنة مؤقتة، بغض النظر عن محتواها، نجاحًا دبلوماسيًّا بالنسبة لترامب. في هذه

العملية، إذا جرى التوصل إلى اتفاق مع أوكرانيا بشأن العناصر الأرضية النادرة، حيث إنه بدون هذا من غير المحتمل أن يجري دعم السلام أو الهدنة الدائمة من قبل الولايات المتحدة- فسوف يُضَاف نجاح اقتصادي إلى سجل ترامب أيضًا. بالنسبة لبوتين، فإن مستوى الربح وقبول الوضع يعتمدان تمامًا على محتوى الهدنة، حيث إن تطور العلاقات مع الولايات المتحدة وتخفيف العقوبات سيخففان من الأزمة التي تعانيها روسيا بشكل كبير. ومع ذلك، تُعَدّ العقوبات أداة تفاوض مهمّة في يد إدارة ترامب، ويمكن أن تؤدّي القيود السياسية الداخلية دورًا في هذه المسألة. ورغم كل ذلك، وفي ظل تشكيل بعثات دبلوماسية، يمكن أن تتزايد جهود التوصل إلى تطبيع العلاقات، مع فتح مجالات للتعاون في مجالات التجارة والرقابة على الأسلحة الإستراتيجية ونزع السلاح.

إذا لم يتم التوصل إلى سلام دائم أو هدنة مؤقتة، فإن العلاقات ستظل غامضة وغير مستقرة. بل إن حدوث توترات يُعَدّ أمرًا محتملاً. وهذه التوترات تعتمد على العديد من الديناميكيات. في هذا السياق، يُنظَر إلى زيادة الدعم العسكري على أنه عبء، ويُعتقد أنه يجب على الدول الأوروبية تحمّل هذه التكلفة. في فترة يُتوقَّع فيها أن يذهب تحويل الطاقة إلى الصين، مع التركيز على تعزيز قوة أمريكا بوصفه أولوية- قد لا تحدث التوترات مباشرة؛ نتيجة زيادة المساعدات العسكرية. ومع ذلك، قد تحدث هذه التوترات من خلال زيادة المساعدات غير المباشرة منخفضة التكلفة أو تشديد العقوبات الاقتصادية. في النهاية، من المتوقع أن يواجه ترامب، طوال فترة رئاسته، التحديات المتكررة التي تتعلق بالقرارات الإستراتيجية، وفي إطار الحرب الأوكرانية وأمن أوروبا، سيتعين اتخاذ قرارات قائمة على المصالح البراغماتية والإستراتيجية.

إذن، في الختام، قد تشير رئاسة ترامب الثانية إلى بداية مرحلة جديدة في العلاقات مع موسكو، لكن من غير الواضح معرفة إن كانت هذه المرحلة ستكون على أساس الصراع أو التعاون. بالمقارنة مع فترة بايدن، تظهر فرص مهمة للتعاون، بينما يمكن أن تتصاعد العلاقات في أي لحظة نتيجة لشرارة مفاجئة؛ وقد تتصاعد العقوبات إلى درجة أن تؤدي إلى قطع العلاقات. من ناحية أخرى، قد يتحقّق التوصّل إلى اتفاق بشأن أوكرانيا، ويمكن تخفيف العقوبات لتكوين معادلة فوز-فوز. في هذا السياق، يبدو أن مقاربة ترامب البراغماتية للعلاقات مع موسكو ستكون حاسمة في تحديد المكاسب التي سيحققها في سياق المنافسة العالمية مع الصين، والعناصر النادرة من الأرض. ينبغي أيضًا أن يُذكَر أن ترامب يتّبع إستراتيجية لزيادة قوته التفاوضية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصورة التي

بُنِيت حول ضرورة توقّع غير المتوقع تؤثر إيجابيًّا على قوته التفاوضية. ومع ذلك، إذا جرى دمج توازن العلاقات الثنائية والديناميكيات في إقامة سلام دائم وقابلٍ للاستدامة في أوكرانيا، فإن السيناريو الأول، أي تصعيد العلاقات، سيكون أكثر احتمالاً؛ إذ يُمكن القول: إن السلام في أوكرانيا، وبخاصة إذا كان من تصميم الولايات المتحدة، لن يجد تجاوبًا من موسكو، بالنظر إلى التوازنات الموجودة على الأرض. في هذا السياق، تمكن مناقشة إمكانية ملاحظة الديناميكيات السابقة مجددًا، مع احتمال حدوث كل من التهدئة أو تصاعد الصراع. واليقين الوحيد الذي يمكن الدفاع عنه هو أن العلاقات الأمريكية-الروسية ستظل واحدة من الخطوط الفاصلة في الأمن الدولي والنظام العالمي. وإن كيفية تأسيس هذا الأمن والنظام -وفي النهاية إن كان الأمر سيؤدي إلى توازن جديد أو إلى عداء- تعتمد على العديد من العوامل من السياسة الداخلية الأمريكية إلى إستراتيجيات الأمن الروسية، ومن بنية الأمن الأوروبية إلى صلابة العلاقات التحالفية المستمرة.

الهوامش والمراجع:

1. Mehmet Çağatay Güler, «Washington's usual suspects: 2025 threat assessment report», Daily Sabah, 4 Nisan 2025.
2. «Trump speaks with Putin about ending war in Ukraine; John Roberts denounces Trump's call to impeach judge», NBC News, 19 Mart 2025.
3. Noah Keate, «Ukraine's Brit allies cry 'appeasement' as Trump talks to Putin», Politico, 13 Şubat 2025; Patrick Smith, «Joe Biden slams Trump for 'foolish' appeasement of Putin», NBC News, 7 Mayıs 2025; Paul Dibb, «War and appeasement: why a deal with Putin will backfire», The Strategist, 2 Aralık 2024, https://www.aspistrategist.org.au/war-and-appeasement-why-a-deal-with-putin-will-backfire/ (Erişim Tarihi: 08.05.2025).
4. Christina Lu, «The Speech That Stunned Europe», Foreign Policy, 18 Şubat 2025.
5. Tennyson Dearing, «Europe must finally take charge of its security — starting in Ukraine», The Kyiv Independent, 28 Şubat 2025.
6. Tim Zadorozhnyy, «Trump calls Zelensky 'dictator,' warns of Ukraine's demise without elections», The Kyiv Independent, 19 Şubat 2025; Rob Crilly, «JD Vance warns Zelensky he will regret 'badmouthing' Trump and condemns his 'atrocious' response to peace talks», DailyMail, 19 Şubat 2025; Minho Kim, «Rubio Attacks Zelensky, Firmly Defending Trump and Vance», The New York Times, 2 Mayıs 2025; Christopher Condon, «Bessent Calls Zelenskiy's Stand at White House Unacceptable», Bloomberg, 28 Şubat 2025; Jabed Ahmed ve Alicja Hagopian, «How Elon Musk weaponised X against Ukraine's president Zelensky», Independent, 12 Mart 2025.

7. Andrea Shalal ve Joey Roulette, «Exclusive: US could cut Ukraine's access to Starlink internet services over minerals, say sources», Reuters, 23 Şubat 2025.

8. Patricia Zengerle, «US lawmakers look to boost Ukraine, sanction Russia, sources say», Reuters, 14 Nisan 2025.

9. Daniel Dale, «Fact check: It wasn't 'in jest.' Here are 53 times Trump said he'd end Ukraine war within 24 hours or before taking Office», CNN, 25 Nisan 2025.

10. Alexandra Prokopenko, «Russia's Economic Gamble: The Hidden Costs of War-Driven Growth», Carnegie Politika, 20 Aralık 2024, https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/politika/2024/12/russia-economy-difficulties?lang=en (Erişim Tarihi: 09.05.2025).

11. Choong-Koo Lee, «Putting the Screws on the Partnership Between North Korea and Russia», War on the Rocks, 1 Nisan 2025, https://warontherocks.com/2025/04/putting-the-screws-on-the-partnership-between-north-korea-and-russia/ (Erişim Tarihi: 09.05.2025); Tom Balmforth ve Mariano Zafra, «Thousands of troops, millions of shells», Reuters, 15 Nisan 2025; Tom O'Connor, «North Korea Is a Surprisingly Valuable Wartime Ally to Russia and Iran», Newsweek, 7 Kasım 2024; Simone McCarthy, «As North Korea, Iran and China support Russia's war, is a 'new axis' emerging?», CNN, 24 Ekim 2024, Christopher S. Chivvis and Jack Keating, «Cooperation Between China, Iran, North Korea, and Russia: Current and Potential Future Threats to America», Carnegie Endowment for International Peace, 8 Ekim 2024, https://carnegieendowment.org/research/2024/10/cooperation-between-china-iran-north-korea-and-russia-current-and-potential-future-threats-to-america?lang=en (Erişim Tarihi: 09.05.2025).

12. Camille Gijs, «Trump's tariff war empowers Europe's free traders», Politico, 22 Nisan 2025; Jennifer Rankin ve Sam Jones, «EU suspends retaliatory 25% tariffs on US goods after Trump U-turn», The Guardian, 10 Nisan 2025.

13. Mehmet Çağatay Güler, «Security-seeking Europe should cooperate with Türkiye's geopolitical axis», Daily Sabah, 7 Mart 2025.

إستراتيجية ترامب ونظرية "فخ ثيوسيديدس" مع الصين

محمد مكرم بلعاوي*

ملخص: تتناول الدراسة سياسة ترامب تجاه الصين في ضوء نظرية «فخ ثيوسيديدس»، التي تشير إلى احتمال اندلاع صراع بين قوة صاعدة وأخرى مهيمنة. اعتمد ترامب سياسة المواجهة المباشرة، من خلال حرب تجارية شاملة، وقيود على التكنولوجيا الصينية، وتشويه صورة الصين عالميًا. وذلك من خلال فرض تعريفات جمركية غير مسبوقة، واتهام بكين بسرقة الملكية الفكرية، وهذا أدّى إلى تصعيد التوترات بين البلدين. بالإضافة إلى الضغط على الحلفاء للحد من علاقاتهم مع الصين، في حين ردّت الأخيرة بتوسيع تحالفاتها.

الكلمات المفتاحية: ترامب، أمريكا، الصين، العلاقات الدولية، الحرب التجارية.

* رئيس منتدى آسيا والشرق الأوسط، فلسطين

Trump's Strategy and the "Thucydides Trap" Theory with China

MOHAMMAD MAKRAM BALAWI*

ORCID NO: 0009-0007-8049-7772

ABSTRACT: *The study examines Trump's policy toward China in light of the "Thucydides Trap" theory, which suggests a potential conflict between a rising power and an established one. Trump adopted a confrontational approach through a comprehensive trade war, restrictions on Chinese technology, and efforts to tarnish China's global image. This included the imposition of unprecedented tariffs and accusations against Beijing of intellectual property theft, leading to heightened tensions between the two countries. He also pressured U.S. allies to curb their relations with China, while China responded by expanding its alliances.*

Keywords: *Trump, America, China, International Relations, Trade War.*

* President of the Asia and Middle East Forum, Palestine

رؤيـــة تركيـــة
2025-(2/14)
73 - 92

Received Date: 02 / 04 / 2025 • Accepted Date: 11 / 05 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-002-005

مقدمة

برز مع عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى السلطة، الكثير من التكهنات والتساؤلات عن الكيفية التي سيتعامل بها مع الصين، خصوصًا أنّ فترته الأولى شهدت حربًا تجارية مثّلت محطة مهمّة في علاقة بلاده مع الصين، ووضعت هذه العلاقة على خط المواجهة، ورغم محاولات خلفه/ سلفه جو بايدن تلطيف التعبير عن هذه المواجهة باستخدام كلمة منافس لوصف الصين بدل من خصم، ولكنّ الثابت على كل حال أن هذه العلاقة في تدهور مستمر، رغم كل المحاولات الصينية لإعادة هذه العلاقة إلى السكة التي سارت عليها منذ لقاء الرئيس نيكسون والزعيم ماو تسي تونغ في بداية السبعينيات من القرن الماضي.

لم يكد يتسلّم ترامب منصب الرئاسة حتى أعلن عن مجموعة من الإجراءات لتحقيق شعار حملته الانتخابية «جعل أمريكا عظيمة مجددًا»، وعلى رأسها فرض مجموعة كبيرة من الجمارك والضرائب، التي تهدف إلى دعم الموازنة الأمريكية بتريلونات الدولارات، بحسب زعمه، تخسرها الحكومة نتيجة تساهلها بفرض جمارك على بضائع الدول الأخرى اعتمادًا على مبدأ المعاملة بالمثل، ومحاولة تعديل ميزان المدفوعات المائل بشدة إلى الخارج، كما تهدف إلى جعل منتج الشركات الأمريكية والأجنبية التي تستهدف السوق الأمريكي المغري، أكثر كلفة من إنتاجها في داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما سيدفعها إلى نقل مصانعها إلى داخل الولايات المتحدة، وهذا سيخلق فرص عمل أكثر يستفيد منها المواطنون الأمريكيون.

صحيح أن هذه الإجراءات لم تقتصر على الصين، بل شملت مجموعة كبيرة من حلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها وعلى رأسها كندا، إلا أنّ الجمارك الأقسى استهدفت الصين، وأشعلت حربًا تجارية حقيقية بين الطرفين، وهذا ولّد قناعة عند الكثيرين أنّ هذه الإجراءات بحق الصين لا تقتصر على البعد الاقتصادي، بل تستهدف الصعود الصيني برمته، وترمي إلى تعويق تحوّل الصين إلى منافس حقيقي يمكن أن يقصي أمريكا عن زعامة العالم.

وفي هذا السياق، ستحاول هذه الورقة دراسة العلاقة في ظل نظرية «فخ ثيوسيديدس»، والإجابة عن الأسئلة الآتية: هل إستراتيجية ترامب ستؤدي إلى التصادم مع الصين؟ وكيف سيكون شكلها؟ وهل ستنجح؟ وماذا سيترتب عليها؟ومن خلال

رصد المواقف الأمريكية والصينية وتحليلها تهدف هذه الورقة إلى الوصول إلى فهم مجموعة من الأهداف وإدراكها، أهمها فهم المزاج السائد بين الساسة الأمريكيين تجاه الصين، وموقفهم من الصعود الصيني، وهل تشكّل سياسة ترامب تجاه الصين استمرارًا لسياسات أسلافه من الرؤساء الأمريكيين أم لديه إستراتيجية مختلفة؟ وما أهم ملامح هذه الإستراتيجية؟ وكيف تواجه الصين هذه الإستراتيجية؟ وما مآلات هذه المواجهة؟

الصين في أعين السياسيين الأمريكيين

تصاعد الإجماع في السنوات الأخيرة بين السياسيين الأمريكيين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي على اعتبار الصين التهديد الجيوسياسي الأول للولايات المتحدة، وهو التحوّل الذي يُعزَى إلى نظرية «فخ ثيوسيديدس»، التي صاغها عالم السياسة الأمريكي غراهام أليسون.[1]

تستند هذه النظرية إلى التاريخ القديم، حيث لاحظ المؤرخ اليوناني ثيوسيديدس أن صعود قوة جديدة (أثينا) وخوف القوة القائمة (أسبرطة) من فقدان هيمنتها أدّيا إلى نشوب حرب، ويحذر أليسون من أن الولايات المتحدة قد تواجه مصيرًا مشابهًا إذا لم تُدِر علاقتها مع الصين بحذر.[2]

وهذا تحوّل واضح عن مراحل سابقة كانت العلاقة فيها توصف بـ«المعقدة» أو «التكاملية»، إذ صنّفت إدارة ترامب، ومن ضمنها وزارة الدفاع (البنتاغون)، الصين منافسًا استراتيجيًّا رئيسًا، إلى جانب روسيا، وعدّتها «التهديد الأكبر للقرن الحادي والعشرين»، وشكّلت هذه النظرة أرضية مشتركة حتى بين خصوم ترامب السياسيين من الديمقراطيين، وهذا يعكس توجّهًا عامًّا داخل المؤسسة الأميركية بأن «احتواء الصين» هو أولوية إستراتيجية.[3]

من بين الشخصيات البارزة في هذا التوجه، يبرز إلبريدج كولبي، نائب وزير الدفاع الأمريكي للسياسات، ويُعرف بكونه من أبرز الداعين إلى التركيز على التهديد الصيني، حيث صرح بأن «الصين هي التهديد الخارجي الأول لأمريكا، بدون منازع»، كما دعا إلى إعادة توجيه الموارد العسكرية الأمريكية نحو آسيا، وبخاصة في ظل التوترات المتزايدة حول تايوان.[4]

من جهة أخرى، عبّر جون راتكليف، المدير السابق للاستخبارات الوطنية، عن قلقه العميق من التهديد الصيني، وفي تصريحات له، وصف الصين بأنها «أعظم تهديد

للديمقراطية والحرية في العالم منذ الحرب العالمية الثانية»، مشيرًا إلى أن الصين تسعى إلى الهيمنة على الولايات المتحدة والعالم اقتصاديًّا وعسكريًّا وتكنولوجيًّا.[5]

تجلى هذا الإجماع في تشديد السياسات الاقتصادية والتجارية، والدعائية والدبلوماسية، بل والعسكرية، حيث دعمت الإدارات الأميركية الأخيرة تعزيز التحالفات الآسيوية، وزيادة الوجود العسكري في المحيط الهادئ، وتضييق الخناق على الشركات الصينية الرائدة.

أهم ملامح إستراتيجية ترامب تجاه الصين

رغم أن التوتر الأميركي الصيني ليس بجديد، إلا أنّ ترامب قدّم نقلة نوعية حادة من حيث الأسلوب والمضمون، فبينما اعتمد أسلافه، مثل باراك أوباما وجورج بوش الابن، على نهج «الاحتواء الناعم» أو «الإشراك الإستراتيجي»، نجد أن ترامب تبنّى سياسة المواجهة المباشرة والعلنية، فوصف الصين علنًا بأنها «عدو اقتصادي وعدو سياسي»، وشنّ أول حرب تجارية كبرى منذ عقود، ووضع تعريفات جمركية غير مسبوقة، وقاد حملة ضد شركات صينية، مثل «هواوي»، مستخدمًا شعارات مثل «الاستقلال الاقتصادي» و«استعادة السيطرة».[6]

وعلى عكس أوباما، الذي حاول خلق توازن بين التعاون والمنافسة، فإنّ ترامب اعتمد على العزل الاقتصادي، والضغط على الحلفاء، وربط الأمن بالتجارة بشكل فجّ، وهذا جعله صاحب توجّه جديد يختلف جوهريًّا عن الإدارات السابقة.ويمكن رصد أهم ملامح إستراتيجية ترامب تجاه الصين من خلال التصريحات المتنوعة لترامب وبقية المسؤولين الأمريكيين والسياسات التي تتبعها إدارته في هذا الملف، لا على الصعيد الاقتصادي فقط، بل على كل الصعد، ومنها: الإعلامية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية، التي يميزها جميعًا ضغط غير مسبوق، أخرج الصين من سياستها الخجولة إلى سياسة أكثر وضوحًا وحِدّة، وهذا يعكس أنّ الصين تأخذ هذه الإجراءات على محمل الجد.

الحرب التجارية

بدأت الحرب التجارية فعليّا عام 2018 في ولاية ترامب الأولى، حين فرضت واشنطن تعريفات جمركية على واردات صينية بقيمة 34 مليار دولار، متهمة بكين حينها بسرقة الملكية الفكرية وممارسات تجارية غير عادلة، وردت الصين برسوم مماثلة على المنتجات الأميركية.[7]

وفي يونيو من العام ذاته، فرض رسوم جمركية بنسبة 25% على واردات صينية بقيمة 50 مليار دولار، مستهدفةً منتجات تتعلق بخطة «صُنع في الصين 2025» التي تهدف إلى تعزيز الصناعات التكنولوجية الصينية، تحت مسوّغ الردّ على «سرقة الملكية الفكرية الأمريكية» و«نقل التكنولوجيا القسري».[8]

> قضت منظمة التجارة العالمية بأن الرسوم الجمركية الأمريكية على الصين تنتهك القوانين الدولية، معتبرةً أن الولايات المتحدة لم تقدّم مسوّغات كافية لهذه الإجراءات

وتوسعت هذه التعريفات تدريجيًّا لتشمل سلعًا بقيمة تزيد على 360 مليار دولار، وهذا أدّى إلى تراجع حجم التجارة بين البلدين، حيث انخفضت الصادرات الأمريكية إلى الصين بنسبة 16% في عام 2019، بينما تراجعت الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة بنسبة 12%.

وردّت الصين بفرض رسوم جمركية على واردات أمريكية، وهذا أدّى إلى تصعيد الحرب التجارية بين البلدين، وفي عام 2020، قضت منظمة التجارة العالمية بأن الرسوم الجمركية الأمريكية على الصين تنتهك القوانين الدولية، معتبرةً أن الولايات المتحدة لم تقدّم مسوّغات كافية لهذه الإجراءات.[9]

ومع فوزه بولاية ثانية أعاد ترامب تأكيد سياساته التجارية ضد الصين، وزاد من فرض الرسوم الجمركية العالية عليها التي يرى أنها «أعظم شيء تحقّق اختراعه على الإطلاق»، فيما أدت سياساته إلى تصعيد التوترات مع بكين، والتأثير سلبًا في الأسواق العالمية والاقتصادين الأمريكي والصيني، وزيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي.

ومع بداية ولايته الثانية عام 2025، شهدت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين تصعيدًا غير مسبوق، أثّرت بشكل كبير في الاقتصاد العالمي، حيث فرضت إدارته في فبراير 2025، رسومًا جمركية إضافية بنسبة 10% على الواردات الصينية، وهذا رفع الرسوم الإجمالية على بعض السلع إلى أكثر من 100%.[10] تسببت هذه السياسات في هزات اقتصادية كبيرة، منها انخفاض التجارة الثنائية، وتراجع ثقة المستثمرين، وتقلبات في أسواق المال، وارتفاع أسعار الذهب، كما تأثرت سلاسل التوريد العالمية، وبخاصة في التكنولوجيا والطيران، بينما اضطرت شركات متعددة لنقل خطوط إنتاجها خارج الصين والولايات المتحدة.

وتراجعت أسهم شركات التكنولوجيا الكبرى مثلNvidia؛ بسبب القيود على صادرات الرقائق الإلكترونية، كما ارتفعت التكاليف؛ لتضرّر سلاسل التوريد العالمية، وبخاصة في قطاعات التكنولوجيا والطيران، وهذا زاد من حالة عدم اليقين في الأسواق.[11]

فيما ردّت الصين بفرض رسوم تصل إلى 125% على السلع الأمريكية، ورفعت دعاوى ضد واشنطن في منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى حظر واردات طائرات بوينغ، وفرضت قيودًا على تصدير المعادن النادرة، التي تُعدّ ضرورية لصناعات التكنولوجيا المتقدمة.[12]

وأعلنت استعدادها «للقتال حتى النهاية إذا كانت الحرب هي ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية»، سواء جمركية أم تجارية أم أيّ نوع آخر من الحروب، وضد ما وصفته بـ«الهيمنة والتنمّر»، مؤكدة أن الضغط والتهديدات ليست الطريقة الصحيحة للتعامل معها.

جاء ذلك في منشور للسفارة على منصة «إكس»، الأربعاء، عقب رفع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الرسوم الجمركية على الصين من 10 بالمئة إلى 20 بالمئة، بدعوى «الإخفاق في مكافحة الفنتانيل» من قبل بكين.[13]

وأعادت السفارة الصينية في بكين نشر تصريحات لمتحدث وزارة الخارجية الصينية لين جيان قال فيها: «إذا كانت الولايات المتحدة تريد حقًّا حل مشكلة الفنتانيل، فإن الشيء الصحيح الذي يجب القيام به هو التشاور مع الصين، ومعاملة بعضنا بعضًا على قدم المساواة».وأضاف: «أما إذا كانت الحرب هي ما تريده الولايات المتحدة، سواء كانت حرب رسوم أم حربًا تجارية أم أي نوع آخر من الحروب، فنحن مستعدون للقتال حتى النهاية».

حرب التكنولوجيا

لم تقتصر المواجهة على التجارة، بل امتدت إلى التكنولوجيا، حيث فرضت إدارة ترامب قيودًا صارمة على الشركات الصينية، على رأسها هواوي، وحرمتها من الوصول إلى التكنولوجيا الأميركية، وهذا أجبرها على تطوير نظامها «Harmony OS».[14] كما منعت لجنة الاستثمار الأميركية في عام 2018، عمليات استحواذ شركات صينية كبرى بدعوى تهديد الأمن القومي، مثل صفقة Ant Financial وMoneyGram.[15]

واتهمت إدارة ترامب كذلك، شركات التكنولوجيا الصينية الكبرى، مثل هواوي و ZTE، بتهديد الأمن القومي الأمريكي، وأدرجت وزارة التجارة الأمريكية في عام 2018، هواوي على «قائمة الكيانات»، وهو ما منعها من الوصول إلى التكنولوجيا الأمريكية، ومن ذلك الرقائق الإلكترونية والبرمجيات، وهذا قيّد وصولها إلى التكنولوجيا الأمريكية، وقد أدى ذلك إلى تعطيل سلاسل التوريد لهذه الشركات، حيث اضطرت هواوي إلى بيع علامتها التجارية الفرعية «Honor» في عام 2020 للبقاء في السوق.

وردًّا على هذه القيود، أعلنت هواوي تطوير نظام التشغيل الخاص بها «Harmony OS» ليكون بديلاً لنظام أندرويد، وسعت إلى تعزيز سلاسل التوريد المحلية لتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأمريكية، كما كثفت الصين استثماراتها في قطاع أشباه الموصلات، حيث زاد الاستثمار بنسبة 30% في عام 2020.[16]

نتيجة هذه السياسة، اضطرت العديد من الشركات إلى نقل خطوط إنتاجها إلى دول أخرى؛ لتجنب التعريفات الجمركية، كما دفعت هذه السياسات الصين إلى تسريع جهودها في تطوير التكنولوجيا المحلية، وتقليل الاعتماد على الموردين الأجانب، أمّا على الصعيد العالمي، فقد أدت الحرب التجارية إلى اضطرابات في سلاسل التوريد، وارتفاع أسعار بعض السلع، وهذا أثّر في المستهلكين والشركات في مختلف الدول.

التوترات الدبلوماسية والتحالفات المضادة

مع اشتداد الصراع بين واشنطن وبكين، زادت إدارة ترامب من ضغوطها على الحلفاء الآسيويين؛ للحدّ من تعاونهم مع الصين، مستخدمة التهديد بالعقوبات والرسوم الجمركية، بوصفها وسيلة ضغط، وربط الإعفاءات الجمركية بشروط تتعلق بالتعامل مع بكين.

بالطبع، تدرك الولايات المتحدة، أن الصين تَعُدّ قارة آسيا وبخاصة جنوب شرق القارة عمقها الإستراتيجي ومنطقة نفوذ أمنها القومي، والركيزة الأساسية في مشروعها الإستراتيجي مبادرة «الحزام والطريق»، والشراكات الإستراتيجية مع هذه الدول تضمن لها ممرًّا آمنًا ومستقرًّا لبضائعها نحو المحيط الهندي والأسواق العالمية.

ووفقًا لتقرير نشرته وكالة بلومبرج، نقلاً عن مصادر مطلعة على الأمر، يفيد بأن إدارة ترامب تستعد للضغط على الدول التي تسعى إلى تخفيض الرسوم الجمركية أو الإعفاءات من الولايات المتحدة إلى الحدّ الأدنى؛ بشرط تقليص هذه الدول علاقاتها

التجارية مع الصين، وهذا يشمل تهديدات بفرض عقوبات مالية على الدول التي تستمر في التجارة مع بكين، وهو ما يُجبر الحلفاء على اتخاذ موقف واضح في النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين.[17]

كما تمارس الولايات المتحدة ضغوطًا على دول مثل فيتنام وتايلاند، التي تُعَدّ ممرات رئيسة للصادرات الصينية، للحد من دورها في تسهيل التجارة الصينية، ضمن إستراتيجية تهدف إلى تقليص نفوذ الصين في سلاسل التوريد العالمية. ردّت بكين بتوسيع تحالفاتها، ولاسيّما في جنوب شرق آسيا، وتعزيز مبادرة «الحزام والطريق»، وحذّرت الدول من إبرام اتّفاق اقتصادي والدخول في صفقات تجارية مع الولايات المتحدة على حسابها، وأنها ستتخذ إجراءات مضادة بطريقة حازمة ومتبادلة، من جانبها أكدت وزارة التجارة الصينية استعدادها لاتخاذ إجراءات انتقامية قوية إذا جرى المساس بمصالحها، مع إعلان نيتها تعزيز التضامن مع باقي الدول.[18]

بينما زار الرئيس الصيني شي جين بينج عدة دول في المنطقة؛ لإبرام اتفاقيات إستراتيجية، خلال شهر أبريل 2025، في خطوة تهدف إلى تعزيز العلاقات الإقليمية ومواجهة الضغوط الأمريكية على تلك الدول وإجراء مفاوضات تجارية، معلنًا أن بلاده «تهدم الجدران» وتوسع دائرة شركائها التجاريين وسط الخلاف التجاري.

وتحاول الولايات المتحدة ضرب العلاقات التجارية بين الصين ودول جنوب شرق آسيا، وتشكّل تهديدات ترامب مخاطر كبيرة بالنسبة لها، وبخاصة التجارة الثنائية الضخمة التي تجمع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) مع كل من الصين والولايات المتحدة.

وتُعَدّ رابطة (آسيان) أكبر شريك تجاري للصين، حيث سيصل إجمالي قيمة التجارة إلى 234 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2025، فيما بلغ إجمالي التجارة بين الرابطة والولايات المتحدة نحو 476.8 مليار دولار في عام 2024، وفقًا للأرقام الأميركية، وهذا يجعل واشنطن رابع أكبر شريك تجاري لها.[19]

وتعرضت ست دول في جنوب شرق آسيا لرسوم جمركية تتراوح بين 32% و49%، وهذا يهدد الاقتصادات المعتمدة على التجارة، التي استفادت من الاستثمار من الرسوم التي فرضها ترامب على بكين في ولايته الأولى. تُعقّد هذه السياسات العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها، حيث تُجبرهم على اتخاذ قرارات صعبة قد تؤثر في مصالحهم الاقتصادية والسياسية، في الوقت نفسه، تُصعّد الصين من لهجتها التحذيرية، وهو ما يزيد من حدة التوترات الدبلوماسية في الساحة الدولية.

تشويه الصورة الدولية للصين

سعت الولايات المتحدة إلى تصوير الصين على أنها تشكّل تهديدًا عالميًّا، وذلك في عهد دونالد ترامب؛ خلال ولايته الأولى، وامتدادًا إلى عودته في ولايته الثانية، واتبعت سياسة ممنهجة لإساءة صورتها على الساحة الدولية، في إطار إستراتيجية شاملة لاحتواء صعودها، وعملت واشنطن على تصوير الصين بوصفها تهديدًا للأمن القومي، حيث عدّت إدارة ترامب بكين «التهديد الأكبر للقرن الحادي والعشرين»، وكرّرت ذلك في خطابات رسمية وتقارير الأمن القومي. ببنما صنّف البنتاغون الصين منافسًا إستراتيجيًّا رئيسًا، إلى جانب روسيا، وركّز على ضرورة تعزيز الاستعداد العسكري لمواجهتها، خصوصًا في قضايا تايوان وبحر الصين الجنوبي، كما أُدرِجت شركات صينية مثل Huawei وZTE على «قوائم سوداء» بدعوى تهديدها للأمنَ القومي الأميركي، وجرى تضييق وصولها إلى التكنولوجيا الغربية.[20]

واستخدم ترامب جائحة كوفيد19- أداة لتشويه الصين، حيث أصرّ مرارًا على تسمية فيروس كورونا بـ«الفيروس الصيني» أو «فيروس ووهان»، في محاولة لربط الفيروس مباشرةً بالصين وتحميلها المسؤولية، وأطلقت إدارته حملة إعلامية ضد بكين في مؤسسات دولية، مثل منظمة الصحة العالمية، متهمة الصين بـ«إخفاء الحقائق» و«التضليل المتعمد».[21]

كما اتّهمت إدارة ترامب الصين بتصدير نموذجها القمعي للرقابة الرقمية إلى دول أخرى، وزعمت أنها تسعى إلى فرض نموذج «الدولة المراقبة» عالميًّا، ودعمت مبادرات لـ«الإنترنت النظيف»؛ لعزل الصين رقميًّا، ومنعها من التأثير في شبكات البنى التحتية العالمية.

تسببت هذه الحملات في تدهور صورة الصين في عدد من الدول الغربية، لكن في الوقت ذاته، دفعت بكين إلى تكثيف جهودها لتحسين صورتها من خلال «دبلوماسية اللقاحات»، وتعزيز تحالفاتها الاقتصادية والثقافية، وبخاصة مع دول الجنوب العالمي، حيث قدمت مساعدات طبية خلال جائحة كوفيد19- إذ قدمت اللقاحات والمساعدات الطبية لأكثر من 150 دولة، كما سعت إلى إثبات وجودها في المؤسسات الدولية، وطرح مفاهيم مثل «مجتمع المصير المشترك للبشرية» بوصف ذلك محاولة لتحسين صورتها عالميًّا.

كما أظهرت الصين أنها ليست لاعبًا اقتصاديًّا فحسب، بل فاعل دبلوماسي دولي، يسعى إلى إعادة رسم شكل النظام العالمي خارج العباءة الغربية، وعزّزت وجودها في المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، وطرحت مبادرات مثل: «مجتمع المصير المشترك للبشرية»؛ لتعزيز خطابها الدولي.[22]

ومن خلال المبادرات الدولية: الاقتصادية والسياسية والثقافية، عملت الصين إلى تحسين صورتها ومواجهة الدعاية الأمريكية، وعزّزت مكانتها الدولية، ليس بوصفها قوة اقتصادية فقط، بل بوصفها فاعلاً ثقافيًّا ودبلوماسيًّا يسهم في تشكيل النظام العالمي متعدد الأقطاب أيضًا. وتُعَدّ مبادرة «الحزام والطريق» باعتبارها مبادرة تسعى إلى تحسين البنية التحتية، وتعزيز الروابط التجارية بين آسيا وإفريقيا وأوروبا- من أبرز السياسات الخارجية التي تستخدمها الصين لتعزيز صورتها الدولية وتحسينها، حيث انضمت إليها أكثر من 140 دولة حتى أوائل 2024، وفي مارس 2023، قدّم الرئيس الصيني شي جين بينغ «مبادرة الحضارة العالمية»، التي تهدف إلى بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب قائم على الاحترام المتبادل بين الحضارات.[23] تشمل المبادرة تعزيز التبادل الثقافي، وتوسيع برامج التبادل الشبابي، ومنح تأشيرات دخول بدون رسوم لمواطني عدة دول، منها: فرنسا وألمانيا وإيطاليا، لتعزيز القوة الناعمة للصين.

الإستراتيجية الصينية: من الكُمون إلى المواجهة

بدأت الولاية الثانية لترامب وهي أكثر استعدادًا مما كانت عليه في 2018، بعد أن عدّلت إستراتيجياتها الاقتصادية، ووسّعت تحالفاتها، وعزّزت صناعاتها المحلية، بينما عملت الصين خلال السنوات الماضية على الاستفادة قدر الإمكان من تجربتها مع الولاية الأولى للرئيس الأمريكي دونالد ترامب والاستعداد لعودته للبيت الأبيض، في وقت يرى فيه البعض أن سياسات ترامب ستساعد الصين على تعزيز نفوذها الدولي، خاصة مع سياساته المتشددة تجاه الحلفاء الأوروبيين ودول الجنوب العالمي.

الاستعداد الاقتصادي والتكنولوجي

سعت الصين إلى مواجهة جولة جديدة من الحرب التجارية وتصاعد الضغوط والاقتصادية خلال ولاية ترامب الثانية قبل تنصيبه رئيسًا، من خلال تعديل إستراتيجياتها الاقتصادية، وتطوير قطاع التكنولوجيا والطاقة الخضراء وتعزيز نفوذها الإقليمي، واتخاذ إجراءات لمحاولة تجاوز العقوبات الأميركية، من خلال تخفيف القيود النقدية وزيادة الدعم المالي للحكومات المحلية، بالإضافة إلى خفض أسعار الرهن العقاري لتحفيز شراء المساكن.[24]

عملت الحكومة الصينية على تغيير إستراتيجيتها الاقتصادية، وتنفيذ سياسات اقتصادية تحفيزية بهدف زيادة دور السوق المحلي، ومحاولة تحقيق التوازن بين إدارة تحديات الداخل والخارج، مع تقليل المخاطر المحتملة على الاقتصاد الصيني، وعلى صعيد الشركات الاقتصادية، عملت الصين على تنويع شركائها التجاريين لتقليل تأثير العقوبات، من خلال تقليل اعتمادها على السوق الأميركي الذي يُعدّ حاليًّا أكبر أسواقها، وتعزيز علاقاتها التجارية مع دول أخرى، خاصة في إطار مبادرة «الحزام والطريق»، وتعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ودول آسيا وإفريقيا.

وترى الصين أن سياسات ترامب تجاه الاتحاد الأوروبي، التي تضمنت فرض رسوم جمركية، والضغط على حلف الناتو، ومحاولة إضعاف التكتل الأوروبي، توفر فرصًا كبيرة لتعزيز نفوذها اقتصاديًّا وإستراتيجيًّا، وتدفع الاتحاد للبحث عن بدائل تجارية خارج السوق الأميركي، وكانت الصين الخيار الأبرز، حيث زادت الاستثمارات الصينية في أوروبا، خصوصًا في البنية التحتية والطاقة، فيما دفع تراجع الثقة الأوروبية في السياسات الأميركية الصين لتعزيز استخدام عملتها في التعاملات التجارية مع أوروبا، وهذا يقلّل

من هيمنة الدولار، كما أن الشركات الأوروبية التي واجهت تعقيدات تجارية مع الولايات المتحدة، مثل شركات السيارات الألمانية، أصبحت أكثر ميلاً لتعزيز أعمالها في السوق الصينية.

تعزيز الحضور الدولي

تسعى بكين في إطار تعزيز نفوذها، إلى توسيع تحالفاتها الدولية، عبر مبادرة الحزام والطريق، حيث استثمرت خلال العقدين الماضيين أكثر من 400 مليار دولار في مشروعات البنية التحتية والتمويل في إفريقيا وآسيا، كما استثمرت الصين بشكل واسع في أوروبا، خاصة في البنية التحتية والطاقة، واستفادت من التوتر بين واشنطن وبروكسل لتعزيز مكانتها في السوق الأوروبية، في حين اتجه الاتحاد الأوروبي لتعزيز علاقاته الاقتصادية مع بكين وسط تصاعد العداء الأميركي.[25] بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على الدولار الأميركي، عبر تطوير أنظمة مالية بديلة وتعزيز دور العملات المحلية داخل منظمة بريكس، التي أُنشِئت كرد فعل على العقوبات والعراقيل التي يفرضها الغرب للحد من صعود الاقتصادات الناشئة، وتعزيز التعاون بين الدول النامية، بينما أنشأت منظمة بريكس بدعم صيني «بنك التنمية الجديد» (NDB) الذي يتيح للدول الأعضاء تمويل مشروعاتها التنموية، وتقليل اعتمادها على الأنظمة المالية التقليدية التي يسيطر عليها الغرب.[26]

بالإضافة إلى ذلك، تواصل بكين التصنيع التكنولوجي المستقل، بوصف ذلك ردًّا مباشرًا على العقوبات الأميركية التي استهدفت شركات مثل هواوي، وتيك توك، والشركة الدولية لصناعة أشباه الموصلات (SMIC) المملوكة، والاستثمار بكثافة في البحث والتطوير لتعزيز قدراتها التكنولوجية، مع التركيز على تقنيات مثل (5G)، ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالات أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي، وقد أشار تقرير صادر عن الأكاديمية الصينية للعلوم إلى أن «الصين تستثمر بكثافة في البحث والتطوير لتجاوز أي محاولات أميركية لاحتوائها تقنيًّا»، وبدوره، صرح وزير التجارة الصيني قائلاً: «لا يمكن لأي قوة خارجية إيقاف تقدم الصين التكنولوجي». كما أطلقت بكين كذلك برامج تكنولوجية منافسة، أبرزها: برنامج «ديب سيك»، الذي تسبّب بخسائر هائلة في السوق الأميركي، وعُدَّ نقطة تحوّل في الحرب التكنولوجية بين القوتين.[27] لم تقتصر الصدمة على قلة التكاليف، بل كانت المفاجأة الكبرى أن هذا البرنامج المنافس لأقوى البرامج الأميركية، جرى تطويره بمعالجات قليلة العدد نسبيًّا على يد كفاءات

صينية خالصة، وجرت إتاحته على شبكة الإنترنت مجانًا، وهو ما كسر عمليًّا الاحتكار الأميركي لهذا السوق الواعد، وأعلن دخول الصين سوق المنافسة في عالم التكنولوجيا المتقدمة.

استخدام بريكس أداة لمواجهة الغرب

برزت مجموعة بريكس، التي أسستها الصين وروسيا والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا، بوصفها منصة اقتصادية وسياسية تسعى إلى تحدي الهيمنة الغربية، بدعم صيني مباشر، وأنها رد فعل مباشر على العقوبات والعراقيل التي يفرضها للحد من صعود الاقتصادات الناشئة.[28] ويُنظَر إلى هذا التحالف بكونه رافعة إستراتيجية للدول النامية في وجه الهيمنة الغربية، ولاسيّما مع تصاعد الدعوات داخله نحو بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب.

وتؤدّي الصين دورًا محوريًّا في تحويل بريكس إلى منصة لمواجهة الهيمنة الغربية، إذ تسعى من خلال مبادرات مثل «الحزام والطريق» إلى ترسيخ حضورها العالمي، وتعزيز التكامل الاقتصادي بين أعضاء المجموعة، وتحاول تقليل الاعتماد على الدولار الأميركي، وتوسيع نطاق التعامل بالعملات المحلية.

هذه التحركات، رغم طابعها الاقتصادي، تُقرأ في الغرب، وبخاصة في واشنطن، باعتبارها خطوات ذات أبعاد سياسية تهدف إلى تقويض الهيمنة الأميركية على النظام المالي الدولي، وأداة لتعزيز نفوذ الصين في دول الجنوب العالمي، وهذا قد يُضعف التحالفات الغربية التقليدية، ويطرح نموذجًا اقتصاديًّا بديلاً، يشكل تحديًا لهيمنتها؛ وبخاصة الاقتصادية، خصوصًا مع دعوات الصين وروسيا خلال قمة المنظمة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الدولار، وإجراء تعديلات على أنظمة الدفع عبر الحدود بين دول المجموعة البريكس بهدف تجاوز النظام المالي العالمي الذي تهيمن عليه أميركا بالأساس وأوربا.

وينظر ترامب بعدائية شديدة إلى المنظمة، وعبّر بشكل واضح خلال ولايته الرئاسية الثانية، عن رفضه القاطع لمشروع بريكس، معتبرًا إياها تهديدًا مباشرًا لهيمنة الدولار الأمريكي على النظام المالي العالمي، ومحذرًا من أن أي محاولة لتقويض الدولار ستشكل ضربة قاسية للاقتصاد الأميركي.

وهدّد ترامب بفرض تعريفات جمركية بنسبة 100% على واردات دول بريكس إذا

مضت في إنشاء عملة موحدة بديلة للدولار، وفي مقابلة مع «سي إن بي سي» في مارس/ آذار 2024، شدّد ترامب على أن الحفاظ على الدولار بوصفه عملة احتياطية عالمية أمر غير قابل للتفاوض.[29]

ووصف في مقابلة مع تاكر كارلسون، تحالف الصين وروسيا بأنه «خطأ إستراتيجي» ارتكبته الإدارات السابقة، مؤكدًا عزمه على «تفكيك هذا التحالف».

ولم يكتف ترامب بالتصريحات، بل صعّد باتجاه فرض رسوم جمركية بنسبة 10% على جميع الواردات باستثناء كندا والمكسيك، إلى جانب تعريفات إضافية على 60 دولة، بينها دول بريكس، فيما وصفه بـ«إعلان الاستقلال الاقتصادي» للولايات المتحدة.[30]

وفي مقابل هذا التصعيد، أكدت الصين أن مجموعة بريكس «لا تستهدف أي طرف ثالث» وليست موجهة ضد أحد، بل تسعى إلى «التعاون المفتوح والشامل والمربح للجميع»، وبخاصة الدول النامية.[31]

ولا يمكن فصل صعود مجموعة بريكس عن التغيرات الجيوسياسية الأوسع التي يشهدها العالم، فالمجموعة لم تعد مجرد تكتل اقتصادي، بل باتت تعبّر عن توجه أيديولوجي نحو استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي بعيدًا عن الهيمنة الغربية.

وتحاول الصين بالتعاون مع روسيا بشكل خاص تحويل بريكس إلى بديل حقيقي للمنظومات الغربية، مثل مجموعة السبع (G7)، من خلال توسيع العضوية، كما حدث بانضمام دول مثل مصر والسعودية مؤخرًا، وتطوير آليات تمويل مستقلة، على رأسها بنك التنمية الجديد الذي يسعى إلى توفير تمويل دون شروط سياسية.[32]

وتتعامل إدارة ترامب مع هذا التحول على أنه تحدٍّ إستراتيجي يتجاوز الاقتصاد إلى تهديد للنفوذ العالمي الأميركي، ومع تتبع تصريحات ترامب وإجراءاته بعد فوزه بولاية رئاسية الثانية يمكن التأكد أن المواجهة مع مجموعة بريكس قد تتصاعد، خاصة إذا استمرت الدول الأعضاء في مساعيها لإنشاء عملة بديلة للدولار، كما أن التهديدات بفرض رسوم جمركية وعقوبات اقتصادية قد تؤدي إلى تفاقم التوترات التجارية والمالية بين الولايات المتحدة ودول بريكس، وهو ما قد يؤثر في الاستقرار الاقتصادي العالمي.

ويُخشَى أن يؤدي هذا الاستقطاب المتزايد إلى انقسام عالمي أشد وضوحًا بين كتلتين اقتصاديتين، في وقت تعاني فيه الأسواق عدم استقرار، وتباطؤًا في سلاسل التوريد، وقد يجد العالم نفسه أمام مرحلة جديدة من «الحرب الباردة الاقتصادية»، ولكن بأسلحة نقدية وتجارية، لا عسكرية.

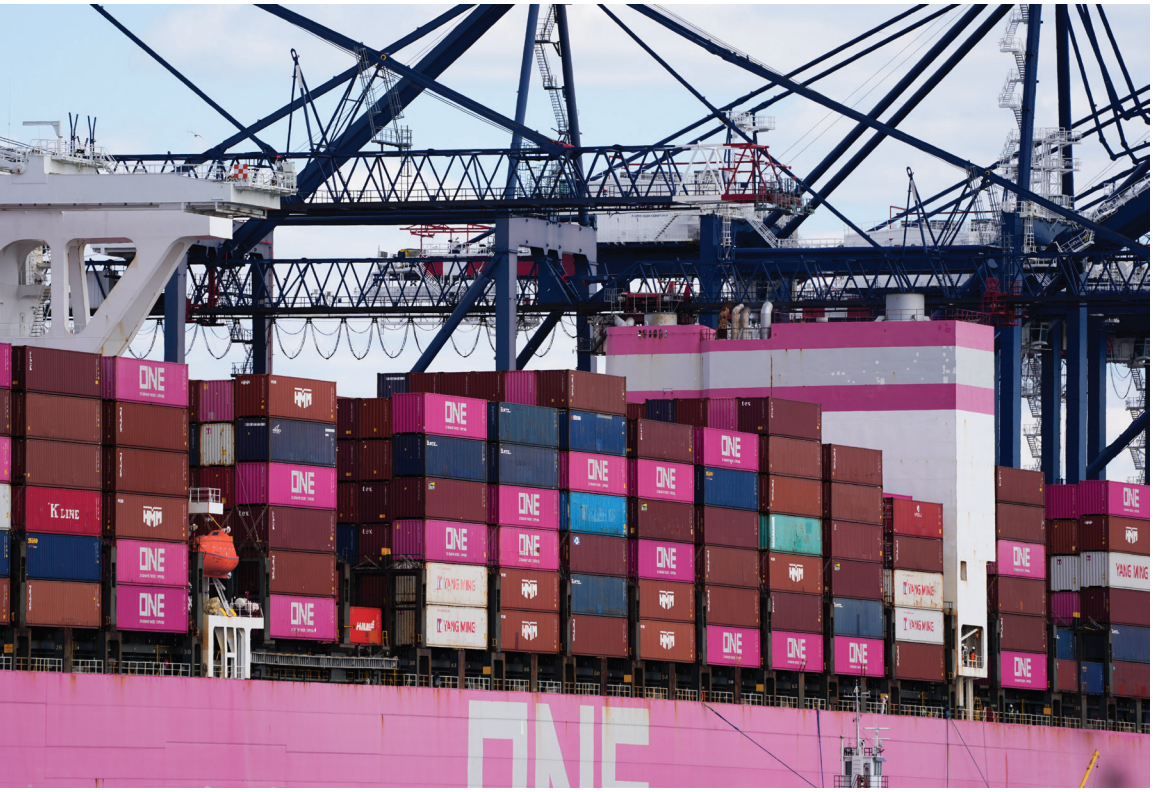

احتمال المواجهة العسكرية

رغم انخفاض احتمال اندلاع حرب مباشرة، فإن التوتر المتصاعد حول تايوان يثير قلقًا عالميًّا، خاصة مع تعزيز الولايات المتحدة وجودها العسكري في المحيط الهادئ، وتوسيع التعاون مع اليابان وتايوان، مقابل تسلح صيني متسارع، وقد تؤدي عودة ترامب إلى البيت الأبيض إلى مزيد من التصعيد، خصوصًا إذا تكررت الاستفزازات حول السيادة الصينية، وهو ما يمكن أن يسرّع من الانزلاق نحو مواجهة مفتوحة، ولو غير مباشرة، بين العملاقين.

علمًا أنّ واشنطن تعمل على تعزيز وجودها العسكري في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ومن ذلك تحديث قيادتها العسكرية في اليابان إلى مقر قيادة قتالي، وتوسيع التعاون الدفاعي مع حلفائها مثل اليابان وتايوان، ففي أبريل 2025، أطلقت الولايات المتحدة مناورات «بالكيتان» العسكرية المشتركة مع الفلبين، بمشاركة أكثر من 14,000 جندي أمريكي وفلبيني، شملت تدريبات لإسقاط الطائرات بدون طيار باستخدام

صواريخ «ستينغر» في زامباليس، وهي محافظة تواجه بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، كما تم نشر نظام صواريخ مضادة للسفن من طراز «NMESIS» في جزيرة باتان الفلبينية، بالقرب من تايوان، لتعزيز القدرة على منع الوصول والسيطرة البحرية، أمّا في اليابان، فقد أعلنت الولايات المتحدة عن خطة لإعادة هيكلة قيادتها العسكرية هناك، لتصبح «قيادة مشتركة» تهدف إلى تعزيز التنسيق مع القوات اليابانية، بعد محادثات أمنية رفيعة المستوى في طوكيو في يوليو 2024، حيث وصف وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن التحديث بأنه «أحد أهم التطورات في تاريخ تحالفنا».[33]

من جانبه، حذر المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية من خطط الولايات المتحدة لإنشاء قواعد عسكرية ووحدات صاروخية في اليابان والفلبين «في حالة حدوث طارئ في تايوان»، مؤكدًا أن بكين «تعارض بشدة استخدام قضية تايوان كذريعة لزيادة الانتشار العسكري في المنطقة».[34]

إستراتيجية الدفاع الدبلوماسي

أكدت الصين أنها «لن تقبل التهديدات»، ورفعت دعاوى ضد واشنطن في منظمة التجارة العالمية، وحذّرت من أن الضغط الأميركي لن ينجح، وقبل تنصيب ترامب رئيسًا للولاية الثانية، حاول الرئيس الصيني شي جين بينغ توضيح موقف بلاده من العلاقة مع الولايات المتحدة بشكل لا لبس فيه واضعًا خطوطًا حمراء للعلاقة، وانعكس ذلك في خطاباته وتصريحاته المتعددة في بعض القمم الدولية، مثل «بريكس» و«بريكس بلس» ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC) وقمة العشرين.

وتحدّث الرئيس الصيني بوضوح عن خطوط حمراء للعلاقة بين البلدين لا يجوز تجاوزها، تشمل قضية تايوان وملف حقوق الإنسان ومسار التنمية الصينية، ولعل أبرز إعلان لتلك الخطوط وشكل العلاقة، كان في لقاء جمعه مع الرئيس الأميركي جو بايدن في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي 2024، على هامش الاجتماع 31 لقادة اقتصادات منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC) في عاصمة بيرو ليما، وأكد أن سياسة «احتواء الصين» محكوم عليها بالفشل.[35]

يُعَدّ جون ميرشايمر، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة شيكاغو، من أبرز المنتقدين لسياسة الاحتواء، وفي مقابلة مع مجلة «نيويوركر»، أشار إلى أن السياسة الأمريكية في أوروبا الشرقية تقوض قدرتها على التعامل مع التهديد الأكثر خطورة والمتمثل في الصين، مؤكدًا ضرورة «التركيز المكثف على الصين» والعمل على إقامة علاقات ودية مع روسيا يوصف ذلك جزءًا من إستراتيجية موازنة القوى ضد الصين.[36]

من جانبه، يرى الاقتصادي جيفري ساكس أن سياسة الاحتواء الأمريكية تجاه الصين كانت «فكرة ساذجة وخطيرة»، وفي مقابلة مع صحيفة «جلوبال تايمز»، أكد أن هذه السياسات لم تؤدِّ إلا إلى تصعيد التوترات وتقويض الرفاهية الاقتصادية العالمية، داعيًا إلى العودة إلى التعاون بين الولايات المتحدة والصين.[37]

كما أشار ساكس في مقابلة مع برنامج «ديموقراسي ناو» إلى أن الولايات المتحدة بدأت منذ عام 2014 في إعادة تصوير الصين على أنها عدوّ، معتبرًا أن هذا التحول في السياسة الأمريكية كان نتيجة «القلق الأمريكي من تراجع نفوذها العالمي».[38]

الخلاصة

شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين خلال عهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، تحولات جذرية، وشكّلت علامة فارقة في مسار العلاقات بين البلدين، وتحولت العلاقة من شراكة اقتصادية معقّدة إلى عداوة جيوسياسية صريحة، تبنّت إدارته نهجًا تصادميًّا حادًّا مع بكين، أعاد تشكيل التحالفات العالمية، وفتح بابًا واسعًا أمام صراع إستراتيجي عالمي جديد، بات يهدد استقرار النظام الدولي برمّته.

وتبنّت إدارة ترامب سياسة خارجية قائمة على «الانكفاء الاقتصادي» وفرض العزلة التجارية والتكنولوجية على الصين، وتمثلت هذه السياسة في فرض تعريفات جمركية مرتفعة، وتقييد الاستثمارات الصينية، وملاحقة شركات التكنولوجيا، إلى جانب تصعيد حاد في ملفات أخرى شديدة الحساسية، مثل الأمن، والدبلوماسية الدولية، وتعزيز التحالفات ضدها.

وقد تحوّل توصيف الصين في الخطاب الأميركي الرسمي من «شريك اقتصادي معقّد» إلى «خصم جيوسياسي وعدوّ أول»، وكان الهدف المعلن من هذه السياسات هو تقليص العجز التجاري، وحماية الأمن القومي، وتعزيز الهيمنة الأميركية في النظام العالمي، إلا أن النتيجة كانت تصعيدًا غير مسبوق في التوترات، وارتدادات سلبية طالت الاقتصاد العالمي، وهددت السلم الدولي، بخاصة في جنوب شرق آسيا.

في هذا السياق، يؤكد العديد من المحللين أن سياسة الاحتواء لم تنجح في كبح صعود الصين، بل على العكس، أسهمت في تعزيز مكانتها العالمية، ويُشير هؤلاء إلى أن الصين تجاوزت بالفعل مرحلة «فخ ثيوسيديدس»، حيث تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي وتكنولوجي كبيرين من دون الدخول في صراع مباشر مع الولايات المتحدة.

ويبدو أن الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، لم يعد خلافًا تجاريًّا عابرًا، بل تحوّل إلى صراع بنيوي على شكل النظام الدولي في العقود المقبلة، ومع استمرار ترامب في سياسته العدوانية فإن العالم يتجه نحو مرحلة جديدة من الاستقطاب، تُشبه «الحرب الباردة»، لكن بأسلحة اقتصادية وتجارية وتكنولوجية بدلاً من العسكرية.

ووفقًا لنظرية «فخ ثيوسيديدس»، التي ترى أن صعود قوة عظمى جديدة غالبًا ما يقود إلى مواجهة مع القوة المهيمنة القائمة، فإن سياسات ترامب لم تسعَ فقط إلى إبطاء صعود الصين، بل إلى تكثيف التوترات الدولية وزيادة احتمالات الصراع، مع إصرار الإدارة الأميركية على تعزيز هيمنتها من خلال عزل الصين اقتصاديًّا وتقنيًّا.

لكن على الرغم من هذه الجهود، تمكنت الصين من تعزيز مكانتها العالمية، محققة نموًّا اقتصاديًّا وتكنولوجيًّا ملحوظًا، وهذا يشير إلى أنها ربما تكون قد تجاوزت بالفعل «فخ ثيوسيديدس» من دون الانجرار إلى مواجهة عسكرية مباشرة.

ويبدو أن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تتجه نحو صراع بنيوي طويل الأمد، يشبه «حربًا باردة» جديدة، لكن بأدوات اقتصادية وتكنولوجية بدلاً من الأسلحة التقليدية.

الهوامش والمراجع:

1. Graham Allison, «The Thucydides Trap: Are the U.S. and China Headed for War?», Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard University.
2. Graham Allison, «Destined for War: Can China and the United States Escape Thucydides's Trap?», The Atlantic, September 2015.
3. واشنطن بوست. «إستراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب تُظهر تحولاً حادًا تجاه الصين.» The Washington Post، 18 ديسمبر 2017.
4. الجزيرة نت. «لِم لا تستطيع أميركا مواجهة الصين وحدها؟». 15 نوفمبر 2024.
5. سكاي نيوز عربية. «مدير الاستخبارات الوطنية الأميركية يكشف أكبر تهديد لبلاده». 4 ديسمبر 2020.
6. ABC News. «10 مرات هاجم فيها ترامب الصين وعلاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة». 3 نوفمبر 2015.

7. BBC News. «China hits back after US imposes tariffs worth $34bn.» 6 July 2018.

8. Office of the United States Trade Representative (USTR), USTR Issues Tariffs on Chinese Products in Response to Unfair Trade Practices, 15 June 2018.

9. وكالة الأنباء الكويتية (كونا). «الصين: الرسوم الأمريكية تنتهك قواعد منظمة التجارة العالمية.» 5 أبريل 2025.

10. العين الإخبارية. «رسوم إضافية بـ10%.. ترامب يجدّد الحرب التجارية مع الصين.» 2 فبراير 2025.

11. الجزيرة نت. «إنفيديا تفقد 279 مليار دولار من قيمتها السوقية خلال ساعات.» 4 سبتمبر 2024.

12. الشرق الأوسط. «الصين تلعب بورقة المعادن النادرة في حربها التجارية ضد الولايات المتحدة.» 15 أبريل 2025

13. الأناضول. «الصين تعلن استعدادها «لأي نوع من الحروب» ضد واشنطن بعد زيادة الرسوم». 5 مارس 2025

14. Moon, Louise, and Chad Bray. «Donald Trump's Huawei ban is a more severe threat to global economy than trade war tariffs, economists say.» South China Morning Post, 24 مايو 2019.

15. Reuters, U.S. blocks MoneyGram sale to China's Ant Financial on national security concerns,4 January 2018

16. الجزيرة نت. «هواوي تعلن نظام هارموني المستقل بالكامل». 28 نوفمبر 2024

17. القدس العربي. «الصين تعارض عقد أي صفقات بين أمريكا ودول أخرى على حسابها». 21 أبريل 2025

18. Independent عربية. «الصين «تعارض بشدة» الصفقات التجارية المضرة بمصالحها». 21 أبريل 2025

19. United States Trade Representative. «U.S. Trade with the ASEAN Countries (2024).» Office of the United States Trade Representative, 2024.

20. Federal Communications Commission (FCC). «FCC Designates Huawei and ZTE as National Security Threats.» 30 June2020.

21. الأناضول. «3 مرات في ساعة: ترامب يصف كورونا بـ «الفيروس الصيني». 18 مارس 2020.

22. شبكة الصين. «مجتمع مصير مشترك للبشرية»: رؤية صينية تسعى إلى تحقيق نمو عالمي مشترك. 17 أكتوبر 2022

23. صحيفة الأخبار. «مبادرة الحضارة العالمية: تعزيز التعلم المتبادل بين الحضارتين الصينية واللبنانية». 26 حزيران 2023

24. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. « حمائية ترامب: لماذا تتحول الصين نحو سياسة نقدية «متساهلة» في 2025؟». يناير 2025

25. الجزيرة نت. «الصين تتوسع في أفريقيا وهذه الشبكة المعقدة من الشركات تحمي نفوذها» 20 نوفمبر 2024.

26. الشرق الأوسط. ««بنك التنمية الجديد» لتعزيز الجهود في دول «البريكس»». 31 أغسطس 2024

27. BBC.
«كل ما تحتاج معرفته عن «ديب سيك»، الثورة الصينية التي تتحدى التكنولوجيا الأمريكية». 29 يناير 2025

28. سكاي نيوز عربية. «بريكس: من فكرة إلى عملاق اقتصادي». 22 أكتوبر 2024

29. العربية. «ترامب يهدد دول «بريكس» برسوم جمركية بنسبة 100% إذا تخلت عن الدولار». 31 يناير 2025

30. الشرق. يوم التحرير«: ترمب يعلن فرض «رسوم جمركية مضادة» على عشرات الدول». 2 أبريل 2025

31. روسيا اليوم. «شي جين بينغ: العلاقات الصينية الروسية قوية وليست موجهة ضد طرف ثالث». 22 أكتوبر 2024

32. الأناضول. « 4 منها الأقرب: 8 دول عربية تطلب الانضمام إلى «بريكس»». 15 أغسطس 2023

33. عربي بوست. «ما قصة القيادة العسكرية الجديدة التي ستنشئها أمريكا في اليابان لمواجهة الصين؟». 28 يوليو 2024

34. Euronews.
«واشنطن تخطط لإنشاء قواعد عسكرية ونشر وحدات صاروخية في الفلبين واليابان لمواجهة الخطر الصيني». 25 نوفمبر 2024

35. الميادين. «لقاء بين بايدن وشي جين بينغ: للحفاظ على قناة اتصال استراتيجية لإدارة العلاقة بشكل مسؤول». 17 نوفمبر 2024

36. John Mearsheimer, «Why John Mearsheimer Blames the U.S. for the Crisis in Ukraine,» The New Yorker, March 1, 2022.

37. Jeffrey Sachs, «Containing China through an economic war is a terrible and naïve idea,» Global Times, November 2023.

38. Jeffrey Sachs, «Dangerous U.S. Policy & West's False Narrative Stoking Tensions with Russia, China,» Democracy Now!, August 30, 2022.

تحول السياسات الأمريكية في مجال الطاقة والمناخ والتجارة خلال ولاية ترامب الثانية

بشرى زينب أوزدمير*

ملخص: من المتوقّع أن تُحدث عودة دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة تغييرات جوهرية في مسار مكافحة تغيّر المناخ على المستوى العالمي، وفي العلاقات التجارية، وفي أسواق الطاقة؛ إذ إن سياساته المقترحة –ومن ذلك زيادة الرسوم الجمركية، وتعزيز إنتاج الطاقة المحلية، وانسحاب الولايات المتحدة من الجهود الجماعية لمواجهة الاحتباس الحراري– قد تعيد تشكيل المشهدين الاقتصادي والبيئي، فضلاً عن التوازنات الجيوسياسية. تتناول هذه الدراسة الآثار المحتملة لأجندة ترامب، مقدّمةً قراءة شاملة لكيفية تأثيرها في ديناميكيات التجارة والطاقة على الصعيد العالمي.

الكلمات المفتاحية: ترامب، أمريكا، المناخ، الطاقة، التجارة.

* سيتا، تركيا.

The Shift in U.S. Policies on Energy, Climate, and Trade During the Trump Administration

BÜŞRA ZEYNEP ÖZDEMİR*

ORCID NO :0000-0002-2180-5612

ABSTRACT: *Donald Trump's return to the U.S. presidency is set to bring significant changes to global fight against climate change, trade relations and energy markets. His proposed policies, including higher tariffs, increased domestic energy production and pulling the U.S. out of the collective global warming efforts, could reshape economic, environmental, and geopolitical landscapes. This analysis explores the potential effects of Trump's agenda, providing a comprehensive look at how it may influence global trade and energy dynamics.*

Keywords: *Trump, America, Climate, Energy, Trade.*

* SETA, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(2/14)
93 - 108

Received Date: 01 / 04 / 2025 • Accepted Date: 05 / 05 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-002-006

المقدّمة

شكّلت الولايات المتحدة لاعبًا محوريًّا في سياسة المناخ العالمية منذ مدّة طويلة؛ نظرًا لإسهاماتها التاريخية الكبيرة في انبعاثات الغازات الدفيئة، وتأثيرها الواسع في صياغة الاتفاقيات البيئية الدولية، إلا أن إعادة انتخاب دونالد ترامب في نوفمبر 2024 وتنصيبه في يناير 2025 شكّلت نقطة تحوّل بارزة في مقاربة البلاد لقضايا تغيّر المناخ والاستدامة. فمنذ توليه المنصب ولاية ثانية، سارع الرئيس ترامب إلى تفكيك العديد من السياسات المناخية التي أرساها أسلافه، ولاسيّما تلك التي جاءت ضمن «قانون خفض التضخم عام 2022» في ظل إدارة بايدن، الذي مثّل دفعة استثنائية في جهود مكافحة تغيّر المناخ. وفي المقابل، روّج ترامب لأجندة تركّز على إنتاج الوقود الأحفوري وتحقيق الاستقلال في مجال الطاقة.

تتناول هذه الدراسة التغيّرات الفورية التي طرأت على سياسات الولايات المتحدة في مجالات المناخ والطاقة والتجارة والاستدامة خلال الولاية الثانية لترامب، كما تتنبأ بمسار هذه السياسات على امتداد فترة رئاسته، وتقيّم انعكاساتها الواسعة على الجهود العالمية لمكافحة تغيّر المناخ وتعزيز الاستدامة. إذ تُعيد هذه التحولات رسم المشهد البيئي الداخلي في الولايات المتحدة، وتفرض تحديات كبيرة أمام التعاون الدولي والسعي الجماعي للتصدي لأزمة المناخ. علاوة على ذلك، قد تُفضي هذه التحولات إلى توتير العلاقات الدولية، في ظل تزايد نظرة بعض الدول إلى الولايات المتحدة بوصفها شريكًا أقل موثوقية في الجهد العالمي المشترك، وربما يدفع ذلك البعض إلى التراجع عن التزاماتهم المناخية تبعًا لذلك.

التغيّرات الفورية بعد التنصيب

في غضون أيام قليلة من تنصيبه في الولاية ثانية، أصدر الرئيس ترامب سلسلة من الأوامر التنفيذية التي مثّلت تحولاً كبيرًا في سياسة المناخ الأمريكية. وكان من أولى خطواته إعادة الانسحاب رسميًّا من اتفاق باريس للمناخ، وهي خطوة كان قد نفذها بالفعل خلال ولايته الأولى، وتعهد بتكرارها في حال إعادة انتخابه خلال حملته الانتخابية عام 2024. وعلى الرغم من أن هذا القرار لم يكن مفاجئًا في ضوء خطاب حملته ونهجه الإستراتيجي القائم على «إرسال رسائل رمزية»، إلا أنه سلّط الضوء على رفض إدارته الالتزامات المناخية متعددة الأطراف، وتفضيلها مبدأ السيادة الوطنية على حساب التعاون العالمي في مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري.

إلى جانب ذلك، أعلن ترامب ما أسماه «حالة طوارئ وطنية في مجال الطاقة»، في خطوة رمزية أخرى تهدف إلى تسويغ التوسع السريع في إنتاج الوقود الأحفوري. وقد ترافقت هذه الخطوة مع توجيهات صريحة إلى الوكالات الفدرالية، منها وكالة حماية البيئة ووزارة الداخلية، للإسراع في منح التصاريح لمشروعات النفط والغاز والفحم، وهذا يعني فعليًّا تهميش مبادرات الطاقة المتجددة.

وقد وُجِّهت وكالة حماية البيئة –التي كانت يومًا رمزًا مهمًّا للتنظيم البيئي– إلى تحويل تركيزها من التخفيف من آثار تغيّر المناخ إلى دعم سياسات الطاقة الوطنية القائمة على الوقود الأحفوري. ومن المتوقع، في ظل إدارة ترامب، أن تبدأ الوكالة خلال عام 2025 بمراجعة وتفكيك العديد من اللوائح التنظيمية، مثل معايير انبعاثات الميثان في عمليات النفط والغاز، التي كانت قد أُعيد العمل بها في عهد بايدن.[1]

وفي السياق نفسه، شرعت وزارة الداخلية في فتح أراضٍ كانت محمية سابقًا، من ذلك أجزاء من «الملجأ الوطني للحياة البرية في القطب الشمالي»، أمام عمليات الحفر والتنقيب.[2] تعكس هذه الإجراءات سياسة تحرير تنظيمي أوسع نطاقًا تهدف إلى تقليص ما دأب ترامب على وصفه بـ«اللوائح البيئية المُرهِقة» التي –من وجهة نظره– تعوّق النمو الاقتصادي.

وكان من بين التغييرات البارزة الأخرى إلغاء عدد من الأوامر التنفيذية وآليات التمويل الأساسية التي أُقرّت في عهد بايدن. فقد جرى عمليًّا تعليق تنفيذ «قانون خفض التضخم» لعام 2022، الذي خُصِّصت بموجبه مليارات الدولارات لمشروعات الطاقة النظيفة، ودعم السيارات الكهربائية، وبرامج التكيّف مع تغيّر المناخ. ورغم أن إلغاء هذا القانون بالكامل يتطلب إجراءً تشريعيًّا من الكونغرس، فإن الرئيس ترامب استخدم صلاحياته التنفيذية لوقف صرف التمويلات المقررة، وإعادة توجيه الموارد نحو تطوير بنى تحتية مرتبطة بالوقود الأحفوري.

وبالمثل، فقد شهد «قانون الاستثمار في البنية التحتية والوظائف»، الذي كان يتضمّن بنودًا داعمة للطاقة المتجددة والتكيّف المناخي، تراجعًا ملحوظًا في أولوية مكوّناته المناخية.[3] تُمهّد هذه التغييرات الفورية الطريق أمام رئاسة يبدو أنها عازمة على التراجع عن التقدّم الذي أُحرِز في مسار التحوّل نحو اقتصاد أخضر قائم على الاستدامة والعمل المناخي.

تراجع عن سياسات والمبادرات الجديدة

جاءت خطوات التراجع عن السياسات، التي أُطلِقت في الأسابيع الأولى من الولاية الثانية للرئيس ترامب، بنفس السرعة والاتساع التي اتّسمت بها ولايته الأولى بين عامي 2016 و2020. ففي فترته الرئاسية الأولى، كانت وكالة حماية البيئة قد ألغت «خطة الطاقة النظيفة» التي أُطلِقت في عهد الرئيس أوباما بهدف تقليص انبعاثات الكربون من محطات توليد الطاقة.[4] وعلى الرغم من أن هذه الخطة كانت قد تعرضت للإضعاف والطعن القانوني خلال الولاية الأولى لترامب، فإن إدارة بايدن عملت على إحيائها وتعزيزها.

أما في الولاية الثانية لترامب، فمن المتوقّع أن تُبذَل جهود متجددة لإلغاء الخطة بالكامل، وأن تُستبدَل بها سياساتٌ تشجّع على توليد الطاقة اعتمادًا على الوقود الأحفوري. ويأتي هذا التراجع في سياق إستراتيجية أوسع ترمي إلى تعزيز إنتاج الوقود الأحفوري محليًّا، وهي إستراتيجية طالما قدّمها ترامب بوصفها أساسية لتحقيق الاستقلال في مجال الطاقة وتوفير فرص العمل.

بالإضافة إلى ذلك، جرى تعليق منح التراخيص الجديدة لمشروعات طاقة الرياح البحرية، التي كانت قد شهدت توسعًا كبيرًا في عهد بايدن، وهذا يشير إلى تراجع واضح في مسار تطوير مصادر الطاقة المتجددة .[5] فعلى مدار السنوات الخمس والعشرين الماضية، ارتفعت القدرة الإجمالية المركّبة لطاقة الرياح من 2.4 غيغاواط إلى 150 غيغاواط بحلول أبريل 2024. وكانت المشروعات البحرية الجديدة وحدها، التي كان من المقرر أن تضيف ما مجموعه 32 غيغاواط، قادرة على توليد الكهرباء لملايين المنازل الأمريكية الواقعة على الساحل الشرقي.[6]

في عهد الرئيس ترامب، يُتوقَّع أيضًا إلغاء الإعفاءات الضريبية الفيدرالية الممنوحة لمشتري المركبات الكهربائية. وكانت هذه السياسة من المحركات الأساسية التي أسهمت في تسريع وتيرة تبني السيارات الكهربائية خلال إدارة بايدن. ففي عام 2021، أصدر الرئيس بايدن أمرًا تنفيذيًّا يهدف إلى أن تكون 50% من مبيعات السيارات الجديدة، بحلول عام 2030، إما كهربائية بالكامل أو هجينة قابلة للشحن الخارجي.

لكن ترامب وصف هذا التوجّه بأنه جزء من «خدعة الصفقة الخضراء الجديدة»، معلنًا أن هدفه من إلغائه هو حماية شركات صناعة السيارات التقليدية في الولايات المتحدة.

ومع ذلك، يرى بعض الفاعلين في قطاع السيارات الأمريكي أن هذه الخطوة قد تُضعف القدرة التنافسية للولايات المتحدة، وتتيح للشركات الصينية –التي تحقق تقدمًا سريعًا في أسواق المركبات الكهربائية العالمية– فرصة لتوسيع تفوقها على حساب الصناعة الأمريكية.[7]

دافع الرئيس ترامب بقوة عن أن زيادة إنتاج الوقود الأحفوري ستؤدي إلى خفض تكاليف الطاقة على المستهلكين الأميركيين، وتعزيز المكانة الجيوسياسية للولايات المتحدة على الساحة الدولية

يقوم الرئيس ترامب بالترويج بشكل مكثف لإنتاج الوقود الأحفوري واستخراجه. وتسعى إدارته إلى توسيع حقوق الحفر والتنقيب في الأراضي والمياه الفيدرالية، ومن ذلك النظم البيئية الحساسة التي كانت محمية سابقًا وممنوعة من أي نشاط تنموي.

وفي هذا الإطار، يُتوقّع أن يُعاد فتح «الملجأ الوطني للحياة البرية في القطب الشمالي»، الذي طالما كان هدفًا محوريًّا في سياسة الطاقة لدى الحزب الجمهوري، أمام أنشطة استكشاف النفط والغاز. تستند هذه المبادرات إلى سردية ترتكز على النمو الاقتصادي وأمن الطاقة، إذ دافع الرئيس ترامب بقوة عن أن زيادة إنتاج الوقود الأحفوري ستؤدي إلى خفض تكاليف الطاقة على المستهلكين الأميركيين، وتعزيز المكانة الجيوسياسية للولايات المتحدة على الساحة الدولية.

إلا أن منتقدي هذه السياسات يرون فيها رهنًا لمستقبل البلاد بمسار قائم على انبعاثات كربونية كثيفة، وهذا يقوّض أسس الاستدامة طويلة الأمد، ويزيد من تفاقم أزمة تغيّر المناخ. وتشير التقديرات إلى أن الآثار المحتملة بعيدة المدى لهذه السياسات –سواء على الولايات المتحدة أم على الجهود المناخية العالمية– ستكون بالغة، إذ من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع كبير في انبعاثات الغازات الدفيئة، وزيادة التدهور البيئي، وتراجع ملحوظ في وتيرة التقدّم العالمي نحو التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري.

الإجراءات المتوقّعة مستقبلًا

يركّز الرئيس ترامب على إبرام اتفاقيات تجارية ثنائية وتبادلية بدلًا من الانخراط في اتفاقيات متعددة الأطراف، وهو توجّه قد يتجاهل الاعتبارات المناخية لمصلحة تعزيز صادرات الطاقة على حساب تقليص الانبعاثات. وفي عالم اليوم، حيث تزداد الحاجة الملحة لمعالجة أزمة تغيّر المناخ، فإن الاعتماد المفرط على الترتيبات الثنائية قد يقوّض

جهود التعاون الدولي الشامل؛ إذ إن تفضيل العلاقات التجارية الفردية من شأنه أن يُبعد الأنظار عن القضايا المناخية الأوسع، التي تتطلّب استجابة منسقة على المستوى العالمي.

تتمحور هذه الإستراتيجية حول تعزيز صادرات الطاقة، وتحقيق مكاسب اقتصادية آنية، لكنها قد تأتي على حساب تقليص الانبعاثات على المدى البعيد، وإضعاف الشراكات المناخية الشاملة التي تحتاج إليها البشرية لمواجهة التحديات البيئية المتفاقمة على مستوى العالم. من ناحية أخرى، تُعَدّ الاتفاقيات متعددة الأطراف ضرورية لوضع معايير موحّدة، وتوحيد الموارد، وتبادل الابتكارات التكنولوجية، وهي جميعها عناصر أساسية في مكافحة تغيّر المناخ. فبدون أطر موحّدة وشاملة، قد تنتهج الدول سياسات فردية تفتقر إلى التنسيق والفعالية، وهذا يقلّل من قدرتها على الحدّ من انبعاثات الكربون والحدّ من التدهور البيئي.

علاوة على ذلك، فإن التراجع عن الالتزام بالشراكات العالمية متعددة الأطراف بشأن قضايا دولية، مثل التخفيف من تغيّر المناخ، قد يُقيّد فرص البحث المشترك، وتبادل أفضل الممارسات، والاستثمار التعاوني في تقنيات الطاقة النظيفة ضمن جهود التخفيف من الانبعاثات.

إن غياب هذا العمل الجماعي من شأنه أن يعوّق تطوير حلول مبتكرة لتقليص البصمة الكربونية، ويُضعف الزخم العالمي اللازم للانتقال نحو مستقبل مستدام ومنخفض الانبعاثات. أصبح تحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والمسؤوليات البيئية ضرورة متزايدة في السياق الراهن، إذ يجب أن تُصاغ السياسات التجارية بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي قوي، من دون إغفال الحاجة إلى حماية العالم من الآثار السلبية المحتملة لتغيّر المناخ.

إن دمج الممارسات المستدامة ضمن الاتفاقيات التجارية يمكن أن يسهم في بناء اقتصاد عالمي أكثر مرونة، يُلبّي الاحتياجات الاقتصادية العاجلة، وفي الوقت ذاته يتصدّى للتحديات البيئية طويلة الأمد التي يفرضها تغيّر المناخ. فمثل هذا النهج المتكامل يوفّر إطارًا يوازن بين تطلعات التنمية وضرورات الحفاظ على البيئة، بحيث يضمن استقرارًا اقتصاديًّا وبيئيًّا للأجيال الحالية والقادمة.

الآثار في العمل المناخي المحلي

نظرًا للمعطيات الراهنة، من المرجّح أن تشهد الولاية الثانية للرئيس ترامب ترسيخًا أكبر للسياسات التي بدأها في ولايته الأولى، خاصةً إذا حافظ حزبه على سيطرته على الكونغرس. فمع تحقيق الجمهوريين أغلبية في مجلسي النواب والشيوخ عقب انتخابات عام 2024، بات لدى ترامب فرصة استثنائية لتمرير تشريعات تعزز أجندته في مجالَي الطاقة والبيئة. ومن بين أبرز الخطوات المحتملة: الإلغاء الكامل لـ«قانون خفض التضخم»، وهو ما من شأنه أن يضع حدًّا للتمويل الفيدرالي المخصّص لمشروعات الطاقة النظيفة، وبرامج تعزيز الصمود في وجه تغيّر المناخ، ومبادرات العدالة البيئية. ورغم أن مثل هذا الإجراء يتطلب قوة سياسية معتبرة، فإن الجمع بين سيطرة الحزب الجمهوري على غرفتَي الكونغرس، والدعم الشعبي الذي يحظى به ترامب، إضافة إلى عزمه الواضح على إعطاء الأولوية لسياسات الاقتصاد الأمريكي القائم على الوقود الأحفوري، كل ذلك يجعل من هذا السيناريو أمرًا وارد الحدوث ضمن حسابات الواقع السياسي الراهن.

علاوة على ذلك، ستؤدي المحكمة العليا الأميركية، التي شُكّلت بصورة كبيرة خلال الولاية الأولى لترامب وقد تُعاد صياغتها في ولايته الثانية، دورًا محوريًّا في تحديد مستقبل السياسات البيئية. فالقضاة المحافظون، الذين يُعرَف عن كثير منهم التشكيك في سلطة الهيئات الفيدرالية التنظيمية وما يُعدّ «تجاوزًا لصلاحياتها»، قد يميلون إلى تأييد الطعون القانونية المقدّمة ضد تدابير الحماية البيئية، وهو ما يُضعف قدرة الولايات المتحدة على مواجهة تغيّر المناخ لأجيال مقبلة. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي الدعاوى القضائية ضد اللوائح المتبقية لوكالة حماية البيئة أو السياسات المناخية على مستوى الولايات إلى أحكام قضائية تُفضّل الاتجاه نحو إزالة التنظيمات، وهو ما يخلق بيئة قانونية معادية لجهود الاستدامة. وهذا التحوّل القضائي، بالتوازي مع التحوّلات التشريعية والتنفيذية، قد يُقوّض الإطار المؤسسي بأكمله الذي يدعم سياسات المناخ والعمل البيئي في الولايات المتحدة.

رغم هذه التحولات في السياسات الفيدرالية، من المرجّح أن تكون الاستجابة على مستوى الولايات والمجتمعات المحلية متفاوتة، لكنها مؤثّرة، إذ أعلنت ولايات تقدّمية مثل كاليفورنيا ونيويورك وماساتشوستس عن عزمها على تعزيز جهودها المناخية، بغض النظر عن توجهات الحكومة الفيدرالية. فعلى سبيل المثال، حافظت كاليفورنيا على معاييرها الصارمة لانبعاثات المركبات، وأهدافها الطموحة للطاقة المتجددة، مستندة إلى سلطتها بموجب «قانون الهواء النظيف» الذي يسمح لها بوضع قوانين خاصة بها في هذا المجال.[8] هذا النوع من المقاومة على مستوى الولايات قد يُفضي إلى نشوء مشهد من السياسات المناخية المتباينة في أنحاء الولايات المتحدة، بحيث تسلك «الولايات الزرقاء» -ذات التوجّه الديمقراطي- مسار إزالة الكربون بشكل مكثّف، بينما تصطف «الولايات الحمراء» -ذات التوجّه الجمهوري- خلف أجندة ترامب المعتمدة على الوقود الأحفوري. ورغم أن هذا الشكل من اللامركزية قد يسهم في الحفاظ على جزء من التقدّم المناخي، إلا أنه ينطوي على مخاطر حقيقية، أبرزها تعميق التفاوتات الإقليمية، وتقويض بناء إستراتيجية وطنية موحّدة وفعالة في مواجهة تغيّر المناخ.

ستكون ديناميكيات السوق أيضًا عاملاً حاسمًا في هذا السياق؛ إذ أثار تركيز الإدارة على المصادر التقليدية للطاقة مخاوف بشأن مستقبل مبادرات الطاقة المتجددة. على الرغم من ذلك، قد تُعوّض الابتكارات في القطاع الخاص والطلب الاستهلاكي المتزايد على الطاقة النظيفة بعض الأضرار التي تسبّبها إزالة التنظيمات الفيدرالية. ومع ذلك، فإن فقدان الإعانات الفيدرالية والحوافز قد يُبطئ من الانتقال إلى الطاقة النظيفة، خصوصًا

في قطاعات مثل المركبات الكهربائية وتخزين الطاقة، حيث كان الدعم الحكومي له دور حيوي في تسريع التطور. وعليه، فإن تقليص الدعم الفيدرالي لمشروعات الطاقة النظيفة وإلغاء اللوائح التنظيمية من شأنهما أن يُعرّضا الانتقال إلى أنظمة الطاقة المستدامة إلى خطر التأخير، وهو ما يُؤثر سلبًا في الجهود التي تستهدف بناء بنية تحتية للطاقة منخفضة الكربون على المدى الطويل.

من المتوقع أن تشهد السنوات الأربع المقبلة مشاهد حراك مناخي متصاعد؛ إذ قد تشجع سياسات ترامب نشطاء المناخ، وهذا قد يؤدي إلى زيادة الاحتجاجات والدعاوى القضائية. ومن المحتمل أن تكثّف حركة المناخ التي يقودها الشباب، التي اكتسبت زخمًا خلال ولاية بايدن، جهودها، لكن مع دعم عام أقل الآن. في المقابل، قد يرى أنصار ترامب، الذين يدعمون في الغالب سياساته المتعلقة بالطاقة، هذه التغييرات نجاحًا، وهذا يعمّق الانقسام السياسي بشأن قضية تغيّر المناخ.

التداعيات العالمية

التداعيات على مكافحة تغيّر المناخ

من المتوقّع أن يستمرّ النهج الانعزالي للرئيس ترامب على الساحة الدولية. إلى جانب انسحابه من اتفاقية باريس، قد تقوم إدارته بالتراجع عن المشاركة في اتفاقيات مناخية أخرى، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. إن هذا التراجع عن الدبلوماسية المناخية العالمية قد يُضعف الزخم الذي تتمتع به المفاوضات الدولية بشأن تغيّر المناخ، خصوصًا في اجتماعات مؤتمر الأطراف، حيث كانت القيادة الأمريكية تاريخيًّا مؤثرة في تشكيل القرارات العالمية. هذا الانسحاب من الجهود متعددة الأطراف قد يؤدي إلى تدهور التعاون الدولي في مواجهة التحديات البيئية، ويُعرقل التوصل إلى اتفاقيات شاملة تعزز من العمل الجماعي لمكافحة تغيّر المناخ.

إن انسحاب الولايات المتحدة من القيادة العالمية في مجال تغيّر المناخ قد يُحدث فراغًا يصعب على الدول الأخرى ملؤه. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي قد يسعى إلى إعادة توجيه نفسه في غياب التعاون الأمريكي، إلا أن ذلك قد يُعوّق قدرة قادة المناخ على حثّ الحركة الدولية نحو اتخاذ إجراءات مناخية فعّالة. أما الدول النامية، التي تعتمد على الدعم المالي والفني من البلدان الأكثر ثراءً لتحقيق أهدافها المناخية، فقد تواجه تحديات متزايدة، وهذا قد يؤدي إلى تقليص الطموحات في إسهاماتها وقراراتها ضمن اتفاقية باريس.

الآثار في أسواق الطاقة

من المتوقّع أن تؤدي سياسات الطاقة التي يتبناها ترامب، التي تركز على إزالة التنظيمات وتوسيع إنتاج الوقود الأحفوري، ومن ذلك الحفر في المياه العميقة وتخفيف سياسات معايير الانبعاثات- إلى زيادة التقلبات في أسواق الطاقة. كما أن النمو المتوقّع في صادرات الطاقة الأمريكية قد يُغيّر بشكل كبير الديناميكيات الجيوسياسية. إن زيادة الإنتاج الأمريكي قد تُسهم في وفرة من النفط والغاز الطبيعي، وهذا يؤدي إلى خفض الأسعار. ومن خلال زيادة حصتها في أسواق الطاقة العالمية، قد تتحدى الولايات المتحدة هيمنة دول تصدير الطاقة التقليدية، التي كانت تعتمد بشكل كبير على إيرادات الهيدروكربونات. هذا التحول قد يُضعف نفوذ منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ويُعطّل التحالفات طويلة الأمد في سوق الطاقة. ومن المرجح أن تواجه دول مثل روسيا والسعودية حالة من الاضطراب الاقتصادي نتيجة هذه التغييرات. ومع ذلك، قد يؤدي هذا السيناريو أيضًا إلى إستراتيجيات تسعير تنافسية قد تزيد الضغط على أسواق الطاقة العالمية وتُفاقم التحديات الاقتصادية في العديد من الدول.[9] في الوقت نفسه، قد تؤدي هذه التطورات إلى زيادة التوترات الجيوسياسية؛ إذ قد تسعى الدول المصدرة للطاقة، التي تأثرت سلبًا بانخفاض الأسعار، إلى تعزيز التحالفات البديلة أو تبني سياسات اقتصادية عدوانية، وهذا يُدخل تعقيدات جديدة في العلاقات الدولية. إن التفاعل بين أمن الطاقة، والاعتماد الاقتصادي، والأجندات السياسية سيؤدّي دورًا حاسمًا في تشكيل مشهد الطاقة العالمي في السنوات المقبلة. وستكون الدبلوماسية التعاونية والمفاوضات الإستراتيجية أمرًا بالغ الأهمية للتعامل مع هذه التغييرات، من أجل تجنب النزاعات، والبحث عن حلول تضمن استقرار أسواق الطاقة وتعزز التعاون الدولي.

من الناحية الاقتصادية، قد تؤدي سياسات ترامب إلى تعطيل التجارة العالمية في التقنيات الخضراء. ومن خلال إعطاء الأولوية لصادرات الوقود الأحفوري على حساب تطوير الطاقة النظيفة، قد تفقد الولايات المتحدة ميزتها التنافسية في قطاع ينمو بسرعة، وهذا قد يؤدي إلى تسليم حصتها السوقية إلى دول مثل الصين التي تهيمن على إنتاج الألواح الشمسية والبطاريات. وقد يؤدي تباطؤ تبني الطاقة المتجددة أيضًا إلى كبح الابتكار والاستثمار في هذا القطاع. هذا السيناريو قد لا يتحدّى فقط قدرة الولايات المتحدة على التنافس على الساحة العالمية للطاقة، بل قد يؤخر الالتزامات المناخية الدولية التي تُعطي الأولوية لتحقيق إزالة الكربون. إن التفاعل بين الأولويات الاقتصادية والمسؤوليات البيئية سيؤدّي دورًا حاسمًا في تشكيل سياسات الطاقة للاقتصادات الكبرى على مستوى العالم.

لا يمكن تجاهل الآثار البيئية لسياسات ترامب في مجالَي الطاقة والمناخ. فقد تؤدي جهود إزالة التنظيمات وزيادة إنتاج الوقود الأحفوري إلى تفاقم التدهور البيئي وتقويض الجهود العالمية لمكافحة تغيّر المناخ. من دون مشاركة الولايات المتحدة، قد تواجه اجتماعات مؤتمر الأطراف ومنتديات دولية أخرى صعوبة في تحقيق توافق الآراء بشأن قضايا حاسمة، مثل تمويل المناخ ونقل التكنولوجيا. إنّ غياب أكبر اقتصاد في العالم وثاني أكبر مصدر للانبعاثات عن هذه المناقشات قد يُشجّع الدول الأخرى على تخفيف التزاماتها، وهو ما يعرّض للخطر الهدفَ العالمي للحد من ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي. إن مسارات الانبعاثات، التي تعاني بالفعل نقص الإجراءات الفعّالة، خصوصًا بعد جائحة كوفيد 2019، قد تزداد سوءًا مع ارتفاع الانبعاثات الأمريكية تحت سياسات ترامب، وهذا قد يدفع العالم بصورة أقرب إلى النقاط الحرجة للمناخ. كما أن التراجع في معايير الانبعاثات قد يؤثر أيضًا سلبًا في الصحة العامة؛ خصوصًا في المجتمعات الضعيفة التي تعاني بالفعل آثارَ التلوث.

التداعيات على العلاقات التجارية العالمية والاتفاقيات متعددة الأطراف

في فترة رئاسته الأولى، كانت فرض الرسوم الجمركية العالية إحدى الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية لترامب، حيث وصلت معدلات الرسوم إلى 60 بالمئة، مع التركيز بشكل أساسي على الواردات من الصين وكندا والمكسيك. وقد وقّع ترامب بالفعل قانونًا رئاسيًّا في 1 فبراير 2025 لفرض رسوم إضافية بنسبة 25 في المئة على الواردات من كندا والمكسيك، و10 بالمئة على الواردات من الصين.[10] وفقًا لبعض المسؤولين في إدارته، فإن إستراتيجيات الرؤساء السابقين قد وضعت الدول المنافسة للولايات المتحدة في وضع أفضل على حساب الصناعات الأمريكية. لذا، تهدف هذه التدابير إلى تصحيح اختلالات التجارة، وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي.

ومع ذلك، من المتوقع أن تكون الآثار المترتبة في هذه الرسوم الجمركية واسعة النطاق ومعقدة، إذ قد تؤدي هذه الرسوم إلى ارتفاع تكلفة السلع المستوردة، وهذا يفرض ضغوطًا تضخمية على الأسعار الاستهلاكية داخل الولايات المتحدة. كما أن الصناعات المحلية التي تعتمد على سلاسل التوريد العالمية قد تواجه تكاليف أعلى، وهو ما قد يقلّل من قدرتها التنافسية. علاوة على ذلك، فإن الرسوم الجمركية الانتقامية التي قد تفرضها الدول المتضررة، وخصوصًا الصين، قد تؤدي إلى اضطراب في تدفقات التجارة العالمية، وتُفاقم حالة عدم اليقين الاقتصادي، بل وقد تمهد الطريق نحو حرب تجارية شاملة.[11]

تحسّبًا لهذه التغيرات السياسية، سارعت العديد من الشركات إلى إعادة هيكلة سلاسل التوريد الخاصة بها. بدأت بعض الشركات بتخزين البضائع لتجنّب الرسوم الجمركية، بينما تبحث أخرى عن بدائل توريد جديدة لتقليل المخاطر على المدى الطويل.[12] ومن شأن هذا التوجّه أن يؤدي إلى إعادة تشكيل أوسع في أنماط التجارة العالمية، وهو ما يُعزز من الأهمية الاقتصادية لدول مثل فيتنام والهند والمكسيك.

غير أن إعادة هيكلة سلاسل التوريد تتطلب استثمارات ضخمة في مجالات البنية التحتية، واللوجستيات، وتطوير القوى العاملة. كما أن التوترات الجيوسياسية والفروقات التنظيمية بين الشركاء التجاريين المحتملين تزيد من المخاطر الاقتصادية، سواء على مستوى الشركات أم الحكومات. ويُبرز هذا التحوّل الحاجة الماسّة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل بناء شبكات تجارية أكثر مرونة واستدامة في مواجهة التحديات المستقبلية.

يعكس موقف ترامب الحمائي توجّهًا قد يُفضي إلى إضعاف الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وهذا يُنذر بظهور بيئة تجارية عالمية أكثر تجزؤًا وتفكّكًا. وقد بدأت الدول الشريكة الكبرى للولايات المتحدة، مثل كندا والمكسيك، بإعادة صياغة إستراتيجياتها التجارية لتخفيف آثار الاضطرابات المحتملة. وبالمثل، شرع الاتحاد الأوروبي والاقتصادات الآسيوية الرائدة في استكشاف شراكات إقليمية وتنويع محافظها التجارية بهدف تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة.

هذا التفتت التجاري قد يُقوّض الشبكات التجارية الراسخة، وهو ما يؤدي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع في تكاليف المعاملات التجارية. في الوقت نفسه، فإن تشكيل كتل تجارية إقليمية جديدة قد يخلق فرصًا لبعض الاقتصادات، لكنه أيضًا يحمل في طياته مخاطر على الاستقرار الاقتصادي العالمي. إنّ الطبيعة المتغيّرة لهذه الاتفاقيات ستتطلب مفاوضات معقدة وتعاونًا وثيقًا بين مختلف الأطراف الدولية؛ لضمان توازن المصالح، وتحقيق الأمن التجاري المشترك.

ومن المرجّح أن تكون التداعيات غير المباشرة لهذه السياسات أكثر وضوحًا في الاقتصادات الناشئة. إذ قد تواجه الدول التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات إلى الولايات المتحدة انخفاضًا في حجم تجارتها، وهذا قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وتفاقم الفجوات الاجتماعية والاقتصادية القائمة. وتُعَدّ دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، باعتبارها محاور رئيسة في سلاسل التوريد العالمية، من بين الأكثر عرضة لمثل هذه الاضطرابات.

وعلى النقيض من ذلك، قد تتمكن بعض الاقتصادات الناشئة من الاستفادة من فرص جديدة من خلال التمركز كشركاء تجاريين بديلين. ومع ذلك، فإن استغلال هذه الفرص يتطلب التغلب على عقبات هيكلية، مثل ضعف البنية التحتية، وعدم كفاءة الأنظمة التنظيمية، ومحدودية الوصول إلى رأس المال. ولذلك، يتعين على حكومات هذه الدول اتخاذ إجراءات استباقية للحفاظ على قدرتها التنافسية في ظل المشهد التجاري العالمي المتغير. وقد تشمل هذه الإستراتيجيات تعزيز القدرات التكنولوجية والسعي إلى إبرام اتفاقيات تجارية ثنائية، وهذا يعزز من قدرتها على الصمود الاقتصادي.

الخاتمة

منذ أن تولى الرئيس ترامب منصبه لولاية ثانية في يناير 2025، شهدت الولايات المتحدة تحولاً جذريًا في نهجها تجاه التغير المناخي والاستدامة. من خلال الأوامر

التنفيذية، والتراجع عن التشريعات التنظيمية، والتركيز على إنتاج الوقود الأحفوري، قام ترامب بتفكيك جزء كبير من التقدم الذي أُحرز في الإدارات السابقة، مفضلاً المكاسب الاقتصادية قصيرة الأجل على حساب الاستقرار البيئي طويل الأمد. ومن المرجح أن تشهد السنوات الأربع القادمة استمرار تطبيق هذه السياسات، ما سيؤثر بشكل كبير على الجهود المناخية محليًا وعالميًا. وبينما قد تسهم الولايات والمجتمعات والأسواق في الحد من بعض الأضرار، فإن تراجع الولايات المتحدة عن دورها القيادي في مجال المناخ يشكل تهديدًا خطيرًا للتعاون الدولي وللجهود الجماعية لمواجهة التغير المناخي. وسيتطلب التعامل مع كل هذه التعقيدات رؤية استراتيجية، وقدرة على التكيف، وتعاونًا دوليًا. ويجب على الحكومات والشركات أن تتبنى مبدأ الصمود والابتكار للتخفيف من المخاطر والاستفادة من الفرص التي تطرحها هذه المرحلة الجديدة.

رغم أن التأثيرات طويلة الأمد لهذه التغيرات السياسية ستعتمد على عدة عوامل، فإن من شأن هذه السياسات أن تدفع الولايات المتحدة نحو مسار مرتفع الانبعاثات، مما يقوض الجهود العالمية الرامية إلى تجنب الآثار السلبية للتغير المناخي. وفي مواجهة هذه الانتكاسات، يجب على المجتمع الدولي أن يتكيف ويبتكر ويواصل العمل لضمان مستقبل مستدام. وبصرف النظر عن السياسات الفيدرالية، قد تشكل هذه المرحلة فرصة لإعادة تشكيل مسار التخفيف من تغير المناخ، وذلك من خلال التوجه نحو مسارات جديدة تعتمد على التقدم التكنولوجي في مجالات الطاقة البديلة، مثل الطاقة النووية، إلى جانب ابتكارات تقنية جديدة تساعد في التخفيف من الآثار السلبية للكوارث البيئية على البشر.

الهوامش والمراجع:

1. "Biden-Harris administration finalizes standards to slash methane pollution, combat climate change, protect health, and bolster American innovation", the U.S. Environmental Protection Agency, December 2, 2023, https://www.epa.gov/newsreleases/biden-harris-administration-finalizes-standards-slash-methane-pollution-combat-climate , (Accessed at: February 17, 2025).

2. Kirstin E. Gibbs et all., "Executive orders move oil & gas development, permitting reform to top of Trump-Vance energy agenda", Morgan Lewis, January 27, 2025, https://www.morganlewis.com/pubs/2025/01/executive-orders-move-oil-gas-development-permitting-reform-to-top-of-trump-vance-energy-agenda, (Accessed at: February 17, 2025).

3. "Unleashing American energy", the White House, January 20, 2025, https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/01/unleashing-american-energy/, (Accessed at: February 15, 2025).

4. Dana Nuccitelli, "The Trump EPA strategy to undo the Clean Power Plan", Yale Climate Connections, June 21, 2019, https://yaleclimateconnections.org/2019/06/the-trump-epa-strategy-to-undo-the-clean-power-plan/, (Accessed at: February 16, 2025).

5. "Temporary withdrawal of all areas on the outer continental shelf from offshore wind leasing and review of the Federal Government's leasing and permitting practices for wind projects", the White House, January 20, 2025, (Accessed at: February 15, 2025).

6. Spencer Kimball, "Trump's broadside against wind industry threatens projects that could power millions of homes", CNBC, February 16, 2025.

7. Joann Muller, "Trump's end to "EV mandate" could weaken automakers against China", Axios, January 23, 2025.

8. Shelia Hu, "The Clean Air Act 101", Natural Resources Defense Council, October 21, 2022, https://www.nrdc.org/stories/clean-air-act-101, (Accessed at: February 16, 2025).

9. "World readies for Trump tariffs even before his White House return", Bloomberg News, January 15, 2025.

10. "Fact Sheet: President Donald J. Trump imposes tariffs on imports from Canada, Mexico and China", the White House, February 1, 2025.

11. Joe Sobczyk, "Trump still has a lot of details on his tariff plans to fill in", Bloomberg, January 15, 2025; Katia Dmitrieva & Brendan Murray, "What are the reciprocal tariffs Trump is promising?", Bloomberg, February 14, 2025.

12. Mike Dorning, Eric Martin & Tom Orlik, "Your guide to Trump's day-one agenda - from taxes to tariffs", Bloomberg, November 8, 2024.

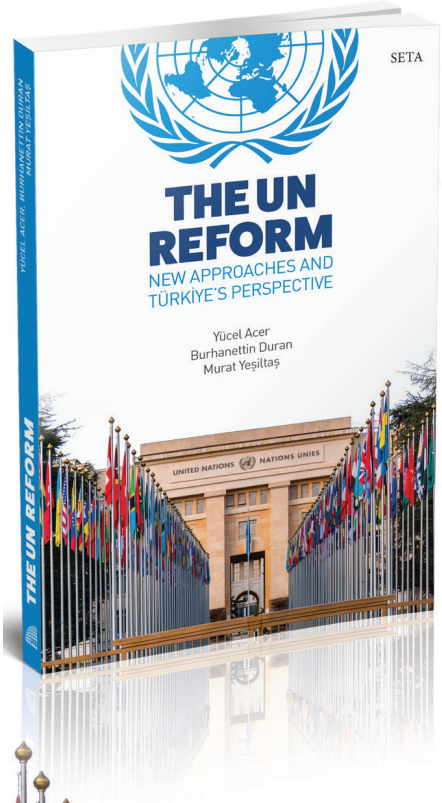

THE UN REFORM

NEW APPROACHES AND TÜRKİYE'S PERSPECTIVE

Yücel Acer
Burhanettin Duran
Murat Yeşiltaş

setavakfi setadc setav setavakfi
www.setav.org/en • books@setav.org

SETA

سوريا بعد الأسد: ملامح وضرورات التعامل مع التحديات

عرابي عبد الحي عرابي*

ملخص: يتناول هذا التقرير المخاطر التي تهدد سورية بعد سقوط نظام بشار الأسد، مع التركيز على التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية بحسب سياقاتها الداخلية والخارجيّة، بدءًا من محاولة داعش استغلال الأوضاع غير المنضبطة للتحرك ضد قوات الأمن العام واستهداف بعض المواقع الحسّاسة، إلى جانب تفعيل تموضعات خلاياها لتصعّد من تكتيكات حرب العصابات شرق البلاد، فيما نشطت فلول النظام السابق في عمليات اغتيال، واستهداف للأجهزة الأمنية، وصولاً إلى محاولة إشعال الساحل السوري بحرب طائفية، أما في الجنوب، فبرزت معضلة الطائفة الدرزية الرافضة للاندماج الأمني والمؤسساتي، تزامنًا مع توتّر العلاقة بين الحكومة وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي تسعى إلى الحفاظ على مكوناتها من دون تفكيك، بينما تتحرك «إسرائيل» لفرض توازنات جديدة على حدودها من خلال الضربات الاستباقية والدعم غير المباشر لبعض المكونات المحلية، وفي هذا السياق كله ينبغي التركيز على ضمان تحقيق مطالب العدالة الانتقالية، وتفادي انزلاق سورية إلى نموذج الدولة الفاشلة.

الكلمات المفتاحية: داعش، فلول النظام، الدروز، قسد، «إسرائيل».

* باحث، سوريا.

Syria post-Assad: Features and Necessities of Dealing with Challenges

ORABI ABDELHAY ORABI*

ORCID NO: 0000-0001-5051-0429

ABSTRACT: *This report examines the risks facing Syria after the fall of the Bashar al-Assad regime, focusing on security, political, and social challenges shaped by internal and external dynamics. It begins with ISIS's efforts to exploit instability by attacking public security forces and reactivating sleeper cells to escalate guerrilla warfare in the east. At the same time, remnants of the former regime have engaged in assassinations and targeted security institutions, while attempting to ignite sectarian conflict along the coast. In the south, the Druze community poses a challenge due to its refusal to integrate into the security and institutional framework. This aligns with rising tensions between the government and the Syrian Democratic Forces (SDF), which seek to maintain autonomy and preserve their structure. Meanwhile, Israel is working to reshape border dynamics through preemptive strikes and indirect support to local actors. In this context, it is crucial to ensure transitional justice and prevent Syria from becoming a failed state..*

Keywords: *ISIS, Regime Remnants, Druze, SDF (Syrian Democratic Forces), Israel.*

* Researcher, Syria.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(2/14)
109 - 126

Received Date: 07 / 04 / 2025 • Accepted Date: 18 / 05 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-002-007

مقدمة

يُعَدّ سقوط نظام بشار الأسد بتاريخ 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 لحظة مفصلية في تاريخ سورية الحديث، بوصفه نهاية عقود من الحكم الأمني والسلطوي، وبوصفه بداية مرحلة شديدة التعقيد، تتقاطع فيها رواسب الماضي مع تحديات الحاضر، وتتشابك فيها المسارات السياسية مع المخاطر الأمنية والاجتماعية، حيث كشف الواقع على الأرض عن مشهد يتسم بالهشاشة، تتنازعه فواعل داخلية وخارجية متعددة المصالح، لها موقف يتسم بالمراوحة بين الرفض وعدم التوافق مع السلطات السورية الجديدة.

تواجه سورية في مرحلة ما بعد الأسد مشكلات بنيوية، تتراوح بين إعادة تشكيل المؤسسات، وتحقيق العدالة الانتقالية، وبناء جيش وطني موحد، وضمان وحدة القرار السيادي، فضلاً عن تحديات الأمن، والتطرف، والانقسام المجتمعي، حيث أنتج انهيار النظام فراغًا أمنيًّا، وسياسيًّا -سرعان ما جرى ملؤه بخطوات فعليّة متتالية- وقد استغلّ تنظيم داعش المساحة الممكنة أمنيًّا للتحرك في إعادة تموضعه، وسمح هذا الفراغ لفلول النظام السابق بإعادة بناء شبكاتهم، كما أعاد إحياء طموحات محلية انفصالية لدى بعض الجهات، كبعض المرجعيات الدينية لدى الطائفة الدرزية ومكونات قسد، إلى جانب ذلك، فإن بقاء العقوبات الدولية، وتنامي التدخلات الإسرائيلية، وضعا السلطات الجديدة أمام ضغط داخلي وخارجي يستدعي التحرك باستمرار؛ لاحتوائه وتجاوزه.

أولاً: معالم المخاطر البنيوية الداخلية في مرحلة ما بعد سقوط النظام

وجدت الدولة السورية الجديدة نفسها -بعد سقوط نظام بشار الأسد- أمام أزمة بنيوية مزدوجة، تتمثل من جهة بانهيار المؤسسات الأمنية والعسكرية التي كانت مبنية على الولاء الأمني والطائفي ، ومن جهة أخرى تتمثل في غياب بنية جاهزة وموحّدة يمكن الاعتماد عليها في ملء هذا الفراغ ضمن إطار وطني شامل، وهذا جعل البلاد عرضة لانقسامات داخلية، ومن ثم فرضت هذه الحالة الانتقالية حالة من التهديد الداخلي قائمة على إمكانيّة التفكّك المؤسّسي والسياسيّ في البلاد.

ويمكن الإشارة إلى جملة من مظاهر هذا التهديد، بدءًا من:

1) محاولة بعض المؤسسات السياسية المعارضة إيجاد موقع لها في هرم السلطة بناء على رمزية وجودها الدولي،[1] وهي لا تمتلك القواعد الشعبية أو القدرة الإدارية على

الأرض، بينما طالبت قسد ومجموعات عسكرية أخرى تنتمي إلى الطائفة الدرزية بحصة في السلطة الجديدة، وهكذا وُلِدت حالة من «تعدّد مراكز القرار»، حيث تمسّكت كل جهة بمناطق نفوذها، مطالبة بإدارة محلية مستقلة، أو «حكم ذاتي»، وهذا أدّى إلى تعطيل لحركة البناء المؤسّسي.

2) ثاني مظاهر هذه الأزمة البنيوية ظهر في الملفّ الأمني، فالنظام كان مركزيًّا في إدارة الملف الأمني، أما بعد سقوطه، فقد حُلّت الأجهزة الأمنية القديمة،[2] وبعض أفرادها قام بعمليات تسوية مؤقتة مع السلطة الجديدة، فيما اتجه قسم منها لتشكيل خلايا مقاومة تعمل سرًّا، وهذا أسهم في خلق «أمن مجزّأ» أدى إلى ظهور اغتيالات متفرقة، واشتباكات مع قوى الأمن بشكل مستمر.

3) أما على المستوى الإداري، فقد وَرِثت السلطات الجديدة مؤسسات حكومية فاسدة، وجهازًا بيروقراطيًّا مترهلًا، إلى جانب تشتت الكفاءات السورية في العالم أو تهميشها، وهذا يستدعي وجود رؤية شاملة لإعادة الهيكلة في هذه المؤسسات.

4) يُضاف إلى ذلك أن الهوية السورية نفسها تعرّضت لتآكل كبير نتيجة للاستقطاب الطائفي والسياسي الذي رافق سنوات الثورة، وهو ما يزيد من عبء المسؤولية على السلطة الجديدة لإنتاج «سردية وطنية جامعة» توحّد السوريين خلف مشروع سياسي ومجتمعي مشترك، فلكل فئة سياسية أو طائفية أو مناطقية سرديتها الخاصة حول الموقف من النظام السابق، وموقفها المساند أو الرافض له، وحقّ كل فئة في المشاركة الحكومية، وإعادة البناء، وهذا يجعل مسألة المصالحة الوطنية واحدة من أكثر الملفات تعقيدًا وإلحاحًا.

ثانيًا: خلايا تنظيم الدولة... تهديد متجدّد

بعد سقوط نظام الأسد، سعى تنظيم الدولة إلى الاستفادة من واقع انهيار المؤسسة الأمنية والعسكرية التابعة لنظام الأسد، فوجّه جهوده لتنفيذ عمليات أمنية تثير الرأي العام ضد السلطة الجديدة في العاصمة دمشق، إلى جانب استمرار استهداف خلاياها لعناصر قسد والمتعاونين المدنيين والاقتصاديين معها في الشرق والشمال الشرقي، إذ نفذ التنظيم منذ مطلع كانون الثاني/ يناير 2025 حتى تاريخ 15 أيار/ مايو 2025 نحو 160 عملية عسكرية، تركزت ضدّ قسد بواقع 120 هجومًا، فيما استهدفت قوات تابعة لوزارة الدفاع في 3 عمليات، و17 عملية ضد قوات الأمن العام، و10 عمليات متفرقة استهدفت

مواقع مادية تابعة للحكومة السورية: محطات وقود، أعمدة نقل كهرباء، ومقامين لمشايخ علويين في ريف حمص الشرقي- إلى جانب 10 عمليات استهدفت عناصر وقياديين من ميليشيات الدفاع الوطني سابقًا وقوات النظام السابق في درعا ودير الزور،[3] بناء على ذلك يُلاحَظ أن داعش يركز عملياته ضد قسد وقوات الإدارة السورية الجديدة في مناطق شرقي سورية -دير الزور، ثم الحسكة، ثم الرقة- إلى جانب وجود مساعٍ له لتنفيذ عمليات أمنية -تم إحباطها- في دمشق ومحيطها[4]، من بينها اعتقال أبي الحارث العراقي، أحد مسؤولي تنظيم الدولة الأمنيين ومسؤول ملف الوافدين والتجهيز في العراق وسورية.[5]

في هذا الإطار استغلّ إعلام تنظيم الدولة سقوط نظام الأسد وصعود هيئة تحرير الشام للتصعيد الدعائي ضد الإدارة الجديدة؛ اعتمدت الحملة الإعلامية على السخرية من التعيينات والإجراءات السياسية التي تتبعها السلطات، كما في القنوات المناصرة للتنظيم، إلى جانب إنتاج إصدارين شبه رسميين من مؤسستي البتار وعباد الرحمن[6] إلى جانب مقالين في صحيفة النبأ الرسمية تهاجم التوجهات السياسية الجديدة، حيث ركّزت هذه المحتويات على التشكيك بشرعية الحكومة، والتحريض الطائفي ضد المكونات السورية الأخرى، والتأطير الإعلامي الذي يسوّغ مواجهة السلطات الجديدة ورفض التنظيم التعامل مع أيٍّ من فصائل الثورة السورية ووصفه لها بالكفر والجاهلية، ورفضه أي مبدأ خارج الخلافة التي أقرها التنظيم عبر ما يسميه (الدولة الإسلامية) والحرص على مواجهة أي مشروع يمتّ إلى الدولة المدنية والديمقراطية بالدماء والسلاح في أي وقت وزمان، وتأكيد أن تغيير النظام لا يأتي في سياق الجهاد وإنما في سياق التوافق الدولي واستبدال السلطة «النصيرية» بأوثان جديدة.[7]

بناء على ذلك، يُلاحَظ أن التنظيم استفاد بعد سقوط النظام لتوسيع أنشطته عبر ثلاثة مسارات، هي: العمليات الأمنية فعادت هجمات داعش إلى الواجهة مستهدفةً عناصر «قسد» بشكل رئيس، في دير الزور والحسكة والرقة. ومحاولة التجنيد داخل الفراغات المحتملة، مثل مخيم الهول[8] الذي يضم آلاف النساء والأطفال المرتبطين بالتنظيم.[9]

تنبع خطورة تنظيم الدولة في سورية من كونه -ليس مجرد تنظيم عسكري- مشروعًا عقديًّا مرنًا، يستطيع التأقلم مع البيئة المحلية، مستغلًّا المظلومية السنّية، والأزمات الاقتصادية، والفراغ الأمني، ليعود إلى المشهد، خاصة مع وجود قسد فاعلًا في معظم مناطق المحافظات الشرقية، ومن ثَمّ فإن السلطة السورية الجديدة -لمواجهة مخاطر عودة

التنظيم- مطالبة بتفكيك حالة (قسد) المنفصلة عن الدولة، وتقديم حلول سياسيّة وأمنيّة وخدميّة في المنطقة، لمواجهة محاولات إعادة تمدّد داعش وقطع أسبابها.

> لم يؤدّ سقوط النظام السوري إلى تفكّك أدواته الأمنيّة والعسكريّة، حيث بقيت مجموعات متناثرة من عناصره وضباطه ضمن ما بات يُصطَلَح عليه بـ«فلول النظام»

ثالثًا: فلول النظام... بين بناء التماسك وتصعيد التحركات

لم يؤدّ سقوط النظام السوري إلى تفكّك أدواته الأمنيّة والعسكريّة، حيث بقيت مجموعات متناثرة من عناصره وضباطه ضمن ما بات يُصطَلَح عليه بـ«فلول النظام»، حيث امتنعت هذه العناصر عن الانخراط في العملية الانتقالية، وبدأت تنشط عسكريًّا وأمنيًّا سرًا في محاولة لعرقلة مشروع الدولة الجديدة.تسلسلت أحداث عمليات فلول النظام ضد الأجهزة الأمنية وقوات الجيش العسكرية -بزخم متصاعد- منذ 24 كانون الأول/ ديسمبر 2024 حيث نفذت كمينًا أودى بقرابة 16 عنصرًا بمحيط مدينة جبلة، وقد تلا ذلك استنفار شعبي في معظم المحافظات السورية على مدار يوم 25 و 26 كانون الأول/ ديسمبر 2024،[10] واستمرت عمليات الاغتيالات المتفرقة (9 عمليات) من دون تبني فصيل محدد لها إلى يوم 29 كانون الأول/ ديسمبر حيث أصدرت مجموعة تحت مسمى المقاومة الشعبية السورية بيانًا لها يهدد الدولة بأنها ستميل نحو السلاح إن لم تمنح جميع المكونات السورية حق المشاركة في الحكم والحياة الكريمة، ثم أصدرت بتاريخ 29 كانون الأول/ ديسمبر بيانًا آخر يعيد التهديدات بلغة أقل زخمًا.[11]

بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر أصدرت المجموعة بيانًا ثالثًا،[12] وبتاريخ 1 كانون الثاني/ يناير 2025 أصدرت بيانًا رابعًا يدور حول النقاط ذاتها،[13] ومنذ تاريخ 5 كانون الثاني/ يناير إلى تاريخ 6 آذار/ مارس 2025 أصدرت المجموعة 27 بيانًا؛ بينها 15 بيانًا سياسيًّا و12 بيانًا يتبنى عشرات العمليات العسكرية والأمنية ضد أجهزة الدولة وعسكرييها في معظم محافظات القطر السوري، عدا المحافظات الشرقية.[14]

بتاريخ 4 آذار/ مارس 2025 أعلنت وكالات إيرانية عن تشكيل «جبهة المقاومة الإسلامية»،[15] وتأسيسها حركة «أولي البأس» بهدف «توحيد الصفوف في مواجهة التحديات التي تواجه البلاد»، خاصة في ظل التطورات الأخيرة التي تشهدها سوريا،

حيث يأتي هذا التشكيل بوصفه رد فعل طبيعي وشرعي لمواجهة محاولات التقسيم والتهجير التي تتعرض لها بعض المكونات السورية في البلاد، وإعادة مجد الوطن، وحمايته من الإرهاب والاحتلال، والوحدة والوقوف ضد الباطل.

بتاريخ 6 آذار/ مارس 2025 أُعلِن عن تشكيل المجلس العسكري الأعلى لتحرير سوريا بقيادة العميد الركن غياث دلّا، مؤكدًا «أنه يمثل إرادة الشعب السوري في مواجهة النظام الحاكم والجماعات الإرهابية المدعومة خارجيًّا» ويهدف إلى «تحرير كامل الأراضي السورية، وإسقاط نظام الحكم، وتفكيك أجهزته، وحماية المواطنين وممتلكاتهم، وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس ديمقراطية ووطنية»،[16] بالتوازي مع ذلك أصدر باسل الخطيب رئيس المجلس العلوي الأعلى على صفحته في الفيسبوك بتاريخ 6 آذار/ مارس عبارات تطالب بعض الفئات بالانتفاضة ضد الدولة.

يتبيّن من تطور الأحداث في سورية -على وجه الخصوص منذ 24 كانون الأول/ ديسمبر -2024 أن البلاد تشهد تصاعدًا مطّردًا في الأنشطة المسلحة المنظّمة من قبل مجاميع عسكرية منشَأة حديثًا، وهو ما يهدد الاستقرار الداخلي للبلاد، يتجلّى هذا التصعيد في تصاعد عمليات العنف، حيث بدأت عمليات الاغتيال والكمائن ضد قوات الدولة منذ أواخر ديسمبر، تزامنًا مع تهديدات من فصيل «المقاومة الشعبية السورية»، وهذا يشير إلى تنامي المعارضة المسلحة ضد الدولة السورية الجديدة، بظهور فصائل جديدة مثل «لواء درع الساحل»، و«حركة الوعد الصادق»، و«جبهة المقاومة الإسلامية»، ثم المجلس العسكري الأعلى لتحرير سوريا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العاملين في هذه المجاميع هم أنفسهم إلا أن آلية التنسيق فيما بينها وبين الأطراف الخارجية باتت تأخذ طابعًا أكثر تعقيدًا، وهذا يُعَدّ مؤشرًا على محاولة هذه الجهات إعادة هيكلة الصراع المسّلح بواجهة جديدة، وإسباغ شرعية دينية على بعض التوجهات العسكرية والقتالية، ثم دخول حزب الله على الخط، بالتهديد بضرب أجهزة الدولة السورية، والتوظيف الطائفي في سياق التحريض المستمر من قبل شخصيات علوية؛ سواء من حيث تكرار الدعوات للمظاهرات ضد السلطات السورية أم المطالبة بالعفو عن المجرمين أم إعادة المفصولين من أعمالهم من الفاسدين وصولاً إلى الإعلان عن «المجلس الإسلامي العلوي الأعلى» الذي يعكس محاولة منه لاستقطاب المكون العلوي سياسيًّا وعسكريًّا ودينيًّا ضد السلطات والشعب السوري، وهذا يزيد من خطورة الانقسامات الطائفية داخل سورية.

بناء على ما تقدّم، ومن خلال التحركات التي تلت 6 آذار/ مارس 2025 في الساحل، واجهت الدولة تحركات فلول النظام، عسكريًّا، ومجتمعيًّا، بدءًا من الخطاب الذي ألقاه الرئيس السوري أحمد الشرع[17] ثم بمواجهة الفلول في مناطق الساحل عسكريًّا وإعادة السيطرة على مدن بانياس، وجبلة، واللاذقية، ثم تشكيل لجنة للسلم الأهلي للتواصل مع وجهاء المنطقة المقربين من فلول النظام للإشراف على تسليم أسلحتهم،[18] كما أصدر الرئيس السوري قرارًا رئاسيًّا بتشكيل لجنة وطنية مستقلة للتحقيق في أحداث الساحل السوري، مكونة من 7 أشخاص، مهمتها الكشف عن الأسباب والظروف والملابسات التي أدت إلى وقوع تلك الأحداث، والتحقيق في الانتهاكات التي تعرض لها المدنيون، وتحديد المسؤولين عنها.[19]

تُشكّل فلول النظام خطرًا مزدوجًا، فهي من جهة تعرف البنية الداخلية لبيروقراطية الدولة السابقة، ومع بقاء هذه البيروقراطية في مفاصلها فإنها ستمتلك القدرة على عرقلة أعمال كثيرة من خلال وصولها إلى المعلومات، ووضعها خططًا للاستهداف والعرقلة

بطرق كثيرة، كما أنها قد تستفيد من الغضب الشعبي في بعض المناطق؛ نظرًا لاحتقان الأهالي؛ بسبب تحريض طائفي أو بسبب سقوط النظام ذاته، ومن ثم فإن التعامل مع هذه الظاهرة لا يكون فقط عبر الأمن، بل عبر كسر المنظومة الثقافية التي شكّلها النظام السابق لحاضنته حول منظومة الدولة والعنف والسيادة.

رابعًا: مرجعيات الطائفة الدرزية... معاندة طائفية أم البحث عن مطالب محقّة؟

تُعدّ الطائفة الدرزية في سورية من أكثر الطوائف تماسكًا وانغلاقًا من حيث البنية الداخلية والمرجعيات الدينية والاجتماعية، ويمكن القول: إنها قد تبنّت خلال الثورة السورية -على العموم- موقفًا رماديًّا أو محايدًا، يهدف أساسًا إلى الحفاظ على البقاء في مناطق انتشارها الرئيسة، أي مركز محافظة السويداء ومدينة حضر في القنيطرة ضمن مناطق الجنوب السوري؛ إلا أنه عند سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024؛ كانت السويداء تحمل خصوصية بين المدن السورية؛ لأنها كانت مركز حراك شعبي مناهض للنظام السابق، بدأ في آب/ أغسطس 2023، حيث حمل مطالب سياسية، واستطاع أن يُفرز تجمّعات وتيارات سياسية بعضها متباين في مطالبه حول شكل المحافظة إداريًّا، وتموضع الفصائل ضمن الجيش السوري القادم، وذلك في ظلّ واقع عسكري معقد في المدينة، بسبب تنوع تبعية المجموعات المسلحة في المدينة، بين مرجعيات دينية، أو ميليشيات عسكرية مختلفة، أو ارتباطات خارجية.[20]

يمكن القول: لم تتحوّل هذه الحيادية إلى ولاء تلقائي للدولة الجديدة، بل برزت مواقف متباينة داخل المجتمع الدرزي بين من يدعو إلى الانخراط في الدولة الوطنية، ومن يطالب بـ«حكم محلي موسع».

وبالعودة إلى مرحلة الحراك الشعبي في السويداء بعد عام 2021، يُلاحَظ أن مواقف المرجعيات الدينية الدرزية الثلاث في السويداء تباينت تجاه نظام الأسد، وظهرت الخلافات بعد وفاة رئيس الرئاسة الروحية الموحدة أحمد الهجري، وهذا ولّد تنافسًا بين نجله حكمت والشيخ يوسف الجربوع، حيث بقي حكمت الهجري يُظهر الولاء لنظام الأسد، وانفتح على إقامة علاقات مع الحشد الشعبي العراقي، واستقبل وفودًا له عام 2017، مقابل رفض باقي المرجعيات الدينية وأغلبية الدروز التغلغل الإيراني في

المنطقة، وبعد عام 2021 تبدلت الأحوال، وبات الهجري يقود خطابًا تصعيديًّا ضد نظام الأسد، واتجه للتنسيق مع رئيس الطائفة الدرزية في «إسرائيل» الشيخ موفّق طريف، بالمقابل، أظهر الجربوع ولاءه للنظام، إذ طالب مرارًا «الدولة السورية» بفرض سيطرتها على السويداء، وظهرت في السنوات الأخيرة أيضًا أحزاب سياسية تنادي بالإدارة الذاتية، مثل حزب اللواء السوري الذي ارتبطت به أيضًا ذراع عسكرية متمثلة بقوة مكافحة الإرهاب.[21]

تحوّل الشيخ حكمت الهجري من داعم سابق للنظام إلى مؤيدٍ للحراك رغم دعمه السابق المطلق له، بينما كان موقف الشيخ حمود الحناوي داعمًا لمطالب الحراك في السويداء عام 2023 وبخاصة الاقتصادية منها، في حين بقي الشيخ يوسف الجربوع أقرب لسردية النظام حتى سقوطه.[22]

أما بعد سقوط الأسد، فقد تبدّلت التحالفات، حيث أظهر الشيخ حكمت الهجري رفضًا لسياسات الحكومة الجديدة، ووقع خلاف بين الهجري ويحيى الحجار قائد حركة رجال الكرامة حول علاقة السويداء، بالحكومة المركزية.[23]

أجرت الإدارة السورية الجديدة لقاءات عدة مع وجهاء الطائفة الدرزية منذ نهاية عام 2024، من ضمنهم الشيخ حكمت الهجري الذي تصدّر لاحقًا مشهد المعارضين للخطوات السياسية التي تتخذها الإدارة، ونتجت عن هذه اللقاءات تسمية الحكومة السورية محافظًا للسويداء.

واصطدم الهجري -الذي تؤيده مجموعات مسلحة مثل المجلس العسكري في السويداء، وبعض الفصائل المحلية التي كانت مرتبطة بالنظام السابق- أول مرّة مع الحكومة السورية مطلع عام 2025 عند رفضها دخول قوات أمنية إلى السويداء من خارج المحافظة.[24]

طالب عدد من مشايخ الدروز بعدم تسليم سلاح الفصائل الدرزية قبل تشكيل جيش وطني «يمثل جميع السوريين»، كما رفض بعضهم طريقة تمثيل السويداء في مؤتمر الحوار الوطني الذي عقدته الإدارة السورية في شباط/ فبراير 2025، حيث وُجّهت الدعوات لشخصيات مستقلة من دون تنسيق مع الزعامات المحلية، وهذا دفع شخصيات مقربة، كالمحامي أسامة الهجري، إلى الانسحاب من المؤتمر، كما رفض الشيخ حكمت

الهجري الإعلان الدستوري المؤقّت الصادر في آذار؛ لاعتماده الفقه الإسلامي مصدرًا للتشريع، واشتراطه أن يكون رئيس الدولة مسلمًا، معتبرًا ذلك إقصاءً وتكريسًا لسلطة أحادية، مؤكدًا دعمه لنظام ديمقراطي علماني تشاركي، وطالب نشطاءُ دروز باعتماد اللامركزية.[25]

وبالرغم من الخلافات، والإشكالات الأمنية التي جرت لاحقًا في جرمانا، وصحنايا، ثم منطقة الصّورة الكبيرة في السويداء، جرى الاتفاق مع الحكومة على تفعيل قوى الأمن الداخلي (الشرطة) من أفراد سلك الأمن الداخلي سابقًا، وتفعيل الضابطة العدلية من كوادر أبناء محافظة السويداء حصرًا، ورفع الحصار عن مناطق السويداء، وجرمانا، وصحنايا، وأشرفية صحنايا، وإعادة الحياة إلى طبيعتها، وأن مسؤولية تأمين طريق دمشق- السويداء تقع على عاتق السلطة، ووقف إطلاق النار في جميع المناطق بين الحكومة والفصائل المسلحة من الدروز.[26]

كان قد سبق ذلك اتفاق المرجعيات الثلاث على رفض أي نزعات انفصالية، أو الاستقواء بالخارج، إلا أن «إسرائيل» كشفت عن إستراتيجيتها على لسان وزير خارجيتها «جدعون ساعر» بعد سقوط الأسد، إذ أكدت أنها ستدعم الأقليات، خاصة الأكراد والدروز، وفي كل مرة حاولت فيها مؤسسات الدولة السورية الدخول إلى المناطق التي يوجد فيها الدروز -سواء بريف دمشق أو السويداء- صعّدت «إسرائيل» ميدانيًّا، لكن التصعيد بلغ ذروته نهاية نيسان/ أبريل 2025 عقب المواجهات بأشرفية صحنايا، حيث قصفت طائرة مسيرة إسرائيلية محيط قصر الشعب الجمهوري، كما هبطت طائرة مروحية إسرائيلية أوّل مرّة في السويداء، وأوضحت هيئة البث الرسمية الإسرائيلية أنها نقلت مساعدات إلى أبناء الطائفة الدرزية.[27]

تكمن خطورة هذا الوضع في أن استمرار «الخصوصية الدرزية المسلحة» قد يُغري مكونات أخرى بالمطالبة بأوضاع مماثلة، وهذا يضع الدولة الجديدة أمام نمط من الفيدرالية المفروضة بالقوة، لا عبر التوافق السياسي والدستوري النابع من الاحتياجات النمطية الطبيعية للمجتمعات المحلية، وهو ما يُضعِف قوة الحكومة المركزية، ويُطلق سباق تسلّح مناطقي قد يهدد النسيج السوري برمته.

خامسًا: قسد بعد سقوط النظام... تهديد قاتل أم فصيل يمكن احتواؤه؟

بعد سقوط نظام بشار الأسد، وجدت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) نفسها أمام تحديات متعددة، تضعها بين خيارين: إما التماهي مع الدولة الجديدة الناشئة، وإمّا الاستمرار ككيان شبه مستقل يكرّس الأمر الواقع القائم منذ سنوات في مناطق شمال وشرق سورية، قائم بالأساس على هيكلة وقيادة وحدات حماية الشعب الكردية (YPG) ومكونات عربية وسريانية، وتسيطر اليوم على نحو 25% من الجغرافيا السورية، ومنها أهم حقول النفط وموارد الزراعة والمياه، إلا أن هذه السيطرة واجهت تحديات مع بدء عمليات ضدها، مثل «فجر الحرية»، التي استهدفت مناطق تحت سيطرة قسد، وهذا أدى إلى انسحابها من بعض المواقع، مثل منبج وتل رفعت.[28]

في مرحلة ما بعد الأسد، دخلت قسد في مفاوضات أولية مع حكومة أحمد الشرع،

مدفوعة بإدراكها أن غياب التسوية السياسية قد يعرّضها لعزلة داخلية وإقليمية ودولية، ولاسيما مع بدء انسحاب تدريجي للقوات الأمريكية، ورغم أن الطرفين توصلا إلى اتفاق مبدئي يقضي باندماج قسد في الجيش السوري الجديد ومؤسسات الدولة، مع ضمان حقوق جميع السوريين، وذلك ضمن عدة بنود،[29] إلا أن التطبيق الفعلي للاتفاق يصطدم بجملة من المعوّقات البنيوية، لعل أظهرها: هيمنة قيادات حزب العمال الكردستاني على مساحة صنع القرار داخل قسد، ومن ثَمّ عدم قدرة القيادة السياسية لقسد على تنفيذ الاتفاق بما يخالف توجهات القيادات العسكرية والأيديولوجية لقسد.

أما العامل الثاني فيرتبط بالحساسية التركية، إذ إنها ترى بقاء الجسم العسكري والمؤسساتي الواحد لقسد أو وحدات YPG تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، وقد ازدادت هذه التهديدات عقب سقوط نظام الأسد، إذ ترى تركيا في المشهد الجديد فرصة لإنهاء هذا الملف، خاصة مع البوادر التي أظهرتها الولايات المتحدة للانسحاب من المنطقة.

تشهد خطوات تنفيذ الاتفاق الموقّع في 10 آذار/ مارس 2025 بين الرئيس أحمد الشرع ومظلوم عبدي القائد العام لقوات سورية الديمقراطية تباطؤًا ملحوظًا، في ظل تعثّر حسم عدد من الملفات الخلافية المرتبطة باندماج مؤسسات قسد والإدارة الذاتية ضمن مؤسسات الدولة السورية، ورغم انطلاق التنفيذ ميدانيًّا من خلال البدء بانسحاب قوات قسد من حيّي الشيخ مقصود والأشرفية في حلب وتسليمهما إلى إدارة مشتركة بين الحكومة والإدارة الذاتية، إلى جانب اتفاق وقف إطلاق النار في محيط سد تشرين، وسحب القوات من محيطه، إلا أن المضي في التطبيق الشامل لا يزال معلقًا.

في المحصّلة، تُعَدّ قسد اليوم قوة غير متجانسة تمتلك سيطرة مكانية وحوكمة ميدانية -بحكم الأمر الواقع- إلا أنها تواجه معضلة ثلاثية الزوايا، هي: الاندماج المتكامل مع مؤسسات الدولة وفق شروط الدولة نفسها، أو المقاومة بدافع الحفاظ على المكتسبات، أو التفكك الداخلي بسبب التوترات الإثنية والضغوط الدولية. بناء على ذلك، فإن نجاح السلطات الجديدة في إدارة العلاقة مع قسد سيتوقف على قدرتها على تحقيق توازن دقيق بين التعامل المرن مع قسد، والتوافق مع الفاعلين الدوليين على إدارة الملفات المعقدة في مناطق سيطرتها مستقبلًا، وجذب المكونات الأخرى فيها إلى صفّها، ومنع انفلات المشهد الأمني المعقد الذي تضبطه قسد في المستقبل.سادسًا: العقوبات الدولية وتدخلات «إسرائيل»... التحديات الخارجية لمرحلة ما بعد سقوط الأسدبعد سقوط

نظام بشار الأسد، رُفِعت العقوبات الدولية المفروضة على سوريا بشكل تدريجي، خلافًا لما كان متوقعًا من استمرارها لفترة أطول، بل وجدت الحكومة الجديدة نفسها أمام منظومة معقدة من العقوبات الأميركية والأوروبية، تراكمت على مدى أكثر من عقد، وطالت قطاعات حيوية كالمصارف والنفط والطيران والإعمار، فضلاً عن قوائم عقوبات فردية شملت رجال أعمال ووزراء وضباطًا في النظام السابق.

بدأت جهود دبلوماسية من الحكومة السورية بدعم من عدة دول عربية وتركيا لرفع العقوبات، و أدت إلى نتائج ملموسة، بدءًا من إصدار الولايات المتحدة إعفاءً تامًّا بتاريخ 14 مايو/ أيار 2025 والإعفاء القديم -باسم الترخيص العام- يرفع بعض العقوبات لمدة ستة أشهر -حتى يوليو/ تموز -2025 مثل بعض معاملات الطاقة والتحويلات الشخصية إلى سورية،[30] وفي 24 فبراير/ شباط 2025، أعلن الاتحاد الأوروبي تعليقًا للعقوبات المتعلقة بقطاعات الطاقة والبنوك والنقل، كما قرر المجلس «رفع 5 جهات هي المصرف الصناعي، ومصرف التسليف الشعبي، ومصرف الادخار، والمصرف الزراعي التعاوني، ومؤسسة الطيران العربية السورية، من قائمة الجهات الخاضعة لتجميد الأموال والموارد الاقتصادية».[31]

أتاح رفع العقوبات استئناف عمليات الاستثمار الأجنبي، وأسهم في تحريك عجلة إعادة الإعمار، خاصة مع دخول شركات دولية كبرى إلى السوق السورية الجديدة. كما أزال الغموض القانوني الذي كان يحيط بالتعاملات الاقتصادية في ظل قوانين مثل «قيصر»، وهذا عزّز الثقة لدى المستثمرين، وفتح الباب أمام شراكات إستراتيجية لإعادة بناء البنية التحتية السورية.

أما على صعيد الواقع الذي تمثّله تحركات «إسرائيل» في الجنوب السوري، فقد شكّل سقوط نظام بشار الأسد تحولاً إستراتيجيًا مقلقًا لـ«إسرائيل»، إذ إن بقاء الأسد في السلطة -رغم عداوته اللفظية لها- كان يوفّر نوعًا من «الاستقرار» على حدودها الشمالية، لكن غياب هذا النظام، مع الفراغ الذي خلّفه، جعل «إسرائيل» تعيد حساباتها الأمنية والسياسية، ودفعتها إلى اتباع نهج أكثر مباشرة ووقائية في التعامل مع الملف السوري، حيث ترى «إسرائيل» نفسها أمام مشهد غير منضبط، سواء وصول قوة عسكرية ذات خلفية إسلامية إلى سدّة الحكم في سورية، أم إمكان زيادة النفوذ التركي على حدودها الشمالية، وهو ما يهدد كشف أنشطتها الأمنية والعسكرية على مستوى أكثر قربًا في المنطقة.

عقب إسقاط النظام فجر 8 كانون الأول / ديسمبر 2024، أعلنت «إسرائيل» إطلاق

عملية جوية وبرية سمتها «سهم باشان»، هاجمت فيها أكثر من 250 هدفًا في الأراضي السورية، بذريعة تدمير الأسلحة الإستراتيجية السورية التي قد تشكل تهديدًا لها، ثم وسّعت من نطاق تحركها داخل الأراضي السورية بدءًا من 11 كانون الأول/ ديسمبر 2024 حيث توغلت على فترات متفاوتة في جنوب سورية إلى نحو 25 كيلومترًا إلى الجنوب الغربي من العاصمة دمشق، كما سيطر الجيش الإسرائيلي على قمة جبل الشيخ، وعدد من القرى والبلدات داخل المنطقة منزوعة السلاح، بعمق يصل إلى 5 كيلومترات داخل الأراضي السورية.[32]

في المقابل، لم يكن التهديد العسكري وحده هو محور الاهتمام الإسرائيلي، بل ظهرت إلى السطح قضية اللعب على وتر الأقليات، من خلال إطلاق تصريحات داعمة للفاعلين العسكريين من الأكراد[33] والطائفة الدرزية[34]، حيث حاولت «إسرائيل» أن تظهر نفسها حامية لهذه الأقليات، خاصة في ظل التوتر الذي تثيره قسد سياسيًّا وبعض الفصائل الدرزية عسكريًّا مع السلطات السورية الجديدة.

بناءً عليه، يمكن القول: إن «إسرائيل» تنظر إلى مرحلة ما بعد الأسد على أنها فرصة وتحدٍّ في آنٍ معًا: فرصة لإنهاك سورية ومنعها من أن تتحوّل إلى تهديد إستراتيجي عسكريًّا خلال العقد القادم على أقل تأكيد، إلا أن سلوكها قد يتحول إلى تحدٍّ يمنعها من التوغل أكثر في اتباع سلوك عدواني تجاه الدولة السورية الجديدة، وذلك من خلال تحوّل جنوب سورية إلى بؤرة صراع مفتوحة لا يمكن ضبطها، وهي لهذا السبب، قد ترجّح أن تكون فاعلاً –وربما مزعزعًا– في معادلة الاستقرار السوري مستقبلاً، سواء من خلال الضربات الجوية أم الدعم غير المباشر لقوى محلية بعينها، للضغط على الحكومة السورية بهدف تقديم تنازلات أمنية وعسكرية وسياسية معينة.

خاتمة

تمثل مرحلة ما بعد سقوط نظام بشار الأسد لحظة مفصلية في التاريخ السوري الحديث، تتقاطع فيها أزمات متشابكة داخلية وخارجية، أمنية وسياسية، طائفية وجغرافية. ورغم أن الانهيار السياسي للنظام أزال أحد أعقد مظاهر الاستبداد في المنطقة، فإنه أفرز، بالمقابل، حالة من السيولة الخطرة تهدد إمكانية إعادة بناء الدولة الوطنية على أسس جديدة، ويمكن تلخيص المشهد السوري في هذه المرحلة بأنه مشهد انتقال تهدّده ستة مخاطر رئيسة، تتمثل في: إمكانية تصاعد نشاط خلايا تنظيم الدولة في سورية بما يهدد الأمن الداخلي، واستمرار نشاط فلول النظام، والتوتر مع الطائفة الدرزية، إلى جانب

الأزمة السياسية مع «قسد»، وضرورات رفع العقوبات الدولية، والاستفزازات الإسرائيلية العسكرية والسياسية المتزايدة.

فتحت المرحلة الحالية الطريق أمام تحوّل سياسي محتمل، لكنها في الوقت نفسه كشفت عن شبكة معقّدة من المخاطر والتحديات التي تهدد بعرقلة عملية إعادة بناء الدولة، وتهدد وحدة البلاد واستقرارها.

أبرز هذه التحديات يتمثّل في عودة نشاط تنظيم «داعش» الذي استغل الفراغ الأمني لشن هجمات متصاعدة ضد قسد في شرق سورية، إلى جانب محاولة التغلغل الأمني في مناطق حضرية، وهذا يهدد بإعادة إنتاج موجة جديدة من الإرهاب. إلى جانب ذلك، تنشط فلول النظام السابق في محاولة لإعادة بناء نفوذها الأمني والعسكري، مدعومة ببعض القوى الخارجية، عبر الاغتيالات والتخريب.

في الجنوب، تشهد الطائفة الدرزية حالة من الانقسام، حيث تتباين مواقف المرجعيات الدينية بين تأييد الدولة الجديدة والمطالبة بإدارة محلية موسعة، مع تقاطع مسارات بعض الشخصيات والتصرفات مع سياسات التدخل الإسرائيلي في سورية، الذي عبّر صراحة عن رغبته في أداء دور ضامن لأمن الدروز، ملوّحًا بالتدخل العسكري، أما في الشمال الشرقي، فتمثل (قسد) تحدّيًا خاصًّا، إذ تسعى للاحتفاظ بمكاسبها العسكرية والسياسية، رغم الاتهامات الموجهة إليها بارتكاب انتهاكات بحق المكوّن العربي، وبالتنسيق غير المعلن مع «إسرائيل». ورغم توقيع اتفاق مع الحكومة الجديدة، فإن التطبيق يواجه صعوبات فعلية على الأرض.

يبقى التحدي الأكبر أمام الحكومة السورية الجديدة هو تجاوز هذه المخاطر عبر بناء دولة جامعة لكل مكوّنات الشعب، تحفظ السيادة، وتستعيد ثقة السوريين بمؤسساتهم ومستقبلهم.

الهوامش والمراجع:

1. أصدر الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية عدة بيانات بعد سقوط النظام، من أبرزها بيانه في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 الذي يبارك انتصار الثورة السورية، وفي سياقه يؤكد البيان «استمرار عمل الائتلاف من أجل إتمام انتقال السلطة إلى هيئة حكم انتقالية ذات سلطات تنفيذية كاملة، للوصول إلى سورية حرة ديمقراطية تعددية»، ينظر: بيان انتصار الشعب السوري وإسقاط النظام، موقع الائتلاف الوطني، على الرابط:
https://2u.pw/xllcq،

2. السلطات السورية تعلن حل الجيش وتعليق العمل بالدستور وتعيين الشرع رئيساً للبلاد، بي بي سي العربية، بتاريخ: 29 يناير/ كانون الثاني 2025، على الرابط:
https://2u.pw/RubX1
حيث جاء ذلك في إطار فعاليات «مؤتمر انتصار الثورة السورية»، فأعلِن عن حل جيش النظام «البائد»، وإعادة بناء الجيش السوري «على أسس وطنية»، وحل جميع الأجهزة الأمنية «التابعة للنظام البائد»، وتعليق الدستور السوري لعام 2012، وحل البرلمان الحالي واللجان المنبثقة عنه، وإيقاف العمل بجميع القوانين الاستثنائية، وفق إعلان إدارة العمليات العسكرية.

3. هذه المعلومات نتيجة جمع وتصنيف عمليات التنظيم استنادًا إلى المصادر المفتوحة سواء تلك التي تبنّاها التنظيم بشكل رسمي عبر معرفات قنواته في تلغرام، أم في صحيفته الرسمية (النبأ) أم في المواقع الإخبارية المحليّة السورية التي تنقل الأحداث الأمنية في البلاد بشكل مستمر.

4. سوريا.. إحباط محاولة «داعش» تفجير مقام السيدة زينب، الأناضول، بتاريخ: 11 كانون الثاني/ يناير 2025، على الرابط:
https://2u.pw/3sOQg.

5. سورية: القبض على أبو الحارث العراقي العقل المدبر لهجمات داعش، العربية، بتاريخ: 15 شباط/ فبراير 2025، على الرابط:
https://2u.pw/MaIht

6. نشر الأول بتاريخ 24 كانون الأول/ يناير 2025، تنظيم الدولة يهدّد حكومة دمشق، عنب بلدي، على الرابط:
https://2u.pw/tlvKo
أما الثاني فبتاريخ 20 نيسان/ أبريل 2025، ينظَر: «داعش» يهدد الرئيس الشرع... ما مدى قدرة التنظيم على التحرك في سوريا؟ عباس شريفة، المجلّة، على الرابط:
https://2u.pw/EAUJy

7. يُنظَر صحيفة النبأ العدد: 488، بعنوان: الجولاني بين جدارين، والعدد: 486، بعنوان: نسف الأقلية والطائفية.

8. فرار «دواعش» من مخيم «الهول» شرق الحسكة، الشرق الأوسط، بتاريخ: 22 شباط/ فبراير 2025، على الرابط:
https://2u.pw/wB8wk5Wz،

9. أشار تقرير للأمم المتحدة أن ذلك يشمل 17,700 مواطن عراقي و16,200 مواطن سوري، فضلاً عن 8600 مواطن من بلدان أخرى، الأمم المتحدة: تنظيم داعش يشكل تهديدًا، والوضع المتقلب في سوريا يثير القلق، 10 شباط/ فبراير 2025، على الرابط:
https://2u.pw/FHZmT

10. إطلاق عملية أمنية في غرب سوريا لملاحقة «ميليشات الأسد»، بي بي سي العربية، بتاريخ: 26 كانون الأول/ ديسمبر 2025، على الرابط:
https://2u.pw/55f7a

11. ينظر البيانان على قناة المقاومة الشعبية السورية، على تلغرام، بتاريخ: 29 كانون الأول/ ديسمبر 2025، على الرابط:
https://t.me/syria_mukawama/4862
وعلى الرابط:
https://t.me/syria_mukawama/4870

12. ينظر البيان على قناة: المقاومة الشعبية في سورية، على الرابط:
https://t.me/syria_mukawama/4918

13. ينظر البيان على قناة المقاومة الشعبية في سورية، على الرابط:
https://t.me/syria_mukawama/4982

14. بناء على متابعة إصدارات قناة المقاومة الشعبية في سورية، ومن الضروري الإشارة إلى التدفق الآتي:
بتاريخ 1 شباط/ فبراير 2025 بدأت قنوات محسوبة على حزب الله ببث أخبار حول مواجهات متفرقة بسورية للعدو الإسرائيلي في القنيطرة ودرعا تحت مسمى «جبهة المقاومة الإسلامية- أولي البأس»، وبتاريخ 10 شباط/ فبراير بدأت بتأكيد استعدادها لضرب أجهزة الدولة السورية الجديدة وأن عدم تحركهم إلى هذا التاريخ «ليس إلا تجهيزًا وإعدادًا لما هو قادم من عمليات وعد الآخرة» التي سوف تبدأ في الأيام القادمة، وبتاريخ 6 شباط/ فبراير 2025 جرى الإعلان عن تشكيل لواء درع الساحل بقيادة مقداد فتيحة، وبالتاريخ ذاته 6 شباط / فبراير تم الإعلان عن تشكيل حركة الوعد الصادق تحت مسمى المقاومة الإسلامية في سورية، وبتاريخ 20 شباط / فبراير أصدرت الجبهة المشتركة -أولي البأس ولواء درع الساحل وحركة الوعد الصادق- بيانًا يؤكد استمرار تصديهم للجيش الإسرائيلي من جهة واستعدادهم لعمليات عسكرية ضد الدولة السورية من جهة أخرى، وأعيد تأكيد ذلك بتاريخي 26 و 28 شباط/ فبراير. وفي هذا السياق أعلن بتاريخ 24 شباط / فبراير عن تشكيل «المجلس الإسلامي العلوي الأعلى في سوريا والمهجر»، برئاسة رجل الدين العلوي باسل الخطيب، حيث يتكون المجلس من مكتبين، أولهما ديني برئاسة الشيخ غزال غزال، وآخر تنفيذي، ويتألف المجلس من 130 شيخًا: 30 من طرطوس، و30 من اللاذقية، و30 من حمص، و30 من حماة، بالإضافة إلى 10 من محافظتَي دمشق وريف دمشق.

15. تأسيس «جبهة المقاومة الإسلامية» في سورية، 4 آذار/ مارس 2025، على الرابط:
https://2u.pw/Y699g

16. ضابط سابق يُعلن إنشاء «المجلس العسكري لتحرير سوريا»، جريدة الأخبار، بتاريخ: 6 آذار/ مارس 2025، على الرابط:
https://2u.pw/POXYB

17. الشرع: لن نتسامح مع فلول النظام وسنحاسب كل من تورط بدماء المدنيين، الجزيرة، بتاريخ: 9 آذار/ مارس 2025، على الرابط:
https://2u.pw/92dJY

18. سوريا.. قرار رئاسي بتشكيل لجنة عليا للحفاظ على السلم الأهلي، سكاي نيوز، بتاريخ: 9 آذار/ مارس 2025، على الرابط:
https://2u.pw/61mhE

19. الشرع يشكّل لجنة مستقلة للتحقيق في أحداث الساحل السوري، الجزيرة، بتاريخ: 9 آذار/ مارس 2025، على الرابط:
https://2u.pw/14d40

20. السويداء بعد سقوط الأسد: قراءة في تحولات القوى العسكرية والمطالب السياسية، يمان زباد، مركز حرمون، بتاريخ: 13 آذار/مارس 2025، على الرابط الآتي:
https://2u.pw/ntR5F

21. ماذا يريد الدروز في سوريا؟ فراس فحام، الجزيرة، بتاريخ: 4 أيار/ مايو 2025، على الرابط:
https://2u.pw/79hAV

22. السويداء بعد سقوط الأسد: قراءة في تحولات القوى العسكرية والمطالب السياسية، يمان زباد، مركز حرمون، بتاريخ: 13 آذار/مارس 2025، على الرابط الآتي:
https://2u.pw/ntR5F

23. السويداء بعد سقوط الأسد: قراءة في تحولات القوى العسكرية والمطالب السياسية، يمان زباد، مركز حرمون، بتاريخ: 13 آذار/مارس 2025، على الرابط الآتي:
https://2u.pw/ntR5F

24. ماذا يريد الدروز في سوريا؟ فراس فحام، الجزيرة، بتاريخ: 4 أيار/ مايو 2025، على الرابط:
https://2u.pw/79hAV

25. ماذا يريد الدروز في سوريا؟ فراس فحام، الجزيرة، بتاريخ: 4 أيار/ مايو 2025، على الرابط:
https://2u.pw/79hAV

26. بدء تنفيذ اتفاق «دمشق والدروز»، من يسيطر على جنوب سوريا عسكرياً؟ بي بي سي العربية، بتاريخ 5 أيار/ مايو 2025، على الرابط:
https://2u.pw/iWU5J

27. ماذا يريد الدروز في سوريا؟ فراس فحام، الجزيرة، بتاريخ: 4 أيار/ مايو 2025، على الرابط:
https://2u.pw/79hAV

28. ما مستقبل قوات سوريا الديمقراطية بعد سقوط النظام السوري؟ تلفزيون سورية، 11 كانون الأول/ ديسمبر، 2024 على الرابط الآتي:
https://2u.pw/BdVjP

29. ما بنود الاتفاق الذي ينص على اندماج «قسد» ضمن مؤسسات الدولة في سوريا؟ بي بي سي العربية، بتاريخ: 11 آذار/ مارس 2025، على الرابط
https://2u.pw/99pgbC56

30. ما هي الإعفاءات التي أقرّتها أميركا للعقوبات على سوريا؟ سكاي نيوز، بتاريخ: 7 كانون الثاني/ يناير، على الرابط:
https://2u.pw/DpvGK

31. هل تعليق العقوبات الأوروبية على سوريا فاعل؟، حسن الشاغل، الجزيرة، بتاريخ: 7 آذار/ مارس 2025، على الرابط:
https://2u.pw/B8EDv

32. أبرز الضربات الإسرائيلية على الأراضي السورية منذ بداية الألفية، الجزيرة، بتاريخ: 2025/3/28، على الرابط:
https://2u.pw/IJMxRVNs

33. إسرائيل تدرس دعم الأكراد في سوريا بطريقة «غير عسكرية»، سكاي نيوز، بتاريخ: 23 كانون الأول/ ديسمبر
2025، https://2u.pw/5xat0

34. ماذا يريد الدروز في سوريا؟ فراس فحام، الجزيرة، بتاريخ: 4 أيار/ مايو 2025، على الرابط:
https://2u.pw/79hAV

الجماعات الدينية في اليمن بين الولاءات الوطنية والارتباطات الخارجية

أنور بن قاسم الخضري*

ملخص: تُعَدّ الجماعات الدينية في اليمن ضمن الجماعات الفكرية العابرة للحدود السياسية والجغرافية، وقد شُكِّلت في ظلِّ عوامل تاريخية تختلف عن واقع الدول القُطرية الحديثة اليوم، وهي ترتبط مع مثيلاتها في العالمين العربي والإسلامي. وعليه، فهذه الجماعات الدينية تخضع لعوامل ومؤثِّرات محلِّية، وعوامل ومؤثِّرات خارجية، وهذا بدوره يجعل مِن المهم تقييم أفكارها ومواقفها مِن قضايا السيادة والاستقلال. هذه الورقة تناقش طبيعة رؤى وأفكار هذه الجماعات الدينية اليمنية للقضايا المتعلِّقة بالسيادة والاستقلال، وتحلِّل سياساتها ومواقفها تجاه هذه القضايا؛ لفهم طبيعة الأدوار التي تقوم بها. اعتمدت الورقة منهجًا وصفيًّا وتحليليًّا، مع منهج مقارن فيما بينها، في قراءة تلك الأفكار والمواقف منذ 1962م حتَّى 2024م.

الكلمات المفتاحية: الجماعات الدينية، الولاء الوطني، الارتباطات الخارجية، السيادة، الاستقلال، اليمن

* باحث، اليمن.

Religious Groups in Yemen between National Loyalties and Foreign Ties

ANWAR BIN QASEM AL-KHODARY*

ORCID NO: 0000-0002-2981-7466

ABSTRACT: *Religious groups in Yemen are among the intellectual groups that transcend political and geographical borders. They were formed under historical factors different from those of the modern nation-state and are connected to their counterparts in the Arab and Islamic worlds. Accordingly, these religious groups are subject to local factors and influences, as well as external ones, which makes it important to evaluate their ideas and positions on issues of sovereignty and independence. This paper discusses the nature of the visions and ideas of these Yemeni religious groups regarding sovereignty and independence and analyzes their policies and positions toward these issues to understand the roles they play. The paper adopts a descriptive and analytical approach, along with a comparative method, in examining these ideas and positions from 1962 to 2024.*

Keywords: *Religious groups, National loyalty, Foreign affiliations, Sovereignty, Independence, Yemen.*

* Researcher, Yemen.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(2/14)
127 - 166

Received Date: 15 / 03 / 2025 • Accepted Date: 28 / 04 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-002-008

مقدِّمة:

في حين أنَّ العقائد والأديان والأفكار تتجاوز الحدود، المكانيَّة والزمانيَّة والسياسيَّة، وتخترقها، فإنَّ الجماعات المنتسبة إليها ترتبط عادة مع أطراف خارجية تنتمي إلى العقائد أو الأديان أو الأفكار ذاتها. وقد سهَّلت طبيعة الحياة المعاصرة، بما منحته للمجتمعات مِن إمكانية للنفاذ والاتِّصال بالعالم الخارجي بشكل سهل وميسَّر، للجماعات المنتمية إلى ديانات أو عقائد أو أفكار متَّحدة للاتِّصال والارتباط المستمرِّ مع بعضها. وبين الارتباطات الداخلية والخارجية لهذه الجماعات هناك مساحة تنازع تنشأ بين المسؤوليَّات والالتزامات، وهذا يؤثِّر في تجاوبها الشعوري والسلوكي مع قضايا السيادة والاستقلال في أوطانها، خصوصًا إذا غلب عليها الانحياز للارتباطات الخارجية على حساب الارتباطات الداخلية.

وقد باتت الجماعات الدينية في اليمن ظاهرة اجتماعية حاضرة ومؤثِّرة على صعيد الساحة العامَّة والميدان السياسي؛ وبالأخصِّ منذ عام 1990م، حيث منح دستور الوحدة اليمنية القوى السياسية والفكرية والاجتماعية والدينية كافَّة حقوقًا وحرِّيات عامَّة، وهذا أتاح لها الإعلان عن كياناتها وتنظيماتها؛ كما أتاح لها الحركة والاتِّصال والانتشار والتأثير، وبناء علاقات وروابط خارجية.

وإذا كانت الجماعات الدينية، أو الجماعات الفكرية والسياسية عمومًا، ترتبط بالخارج فهذا يتطلَّب إثارة سؤال حول مدى تأثير هذا الارتباط بالخارج في ولاءاتها الوطنية، ومواقفها إزاء قضايا السيادة والاستقلال الوطني، وعن كيفية الجمع بين الالتزام بين المسؤوليات والارتباطات الداخلية والمسؤوليات والارتباطات الخارجية.

هذه الورقة تتناول مدى تأثُّر الجماعات الدينية في اليمن بارتباطاتها الخارجية، وتأثير ذلك على صعيد قراراتها ومواقفها وسياساتها في البعد الوطني، ومِن ثَمَّ في قضايا الوطن والسيادة والاستقلال بشكل أو بآخر.

وهي تهدف إلى بيان المحاذير التي تقع فيها الجماعات الدينية، وتشتِّت ولاءاتها بين الداخل والخارج، وتؤثِّر بأدوارها الدينية في مستوى تماسك المجتمع المحلِّي ووحدة صفِّه. كما تهدف الورقة إلى توضيح الإشكالات التي فرضتها الدولة الوطنية الحديثة على الجماعات الدينية وأهدافها وأجنداتها الخاصَّة، ومسؤوليَّاتها المحلِّية وتلك المرتبطة بالأمَّة أو الطائفة أو المذهب أو التيَّار.

وتعتمد الورقة على المنهج الوصفي والتحليلي في عرض حالة تلك الجماعات الدينية، استنادًا إلى تاريخها الحركي وسجل مواقفها في القضايا العامَّة؛ مع إجراء قدر مِن المقارنات والمقاربات بين أدوارها الاجتماعية والسياسية في الشأن اليمني بما يظهر مدى تجاوبها للارتباطات الخارجية.

وتلتزم الورقة بالمحدِّدات التالية:

المحدِّد الموضوعي: تلتزم الورقة مناقشة أفكار ورؤى الجماعات الدينية في اليمن، بمختلف توجُّهاتها، تجاه الولاء الوطني والارتباطات الخارجية، ومدى تأثير ذلك في مسؤولياتها الداخلية، وبالأخصِّ في قضايا السيادة والاستقلال الوطني، باعتبار تلك الجماعات الدينية حاضرة في المشهد العام والميدان السياسي.

المحدِّد الزماني: تلتزم الورقة تغطية موضوعها خلال الفترة (1962– 2024م)، حيث بدأت الجماعات الدينية في اليمن بالبروز سياسيًّا واجتماعيًّا ومدنيًّا، وإن تطرَّقت للبعد التاريخي بوصفه عاملاً مفسِّرًا للمسار الذي تتحرَّك فيه.

المحدِّد المكاني: تلتزم الورقة تغطية موضوعها في جغرافيا الجمهورية اليمنية، التي تشكَّلت إثر قيام الوحدة بين شطري البلاد في 22 مايو 1990م.

مفاهيم الدراسة:

تتحدَّد الأفكار والآراء الواردة في هذه الدراسة في ضوء المفاهيم والدلالات التي يحتكم إليها الكاتب في سياقها الموضوعي؛ نظرًا لأنَّ المفاهيم والدلالات تُعَدّ الحامل الموضوعي للمعاني؛ وفي ظلِّ تعدُّد المفاهيم والدلالات حدَّ التباين والتناقض في عدد مِن المصطلحات الواردة في الدراسة، تسعى الدراسة إلى تحديد مفاهيم ودلالات المصطلحات الواردة في ضوء مقاربات موضوعية تجنح للوضوح والتبسيط ما أمكن.

أوَّلاً: الجماعات الدينية:

«نقصد بالجماعات الدينية –في هذه الورقة البحثية– تلك التجمُّعات البشرية القائمة على رابطة وعلَّة دينية، أو لهدف ووظيفة ورسالة دينية؛ أي إنَّ للدين حضورًا في تعريفها لذاتها وهويَّتها المغايرة للآخرين؛ إذ هو المعتبر الأوَّل في تشكُّلها وقيامها وترابطها. وبالتالي فالجماعات الدينية عابرة للأنساب والأجناس والعرقيَّات والوطنيَّات والدول،

كأيِّ تكتُّل بشري يقوم على الأفكار والقيم والتصوُّرات والأيديولوجيا بعيدًا عن تلك المعاني».[1]

إذن وجود الرابطة الدينية العضوية هو شرط في وجود هذه الجماعات، فمجرَّد الانتماء الاعتقادي والذهني لتصوُّرات وأفكار دينية لا يستلزم وجود رابطة عضوية؛ ومن ثَمّ فالجماعات لا تقوم على مجرَّد الإيمان النفسي والقناعة العقلية بل على استصحاب رابطة عضوية مع أفراد الجماعة وكيانها.

وحيث إنَّ المعتقدات والقناعات لا ترتبط بالحدود عادة فإنَّ الجماعات الدينية تتمدَّد خارج الحدود، وتصبح لها روابطها العضوية مع الأفراد، أو مع كيانات مماثلة، باعتبارها تشكِّل معًا نسيجًا واحدًا، إمَّا بمفهوم الأمَّة أو الطائفة. وهذا الأمر لا يتوقَّف بطبيعة الحال على الجماعات الدينية، فالجماعات الفكرية والسياسية ذات الطابع الأيديولوجي تتَّجه في معظمها لنشر أفكارها وتوسيع روابطها داخل حدود الوطن وخارجه؛ فالأفكار اليسارية والاشتراكية والليبرالية والرأسمالية والقومية تمدَّدت خارج أوطانها، وتجاوزت الحدود، وشكَّلت جماعات وكيانات مترابطة، ومنها ما في منطقتنا العربية. وحصر الارتباط بالخارج بالجماعات الدينية فقط هو ابتعاد عن الموضوعية والواقع. وإنَّما أردنا في هذه الورقة تناول هذه الظاهرة في هذه الفئة مِن الجماعات والكيانات من دون أن يعني ذلك تبرئة الجماعات والأحزاب والحركات الأخرى غير الدينية مِن هذا الإشكال.

ثانيًا: الولاء الوطني:

تتشكَّل الروابط الداخلية، كروابط النسب والعرق والتقاليد والعادات والثقافة واللغة والدين، عادة، في ضوء أوضاع المجتمع الطبيعية، وأحواله السياسية والأمنية والاقتصادية، حيث تتَّحد المصالح والمخاطر والمصير المشترك. فيكون الفرد أو الجماعة في مجتمع ما أمام مسؤوليَّات والتزامات خاصَّة تجاه مجتمعه، بعضها يكون عرفيًّا، وبعضها يكون تعاقديًّا تترجمها المواثيق والدساتير المكتوبة.

غير أنَّ هناك مصطلحًا حادثًا نشأ مع قيام الدولة الحديثة يعبِّر عن ارتباط الفرد والمجتمع بوطنه، ببعده الجغرافي السياسي في ذات الوقت. فالوطن في المفهوم الحديث هو أحد أركان الدولة المعاصرة، فالدولة في التعريف الحديث هي: شعب وإقليم وسلطة،[2] فالإقليم هي الرقعة الجغرافية التي يقيم بها الشعب وتمارس السلطة فيها سيادتها، وهو الوطن.

ويعبِّر مفهوم «الوطنية» عن الانتماء للوطن، فالوطنية هي موقف الارتباط العاطفي والإخلاص للبلد الذي يُعَدّ الفرد مواطنًا فيه؛[3] وكلَّما زاد الانتماء للوطن ازداد الولاء له، فالولاء أحد تجلِّيات الانتماء الحقيقي للوطن، وهو يقتضي الدفاع عنه ونصرته وحمايته. ويقوم الانتماء والولاء على شروط موضوعية، وحقوق والتزامات ومسؤوليَّات متبادلة بين الفرد والمجتمع والسلطة.

> **إنَّ المعتقدات والقناعات لا ترتبط بالحدود عادة فإنَّ الجماعات الدينية تتمدَّد خارج الحدود، وتصبح لها روابطها العضوية مع الأفراد، أو مع كيانات مماثلة**

وفي ظلِّ ظروف وعوامل مختلفة، تتشكَّل في أيِّ مجتمع جيوب لها انتماء أو ارتباط خارجي، على مستوى روابط اجتماعية أو ثقافية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية. ومِن هنا أتى الحديث عن التعدُّدية بوصفها شكلاً مِن إشكال الظاهرة المجتمعية اليوم في العالم؛ فما عاد هناك مجتمع نقي، يتشكَّل مِن طيف واحد، نسبًا أو عرقًا أو دينًا أو مذهبًا؛ وقد عملت الهجرات والانفتاح الثقافي وسهولة التواصل والاتِّصال على تعزيز هذا التنوُّع الحاصل في المجتمعات البشرية اليوم؛ ومِن ذلك في الجانب الديني، إذ باتت هناك جماعات دينية تعيش خارج أوطانها أو في خلاف مع مجتمعها المحيط بها في وطنها.

ثالثًا: الارتباطات الخارجية:

نقصد بالارتباطات الخارجية المسؤوليَّات والالتزامات المختلفة الناظمة لعلاقة الجماعات الدينية بالجماعات الدينية الخارجية، سواء على صعيد العضوية (جزء مِن كلٍّ)، أم على صعيد الامتداد (فرع مِن أصل)، أم على صعيد التعاون والتحالف. ويترتَّب عليها بالطبع حقوق وواجبات تحكم مسار أداء هذه الجماعات الدينية على المستوى المحلِّي الوطني، في مواقفها وقراراتها وحركتها. فكلُّ ارتباط خارجي بالضرورة يضع أثرًا في الجماعات وما يصدر عنها مِن مواقف وسياسات وممارسات عملية، وهذه السياسات والممارسات العملية هي نتاج تفاعل مع الارتباطات الخارجية.

وهذه الارتباطات الخارجية تضع أمام الجماعات الدينية –وغيرها مِن الكيانات ذات الانتماء والارتباط الخارجي– إشكالات في الهوية، وفي شعورها ووعيها ومواقفها، ابتداء مِن الانتماء ووصولاً إلى الولاء؛ وهذا بدوره يجعلها أمام تحدٍّ كبير في استجابتها للقضايا الوطنية وقضايا السيادة والاستقلال بشكل رئيس. وكلَّما نزعت الجماعات

الدينية للارتباطات الخارجية كان ذلك على حساب الولاء الوطني؛ وكلَّما غلَّبت انتماءها وولاءها للداخل حيَّدت انتماءها وروابطها الخارجية.

السيادة والاستقلال:

تُحكَم الأوطان اليوم بأنظمة ودساتير حديثة، وهي تصاغ باعتبار وحدة الشعب وانتمائه للأرض التي يعيش عليها، وولائه لبعضه وللدَّولة المنبثقة مِنها، بغض النظر عن طبيعة هذه الأنظمة أو مدى شرعيَّتها. ورغم تشارك عدد مِن الشعوب في الهويَّة الاجتماعية أو الدينية أو الثقافية إلَّا أنَّها باتت موزَّعة على دول ذات سيادة واستقلال، وفق منظور وطني لا يتسامح مع تغليب الهويَّة العامَّة على الانتماء والولاء الوطنيين، في كثير مِن الأحيان.

وتُعَدّ السيادة والاستقلال أبرز خصائص الدولة وأركانها، فالدولة هي تجسيد للسيادة في بنية هيكلية وسلطة واقعية، ولا تكتمل سيادة الدولة من دون الاستقلال عن أيِّ إرادة خارجية، أو خارجة عليها. وقد بات مصطلح السيادة والاستقلال مِن أهمِّ المصطلحات الدستورية التي تنصُّ عليها دساتير الدول في عصرنا الحديث، كما أنَّهما غايتان مرعيَّتان في القانون الدولي والمواثيق الأممية والمعاهدات الدولية؛ فالدولة تعدُّ «مِن أهمِّ أشخاص القانون الدولي العام، المخاطبين بقواعده القانونية، حتَّى وإن شهدت الكثير مِن التغيُّرات فيما يتعلَّق بوجودها».[4]

وتتَّخذ النظرية التقليدية للسيادة مظهرين: «أحدهما داخلي والآخر خارجي. فالأوَّل المفهوم الداخلي للسيادة، يتجلَّى في حرِّية الدولة في تصريف شؤونها الداخلية، وتنظيم حكومتها، ومرافقها العامَّة، فضلاً عن حقِّها في فرض سلطانها على كلِّ ما يوجد على إقليمها، مِن أفراد أو أشياء، ولا تخضع الدولة في ممارسة تلك الاختصاصات لأيِّ سلطة أخرى، ولا تشاركها في ممارستها أيُّ جهات أخرى. أمَّا السيادة الخارجية فتعني حقَّ الدولة في التعامل مع الدول الأخرى، دونما خضوع في ذلك لأيِّ سلطة دولية، وقيام العلاقات بين تلك السلطات على أساس مِن المساواة في السيادة».[5]

وقد نصَّت المادة (2) مِن ميثاق الأمم المتَّحدة، المتعلِّقة بالمبادئ المرعية مِن قبل هيئة الأمم المتَّحدة وأعضائها في تحقيق مقاصدها في الميثاق، في الفقرة (1) على ما يأتي: «تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها». كما نصَّ في الفقرة (4) على أن: «يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا، في علاقاتهم الدولية، عن التهديد باستعمال

القوَّة، أو استخدامها ضدَّ سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأيِّ دولة، أو على أيِّ وجه آخر لا يتَّفق ومقاصد الأمم المتَّحدة». وأكَّدت الفقرة (7) أنَّه: «ليس في هذا الميثاق ما يُسوِّغ للأمم المتَّحدة أن تتدخَّل في الشؤون التي تكون مِن صميم السلطان الداخلي لدولة ما..».[6]

وجاء في حكم محكمة العدل الدولية بشأن قضية مضيق «كورفو»، عام 1949م، تعريف السيادة بأنَّها «ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية ومطلقة»، مؤكِّدة أنَّ «احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلَّة يُعَدُّ أساسًا جوهريًّا مِن أسس العلاقات الدولية».[7]

ونصَّت ديباجة ميثاق الجامعة العربية المبرم عام 1945م، على أنَّ الميثاق جاء: «تثبيتًا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية، وحرصًا على دعم هذه الروابط وتوطيدها، على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها...»، كما نصَّت المادة (2) مِن الميثاق على ما يأتي: «الغرض مِن الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقًا للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها..».[8]

وقد نصَّت معاهدات الصداقة والتعاون الموقَّعة بين اليمن والاتِّحاد السوفييتي (1928م)،[9] وبريطانيا العظمى (1934م)،[10] وجمهورية الصين الشعبية (1958)، على الاستقلال الكامل والمطلق لليمن. ومع قيام النظام الجمهوري، عقب ثورة 26 سبتمبر 1962م، اعترفت دول العالم تباعًا بالجمهورية الوليدة، باعتبارها دولة مستقلَّة ذات سيادة، وكذلك الشأن مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي نالت استقلالها عن الاحتلال البريطاني في 30 نوفمبر 1967م.

وأكَّدت دساتير اليمن، على مستوى الشطرين، سيادةَ الدولة واستقلالها، وتضمَّنت نصوصًا ثابتة بهذا الشأن، بل ومتصدِّرة مواد الدستور على الدوام، رغم اتِّحاد المجتمع في الشطرين في الهويَّة الاجتماعية والدينية والثقافية؛ إذ كان الاعتبار للدولة لا للشعب.

ففي الشطر الشمالي، نصَّ أوَّل دستور (مؤقَّت) للجمهورية العربية اليمنية، الصادر في 14 مارس 1963م، في المادَّة الأولى مِن الباب الأوَّل، على أنَّ: «اليمن جمهورية عربية مستقلَّة، ذات سيادة..».[11] كما نصَّ أوَّل دستور (دائم) للجمهورية العربية اليمنية، الصادر

في عام 1970م، في المادَّة الأولى مِن الباب الأوَّل، على أنَّ: «اليمن دولة إسلامية عربية، مستقلَّة، ذات سيادة، وهي جمهورية ديمقراطية...».[12]

وفي الشطر الجنوبي، نصَّ دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الصادر في عام 1970م، في المادَّة الأولى مِن الباب الأوَّل، على أنَّ: «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جمهورية ديمقراطية شعبية، ذات سيادة، وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحَّد».[13] كما نصَّ الدستور المعدَّل، الصادر في عام 1978م، في المادَّة الأولى مِن الباب الأوَّل، على أنَّ: «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جمهورية ديمقراطية شعبية، ذات سيادة...».[14]

وفي اليمن الموحَّد، نصَّ دستور الجمهورية اليمنية، الصادر في عام 1991م، في المادَّة الأولى مِن الباب الأوَّل، على أنَّ: «الجمهورية اليمنية دولة مستقلَّة، ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزَّأ، ولا يجوز التنازل عن أيِّ جزءٍ مِنها، والشعب اليمني جزء مِن الأمَّة العربية والعالم الإسلامي».[15] ولا يزال دستور الجمهورية اليمنية (بتعديلات عام 1994م)، النافذ، ينصُّ على الأمر ذاته. ومِن ثمَّ، فقد تحوَّل مفهوم السيادة والاستقلال مِن بُعد تشطيري إلى بُعد وحدوي؛ وهذا ما يجعل دلالة السيادة والاستقلال في بُعدها الوطني في الدولة الحديثة مشكلاً؛ إذ يتغيَّر بتغيُّر البُعد السياسي، حال الاتِّحاد أو الانشطار.

مفهوم السيادة والاستقلال هذا، الوارد في الدساتير اليمنية المتعاقبة، له تبعاته ولوازمه ومسؤوليَّاته على جميع مكوِّنات الشعب الفردية والجمعية، على مستوى السلطة والمجتمع. وأيُّ ارتباطات خارجية تهدِّد هذه السيادة وذلك الاستقلال يعدُّ عملاً مناقضًا للدستور ومهدِّدًا بطبيعة الحال للأمن القومي للدولة والشعب.

وهو مفهوم ناتج عن الدولة القطرية الحديثة، بكلِّ حمولاتها الفلسفية والقانونية، حتَّى أصبح هذا هو النهج العالمي السائد في كلِّ الدول بدون استثناء، ومثبت في الدساتير وسار في كلِّ القوانين، وهو عرف دولي وركيزة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتَّحدة كما أسلفنا.

اليمن وتشكُّل الجماعات الدينية:

عاش اليمن بعيدًا عن معترك الحياة الفكرية في مركز دول الخلافة الإسلامية (دمشق-

بغداد- القاهرة- إسطنبول)، نتيجة العزلة التي فُرِضت عليه، بفعل الجغرافيا مِن جهة، إذ اليمن يقبع بعيدًا عن حواضر الإسلام التاريخية الكبرى، وبفعل الحالة السياسية والاجتماعية التي سادته لقرون. ومع دخول القرن العشرين، وما شهده مِن تحوُّلات على الصُعُد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصناعية والتقنية، أصبح اليمن متأثِّرًا بموجة التحوُّلات والتغيُّرات التي شهدتها المنطقة العربية، وميدانًا لها. فقد أدَّت عوامل الانفتاح الثقافي والتعليمي لنقل الكثير مِن الأفكار والرؤى التي شهدتها المنطقة العربية بوصفها ارتدادات للأفكار والرؤى العالمية، إذ اقتنع قطاع كبير مِن الشباب بها، وبات متَّصلاً بروَّادها وكياناتها.

ومع انتصاف القرن العشرين، أصبحت التيَّارات الفكرية القائمة في المنطقة العربية ذات وجود في الساحة اليمنية، وإن لم تتشكَّل في كيانات معلنة. فقد بدأت الأفكار العلمانية، اليسارية والاشتراكية، والقومية والعروبية، والليبرالية والوطنية، تجد صداها في الطلَّاب والنخب المتعلِّمة والمثقَّفة والأدبية اليمنية. وأصبح لهؤلاء المقتنعين بهذه الأفكار روابطهم التنظيمية بالكيانات الحركية التي تشكَّلت، سواء في مصر أم الشام أم العراق أم غيرها. وأخذت وتيرة الدعوة إليها والتبشير بها تتصاعد شيئًا فشيئًا في الأوساط الشعبية، رغم ندرة وسائل الإعلام والتواصل في حينه، ورغم التضييق الذي فرض على تلك الكيانات.

كانت مدينة عدن، الواقعة تحت سيطرة الاحتلال البريطاني، قناة اتِّصال بين هذه التيارات والعالم الخارجي، فقد شهدت عدن نشاطًا ثقافيًّا وفكريًّا محمومًا، في تلك الحقبة، وباتت محلَّ إشعاع لليمن شمالاً وجنوبًا؛ في حين كانت تقبع معظم المناطق اليمنية تحت واقع التخلُّف في ظلِّ حكم الإمامة والسلاطين. فقد كانت عدن مدينة مرتبطة بالعواصم العالمية، وتعكس طبيعة المناطق المحكومة بالتاج البريطاني، بكلِّ ما فيها مِن حراك فكري وسياسي.[16]

بالتزامن مع هذه الموجة، بدأت تتشكَّل في المنطقة جماعات إسلامية إحيائية، خصوصًا عقب سقوط الدولة العثمانية نهاية الربع الأوَّل مِن القرن العشرين؛ إذ بات العالم الإسلامي مكشوفًا أمام الغزو العسكري والفكري والثقافي والسياسي، وباتت الأمَّة مهدَّدة في مصالحها وأوطانها وهويَّتها ووجودها، وبرزت دعوات عديدة، بعضها يدعو لاستعادة الخلافة، وبعضها يدعو لاستئناف الحياة الإسلامية أوَّلاً.

كانت الجغرافيا الدينية في اليمن موزَّعة على عدَّة مذاهب:

1- المذهب الزيدي، وهو مذهب شيعي ساد اليمن الشمالي منذ القرن الثالث الهجري، وتمركز فيها، ولم يخرج عن جغرافيَّتها. وتمحور هذا المذهب حول فكرة «الإمامة»، وهي فكرة سياسيَّة بالأساس.[17] ويجنح المذهب الزيدي للاجتهاد، لذا برزت منه شخصيَّات عديدة خالفت المذهب، واجتهدت في آرائها ومواقفها وفتاواها؛ ومع ذلك غلب على بيئته الطابع التقليدي، وخصوصًا في آخر عهده.

2- المذهب الشافعي،[18] وهو من أوائل المذاهب الفقهية السنِّية التي دخلت اليمن، ولاقت رواجًا. ولديه حضور واسع في شمال اليمن وجنوبه. وتتنازعه مدارس عدَّة، بعضها ينحو للتصوُّف وهو الغالب، وبعضها ينحو للسلفية وهو النادر. وقد غلب عليه الطابع التقليدي هو الآخر، وإن برز منه علماء مجتهدون.

3- مذاهب سنِّية أخرى، كالمذهب المالكي والمذهب الحنفي، لكنَّها لم تشهد حضورًا واسعًا، ولم تتشكَّل في كيانات سياسية خلافًا للمذهبين الزيدي والشافعي.

ومع بروز الدعوات الإصلاحية، التي نشأت وسط الجزيرة العربية وفي مصر، نجد أنها وجدت صداها في اليمن تدريجيًّا. إذ بلغت دعوة الشيخ محمَّد بن عبد الوهاب مناطق عسير وجيزان ونجران،[19] وكذلك مناطق حضرموت وما حولها،[20] وغيرها؛ وكانت الأكثر تأثيرًا بفعل القرب الجغرافي والتداخل الاجتماعي بين القبائل على امتداد البلدين حتَّى نهاية القرن التاسع عشر. وفي حين تحوَّلت دعوة محمَّد بن عبد الوهاب إلى طابع سياسيٍّ وسط الجزيرة العربية ظلَّت في اليمن مجرَّد دعوة إصلاحية وإحيائيَّة تواجه البدع والمُحدَثات ومظاهر الشركيَّات التي سادت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين.

أمَّا الدعوات الإصلاحية في مصر، فقد ظلَّ تأثيرها في اليمن ضئيلاً، لكنَّ هذا التأثير نشط مع ارتباط البعثات التعليمية اليمنية بمصر منتصف القرن العشرين، ثمَّ عقب قيام الثورة اليمنية عام 1962م وانفتاح اليمن الجمهوري على الجمهورية المصرية التي ساندت الثورة بشكل أكبر. وكانت حركة «الإخوان المسلمين»، التي أسَّسها الإمام حسن البنَّا، ذات الحظِّ الأكبر في التأثير على المشهد اليمني؛ نظرًا لاهتمامها باليمن في وقت مبكِّر من تأسيسها، وتبنِّيها الأفكار التجديدية والتغييرية التي كان الشباب اليمني يتطلَّع لها.[21]

فنشأ عن هذه التفاعلات خطَّان مِن الجماعات الدينية:

– خطٌّ يشكِّل امتدادًا لدعوة محمَّد بن عبد الوهاب الإحيائية، تميَّز بدوره الدعوي التعليمي بدرجة أساسيَّة، متجنِّبًا التجربة السياسية التي خاضها محمَّد بن عبد الوهاب في نجد وما حولها. وهو الخطُّ المتمثِّل في التيَّار السلفي بمختلف تشكُّلاته.

– وخطٌّ يشكِّل امتدادًا لدعوة حسن البنَّا التجديدية، تميَّز بدوره الدعوي الحركي بدرجة أساسيَّة، منغمسًا في معترك الحياة العامَّة والشأن السياسي، منذ عام 1948م وصاعدًا. وهو الخطُّ المتمثِّل في جماعة «الإخوان المسلمين»، التي أخذت طابع حزب سياسي منذ عام 1990م، تحت مسمَّى «التجمُّع اليمني للإصلاح».

وعلى ضفاف هذين الخطَّين البارزين تشكَّلت جماعات أخرى، كجماعة التبليغ والتيَّار الجهادي وغيرهما. واتَّخذت جماعة التبليغ خطًّا دعويًا محضًا، حيث صرفت وجهتها وجهودها لغايات دعوية بعيدة عن أيِّ حضور أو تأثير في الشأن العام، رغم الإقبال المتزايد عليها في اليمن. أمَّا التيَّار الجهادي –الذي تشكَّل في عقد الثمانينيَّات مِن القرن العشرين، على إثر أحداث أفغانستان وما استدعته مِن فتح لباب الجهاد ومشاركة أبناء الأمَّة في مناصرة الشعب الأفغاني ضدَّ الغزو السوفيتي لأفغانستان– فقد بدأ في التشكُّل في اليمن مِن الشباب اليمني العائد مِن أفغانستان، والطامح لنقل التجربة الجهادية مِن أفغانستان للمنطقة، وفق الرؤية التي تبنَّاها لاحقًا الشيخ أسامة بن لادن، وترجمها حركيًّا في «تنظيم القاعدة». وشهدت اليمن نموًّا مطَّردًا لهذا التنظيم، وتأثيرًا متزايدًا على المشهد العام والقضايا الوطنية.

بالنسبة للزيدية والصوفية اللتين استوطنتا اليمن عبر قرون– استمرَّتا في خطَّيهما المعتادين، محافظتين على بنيتيهما المذهبية وأدائهما التقليدي، على هامش التحوُّلات والتغييرات التي شهدها اليمن خلال القرن العشرين. والاستثناء الذي جرى في المدرسة الزيدية هو دخولها المعترك السياسي الديمقراطي بتشكيل أحزاب سياسية عقب قيام الوحدة اليمنية عام 1990م،[22] فيما ظلَّ التيَّار الصوفي متجنِّبًا العمل السياسي والحزبي. ومع إخفاق تلك الأحزاب الزيدية في تحقيق إنجاز معتبر في المشهد السياسي خلال الدورات الانتخابية المتتالية، منذ 1993م حتى 2001م، نشأت جماعة الحوثي أوائل العقد الأوَّل مِن القرن الحادي والعشرين الميلادي، برؤية مغايرة للنهج التقليدي السائد، مندفعة نحو ميدان العمل الثوري والعسكري.

وفيما يتعلَّق بتيَّار التصوُّف في اليمن، فهو يتوزَّع على (20) طريقة، منتشرة في المنطقة الشرقية (محافظة حضرموت)، والمنطقة الغربية (تهامة)، والمنطقة الجنوبية (محافظة عدن)، والمناطق الوسطى (في محافظات: إب وتعز والبيضاء). «وكما هو الحال في أغلب الدول العربية توجد طرق صوفية محلِّية النشأة، وأخرى وافدة في اليمن. ومِن أشهر الطرق الصوفية محلِّية النشأة، والوليدة مِن البيئة الداخلية: الأهدلية، والجبرتية، والعيدروسية. أمَّا فيما يتعلَّق بالطرق الوافدة المنتشرة في اليمن فهي: القادرية، والشاذلية، والرفاعية، والنقشبندية، والسهروردية».[23]

وقد أكَّد المتحدِّثون في المؤتمر العالمي الأوَّل، الذي عقدته مشيخة الطريقة العزمية، في العاصمة الفرنسية (باريس)، في 4 نوفمبر 2013م، تحت عنوان «تفعيل الدور الصوفي في أمن واستقرار المجتمعات»، أنَّ الطرق الصوفية العابرة للإقليم استطاعت الانتقال بأورادها ومعتقداتها وسلوكيَّات مشايخها مِن أماكنها وبيئاتها التي نشأت وتربَّت فيها، سواء داخل حدود الدولة الواحدة، أم في عدَّة دول مِن الإقليم العربي، إلى مناطق جديدة في دول وقارَّات تختلف اختلافًا كلِّيًّا في الظروف البيئية والاجتماعية والسلوكية والثقافية عن دول نشأتها.. لتتحوَّل مِن مجرَّد طرق وتيَّارات إقليمية إلى حركات وجماعات عابرة لحدود الدولة العربية والإقليم، متأثِّرة بالتحوُّلات والتغيُّرات التي أحدثتها الظروف التكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية في تلك الدول. وتبدو السمة الغالبة على هذا النوع مِن الطرق الصوفية أنَّها منفتحة ومتواصلة مع العالم الخارجي، بعيدًا عن إقليم نشأتها لتصبح جزءًا مِن المنظومة المدنية العالمية التي تعبِّر عن التصوُّف ذي التوجُّه الحضري العالمي المؤسَّس بشكل أكثر ليبرالية، وأقلَّ تشدُّدًا مِن التيَّارات الإسلامية التي سيطرت على الشارع بعد ربيع الثورات العربية.[24]

أحدثت ثورة 11 فبراير 2011م تحوُّلاً جديدًا على صعيد الجماعات الدينية، إذ اندفعت بعض الجماعات السلفية للحضور في المشهد العام، معلنة عن تشكيل أحزاب سياسية لها، بغية الحضور في الميدان السياسي؛[25] وهذا شكَّل تحوُّلاً جذريًّا في بنيتها الفكرية تجاه قضايا الدولة الحديثة، والجمهورية، والنظام الديمقراطي، والعمل الحزبي.

هكذا نجد أنَّ الجماعات الدينية في اليمن تشكَّلت في أطوار مختلفة خلال تاريخ الدولة اليمنية الحديثة، عقب 1962م، وبدأت تأخذ «تموضعاتها» المذهبية والحركية والاجتماعية والسياسية في المشهد اليمني، على مستوى الجغرافيا اليمنية، وصولاً إلى تأسيس بعضها أحزابًا سياسية.

الجماعات الدينية في اليمن.. بين ارتباطات الداخل والخارج:

فرضت عوامل فكرية وثقافية وسياسية تعدُّد التيَّارات والحركات والأحزاب والجماعات، وانتشارها على امتداد العالمين العربي والإسلامي في القرن العشرين. وقد سعت هذه التيَّارات والحركات والأحزاب والجماعات لتجسيد رؤاها وأفكارها على أرض الواقع، وتمكينها في ميدان السياسة لتُترجَم إلى ممارسات وسلوك في مناحي النشاط المجتمعي كافَّة. لهذا، كانت السلطة مطلبًا للعديد مِن هذه التيَّارات والحركات، بمختلف توجُّهاتها الفكرية. وفي حين تمكَّنت قوى اليسار والقومية والبعث العربي وأمثالها مِن الوصول للحكم، في العراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان واليمن الجنوبي وغيرها، ظلَّت الجماعات الدينية تراوح مكانها، وتُواجَه مِن التيَّارات والحركات الأخرى ذات الطابع العلماني كافَّة؛ غير أنَّها حقَّقت انتشارًا جماهيريًّا وحضورًا شعبيًّا واسعًا.

عمليًّا، كان الانتماء بمفهومه الوطني المعاصر في القرن العشرين محصورًا جدًّا، فقد كانت الأحزاب القوميَّة العربية واليسارية الأممية، والجماعات الدينية الإسلامية، تدعو إلى الوحدة، وتوعِّي بضرورتها، وتبشِّر بها؛ لذا كانت تتخطَّى في حركتها وأهدافها الحدود السياسية التي تشكَّلت ترجمة لإرادة القوى الاستعمارية، وإن اختلفت في منظورها لمنطلق تلك الوحدة ومرجعيَّتها الأيديولوجية. فكانت شعارات: «الوحدة العربية»[26] و«الوحدة الإسلامية»[27] و«الوحدة الأممية»[28] هي الغالبة، وهي الموجِّهة لتلك الحركات، وهي تحاول أن تعزِّز حضورها وانتشارها في الوطن العربي. ومن هنا كانت الحركات القومية والإسلامية واليسارية ترتبط ببعضها بشكل عضوي وتنظيمي عابر للأوطان في صيغتها الهيكلية، من دون أيِّ شعور بالتناقض مع الانتماء للبلدان والأوطان.

وتعرِّف الحركات الدينية نفسها بأنَّها حركات إحياء وبعث إسلامي، فهي تنتمي بالأساس إلى الإسلام بوصفه أيديولوجيا ورابطة، مهما اختلفت وتباينت أطرها ومراجعها وتنظيماتها وعناوينها. وهي تعدّ العالم الإسلامي، ومنه المنطقة العربية، حاضنة لهويَّتها الدينية والتاريخية والجغرافية والاجتماعية والثقافية. وقد نابذت تلك الجماعات الأفكار القومية والوطنية على أنها تقزيم للانتماء الأوسع والولاء الأسمى للإسلام، وأنها تنفيذ لأجندات الغزو الفكري والثقافي القادم مِن الغرب، ولمخطَّطات القوى الاستعمارية الرامية لتمزيق المسلمين على أعراق وقوميَّات وأوطان مفكَّكة؛ كما نابذت الأفكار اليسارية الأممية بوصفها خروجًا عن الانتماء الديني الأساس لأيِّ ارتباط.

ونتيجة اتِّخاذ الأحزاب والحركات القومية واليسارية «العلمانية» منطلقًا لها في نظرتها للدين بات النزاع بينها وبين الجماعات الدينية حاكمًا للعلاقات بين الطرفين؛ وهذا ما

شهدته الساحة اليمنية بعد ثورتي 26 سبتمبر 1962م في الشمال، و14 أكتوبر 1964م في الجنوب، حيث دخلت هذه الأطراف في صراع حول الهوية. وهذا بدوره غيَّب البعد الوطني بوصفه مفهومًا مرجعيًّا لكلا الطرفين، حيث باتت «الهويَّة» محلَّ الاستقطاب الأعنف، خصوصًا مِن قبل الأحزاب القومية واليسارية وهي تحاول تشكيل المجتمع وفق منظور مغاير لهويِّته الإسلامية. فشهد جنوب اليمن عداءً صارخًا للدين وللتوجُّهات الدينية عمومًا عقب تمكُّن قوى اليسار مِن مقاليد الحكم، وكاد الأمر أن يصل للشطر الشمالي، غير أنَّ قوَّة القبيلة مثَّلت عامل إسناد للقوى الإسلامية. واستمرَّ معترك الهويَّة ومرجعية الشريعة الإسلامية قائمًا بعد إعلان الوحدة اليمنية بين الشطرين، في 22 مايو 1990م، وعاد مجدَّدًا بعد ثورة 11 فبراير 2011م.[29]

ورغم الامتدادات الفكرية والدعوية، وربَّما الحركية والتنظيمية، بين الجماعات الدينية في اليمن وكلٍّ مِن السعودية ومصر اللَّتين شكَّلتا عامود ارتكاز للعالم الإسلامي بعد سقوط الخلافة العثمانية، غير أنَّ «الإخوان المسلمين» والسلفيين ظلَّا يعملان تحت مظلَّة الأنظمة القائمة في اليمن، بغضِّ النظر عن قناعتهم بمدى اتِّفاقها مع المنظور الإسلامي في الحكم؛ خلافًا للأحزاب القومية واليسارية التي اتَّجهت إلى مشروعات انتماء وولاء لأنظمة إقليمية أو أجنبية نصرة لأيديولوجيَّاتها الخاصَّة، ففي حين انخرط الناصريون والبعثيُّون في انتماء وولاء إقليمي، انخرط اليسار في الجنوب في انتماء أو ولاء أجنبي توزَّع بين «موسكو» و«بكِّين»، وشهد اليمن في شطريه، وبين شطريه، صراع أجنحة وصراع محاور، بين تلك الأحزاب.

ويُحسَب لـ«الإخوان المسلمين» انخراطهم في القضايا والأحداث الوطنية لمصلحة تطلُّعات الشعب اليمني وهمومه، ومن ذلك معالجة الإشكالات الدستورية بشأن الهويَّة والشريعة الإسلامية من دون مساس بمضامين الدولة والنظام الجمهوري، وبُعدهم عن أيِّ إملاءات خارجية ترتبط بالجماعة الأمِّ والتنظيم الدولي. فقد شارك الإخوان في صياغة «الميثاق الوطني» الذي مثَّل رؤية وطنية جامعة القوى السياسية والفكرية والمذهبية كافَّة في شمال اليمن، في فترة الثمانينيَّات مِن القرن الماضي.

كما يُحسَب للسلفيين، رغم عدم انخراطهم في الشأن العام والمعترك السياسي، أنَّ جهودهم انصبَّت في جوانب تعليمية ودعوية وخيرية وتنموية تخدم المجتمع، وتلبِّي احتياجاته الثقافية والمعيشية. فلم يجنِّد السلفيون أنفسهم ضدَّ هويَّة المجتمع، ومصالحه، وأمنه واستقراره، حيث فضّلوا تجنُّب الدخول في نزاعات وصراعات داخلية مسلَّحة.

أمَّا «تنظيم القاعدة» فنتيجة لارتباطاته الخارجية كانت فكرة الدولة الخاصَّة به في اليمن، والجهاد العالمي، ضمن أجنداته الأساسية، وهذا دفعه للدخول في مواجهات مع الحكومة اليمنية، خلال الثلاثين سنة الماضية، محاولاً تأسيس إمارة إسلامية تكون مقدِّمة للخلافة الإسلامية، وهي الفكرة التي غالى فيها تنظيم «دولة الإسلام في العراق والشام»[30] وجعلها صلب اهتمامه.[31]

لم تكن جماعة الحوثي معنية بالقضايا الوطنية، إذ اتَّخذت شعاراتها في إطار مذهبي وبأفكار ثورية تستدعي العداءات الخارجية تحت شعار «الموت لأمريكا... الموت لـ(إسرائيل)... اللعنة على اليهود»، وتتَّخذ مِن القدس والمستضعفين لافتات لتجنيد أتباعها، حيث انخرطت بشكل واضح في الانتماء والولاء لما عُرِف بـ«محور الممانعة» في المنطقة، الذي تُعَدُّ إيران مرتكزه وعاموده الفقري. إذ أعربت الجماعة في أدبيَّات مؤسِّسها، حسين بدر الدين الحوثي، وخطابات زعيمها الحالي، عبد الملك بدر الدين الحوثي، ومواقفها وتحالفاتها، منذ 2003م حتَّى اللحظة، عن انحيازها فكريًّا وسياسيًّا

وعضويًّا إلى إيران ومحورها الأيديولوجي في المنطقة، خارجة أيِّ مرجعية دستورية أو قانونية يمنية، وبعيدة عن أطر العلاقات الدبلوماسية الاعتيادية.[32] وهذا جعل الجماعة منخرطة في معركة إيران الحالية مع «إسرائيل» ضمن ما عُرِف بـ«وحدة الساحات»، مبتعدة عن أيِّ اعتبارات لسياسة الحكومة اليمنية ومرجعيَّات القرار الوطني. وقد أدَّت الأجندات الخارجية التي خضعت لها جماعة الحوثي إلى خروجها عن الإجماع الوطني الذي كانت شريكة فيه، عبر مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي عُقِد بالعاصمة صنعاء خلال 2013م/ 2014م، بدون أيَّ سبب جوهري، عدا رفع لافتة «إسقاط الجرعة»![33] وهو شعار لا يرقى إلى شنِّ حرب لا هوادة فيها ضدَّ شركاء الوطن ورفاق الدرب، وإسقاط الدولة بكامل مؤسَّساتها السيادية والسلطوية، في 21 سبتمبر 2014م.

وفي العموم، يمكن تقييم ولاءات الجماعات الدينية في اليمن بين ارتباطات الداخل والخارج في عدَّة محاور، هي:

أوَّلًا: الجماعات الدينية في اليمن بين «الوطن» و«دار الإسلام»:

نشأ مفهوم الوطن في الثقافة الحديثة مرتبطًا بالدول القطرية التي نشأت وتشكَّلت في القرن العشرين، وأخذت شرعيَّتها الجغرافية في ضوء الاعتراف الدولي المتبادل والقانون الدولي وميثاق الأمم المتَّحدة، وهذا ما خلق لهذه الأوطان هويَّة مستقلَّة عن محيطها رغم انتمائها إليه بفعل التاريخ والجغرافيا والمجتمع. وأصبحت المواطنة ترتبط بالصيغة الحديثة للدولة والوطن بوصف ذلك أحد أشكال التعبير عن استقلال المجتمعات والكيانات السياسية (الدول) عن بعضها، ماديًّا ومعنويًّا؛ إذ باتت تكتسب وفقًا للدساتير والقوانين المحلِّية، التي تأخذ بعين الاعتبار الانتماء الجغرافي معيارًا وحيدًا لذلك.

ومِن ثَمَّ فـ«المواطنة لها مدلولان، الأوَّل قانوني يُنظَر إليه بموجب الدستور والتشريع، ومِن خلال تحديد كيفية اكتساب وضع المواطنة (الجنسية)، والمدلول الثاني سياسي ذو صبغة اجتماعية متمثِّلة في الولاء والانتماء، إلى جانب ممارسة الحقوق والالتزام بالواجبات».[34] والمواطن بهذا الاعتبار هو شخص اكتسب صفة «المواطنة» بموجب الدستور والقانون، أصالة أو استثناء، وبات عضوًا في المجتمع السياسي للدولة.

وقد عمدت معظم الدول الحديثة في دساتيرها إلى اعتبار المواطنة حقًّا مكتسبًا لكلِّ فرد بمجرَّد وجوده في جغرافيا الدولة أصالة، أو بالولادة في تلك الجغرافيا عن

مواطن أصلي، من دون اعتبار لدينه أو مذهبه، أو عرقه أو قوميّته، أو لغته أو ثقافته. وبات المواطنون في ظلِّ الدساتير الحديثة متساوون في الحقوق والواجبات، وأمام القانون والدولة. ومن هنا، بات الوطن هو المحكُّ للرابطة القومية والسياسية، ولا مجال معه للتمييز وفرز الناس وفق أديانهم ومذاهبهم وغير ذلك مِن الخصائص والصفات.

في الفقه الإسلامي، تُعَدُّ دار الإسلام موطنًا للمسلمين جميعًا، وهي دار واحدة، سواء كانت محكومة بحاكم واحد أو عدَّة حكَّام؛ لأنَّها دار محكومة باعتبار ديني واحد ينظر إلى الأمَّة على أنه جسد واحد، وإلى جغرافيَّتها على أنها وطن واحد. وهذا يسري على أهل ذمَّتهم، إذ هم مكوِّن مِن مكوِّنات المجتمع في النظام السياسي الإسلامي.[35] وعليه، فالمسلم يتمتَّع بحقوقه الطبيعية والشرعية في تلك الجغرافيا، حيثما حلَّ وارتحل، من دون النظر لأيِّ اعتبار آخر. وعلى هذا جرت حياة المسلمين منذ قيام دولة الإسلام في العهد النبوي حتَّى سقوط الخلافة الإسلامية، فلم يكن هناك ما يمنع المسلم -شرعًا أو عرفًا- مِن التحوُّل والاستيطان في أيِّ بلد إسلامي.

فمفهوم الوطن الحديث، الذي تحكمه اعتبارات الدولة الحديثة، لم يكن موجودًا في التاريخ الإسلامي، ومن هنا لم يتكلَّم عنه الفقهاء والعلماء السابقون. وأغلب ما يتحدَّثون عنه في كتبهم هو «دار الإسلام»، قاصدين بهذا المصطلح كلَّ بلاد دخلها الإسلام وحكمها وأقام بها المسلمون، كيانًا واحدًا وإن تعدَّدت دولها. ورغم حداثته، يُعَدُّ مفهوم «الوطن» اليوم مفهومًا طاغيًا وسائدًا، ومعزَّزًا بالدساتير والقوانين والثقافة السياسية في معظم الدول، حتَّى أصبح مفهوم «الوطنية» أشبه بمفهوم ديني؛ يقول قاسم أمين: «أيَّما قرأتُ، وفي أيِّ مكان وُجدتُ، لا أسمع إلَّا حبَّ الوطن، الغيرة الوطنية، التفاني في خدمة الوطن، الجريدة الوطنية، المدرسة الوطنية، وحزب الوطن، والبيوت التجارية والمحال الصناعية والصيدليَّات وعيادات المرضى التي تشغل وتبيع وتعالج وتربح لخدمة الوطن.. صار حبُّ الوطن دينًا.. فمَن اعتنقه ربح، ومَن بعد عنه خسر. صار كعصارة الطماطم يوضع في كلِّ شيء ليكسبه طعمًا حامضًا يجعل تناوله سهلاً مقبولاً».[36]

وجاءت الدساتير اليمنية المختلفة لترسيخ مفهوم المواطنة باعتباره موضوعًا دستوريًّا وقانونيًّا، مرتبطًا ببنية الدولة والمجتمع، كما جرت العادة في جميع دول العالم التي أعلنت استقلالها ودساتيرها الوطنية. وعبَّرت الدساتير اليمنية عن المواطنين بوصفهم «اليمنيين» تارة، وبوصفهم «المواطنين» تارة، وأكَّدت أنّ «الجنسية» هويَّة للمواطنة، وحقّ دستوريّ للمواطنين.

إذ نصَّت المادة (2)، في دستور الجمهورية اليمنية الدائم الأوَّل، الباب الثالث (الحقوق والواجبات العامَّة)، على أنَّ: «الجنسية اليمنية يحدِّدها القانون، ولا يجوز إسقاطها عن يمني، ولا الإذن في تغييرها أو سحبها ممَّن اكتسبها إلاَّ في حدود القانون»؛ وقالت المادة (22) ما يأتي: «اليمنيون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامَّة، لا تمييز بينهم».[37] ونصَّ الفصل الأوَّل، مِن الباب الثاني (المواطنون ومنظَّماتهم)، في دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، على حقوق المواطنين الأساسية وواجباتهم، مؤكِّدًا في المادة (34) أنَّ «المواطنين جميعَهم متساوون في حقوقهم وواجباتهم، بصرف النظر عن جنسهم أو أصلهم أو دينهم أو لغتهم أو درجة تعلُّمهم أو مركزهم الاجتماعي. وجميع الأشخاص سواسية أمام القانون».[38] وجاء دستور الوحدة متضمِّنًا المعاني ذاتها، إذ نصَّت المادَّة (27)، مِن الباب الثاني (حقوق وواجبات المواطنين الأساسية)، على ما يأتي: «المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامَّة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة»؛ كما نصَّت المادة (28) على ما يأتي: «ينظِّم القانون الجنسية اليمنية، ولا يجوز إسقاطها عن يمني إطلاقًا، ولا يجوز سحبها ممَّن اكتسبها إلاَّ وفقًا للقانون».[39]

ونجد في الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية، لعام 1964م، في الباب الأوَّل منه، اعتبار الشعب اليمني جزءًا مِن «الأمَّة العربية». المادة (1)؛[40] ونجد النصَّ ذاته في دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، لعام 1970م، ولعام 1978م، في المادَّة (2).[41] أمَّا في دستور دولة الوحدة، الجمهورية اليمنية، فتنصُّ المادة (1)، مِن الفصل الأوَّل مِن الباب الأوَّل، على أنَّ: «الشعب اليمني جزء مِن الأمَّة العربية والعالم الإسلامي»،[42] فيما عُدِّلت المادَّة في دستور الوحدة المعدَّل لعام 1994م، إلى ما يأتي: «الشعب اليمني جزء مِن الأمَّة العربية والإسلامية».[43] وهذا يظهر مدى حرص المشرِّع اليمني على إثبات صلة اليمن القومية أو الدينية بمحيطها الخارجي بوصفها جزءًا مِنه، مِن خلال تأكيد مفهوم «الأمَّة».

وفقًا لما سبق، تتعدَّد اتِّجاهات ونظرات الجماعات الدينية في اليمن قربًا وبعدًا بين المصطلحين، الوطن، ودار الإسلام.

فـ«الإخوان المسلمون» يقدِّمون مقاربات عقدية وفقهية لاستبعاد التناقض والتضاد بين المصطلحين، في سبيل معالجة الواقع الذي تتحرَّك فيه الجماعة، وفق منظور ينطلق

مِن اليمن إلى العالم الإسلامي؛ وهذا جعل الجماعة تنغمس في الهموم المحلِّية منذ العقد الرابع مِن القرن العشرين حتَّى الوقت الراهن، على صعيد الحركة والتفاعل. وقد نزعت الجماعة في مساعيها للتغيير إلى معالجة أوضاع اليمن بوصف ذلك مهمَّة رئيسة لها، وقبلت بقيام نظام جمهوري حاكم في الشطر الشمالي، بدون استدعاء حالة الجهاد المفتوح، وانخرطت مع بقيَّة القوى في تشكيل هذا النظام، وتدعيم ركائزه، والدفاع عنه أمام التحدِّيات الداخلية والتدخُّلات والمخاطر الخارجية. ومع قيام الوحدة اليمنية عام 1990م اتَّجهت الجماعة لتشكيل حزب سياسي في الإطار الوطني وتحت سقف الدستور، ماضية في المشاركة الديمقراطية والسياسية بعيدًا عن تبنِّي خطاب يتناقض مع الفكرة الوطنية.[44]

وهذا لا يعني أنَّ «الإخوان المسلمين» في اليمن، وهم المرتبطون بـ«الإخوان المسلمين» التنظيم العابر للقارَّات، تخلَّوا عن تطلُّعات الجماعة لتحرير العالم الإسلامي، والتعاطف مع قضاياه، إذ لا تزال هذه الغايات والقضايا حاضرة في أدبيَّاتها وخطابها وسلوكها، لكنها محكومة بسلَّم الأولويَّات، ومتقيِّدة بالالتزامات الوطنية الدستورية والقانونية.

وتؤكِّد أدبيَّات «التجمُّع اليمني للإصلاح»، وهو التجلِّي السياسي لـ«الإخوان المسلمين» عقب قيام الوحدة اليمنية في 1990م، بأنَّه حزب وطني، و«يُجدِّد التجمُّع اليمني للإصلاح تأكيده على أنَّ انتماءه الوطني هو الأساس في وجوده وتأثيره السياسي، ومرجعيَّته يمنية وطنيَّة خالصة، وهو حزب سياسي منفتح على الأفكار والمكوِّنات»، وهو في الوقت نفسه «لا يسمح لأيِّ أطراف سياسية غير يمنية بالتدخُّل في شأنه اليمني، أو في رؤاه كحزب سياسي تربطه بالكثير علاقات صداقة واحترام، كما هو حال سائر القوى السياسية اليمنية.[45]

أمَّا السلفيون، وهم تيَّار واسع ومتباين الأفكار والتوجُّهات، فنظرًا لاهتماماتهم التعليمية والدعوية، وانزوائهم عن الاشتباك بالفكر والواقع والمعترك السياسي، فإنَّهم لا يزالون مشبعين بالمصطلحات القائمة على تصنيف الدار وفقًا للاعتبارات الفقهية التي ذكرها علماء المسلمين، من دون أن يقدِّموا أيَّ مقاربات معاصرة للأوضاع الحادثة. وهذا لا يمنع مِن أنَّهم في الإطار الواقعي يتعاملون مع الأوضاع القائمة، مقدِّمين لهذا التعامل عددًا مِن المسوّغات التي تتوزَّع بين الضرورة والمصلحة والتكييفات المتكلَّفة

أحيانًا. فالسلفي يحمل البطاقة الشخصية، وجواز السفر، والعملة، الوطنية، ويتعامل مع الإجراءات الحكومية كافَّة الخاضعة للأبعاد الوطنية في إطار الدولة القطرية، سواء مِن حيث تعريف الوطن أم المواطن أم التعامل معه، استنادًا إلى الدستور والقوانين الوطنية. وبرغم عدم تسجيل أيِّ موقف سلفي صارخ يناهض البعد الوطني عبر مسيرة الوجود السلفي المعاصر، أو تحرُّك محرِّض على الوطن، إلَّا أنَّ فكرة الارتباط بـ«الوطن» -بمفهومه المعاصر- تمثِّل إشكالية في الوعي والشعور لدى الشريحة الأكبر مِن السلفيين، باعتبارها مفهومًا دخيلاً على العقيدة والشريعة والثقافة الإسلامية -بحسب نظرتهم الدينية.

استثناءً ممَّا سبق، فإنَّ التحوُّلات التي شهدها التيَّار السلفي، عقب ثورة 11 فبراير 2011م، وتشكيله أحزابًا سياسية وفقًا للدستور اليمني، تُعَدُّ منعطفًا جديدًا في نظرة السلفيين للموضوع «الوطني»؛ لكون هذه الأحزاب تستمدُّ شرعيَّتها مِن النظام القائم والدستور الدائم والقوانين النافذة، بوصفها ظاهرة وطنية بالأساس.[46] هذا التوجُّه سيفرض على السلفيين مراجعات عميقة في أدبيَّاتهم، لتقديم مقاربة جديدة للمفاهيم المطروحة على الساحة السياسية جدلاً وعملاً.

ومما ينبغي تأكيده هنا هو أنَّ سلفيي اليمن لم يتَّخذوا موقفًا حدِّيًّا مِن قضية الوطن، ولم يؤسِّسوا لأفكار ومشاعر مناهضة بشكل مطلق، إذ إنَّ بقاءهم على هامش المعترك والاشتباك السياسي، وفي حلَق العلم ومجالس الذكر ومنابر الدعوة- جعلهم خفيفي الحمل مِن المسؤوليَّة تجاه هذه القضايا السياسية العصرية الشائكة.

وخلافًا للسلفيين في اليمن، فإنَّ «تنظيم القاعدة» شكَّل ظاهرة مناوئة للوطنية بمفهومها العصري، إذ إنَّ انبثاقه مِن ميدان الجهاد،[47] وسعيه لمقاومة العدوان الأجنبي وتحرير بلاد المسلمين، جعلاه يتبنَّى خطابًا أمميًّا،[48] ورؤية ترى في الأوطان القائمة ترجمة لمخطَّطات الأعداء، ولاتِّفاقية «سايكس بيكو»، مع ضرورة استعادة الخلافة الإسلامية للأمَّة جميعًا. من ثَمّ، واستنادًا لأدبيَّاته الدينية يرى «تنظيم القاعدة» أنَّ الوطنية نقيض دار الإسلام؛ لذا فهو يعمل على إلغاء الحدود، وإزالة العقبات المصطنعة بين بلدان العالم الإسلامي.

يقول أيمن الظواهري، المؤسِّس والقيادي في «تنظيم القاعدة»، وثاني زعيم للتنظيم بعد مقتل أسامة بن لادن وأحد أبرز المنظِّرين له: «هذه الدولة الوطنية فُرِضت علينا حدود

سايكس- بيكو بالقوَّة والقهر والتزوير، وهي زائلة لا محالة إن شاء الله؛ لأنَّها أمر طارئ فُرِض بالقوَّة على الأمَّة المسلمة، التي عاشت تحت دولة واحدة حتَّى عام 1924م، والأمر الطارئ المفروض لا بدَّ أن يزول؛ لأنَّه يخالف حقائق الأشياء وطبائعها»، ويقول أيضًا في موضع آخر، معبِّرًا عن الكفر بما يُسمَّى الوحدة الوطنية: «إنَّ تقديس الوحدة الوطنية ثمرة خبيثة مِن ثمرات (سايكس- بيكو) التي قسَّمت الأمَّة المسلمة لأسلاب متفرِّقة نهبًا لتركة الدولة العثمانية، ثمَّ عشَّشت هذه السياسة الغازية المجرمة في عقولنا حتَّى أصبحت صنمًا مقدَّسًا. فيجب على المسلم طِبقًا لها في كلِّ قُطر أن يتَّحد مع أبناء قطره وبلده حتَّى لو كانوا مِن أعدى أعداء...». ويقول أبو محمَّد المقدسي، عام 2013م، في دراسة له ينتقد فيها الثورات العربية وتعاطف بعض الجماعات الإسلامية معها: «ركبت موجة الربيع العربي، وانساقت بل ذابت مع شعاراته الجاهلية، رأيناها كيف تروِّج للوطنية، ورفعت أعلام (سايكس- بيكو) وأخواتها في كثير مِن البلاد إرضاء للعوام وانسياقًا مع الطغاة، فلا هي تميَّزت عن هؤلاء ولا عملت على إخراج الناس مِن حمأة الجاهلية».[49]

فـ«القاعدة» تعتقد أنَّ الكفَّار أوجدوا روابط بديلة... «كرابطة الأرض (الوطن)، وهي تسمَّى بالرابطة الوطنية، وتقضي بانتماء الناس لبلدانهم، وعدم التفريق بينهم على أساس دياناتهم، وتقضي هذه الرابطة بأنَّ مصلحة الوطن مقدَّمة على كلِّ شيء، وهذا باطل شرعًا».[50]

أمَّا الفكر السياسي الزيدي، فلا وجود فيه لمفاهيم الوطن أو حتَّى دار الإسلام، ولا اعتبار لها في المنظور المذهبي، إذ يغلب على المذهب الزيدي المنازعة في قضايا السلطة، ومَن هو الأحقُّ بالإمامة، ولا عناية له بالفتوحات وتوسيع سلطان المسلمين دار الحرب؛ لهذا لم يشتهر عن الأئمَّة الزيدية في اليمن جهاد خارج حدود اليمن عبر تاريخهم، وغلب عليهم الصراع مع مخالفيهم على السلطة، والتنازع بينهم عليها؛ لهذا ظلَّت دولتهم تمتدُّ وتتقلَّص في حدود اليمن الشمالي غالبًا.

وتنتمي جماعة الحوثي إلى هذا الفقه السياسي، مع استقائها مِن الفكر السياسي الخميني، الذي أُسِّست عليه جمهورية إيران الإسلامية منذ عام 1979م.[51] وتسعى الجماعة لاستعادة الإمامة بصيغة تلفيقية، تجمع بين نظرية «الإمامة» الزيدية الهادوية ونظرية «الولي الفقيه» التي أحياها روح الله الخميني،[52] في خطى تدريجيَّة تفرغ الجمهورية في اليمن مِن

محتواها ومضمونها. ولأنَّ الجماعة تفتقد لشرعية شعبية تقوم على أسس دستورية فإنَّها تستقوي بتحالفاتها الخارجية، مع إيران وأذرعها في المنطقة، ضدَّ خصومها في الداخل، وترفض عودة الدولة والرجوع للمسار السلمي الديمقراطي للوصول إلى السلطة، في حين شهدت إيران منذ عام 2014م عدَّة انتخابات نيابية ورئاسية!

لهذا كلِّه، لا يحضر في أدبيَّات الجماعة الخاصَّة أيُّ خطاب عن الوطنية، وعن الرؤى والقضايا والشؤون الوطنية، إذ هي شحيحة بهذه المعاني، في حين يطغى حديثها إعلاميًّا وعلى المستوى التثقيفي الكلام عن محور الممانعة والمقاومة بزعامة جمهورية إيران الإسلامية.

ويبقى تيار الصوفية على هامش المعترك السياسي والنزاعات السلطوية، إذ غلب على التيَّار اعتزال السياسة نظريًّا وسلوكيًّا، إلَّا في حدود ضيِّقة جدًّا واستثنائية لبعض الأفراد. كما أنَّ تهميش الأئمَّة الزيدية للصوفية، وقيام الحزب الاشتراكي اليمني بتصفية مظاهر التديُّن في الجنوب خلال فترة حكمه، دفع هذا التيَّار إلى البقاء حول أدواره التقليدية بعيدًا عن الحراك الفكري والسياسي في الشأن العام. هذا الواقع يصعِّب على الباحثين استحضار أيَّ مرجع أو وثيقة أو تصريح أو موقف سياسي لهذا التيَّار فيما يتَّصل بقضية الوطن ومدى حضورها في فكره ووعيه السياسي، لكنَّه كالحالة السلفية يتعامل مع الواقع القائم ويتعاطى معه بشكل عفوي وتلقائي، مندمجًا في ضروراته ومؤسَّساته وهيئاته.

ولا تزال وحدة البلدان الإسلامية وأقطارها هي المنطلق الشعوري والمثال المنشود في وعي التيَّار الصوفي؛ يقول أبو بكر بن علي المشهور: «وكان لا بدَّ لأمثالنا -نحن معاشر المسلمين في أوطاننا الممزَّقة ومفاهيمنا المتفرِّقة- أن نتبوَّأ في الوجود الإنساني مكانًا، ولو على مدى المرحلة المتفائلة. والوجود الإنساني يعني في لغة الحياة: موقع القرار؛ وموقع القرار بالنسبة لنا حملة الديانة والتديُّن لم يعد نقيًّا صافيًا كما كان على عهد وحدة الأرض الإسلامية بعمومها، وريادة الفكر، وسياسة الدولة الواحدة. وقد مرَّت هذه المراحل على عالمنا العربي والإسلامي حاملة أصول أفكار وسياسات ومعلومات وأهداف ومقاصد وغايات تغلغلت بفعل مالك القرار إلى عمق دماء الشعوب ومائها وهوائها، فأحدثت خللاً في الوعي والاستقبال، وضعفًا في القراءة والاستنتاج، وإحباطًا في المواقف والمدركات، واجتثاثًا للهمم والعزائم، وجمودًا في القرائح

والاستعدادات، ومات الإنسان المسلم داخل أروقة الثقافة والمعرفة والتربية والتعليم، ليعيش ولكن إنسانًا آخر وبثوابت أخرى، يمكن لهذه الثوابت أن نسمِّيها عربية قومية، أو حضارية استعمارية، أو بوتقة مذهبية إقليمية، أو غير ذلك».[53]

ثانيًا: الجماعات الدينية في اليمن بين الدولة القُطرية والخلافة:

مع سقوط الخلافة العثمانية، منتصف العقد الثالث مِن القرن العشرين الميلادي، ظهرت الدول القُطرية في العالمين العربي والإسلامي، وشُكِّلت دول عدَّة، استحال بعضها -عقب منتصف القرن العشرين- إلى أنظمة جمهورية، وشيئًا فشيئًا بدأت الأنظمة الملكية تنحسر، وتبرز الجمهوريَّات وتتطوَّر بُناها السياسية، وصولاً إلى الأنظمة الديمقراطية متعدِّدة الأحزاب.

في اليمن، تولَّت المملكة المتوكِّلية بسط سيطرتها على اليمن الشمالي عقب خروج العثمانيين مِنه عام 1918م، وحكمت اليمن الشمالي وفق منظور المذهب الزيدي (الهادوي)، وأصبح الإمام يحيى حميد الدين الحاكم المطلق، إذ لا يوجد دستور أو وثيقة ناظمة لمبادئ وقيم وأصول الحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم. ولم ينشأ عن خروج العثمانيين مِن اليمن، وسقوط الدولة العثمانية منتصف العقد الثالث مِن القرن العشرين، أيُّ تحرُّك يمني لاستعادة الخلافة كما هو الحال في بعض البلدان الإسلامية، أو لتأسيس خلافة عربية كما جرى في الحجاز والشام؛ فقد اعتاد اليمنيُّون قيام دويلات منفكَّة عن مركز الخلافة الإسلامية، سواء في بغداد أم غيرها، هذا فضلاً عن أنَّ الجنوب كان موزَّعًا بين مناطق تحتلُّها بريطانيا وأخرى خاضعة لسلاطين عدَّة. ومن ثَمّ كيَّف اليمنيون أنفسهم مع الواقع المستجدِّ في حينه.

غير أنَّ التحوُّلات التي شهدتها المنطقة بعد انسحاب الدول الاستعمارية، ونيل شعوبها الاستقلال، شجَّعت اليمنيين على السعي في تحسين النظام الحاكم في الشمال، ولكنَّ انسداد أفق الإصلاح والتغيير أمامهم ألجأهم إلى مسار العنف والثورة، الذي ابتدأ عام 1948م وانتهى عام 1962م. وفي الجنوب، انطلق اليمنيون في مقاومة الاستعمار البريطاني سعيًا وراء التحرير وقيام دولة مستقلَّة أُعلِن عنها عام 1967م.

تكيَّف «الإخوان المسلمون» مع الجمهوريَّتين، شمالاً وجنوبًا، ففي حين استغلُّوا مساحة الحركة والحرِّية والتدافع في الشمال، حافظوا على استمراريَّة وجودهم مِن خلال

التنظيم السرِّي في الجنوب حتَّى قيام الوحدة اليمنية عام 1990م.[54] فضلاً عن ذلك، أتاحت لهم ظروف الواقع في الشمال الإسهام في إقامة النظام الجمهوري والانخراط في بنية الدولة ومؤسَّساتها، إذ كانوا ممَّن أسهم في الدفاع عنها أمام القوى الملكية الإمامية، وأمام تهديدات النظام الاشتراكي اليساري الجنوبي. وكانوا جزءًا مِن «المؤتمر الشعبي العام» التنظيم السياسي الحاكم الذي شُكِّل عام 1982م، وضمَّ كلَّ القوى السياسية والاجتماعية في الشمال.

مع قيام الوحدة، وإفساح المجال أمام تشكُّل الأحزاب السياسية، اتَّجه «الإخوان المسلمون» لتشكيل حزب «التجمُّع اليمني للإصلاح»، والدخول في العمل الديمقراطي، والمشاركة في الانتخابات العامَّة، وهذا منحهم مواقع متقدِّمة في مجلس النوَّاب ومجلس الوزراء ومجلس الرئاسة، وفرض حضورهم شريكًا للحزبين الحاكمين، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني. وفي عام 1994م شارك «الإصلاح» في صفوف القوَّات الحكومية دفاعًا عن الوحدة والنظام الديمقراطي تجاه رغبة «الاشتراكي» في الانفصال والعودة لما قبل عام 1990م.

وقد باتت أدبيَّات «الإصلاح»، وبياناته وتصريحاته ومواقفه، تتماهى مع واقع الدولة القُطرية، وهمومها وقضاياها وشؤونها الداخلية والخارجية، وأصبح جزءًا مِن كينونتها السياسية والحزبية والوظيفية، وهذا فرض عليه استحقاقات تنظيمية وفكرية وثقافية على صعيد بنيته الداخلية. وهذا لم يلغ -في اتِّجاه آخر- ارتباط «الإصلاح» في اليمن بالحركة الأم، والتنظيم الدولي، إلَّا في وقت متأخِّر جدًّا، وعقب تدخُّل «التحالف العربي»، بقيادة المملكة العربية السعودية، في اليمن، في 26 مارس 2015م، وسعيها مع دولة الإمارات العربية المتَّحدة لتصنيف كيانات «الإخوان المسلمين» في عدَّة بلدان باعتبارها كيانات «إرهابية»،[55] حيث أعلن الحزب في أكثر مِن مناسبة، وعلى لسان قياداته عدم صلته بتنظيم «الإخوان المسلمين»؛[56] وأوضح نائب رئيس الدائرة السياسية في «الإصلاح»، عبده سالم، في مقال على موقع «الإصلاح نت» لسان حال الحزب، أنَّ «الإصلاح» تأثَّر ثقافيًّا بحركة «الإخوان المسلمين»، مؤكِّدًا أنَّ «الإصلاح» لم يكن -في أيِّ فترة مِن الفترات- امتدادًا تنظيميًّا أو منهجيًّا لهذه الحركة، وأنَّ هذا التأثُّر كان في مجمله تأثُّرًا بالدور المصري عمومًا، بحكم تأثير مصر في مجمل الثورات اليمنية التي قامت في اليمن، ابتداء مِن ثورة 1948م حتَّى ثورة 1962م.[57]

بالنسبة للسلفيِّين، الذين شهدت فترة الثمانينيَّات مِن القرن الماضي حضورهم وانتشارهم، كانت الأهداف الدعوية والتعليمية تحظى بالنسبة الأكبر مِن اهتماماتهم ومناشطهم. وهذا لم يمنع رموزهم مِن الانخراط في القضايا الدينية العامَّة والأحداث السياسية المهمَّة بشكل منفرد، أو مِن خلال تعاون مع «الإخوان المسلمين»، كما في حرب المناطق الوسطى، وانتخابات مجلس الشورى في الثمانينيَّات مِن القرن الماضي في الشطر الشمالي، ومواجهة فرض دستور علماني مع قيام الوحدة اليمنية بين الشطرين.

وعلى صعيد المجال المعرفي والفكري ظلَّ السلفيون حبيسي المنظور التاريخي للتاريخ السياسي الإسلامي، والتقريرات السابقة لعلماء الأمَّة في السياسة الشرعية؛ فهم وإن أبدوا تكيُّفًا مع الواقع القائم على المستوى المعيشي والاحتياجات الضرورية إلَّا أنَّ وعيهم وشعورهم ظلَّا مشدودين للماضي ينشدان استعادة الخلافة الإسلامية، ويرفضان الدولة القُطرية الحديثة بمصطلحاتها وهياكلها وأطرها ووظائفها، وذلك مِن منطلقات عدَّة:

- منطلق أنَّها أنظمة كفرية، ليست مِن الإسلام في شيء، بل هي نظم وافدة لا شرعية.

- منطلق أنَّها أنظمة جاهلية، يغلب عليها مخالفة الشريعة، ويطغى عليها الفساد والظلم.

- منطلق أنَّ القائمين عليها عملاء للقوى الأجنبية، ينفِّذون مخطَّطاتها ويتَّبعون قراراتها.

ومع ذلك، ظلَّ السلفيون يرون أنفسهم دون مستوى الانشغال بالتغيير السياسي؛ لذا توجَّهت جهودهم بعد الوحدة اليمنية نحو تشكيل جمعيَّات خيرية وإغاثية، ومؤسَّسات دعوية وتعليمية وتربوية مستقلَّة بهدف تشكيل تيَّار ديني رافض للأوضاع السياسية القائمة، ومتطلِّع لتطبيق الشريعة، وإقامة الخلافة الإسلامية![58]

الطرح السياسي السلفي خدم في كثير مِن أبجدياته وتقعيداته «تنظيم القاعدة»، الذي كان يستقي كثيرًا مِن أفكاره تجاه الأنظمة في المنطقة مِن الرؤى السلفية الحدِّية والمفاصلة للوضع القائم؛ وإن ظلَّ السلفيون رافضين لطريقة «تنظيم القاعدة» في السلوك والحركة، وآرائه ومواقفه المتطرِّفة، واستعجاله في المواجهة والصدام.

مع اختراق السلفيين مِن قبل الأفكار المروَّجة أمنيًّا في المنطقة، بعد منتصف التسعينيَّات مِن القرن الماضي، ظهر خطاب مغاير للسائد في الفكر والإطار المعرفي للسلفيين باليمن، حيث بات يُوصَف رئيس «الجمهورية»، والعامل على إدخال النظام الديمقراطي في أسس النظام السياسي في دولة الوحدة، بـ«ولي الأمر»، وهي صيغة تعدّ النظام القائم شرعيًّا، بغض النظر عن الشخص الحاكم، خصوصًا أنَّ هذا التيَّار بدأ يُسوِّق وجوب طاعة «ولي الأمر» وعدم جواز الخروج عليه. وشيئًا فشيئًا بات هذا التيَّار السلفي يجد دعمًا رسميًّا، محليًّا وإقليميًّا.[59]

ومع أحداث الربيع العربي، وتمكُّن ثوَّار 11 فبراير عام 2011م مِن إسقاط نظام «علي عبد الله صالح»، حدث لدى السلفيِّين تحوُّل فكري عميق وواسع، إذ اتَّجه السلفيون إلى ساحات الثورة، ثمَّ إلى تشكيل كيانات سياسية حزبية تحت مرجعية الدستور والقوانين النافذة. وأصبح حديثهم عن الدولة والجمهورية، خصوصًا بعد انقلاب جماعة الحوثي في 21 سبتمبر 2014م، معزَّزًا بالخطاب الديني والاستدلالات الشرعية. وأنكر فريق واسع مِنهم إقدام تنظيم «داعش» على إعلان الخلافة في أرض الشام، ورأوا أنَّها قفزة بعيدة المنال، لا تراعي السياقات، ولا تلبِّي احتياجات الواقع وضروراته.[60]

كما انخرط السلفيون في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي عُقِد في صنعاء خلال الفترة 18 مارس 2013م– 25 يناير 2014م، وأسهموا في تشكيل وصياغة الحلول والمعالجات المنشودة للأوضاع والأزمات اليمنية، استنادًا إلى مبدأ الحوار مع القوى الأخرى، سياسية واجتماعية ومذهبية ومناطقية. ورغم ذلك، ظلَّ فريق مِن السلفيين متحفِّظًا على مؤتمر الحوار ومخرجاته، لكنَّهم لم يقدِّموا البدائل الممكنة لإخراج البلاد مِن حالة التنازع والصراع.

ويعبِّر السلفيون المنخرطون في العمل السياسي عن التزام تام بالدستور اليمني وأهداف ثورة 26 سبتمبر وفق تأويل خاصٍّ لبعض العبارات، بما لا يناقض الإطار الكلِّي للدولة اليمنية، وهم مشاركون اليوم في المواجهات الدائرة لاستعادة الدولة، وفي المفاوضات السياسية الرامية لإنهاء الانقلاب وإيجاد حلول سياسية للأزمة. وهذا يجعلهم في خطٍّ متواز مع حزب «الإصلاح» بعد أن كانوا في خطٍّ مصادم له في فترة سابقة.

أمَّا «تنظيم القاعدة»، فقد عمل عام 2011م على المضي في مشروعه الخاص الهادف إلى إقامة إمارة إسلامية، وذلك مِن خلال بسط هيمنته على محافظة أبين، تحت لافتة «أنصار الشريعة»، ثمَّ عاد بعد القضاء عليه في أبين للتوجُّه إلى محافظة حضرموت، التي استولى عليها في أبريل 2015م، لكنَّه أخفق مرَّة أخرى، حيث خرج مِنها مخافة أن يتلقَّى ضربات جديدة تفني وجوده، بعد عام مِن السيطرة على مدينة المكلَّا وما جاورها.[61] هذا الإخفاق لم يتوقَّف على جهود التنظيم في اليمن، بل امتدَّ إلى العراق وسوريا وغيرها مِن الدول العربية، حيث وُجِّهت له ضربات عسكريَّة شرسة، مِن قبل تحالفات دولية تزعَّمتها الولايات المتَّحدة الأمريكية وبريطانيا.

إنَّ فكرة القتال المسلَّح التي تبنَّاها «تنظيم القاعدة»، وفق منظوره الثوري، ضدَّ أيِّ وضع قائم يخالف تصوُّراته، جعله في حالة مواجهة مع الحكومة اليمنية منذ تسعينيَّات القرن الماضي حتَّى الوقت الراهن، ويعمل وفق أطر ومرجعيَّات تنظيمية خارجية، من دون اعتبار للدستور والقوانين اليمنية. هذه الرؤى والمنطلقات الأيديولوجية الخاصَّة تجعل مِن الصعب التعاون معه في الإطار الوطني، وتعامل السلطة معه في ضوء عدم الاعتراف بها مِن قبل التنظيم.

الحوثيُّون مِن جهتهم لا يسعون لاسترداد الخلافة، فهم لم يكونوا جزءًا مِنها، بل كانوا خارجين عليها. وغاية ما يريده الحوثيُّون هو استرداد دولة الإمامة على جغرافيا اليمن

كاملاً، أو على مناطق نفوذها السابق؛ وبالتالي فهم غير معنيِّين بالخلافة الإسلامية، في حين أن الدولة القُطرية التي تأسَّست عام 1962م في وعيهم هي دولة انقلابية تأسَّست على أنقاض دولتهم ونظريَّتهم الثيوقراطية في الحكم.

أمَّا التيَّار الصوفي، الذي عاش أزهى فترات انتشاره زمن الدولة العثمانية، فإنَّ سقوط الدولة العثمانية بالنسبة له شكَّل مرحلة انعطاف سلبيَّة عليه، حيث فقد مستنده السياسي، ومِن ثمَّ الاقتصادي والعسكري. لذا لا يزال وعي التيَّار الصوفي مرتبطًا بالدولة العثمانية؛ يقول أبو بكر بن علي المشهور: «مِن فقه التحوُّلات التي تحدَّث بها -صلَّى الله عليه وسلَّم- المرحلة الغثائية، وقد تحدَّدت بالاستقراء والمتابعة الشرعية والتاريخية بمرحلة سقوط قرار الخلافة الإسلامي، وبالتحديد تنحية السلطان عبد الحميد الثاني، وإعلان الدولة العلمانية التي ترتَّب على بروزها تجزئة العالم العربي والإسلامي إلى قوميَّات...».[62]

غير أنَّ الصوفية في اليمن -اليوم- بعيدون جدًّا عن القضايا السياسية، مع اتِّصالهم بالسلطة، سواء أكانت شرعية أم سلطة أمر واقع. وهم غير معنيين بالحضور السياسي في الوقت الذي يعملون على قطف الثمار السياسية، مِن خلال اتِّصالهم بالحكَّام والمسؤولين في الدولة. «وفيما يفضِّل الصوفيون عدم الانخراط في الأحزاب وممارسة العمل السياسي، لكنَّ هذا لم يمنع نظام الرئيس المخلوع، علي عبد الله صالح، مِن استمالة عدد مِنهم، للعمل لصالح حزبه خلال فترة الاستقرار النسبي الممتدَّة مِن بعد حرب صيف 1994م وحتَّى 2006م، والذي تقلَّدت فيه عناصر محسوبة على الصوفية بعض المناصب ومارست السياسة من البوابة الخلفية. ومنذ إعلان الوحدة اليمنية -في العام 1990م- يُلاحظ أنَّ نظام (صالح) أسند وزارتي الأوقاف والعدل والجهاز القضائي في الغالب للمحسوبين على الصوفية، وفتح لهم قنوات الإعلام ليكون الخطاب الصوفي هو المسيطر، مقابل منعها تدريجيًّا على علماء الدين والدعاة المحسوبين على حزب (الإصلاح)».[63]

ولا يطرح في أدبيات ومنشورات التيَّار الصوفي باليمن أيُّ خطاب بشأن النظرة المستقبلية سواء للدولة القطرية أو للخلافة الإسلامية، بما يحملانه مِن مفاهيم وقضايا متغايرة. ومع ذلك، هناك ترحيب رسمي مِن قبل الأنظمة العربية والغربية بالتصوُّف

باعتباره إسلامًا معتدلاً، ووسطيًّا، ومتعايشًا، وبديلاً عن بقيَّة التيَّارات الإسلامية المنادية بالإصلاحات والتغييرات السياسية، أو بتطبيق الشريعة، أو استعادة الخلافة.[64]

ثالثًا: الجماعات الدينية في اليمن... بين الدستور والشريعة:

في ظلِّ تنحية الشريعة عن الحكم، وتغلُّب التيَّارات السياسية المتأثِّرة بالأفكار الغربية على السلطة، نشأت الجماعات الدينية على أنها ردّ فعل اجتماعي في هذا السياق، وباتت مجبرة على تكييف واقع هذه الدول والأنظمة تكييفًا فقهيًّا، ثمَّ التعامل معها في ضوء ذلك التكييف. وتبنَّت بعض هذه الجماعات مهمَّة إحياء التديُّن وقيم الالتزام، واستعادة الحكم الإسلامي، وتطبيق الشريعة، واستمدَّت حضورها مِن هذه الواجبات الكفائيَّة التي ينبغي للأمَّة التصدِّي لها.

وإذا كانت هوية الجماعات الدينية ترتبط بالإسلام عقيدة وشريعة فهذا يوجب عليها دومًا الحذر مِن أيِّ منح سياسي يستهدف إقصاء الشريعة الإسلامية، خصوصًا عقب بروز الفكر والنظام العلماني في القرن العشرين بالمنطقة العربية، مع بروز أحزاب يسارية وقومية علمانية على المشهد، وتمكُّن بعضها مِن الوصول للسلطة وفرض العلمانية، كما جرى مع اليسار اليمني عقب جلاء الاحتلال البريطاني عن الجنوب عام 1967م.

إذ غابت الإشارة للإسلام أو للشريعة الإسلامية عن دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الصادر عام 1970م؛ حيث نصَّ في (الباب الأوَّل) مِنه على أنَّ: «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جمهورية ديمقراطية شعبية، ذات سيادة، وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحَّد» المادة (1).[65] وأشار الدستور إلى الاشتراكية العلمية بشكل صريح، في المادة (7): «... ويقود تنظيم الجبهة القومية، على أسس الاشتراكية العلمية، النشاط السياسي بين الجماهير...»، وفي المادة (8): «تهدف الدولة إلى إدارة المجتمع بحيث أنَّ الثورة الوطنية الديمقراطية تُستكمَل على أساس الاشتراكية العلمية...».[66] وجاءت الإشارة للإسلام في المادة (31)، (الفصل الثالث: الأسس الاجتماعية والثقافية)، باعتباره تراثًا يُحافَظ عليه: «تحافظ الدولة على التراث العربي والإسلامي».[67] وهو الأمر ذاته الذي أكَّده الدستور الصادر عام 1978م، إذ جاء في (الفصل الأوَّل: الأسس السياسية)، مِن (الباب الأوَّل: أسس النظام الوطني الديمقراطي)، أنَّ: «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جمهورية ديمقراطية شعبية، ذات سيادة، وهي دولة تعبِّر عن مصالح

العمَّال والفلَّاحين والمثقَّفين والبرجوازية الصغيرة وكافَّة الشغِّيلة، وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحَّد، والإنجاز الكامل لمهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، تمهيدًا للانتقال إلى بناء الاشتراكية» المادَّة (1)؛ وأنَّ: «الحزب الاشتراكي اليمني المتسلِّح بنظرية الاشتراكية العلمية هو القائد والموجِّه للمجتمع والدولة...» المادَّة (3).[68]

في اليمن الشمالي، نصَّ دستور الجمهورية العربية اليمنية الدائم، في (الباب الأوَّل)، على أنَّ: «اليمن دولة إسلامية عربية مستقلَّة، ذات سيادة، وهي جمهورية ديمقراطية...» المادَّة (1)؛ وعلى أنَّ: «الإسلام دين الدولة...» المادة (3)؛ وعلى أنَّ: «الشريعة الإسلامية مصدر القوانين جميعًا» المادة (4).[69] وهو ما جعل الجماعات الدينية في تصالح مع النظام القائم بعد ثورة 1962م. بل أسهمت حركة «الإخوان المسلمين» مع بقيَّة فرقاء العمل السياسي، مِن مختلف التيَّارات، على صياغة «الميثاق الوطني»، وإن حدث خلاف على تشكيل قيادة تنظيم «المؤتمر الشعبي العام» السياسي، المعني بترجمة هذا الميثاق على الدولة وسلطاتها.[70]

تَبايُن الدساتير بين الشطرين انعكس على دستور اليمن الموحَّد، فقد نصَّ دستور الجمهورية اليمنية، الصادر عام 1991م، في (الفصل الأوَّل: الأسس السياسية)، مِن (الباب الأوَّل: أسس الدولة)، على أنَّ: «الإسلام دين الدولة...» المادَّة (2)، وعلى أنَّ: «الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع» المادَّة (3).[71] ومِن ثمَّ دخلت الجماعات الدينية، وبالأخصِّ مِنها حركة «الإخوان المسلمين»، صراعًا فكريًّا وسياسيًّا ونضالاً مجتمعيًّا للحفاظ على مصدرية الشريعة في الدستور. مِن ثمَّ جرى تغيير المادَّة ذاتها عقب حرب 1994م، وانتهاء قوَّة الحزب الاشتراكي اليمني، بالنصِّ التالي: «الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات».[72]

رأى «الإخوان المسلمون» في اليمن منذ وقت مبكِّر ضرورة إيجاد دستور لليمن، وقدَّموا مقاربات ومبادرات متعدِّدة منذ ثورة 1948م، ولم يجدوا غضاضة في وضع دساتير للدولة القطرية بمرجعية إسلامية حاكمة، بحيث تأخذ الشريعة الإسلامية في الدستور اليمني مكانتها الطبيعية. وقد عرَّفت الدساتير اليمنية المتعاقبة، في الشطرين وبعد الوحدة، اليمن بأنّها دولة مستقلَّة، جغرافيًّا وسياسيًّا، وبأنَّها دولة جمهورية أو دولة ديمقراطية، أو أنها كلتاهما معًا. وتموضع «الإخوان المسلمون» في الدولة والنظام القائم

بحسب ما هو متاح وممكن، وفي وضع دستوري وقانوني، ومن هنا لم يكن لديهم عداء تجاه الدستور أو النظام مِن حيث هو.

أمَّا التيار السلفي و«تنظيم القاعدة» فإنَّ بُعدهما عن الفكر السياسي المعاصر، والرؤى السياسية الحديثة، أدَّى بهما للشكِّ بمصطلحات: «الدستور» و«القانون» و«الجمهورية» و«الديمقراطية»، واعتبارها مفاهيم مضادَّة أو مخالفة للشريعة، وهذا جعلهما في حالة نفور واستنفار ضدَّ هذه المصطلحات، وما يتبعها مِن تعاطٍ إيجابي. وقد برز هذا بشكل أكبر في الجنوب إبَّان حكم الحزب الاشتراكي اليمني، وبعد الوحدة وإعلان نظام ديمقراطي، وتعدُّدية حزبية، وجعل الشريعة مصدرًا مِن مصادر التشريع، وهذا أدَّى إلى صدور فتاوى بكفر الديمقراطية، وتحريم الانتساب إلى الأحزاب، فضلاً عن تشكيلها.

وعقب انتهاء مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد في صنعاء، بين مختلف القوى والأطراف والأحزاب اليمنية، أسهمت شخصيَّات سلفية، تنتمي إلى اتِّحاد الرشاد اليمني، في لجنة صياغة الدستور الجديد، التي أصدر الرئيس عبد ربَّه منصور هادي قرار إنشائها في 8 مارس 2014م.[73] وهذا يمثِّل تحوُّلاً جوهريًّا مِن قضايا الدساتير وصياغته، وطرحها للاستفتاء الشعبي.

تنظيم «القاعدة»، الذي يرفض التشكُّل في إطار دستوري، سواء أعلن عن نفسه حزبًا سياسيًّا أم منظَّمة مجتمع مدني احتسابية، أم العمل مِن خلال الدستور والقوانين النافذة– لم يشارك بطبيعة الحال في مؤتمر الحوار الوطني، ولم يكن حريصًا على المشاركة بالأساس، فضلاً عن كونه لا يؤمن بآلية تنبع مِن الأطر الدستورية والديمقراطية. لهذا فهو لم يكن معنيًّا بالدستور الجديد، وظلَّ يسعى جاهدًا في سبيل اقتطاع رقعة جغرافية مِن اليمن، خصوصًا في محافظات أبين وشبوة والبيضاء وحضرموت؛ لإقامة إمارة إسلامية له فيها؛ خلافًا للحوثيين الذين أسهموا في مؤتمر الحوار الوطني لأجندات سياسية، مع تمسُّكهم بالسلاح وتحرُّكهم ميدانيًّا وعبر العمل العسكري؛ لفرض سيطرتهم على محافظات صعدة وما حولها، إلى حين انقلابهم على الدولة في 21 سبتمبر 2014م، وتصرفهم على أنهم سلطة أمر واقع وفق منظورهم الخاص. وفي حين صوَّت ممثِّلو جماعة الحوثي، والحراك الجنوبي، والمؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الناصري، وحزب الحقِّ، ضدَّ مادَّة «الإسلام دين الدولة»، صوَّت ممثِّلو حزبي التجمُّع اليمني للإصلاح واتِّحاد الرشاد اليمني لمصلحة بقائها.[74]

ويظلُّ موقف الصوفية مِن قضايا الشأن العام، ومنها قضية الدستور والشريعة، موقفًا سلبيًّا؛ لعدم قربهم مِن السياسة واهتمامهم بها.

رابعًا: الجامعات الدينية في اليمن... بين الشعب والأمَّة:

يُعَدّ الانتماء إلى الأمَّة المسلمة والولاء لها واجبًا شرعيًّا وفريضة دينية في وعي الجماعات الدينية الإسلامية وثقافتها؛ انطلاقًا مِن نصوص الكتاب والسنَّة المتعلِّقة بهذا المفهوم التكويني والعضوي. وفيما كان مفهوم الأمَّة هو السائد عبر التاريخ الإسلامي حتَّى أواخر عهد الدولة العثمانية أصبح مفهوم «الشعب» بديلاً يتسلَّل إلى ثقافة المنطقة في ظلِّ الأفكار القومية والوطنية التي تسرَّبت إلى المجتمعات الإسلامية، ويأخذ مكانته في الوعي الجمعي لدى شعوب المنطقة، عربًا وتركًا وفرسًا وكردًا وبربرًا... إلخ. وقد ارتبط هذا المصطلح بالدولة القومية والوطنية، إذ تنصُّ الدساتير عليه بشكل واضح في إشارة إلى رعاياها.

مع ترسُّخ الدولة القُطرية والوطنية، باتت الجماعات الدينية بمختلف توجُّهاتها تتعاطى مع هذا المصطلح بشكل أكبر، وتتساوق مع مدلولاته الثقافية والدستورية. وهذا لا يعني انبتارها عن الجسد الأكبر (الأمَّة) ولكنَّها حالة مِن التعاطي مع الواقع القائم الذي بات تغييره متعذِّرًا. لهذا ظلَّت معظم الدساتير العربية تنصُّ على أنَّ «الشعب... جزء مِن الأمَّتين العربية والإسلامية»، كما هو في عدد مِن الدساتير اليمنية قبل الوحدة وبعدها. ولم تكن الجماعات الدينية بعيدة عن هذا المفهوم والشعور، بل ظلَّت تعزِّزه وترسِّخه في مجتمعاتها كي لا تتحلَّل الأمَّة في ظلِّ عوامل النزاع والفرقة والصراع والتقسيم.

في اليمن، لم يكن لدى جماعة «الإخوان المسلمين» والجماعات السلفية الأخرى أيَّ تنافر بين انتمائهم إلى الشعب اليمني والأمَّتين العربية والإسلامية، إذ إنَّ وجود الأقلِّيّات العرقية والدينية لا يشكِّل في اليمن ظاهرة اجتماعية، إذ لا يتجاوز تعدادها في أحسن الأحوال 2- 5٪؛ كما أنَّ دساتير اليمن لم تحمل في غالبها طابعًا انفصاليًّا عن الأمَّة العربية والإسلامية. وهذا جعل «الإخوان المسلمين» والسلفيين حاضرين ومتفاعلين في كثير مِن قضايا الأمَّة، في مختلف الأقطار، وفي الصدارة مِنها قضية الشعب الفلسطيني. وهذا الحضور والتفاعل كان عبر الدولة، وعبر المجتمع المدني، وعبر الحراك الجماهيري، أي في بعد وطني جامع. وقد تضمَّنت أدبيَّات حزب «الإصلاح» و«الرشاد» و«السلم والتنمية» مصطلح «الشعب اليمني» باعتبارهم جزءًا مِنه، وانتمائهم الأوَّل له، ومن هنا فولاؤهم له لا يتناقض وفق ثقافتهم مع الولاء للأمَّة.

«تنظيم القاعدة» في اليمن، الذي يضمُّ في عناصره شخصيَّات مِن دول الجزيرة العربية- لا يؤمن بمبدأ التمييز بين أبناء الأمَّة على أساس شعبوي، أو سلطوي -كما تقدَّم معنا. ومن هنا فإنَّ مفهوم الأمَّة لديه هو المقدَّم وهو الحاضر، ولهذا فهو يرى ضرورة الانخراط في قضايا الأمَّة بشكل مباشر، مِن دون أيِّ مراعاة للواقع اليمني. وهو ما جعل عناصر التنظيم ينخرطون في القتال في كلٍّ مِن: أفغانستان والعراق والشيشان والبوسنة والهرسك وغيرها، مِن منطلق تحقيق الانتماء والولاء لعموم الأمَّة بدون أيِّ اعتبار آخر. وعليه فالأمَّة مقدَّمة في وعي ووجدان عناصر التنظيم على الشعب؛ نتيجة التغذية الفكرية والثقافية والشرعية التي يتلقَّاها عناصر التنظيم، وتوجد لديهم حالة مِن الفصام بين الشعب والأمَّة.

أمَّا جماعة الحوثي فهي تنطلق مِن رؤية طائفية، إذ لا يزال خطاب الحوثيين يحمل لغة تمييزية بين أتباعهم وبين عموم الشعب، مع سعيهم لجرِّ أتباع المذهب الزيدي إلى التقارب والتحالف مع أتباع المذهب الشيعي الاثني عشري بالمنطقة، ومِن ثمَّ لا وجود لمفهوم الشعب أو الأمَّة، إذ لا قيمة للمصطلحين إلاَّ في ضوء القبول والتسليم بنظرية «الحقِّ الإلهي في الحكم»، واعتبار أئمَّتهم محلَّ الولاء والبراء، كما تمتلئ به شعارات الجماعة الخطابية والإعلامية والمسجدية والتثقيفية.[75]

خاتمة:

تشكِّل الجماعات الدينية بمختلف توجُّهاتها ظاهرة اجتماعية واسعة في اليمن، وهي حاضرة في الشأن العام، وتمارس أدوارها في هذا الميدان مِن منطلقاتها الدينية، وهذا يجعل خطاباتها ومواقفها مؤثِّرة في المجتمع اليمني المتديِّن بفطرته، ومن هنا فمِن المهم تقييم أدائها وأفكارها ومواقفها وسياساتها بما يخدم اليمن حاضرًا ومستقبلاً. وقد ناقشت الورقة طبيعة العوامل والمؤثِّرات التي تتحكَّم في سياسات الجماعات الدينية ومواقفها إزاء قضايا السيادة والاستقلال في اليمن، مِن خلال عدَّة محاور، وخرجت بالنتائج الآتية:

1- هناك تباين بين هذه الجماعات الدينية في إدراكها للمتغيِّرات السياسية والواقعية التي طرأت على المشهد

2- اليمني، بالتبعيَّة مع المشهد الإقليمي والدولي، ومن ثَمّ فهناك تباين في مواقفها وسياساتها تجاه الواقع؛ إذ لا يزال بعضها عالقًا في موروثه التاريخي الذي تجاوزته الأحداث.

3- قضايا السيادة والاستقلال لم تحظ باهتمام تامٍّ لدى الجماعات الدينية في اليمن، وهذا جعل مواقفها وسياساتها في بعض الأحوال، أو مِن بعض الجماعات، سلبيَّة تجاه القضايا الوطنية والمصلحة العامَّة.

4- شكَّل الإخوان وتيَّار مِن السلفيين تجاوبًا أفضل من غيرهما مع قضايا السيادة والاستقلال، بينما شكَّل الحوثيون والقاعدة تجاوبًا خطرًا مع هذه القضايا.

5- اليمن، في الغالب الأعم، لم يكن منفكًّا عن انتمائه العربي والإسلامي، وهذا بدوره أسهم في عدم خلق فجوة كبيرة لدى الجماعات الدينية بين انتمائها وولائها المحلِّي وانتمائها وولائها للخارج.

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن وضع التوصيات الآتية:

- على صانع السياسات في السلطة الاهتمام بشكل أكبر بمدى قناعات هذه الجماعات الدينية وانخراطها في القضايا الوطنية من دون انفكاك، وانزلاق باتِّجاه صناعة انتماءات وولاءات خارجية، كما حصل للأحزاب القومية واليسارية والليبرالية، وجماعات العنف (القاعدة والحوثيين). وهذا يستلزم اتِّصالاً فعَّالاً، وتشاركًا في صناعة هويَّة المجتمع والسلطة، وتشاورًا في القضايا المصيرية.

- على الجماعات الدينية مراجعة أدبيَّاتها وأفكارها ووعيها بما يتلاءم مع الواقع المعاصر وأدوارها الدينية والسياسية والاجتماعية، بما لا يفضي إلى انفكاكها عن مجتمعها المحلِّي واصطدامها مع الدولة الوطنية التي باتت جزءًا مِن واقع الأمَّة الإسلامية عمومًا.

الهوامش والمراجع:

1. توظيف الجماعات الدينية في النزاعات السياسية (اليمن أنموذجًا)، أنور بن قاسم الخضري، مجلَّة لباب للدراسات الإستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، السنة (6)، العدد (22)، مايو 2024م: ص59.
2. انظر: معجم المصطلحات السياسية، د. وضاح زيتون، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014م: ص177.
3. انظر: قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، د. أحمد سعيفان، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط1/2004م: ص405.

4. تدويل السيادة الوطنية في ظل المعاهدات والاتفاقيات الدولية، د. غفران بنت عايض القحطاني، المجلة العربية للنشر العلمي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح- الأردن، العدد (42)، في: 2/4/2022م: ص351:
https://2u.pw/rzAeo4dX

5. سيادة الدولة في ظل التطورات الدولية (دراسة تحليلية)، د. عمر بن أبو بكر أحمد باخشب، المجلّة القانونية، العدد (3)، هيئة التشريع والإفتاء القانوني، البحرين، 2015م: ص324.
https://www.lloc.gov.bh/QTopics/Q03T08.pdf

6. انظر نصَّ ميثاق الأمم المتَّحدة على موقع الهيئة:
https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

7. الوسيط في القانون الدولي العام، سهيل حسين الفيتلي، دار الفكر العربي، بيروت- لبنان، 2002م: ص125.

8. انظر نصَّ ميثاق الجامعة العربية على موقع الجامعة على الشبكة الإلكترونية:
https://www.alecso.org/nnsite/images/2016files/2017-02-22-12-54.pdf

9. معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي في العام 1928م، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية:
https://web.archive.org/web/20211127041029/https://yemen-nic.info/yemen/history/sofait.php

10. معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل بين اليمن وبريطانيا 11 فبراير 1934 م، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية:
https://yemen-nic.info/yemen/history/england.php?print=Y

11. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مكتبة العروة الوثقى، تعز- اليمن، ط1/2003م: ص134.

12. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص143.

13. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص196.

14. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص229.

15. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص256.

16. انظر في هذا الشأن: عدن منطلق النهضة الثقافية في اليمن الحديث والمعاصر.. (عصر النهضة العدنية: 1918م- 1967م)، د. إسماعيل قحطان، مركز عدن للدراسات التاريخية:

17. https://aden.center/articles/2510

18. انظر: الزيدية: نشأتها ومعتقداتها، القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء- اليمن، ط3/2007م.

19. انظر: المذهب الشافعي في اليمن: من القرن الرابع إلى السابع الهجري، جمال عبد الحبيب اليافعي، دار الوفاق للدراسات والنشر، عدن- اليمن، ط1/2012م: ص-151 155.

20. انظر: ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في بلدان جنوب الجزيرة العربية، د. عبد الله بن محمد أبو داهش، مجلة الدارة، دارة الملك عبد العزيز، الرياض- السعودية، مجلّد (10)، العدد (3)، 1984م:
https://darahjournal.org.sa/site/pictures/MAG_39.1.pdf

21. عام 1224هـ، انظر: إمارة آل يماني الأولى (تريم)، أحمد صالح الرباكي، ورقة ضمن كتاب مؤتمر: التاريخ والمؤرّخون الحضارمة مِن القرن السادس حتى القرن التاسع الهجري، الذي عُقِد في المكلّا- حضرموت، خلال 20- 21 ديسمبر 2016م، ط1/2019م: مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر، ص155:
https://2u.pw/Tm0lyHGp
وانظر: جهود علماء السنة في حضرموت في تقرير العقيدة والردِّ على المخالفين (رسالة ماجستير)، محمد بن عبد الله بلعفير، كلية الدعوة وأصول الدين- جامعة أم القرى، مكّة- السعودية، 1435هـ/1436هـ: ص-88 105:
https://ia601505.us.archive.org/2/items/bkb-aq03131-ketabpedia.com/bkb-aq03131-ketabpedia.com.pdf

22. انظر في هذا الشأن: الطليعة العربية الإسلامية، سعيد ثابت سعيد، مكتبة الأسرة العربية، إسطنبول- تركيا، ط1/2024م.

23. كان «حزب الحقّ» و«حزب اتِّحاد القوى الشعبية» أبرز حزبين يمثّلان تيَّار المذهب الزيدي في الساحة الديمقراطية، الأوَّل برؤى محافظة تقليدية والثاني برؤى منفتحة براغماتية.

24. انظر: مؤتمر «كيفية تفعيل الدور الصوفي في حماية الأمن القومي العربي»، مجلة السياسة الدولية المصرية، في: 7/11/2013م:
https://www.siyassa.org.eg/News/3347.aspx

25. انظر المرجع السابق ذاته.

26. تشكَّل حزب «اتِّحاد الرشاد اليمني» (alrshad.net)، و«حزب السلم والتنمية» (al-selm.net)، و«حركة النهضة للتغيير السلمي.

27. انظر: المشاريع الوحدوية العربية 1913م- 1989م (دراسة توثيقية)، د. يوسف خوري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط2/1990م.

28. كان جمال الدين الأفغاني هو أوَّل مَن دعا إلى الوحدة الإسلامية لمواجهة خطر الاستعمار الأجنبي للعالم الإسلامي، تحت شعار «الجامعة الإسلامية». انظر: الجامعة الإسلامية بين السيد جمال الدين الأفغاني والسلطان عبد الحميد الثاني.. أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين (رسالة ماجستير)، فاطمة الزهراء الرحماني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية- الجزائر، 2014م/2015م، (متوفرة على النت).

29. انظر: الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي، مجموعة مؤلِّفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط1/2012م؛ والماركسية بين الأمَّة والأممية، حسن خليل غريب، دار الطليعة، بيروت- لبنان، ط1/2002م.

30. انظر في هذا الشأن: معركة الدساتير بين العام والخاص، سليمان تقي الدين، بدايات، العدد (2) صيف 2012م:
https://bidayatmag.com/node/288

31. أو ما عُرِف اختصارًا بـ«داعش».

32. انظر في هذا الشأن: مفهوم دولة الخلافة في الطروحات الفكرية لمنظّري تنظيم القاعدة (الجهاد)، خالد محسن، مجلّة دراسات، كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلّد (47)، العدد (1)، 2020م: ص-897 909.

33. انظر في هذا الشأن: العلاقات الحوثية-الإيرانية: حلف مصلحي بغطاء مذهبي، أمل العالم، مركز الجزيرة للدراسات، في: 8/4/2015م:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/201548111933587128.html

34. جماعة الحوثي تصعد حملتها ضد الحكومة، الجزيرة نت، في: 4/9/2014م، متوفر على الرابط الآتي:
https://2u.pw/n7QOTV1j

35. مفهوم المواطنة والأسس التي تقوم عليها في ألمانيا ومصر (دراسة مقارنة)، نهلة محمَّد مصطفى جندية، كلية الحقوق- جامعة المنوفية، مصر: ص11:
https://jslem.journals.ekb.eg/article_182835_e28850271bb4944416a3d1e2f0ac46e0.pdf

36. انظر: التقسيم الإسلامي للمعمورة.. مِن دار السلم والحرب إلى الدار العالمية، محمد الناصري، مجلة التفاهم، المجلّد (10) العدد (37)، في: 30/6/2012م: ص-38 57:
https://tafahom.mara.gov.om/storage/al-tafahom/ar/2012/037/pdf/03.pdf

37. قاسم أمين: الأعمال الكاملة، تحقيق د. محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ط1976م: ج1/173.

38. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص144.

39. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص201.

40. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص258.

41. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص143.

42. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: 196، 229.

43. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص256.

44. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص279.

45. التجمع اليمني للإصلاح.. الرؤية والمسار، محمد عبد الرحمن المقرمي، بدون بيانات نشر، 1998م، انظر:
https://alislah-ye.net/userimages/pdf/roiaandalmsar.pdf

46. انظر: إعلان الإصلاح في الذكرى الـ26 لتأسيسه: ص-9 10:
https://alislah-ye.com/userimages/pdf/islah%20arabi.pdf

47. مثلاً، عرَّف حزب «اتِّحاد الرشاد اليمني» السلفي نفسه بأنَّه «حزب سياسي يمني، يتطلَّع إلى أن تكون له الريادة في تحقيق النهضة الشاملة، والقيام بإحياء المستطاع مِن الواجبات وفروض الكفايات، بالتعاون مع سائر مكوِّنات الشعب اليمني الصادقة في ولائها لله ولرسوله ولدينها ووطنها...». انظر:
https://2u.pw/oMH0UPE6
وعرّف «حزب السِّلم والتنمية» السلفي نفسه بأنه: «حزب وتنظيم سياسي يمني، لجميع فئات الشعب اليمني، ينطلق في عمله مِن ثوابت وأحكام الشريعة الإسلامية، ودستور الجمهورية اليمنية، والقوانين النافذة المتوافقة معها؛ ويعمل لنهضة البلاد في جميع جوانب الحياة». وينصُّ في الرؤية: «الريادة في العمل السياسي، لتحقيق السِّلم والتنمية الشاملة في اليمن»، وفي الرسالة: «تحقيق النهضة الشاملة للوطن، وبناء دولة المؤسَّسات، بالاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وفق الرؤية الإسلامية». انظر:
https://www.al-selm.net/?no=2

48. أُسِّس تنظيم القاعدة على يد أسامة بن لادن وعدد مِن رموز الجهاد العرب في أفغانستان أوائل التسعينيَّات مِن القرن العشرين.

49. المقصود بـ»الخطاب الأممي» -في سياقات معيَّنة- النزعة الخطابية العابرة للأوطان والشعوب نحو العالمية، فهو يشير إلى خطاب يركِّز على القضايا التي تهمُّ البشر عمومًا، بغضِّ النظر عن قوميَّاتهم وأديانهم وبلدانهم.

50. انظر: (سايكس- بيكو) في وعي المتشددين العرب بين الوحدة والقسمة، هاني نسيرة، صحيفة الشرق الأوسط، في: 28/6/2016م:

51. https://2u.pw/MxEaLppe

52. تنظيم القاعدة: النشأة، الخلفية الفكرية، الامتداد (اليمن نموذجًا)، سعيد علي الجمحي، مكتبة مدبولي، القاهرة- مصر، ط1/2008م: ص491.

53. انظر في هذا الشأن: حركات الإسلام السياسي في اليمن، د. عبد الملك محمد عيسى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط1/2012م: ص-191 192.

54. انظر في هذا الشأن: الحوثيون والزيدية التطويع والممانعة، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، إسطنبول- تركيا، ط1/2023م.

55. إحياء لغة الإسلام العالمية، أبو بكر العدني بن علي بن أبي بكر المشهور، منتديات وادي حضرموت الثقافية الاجتماعية، حضرموت- اليمن، ط1/2005م: ص62:
https://www.alhabibabobakr.com/wp-content/uploads/2013/03/ahyaa.pdf

56. انظر في هذا الشأن: المركز الثقافي الاجتماعي الإسلامي في جنوب اليمن، سعيد ثابت سعيد، مكتبة الأسرة العربية، إسطنبول- تركيا، ط1/2024م.

57. السعودية: حزب الله والإخوان وداعش جماعات إرهابية، العربية، في: 7/3/2014م:
https://2u.pw/MOoG6vx

58. رئيس «الإصلاح اليمني» ينفي ارتباط الحزب بتنظيم «الإخوان»، عربي21، في: 13/9/2016م:
https://2u.pw/GvwWNvzG

59. حزب «الإصلاح» ينفي صلته بجماعة «الإخوان» ويقرّر أنَّه مكوّن شعبي يمني، القدس العربي، في: 12/7/2017م:

https://2u.pw/deBXebME

60. انظر في هذا الشأن: السلفية في اليمن.. مدارسها الفكرية ومرجعياتها العقدية وتحالفاتها السياسية، أحمد محمد الدغشي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، ط1/2014م:
https://studies.aljazeera.net/ar/ebooks/book-1210

61. انظر: سلفية المخابرات: كيف يستخدم الجامية والمدخلية الاغتيال النفسي لتدمير خصومهم؟، ونيس يحيى، الجزيرة نت، في: 14/2/2019م:

https://2u.pw/RdSViDKb
كان الباحث حاضرًا هذا المعترك الجدلي وشاهدًا على فترة التحوُّلات تلك.

62. انظر في هذا الشأن: كيف استولت القاعدة على مدينة يمنية وسيطرت عليها وفقدتها في النهاية، توفيق الجند ود. غريغوري دي جونسن ومحمد الكثيري، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: 22/12/2020م:
https://sanaacenter.org/files/387_Days_of_Power_ar.pdf

63. إحياء لغة الإسلام العالمية، أبو بكر العدني بن علي بن أبي بكر المشهور، مرجع سابق: ص97:
https://www.alhabibabobakr.com/wp-content/uploads/2013/03/ahyaa.pdf

64. صوفيو اليمن: نأي عن المشهد السياسي، عارف بامؤمن، العربي الجديد، في: 4/10/2015م:
https://2u.pw/tYsg9pOQ
انظر: الصوفية ضد الإسلام السياسي لدى الأنظمة العربية، علي أنوزلا، العربي الجديد، في: 10/10/2014م:
https://2u.pw/abQZZEzi

65. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص196.

66. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص197.

67. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص200.

68. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص230.

69. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص143.

70. انظر: مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء- اليمن، ط2/2008م: ص-242 244.

71. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص256.

72. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص279.

73. انظر: العامري: لجنة صياغة الدستور تبدأ في رسم الخارطة الدستورية ومناقشة تقسيم ثروة الأقاليم، الرشاد برس، في: 26/3/2014م:
https://2u.pw/3hskHkig

74. خلاف باليمن حول هوية وإسلامية الدولة، الجزيرة نت، في: 25/7/2013م:
https://2u.pw/BUs0tp2W

75. مشروع الحوثيين في إحياء الإمامة وتغيير الهوية: قراءة سياسية في خمس وثائق حوثية، عبد الله الأمين، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، في: 24/6/2024م:
https://2u.pw/Y2VTXoNz

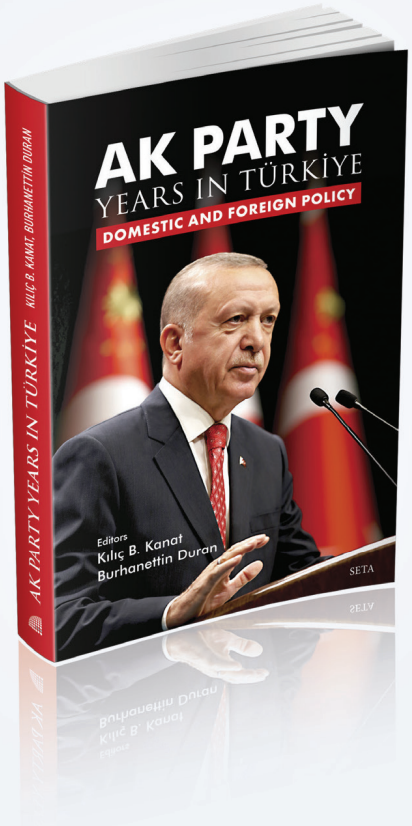

AK Party Years in Türkiye | Domestic and Foreign Policy

May 2023 | Kılıç Buğra Kanat, Burhanettin Duran

The AK Party years in Türkiye have been truly transformational. When the party was established in 2001, the country was going through major economic and political crises. Today, under the leadership of President Erdoğan, Türkiye is a middle power with serious global ambitions. In the nearly two decades since its inception, the AK Party has been confronted with major domestic and foreign policy challenges.

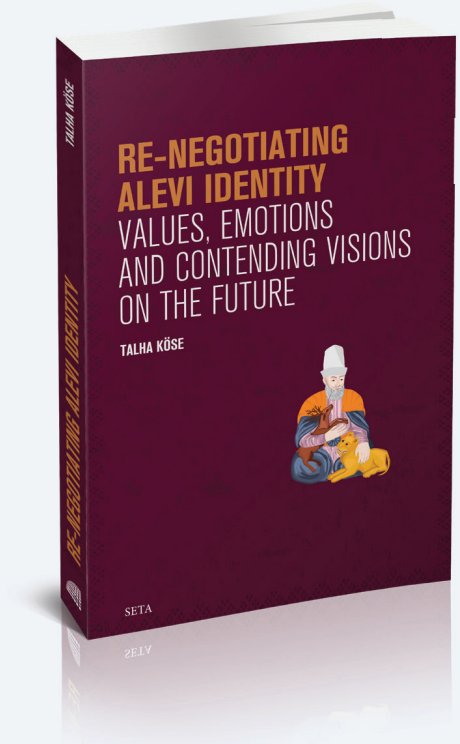

Re-Negotiating Alevi Identity | Values, Emotions and Contending Visions on the Future

May 2023 | Talha Köse

This book investigates the transformation and the politicization of Alevi identity within the social and political context of post-1980 Türkiye. This study specifically focuses on the role of collective emotions and values in forming and transforming Alevi identity

المهدِّدات الداخلية والخارجية للأمن القومي السوداني: نظرة إستراتيجية

تيراب أبكر تيراب*

* باحث، السودان.

ملخص:تناولت هذه الدراسة من نظرة إستراتيجية موضوع المهدِّدات الداخلية والخارجية للأمن القومي في جمهورية السودان التي تُعَدّ من أهم الأقطار في القرن الإفريقي والعالم العربي، إذ يعيش السودان حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي لما يحدث فيه من تطورات بعد تغير النظام السياسي السابق بثورة شعبية أطاحت بحكم المشير عمر حسن أحمد البشير في عام 2019م. حيث تُعد دراسة الوضع الأمني أمرًا بالغ الأهمية؛ لأنه من الصعب دون استقرار أمني تحقيق أي استقرار سياسي أو نهضة اقتصادية على المدى القريب في السودان. هذا على المستوى الداخلي، أمّا على المستوى الخارجي فكما أنّ لأمن السودان واستقراره تأثيرات إيجابية في المنطقة، فإن أي حالة من عدم الاستقرار في هذه الدولة صاحبة العمق الإستراتيجي ستشكل تهديدًا لأمن دول المنطقة الأخرى واستقرارها.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن القومي، السودان، مهدِّدات الأمن القومي، مهدَّدات الأمن القومي السوداني.

Internal And External Threats to the National Security of Sudan: A Strategic Overview

TIRAB ABBKAR TIRAB*

ORCID NO: 0000-0001-7267-5929

ABSTRACT: *This study strategically examines the internal and external threats to national security in the Republic of Sudan, one of the most significant countries in the Horn of Africa and the Arab world. Sudan has been experiencing political, security, and economic instability following the developments that took place after the popular uprising that overthrew the regime of Field Marshal Omar Hassan Ahmed ALBASHEER in 2019. Analyzing the security situation is of critical importance, as achieving political stability or economic development in the near future is difficult without a stable security environment. On the domestic level, this is essential, and on the regional level, Sudan's security and stability have positive implications for the surrounding region. Conversely, any instability in this strategically vital country poses a threat to the security and stability of neighboring states*

* Researcher, Sudan.

Keywords: Security, National Security, Sudan, Threats to National Security, Threats to Sudanese National Security.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(2/14)
167 - 198

Received Date: 01 / 03 / 2025 • Accepted Date: 22 / 05 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-002-009

المقدمة:

الأمن من الاحتياجات الأساسية لحياة الإنسان، وقد كان موضع اهتمام منذ قيام المجتمعات البدائية التي حرصت على تنظيم حياتها وتأمين كياناتها الاجتماعية من التهديدات الخارجية والداخلية. وظل مفهومه في تطور مستمر تبعًا لتطورات حياة البشرية، حتى أصبح مفهومًا يشمل جميع مناحي حياة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها.

مصطلح الأمن القومي «National Security» ككثير من المصطلحات المتعلقة بالقومية والإرادة الوطنية ظهر بعد قيام ما يسمى بـ«الدولة القومية» في أوروبا، عندما تضافرت الإرادات القومية ووضعت حدًّا للحرب التي كانت دائرة وقتئذٍ. ومن وقتها أخذ مصطلح «الأمن القومي» يتطور مع تطورات الحياة المختلفة إلى أن أصبح يعني القدرة الشاملة والمؤثرة للدولة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية. ظهرت فكرة الإستراتيجية أوّلاً في المجال العسكري، لكنها حاليًّا أصبحت تدخل في حيز مختلف المجالات، خاصة تلك التي تتعلق بقضايا الأمن القومي ومهدِّداته. وينبثق أصل كلمة «إستراتيجية» من كلمة «ستراتيجوس» في اللغة اليونانية، التي تعني القائد العسكري أو الجنرال. في وقت لاحق، جرى استخدامها للإشارة إلى كبار المسؤولين في الإمبراطورية البيزنطية. حاليًّا يُنظَر إلى فكرة الإستراتيجية على أنها علم أو فن يربط بين تحقيق الأهداف والغايات العظيمة، واستخدام الفرص والموارد الموجودة من أجل الانتقال ممّا هو موجود إلى ما يُراد تحقيقه.

وتُعرَف الإستراتيجية الأمنية على أنها خطّة شاملة لاستخدام الفرص والقوى الاقتصادية والدبلوماسية والنفسية لدعم سياسة الدولة بشكل فعال من خلال الوسائل العلنية والسرية لتحقيق الغايات الأمنية. ويجري التعبير عن الصلة بين الأمن والإستراتيجية في العديد من الدراسات العلمية بـ«الإستراتيجية الأمنية». ومن ثَمّ هي رؤية موجّهة نحو الأمن، تهدف إلى منع حدوث أي ثغرات أمنية، باستخدام جميع الوسائل والإمكانيات؛ لتوفير الاستقرار الأمني المنشود.

والصلة بين الأمن والإستراتيجية من منظور الأمن القومي يمكن أن تُعرَّف بأنها: طريقة تحقيق الأهداف والغايات التي تحددها الأجهزة والمؤسسات المعنية بضمان الأمن الوطني وتحقيق الأهداف الوطنية. في الواقع، الغاية من الإستراتيجية الأمنية هي

المنظور الشامل الذي يمكّن من تحديد الخُطط وتنفيذها لحل القضايا الأمنية. ومن ثَمّ ففي تقديرنا أن العلاقة بين الأمن والإستراتيجية هي علاقة الوسيلة والغاية. فإذا كان توفير الأمن والاستقرار هدفًا، فإن كل الطرق والإستراتيجيات المتبعة لتحقيق هذا الهدف هي وسائل.

السودان من الأقطار التي تتبوّأ مكانة مهمّة في محيطه الإقليمي، ومن هنا يُعَدّ ذا تأثير مهم في منظومة الأمن القومي الإفريقي، ويمتلك خصوصية تترتب عليها تحديات أمنية كبيرة ومتعددة، إذ إنه دولة مترامية الأطراف حتى بعد انشطار إقليميه الجنوبي. ويمتلك حدودًا مفتوحة على عشر دول، معظمها دول فقيرة اقتصاديًّا وغير مستقرة أمنيًّا، تعاني مشكلات مجتمعية؛ بسبب عدم قدرتها على إدارة التعدد الإثني فيها، وعدم الاستقرار السياسي، وما يترتب على هذه العوامل وغيرها من مهددات للأمن الفردي والقومي.

حاليًّا يعيش السودان تغيرات كبيرة؛ بسبب التطورات المحلية والإقليمية والدولية، وكل هذه المتغيرات بجمع مستوياتها لها تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة في الأمن القومي السوداني، وهذا يستدعي دراسة هذه التأثيرات وتحليلها وما تفرزه من تهديدات، ومن ثم تحديد المتطلبات التي ينبغي تحقيقها لمواجهة هذه التحديات والمخاطر، ثم تهيئة الظروف لبلورة إستراتيجية للأمن القومي تحقق الاستقرار الأمني السوداني الذي حتمًا سينعكس إيجابًا على تحقيق النهضة والتطور اللذين ظلا يطمح إليهما الشعب منذ الاستقلال. وانطلاقًا من هذا الصدد جاءت هذه الدراسة لتتناول مهددات الأمن القومي السوداني الداخلية والخارجية من منظور إستراتيجي.

1) مفهوم الإستراتيجية:

مصطلح الإستراتيجية من أكثر المصطلحات المتداولة الشائعة في الدول والمجتمعات، وهذا أدى إلى زيادة الغموض في فهم معناها الصحيح، وذلك على مستوى التخصصات المختلفة. فأحيانًا المفردة تُستخدَم للدلالة على الأهمية القصوى؛ فيُقال: هذا موقع إستراتيجيّ، أو هذا مورد إستراتجي. وفي بعض الأحيان تُستخدَم للتعبير عن مدى خطورة وحساسية أمر ما؛ فيقال: معلومات إستراتيجية، وخطة إستراتيجية، وما شابه ذلك من الأسماء والصفات التي أصبحت تسبق أو تلحق بمفردة إستراتيجية لتدل على مدلولات مختلفة.

لذلك يمكننا القول: إن الإستراتيجية مفهوم واسع، ومصطلح ظل يتنازعه المفكرون

في مختلف العلوم والتخصصات، والكل يحاول أن يطوعه ليتلاءم مع تصوراته الفكرية. ولهذا السبب ليس للإستراتيجية تعريف موحد متفق عليه، لكن بالمقابل هناك أُسس ومرتكزات عامة تحكم لعبة الإستراتيجية، حاول البعض أن يجعلها بمثابة مبادئ عامة تمثل القاسم المشترك بين كل المفاهيم؛ منها: وضوح الأهداف وتكاملها وواقعيتها، والابتكار، والاستمرارية، وبُعد النظر، والعقلانية، والتخصص، والقدرة على التعامل مع جميع المتغيرات، والبساطة وخفة الحركة، وتحقيق التعاون والتنسيق مع جميع الأطراف المعنية، وغيرها.[1]

كما ذُكِر آنفًا فإن لمصطلح الإستراتيجية عدة تعريفات؛ تختلف باختلاف التخصصات والمدارس وهدف الاستخدام، لكننا في هذه الدراسة سنعتمد تعريف البروفسور وخبير التخطيط الإستراتيجي محمد حسين أبو صالح منطلقًا، وذلك لإدراك الخبير التام بمجريات الأحداث في السودان البلد المعني بالدراسة، ولتناوله موضوعات مشابهة لموضوع الدراسة في العديد من المنشورات العلمية. حيث يعرف الإستراتيجية بأنها: «قدرة الدولة على تشكيل المستقبل وفق الإرادة الوطنية».[2]

نتيجة للتطور الذي وصلت إليه الإستراتيجية بسبب التطور التقني والفكري وزيادة الحاجة إلى التخصص، فقد تعددت أوجهها ومستوياتها وحقولها، بحيث أصبح لكل حقل من الحقول إستراتيجيته الخاصة التي تلائم اعتباراته المعنوية ومعطياته المادية. فمن حيث المستوى هناك إستراتيجية عليا شاملة أو كلية وهذه تمثل المستوى الأعلى، وإستراتيجية متخصصة وهي تمثل مرحلة التنفيذ للإستراتيجية العليا أو الشاملة في المجال المعني وأحيانًا يطلق عليها الإستراتيجية العملياتية، ثم الإستراتيجية الفرعية وهي المستوى الأدنى الذي يشمل الفروع المختلفة للمجال المعني، كالإستراتيجية العسكرية التي تتفرع إلى برية وبحرية وجوية.[3]

وتختلف الإستراتيجية العليا في الدولة من حيث السلطة القائمة عليها، ومن حيث مستواها ومداها ووسائلها. فالقيادة السياسية العليا هي التي تتولى الإستراتيجية العليا أو الشاملة للبلاد، في حين تُعدّ الإستراتيجية المتخصصة من ضمن نطاق عمل القيادة الإدارية المتخصصة: العسكرية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها. والإستراتيجية الشاملة هي التي تقدّر وتنمّي وتحشد الإمكانات والطاقات البشرية

والاقتصادية والمؤسسية كافة لتحقيق الأهداف المنشودة قوميًّا. وهي تحدد المهام والأدوار كافة لمختلف الإستراتيجيات التخصصية، وتؤمن توافقها وانسجامها.[4]

> يُعرَّف الأمن بأنه « تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استثمار أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار »

2) مفهوم الأمن:

تتشابه معاني الأمن في بعديه اللغوي والاصطلاحي، حيث تركز جمعيها على أن الأمن هو تحقيق السَكينة والطمأنينة والاستقرار على مستوى الفرد والجماعة.[5] وقد تناولت الدراسات والمعجمات اللغوية المختلفة مفردة (الأمن) فعدتها مرادفة للطمأنينة، أو نقيضًا للخوف أو مساويًا لانتقاء الخطر، ويجيء استخدام مفردة الأمن عادة للتعبير عن التحرر من الخطر أو الخوف.[6]

وللأمن تعريفات عدة؛ لتنوع النظرة واختلاف التصور، وتباين المشارب، وهناك اتفاق على بعض وظائفه وأهدافه؛ فقد عرّفته موسوعة السياسة بأنه: «تأمين الدولة ضد المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تؤدي بها إلى المهالك والانهيار نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي».[7] وفي هذا السياق عُرِّف الأمن بأنه: «تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرّة توفّر له استثمار أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار».[8] وعُرِّف أيضًا بأنه: «تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددهما داخليًّا وخارجيًّا، وتأمين مصالحهما، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وسياسيًّا لتحقيق الأهداف والغايات التي تُعبّر عن الرضاء العام في المجتمع».[9]

ويُعَدّ أبرز من كتب في الأمن وعرّفه وزير الدفاع الأمريكي، ومدير البنك الدولي الأسبق بروبرت مكنمارا، الذي عرّف الأمن في كتابه جوهر الأمن بأنه: «يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة»، وأفاد بأنه «ليس هناك أمن بدون تنمية، وأي دولة لم تنمُ لن تنعم بالأمن إطلاقًا». واستطرد قائلًا: «إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقة في كافة المجالات في الحاضر أو المستقبل».[10]

ومن أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولاً تعريف باري بوزان (Barry Buzan) أحد أبرز الأكاديميين البريطانيين المتخصصين في الدراسات الأمنية، فهو يعرّف الأمن بأنه: «العمل على التحرّر من التهديد»، وفي سياق النظام الدولي يرى أنه: «قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقبلي، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية».[11]

وانطلاقًا ممّا ذُكِر آنفًا يتأكد أن الأمن ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء الاقتصادي أم الاجتماعي أم السياسي: الداخلي أو الخارجي منه. وهناك عدة أسئلة يطرحها مفهوم الأمن، في مقدمتها: لمن الأمن؟ أللفرد هو أم لبعض الأفراد، أم لمعظمهم، أم لهم جميعًا؟ ألدولة واحدة هو، أم لبعض الدول، أم لمعظمها أم لكلها؟ وتبعًا لهذه الأسئلة الجوهرية نجمت عدة مستويات متعلقة بالأمن، أصحبت هي في حد ذاتها حقول للدراسات والبحوث، وهي: الأمن القومي، والأمن المجتمعي، والأمن الإنساني. ولأن موضوع دراستنا يتعلق بالأمن القومي للسودان، فسنتناول مفهوم الأمن القومي في المساحة القادمة من الدراسة بصورة أكثر تفصيلاً.

3) مفهوم الأمن القومي:

يُعَدّ الأمن القومي من الأمور المهمّة التي تتصدر أوليات واهتمامات الأمم، وإن اختلفت في قوتها وحجم الأخطار التي تتعرض لها، حيث يُقاس نجاح أي دولة بقدر ما توفّره لشعبها من مستوى أمني. وقد برز تعبير الأمن القومي على الصعيد السياسي واضحًا في العصر الحديث، وارتبط بالأحداث العسكرية، وعلى وجه الخصوص بالتوازنات الإستراتيجية وصراعات القوى.[12] وبالرغم من الأهمية التي يحظى بها مفهوم «الأمن القومي» إلا أنه كغيره من المصطلحات الحديثة لم يتحقّق التوصل إلى تعريف متّفق عليه؛ لذلك نجد اليوم العديد من التعريفات التي يُعرَّف بها مصطلح الأمن القومي، منها:

تعريف دائرة المعارف البريطانية، الذي يفيد بأنه: «حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية». وتعريف آخر شائع لمفهوم الأمن القومي، هو تعريف هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق؛ الذي عرّف الأمن القومي بأنه: «أيّ تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء».[13]

يُلاحَظ من التعريفين السابقين ومن التعريفات الأخرى التي تتعلق بالأمن القومي التي وقف عليها الباحث، أن مفهوم الأمن القومي لدى الدول المتقدمة يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالتهديدات الخارجية، ومن ثَمّ هناك ارتباط وثيق جدًّا بين منصبَي وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي اللذين يَعدّان حجر الزاوية في صنع السياسة الخارجية وتنفيذها. لكن مفكّري الدول النامية يرفضون ذلك الارتباط ويَعُدّون المهدّدات الأمنية في دولهم ليست خارجية فقط، بل معظمها داخلي؛ يتمثل في الصراعات القبلية والفقر والتلوث البيئي وضعف البنيات التحتية وغيرها. وفي إطار هذه الملاحظة يمكننا تعريف الأمن الشامل بأنه: «القدرة التي تمكن الدولة من تأمين إطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، والاقتصادية والسياسية، والأمنية والعسكرية، وفي غيرها من المجالات، في مواجهة المخاطر التي تهددها في الداخل والخارج، وفي السلم والحرب، مع ضمان استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل؛ لتحقيق الأهداف المنشودة».

1.3. ركائز الأمن القومي ومستوياته:

يرتكز الأمن القومي على أربع ركائز أساسية، أولها: إدراك التهديدات الداخلية والخارجية إدراكًا يمكّن الدولة من استحداث الأساليب والطرق المناسبة لدرع تلك التهديدات. ثانيها: رسم إستراتيجية لتنمية وتطوير واستخدام أَمْثل لقوة الدولة الشاملة.[14] ثالثها: توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء المنظومة الأمنية المتماسكة والقوية القادرة على القيام بدورها على أكمل وجه. رابعها: القدرة على إعداد سيناريوهات لمجابهة التهديدات الداخلية والخارجية.[15]

ويشتمل على أربعة مستويات: تبدأ بـ«أمن الفرد» الذي يهدف إلى تأمين الفرد وأسرته وممتلكاته ضد أي أخطار ومهددات تهدد أمنه وسلامته داخل البلاد وخارجها. والمستوى الذي يليه هو «أمن الوطن» الذي يهتمّ بمواجهة كل الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدّد أمن الدولة وسلامتها، ثم يأتي مستوى «الأمن القومي»، وأخيرًا مستوى «الأمن الدولي».[16] وجاءت هذه المستويات لتردّ على التساؤلات التي طُرِحت آنفًا في هذه الدراسة عن مفهوم الأمن.

2.3. أبعاد الأمن القومي:

ثمة عوامل وأبعاد عديدة تؤثر في الأمن القومي، في مقدمتها البُعد الاقتصادي، حيث هنالك علاقة قوية ومباشرة بين الاقتصاد والأمن ينبغي وضعها في الحسبان عند تناول موضوع الأمن القومي. فالتنمية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى تحقيق الأمن القومي للدولة والحفاظ عليه. ويأتي هذا الارتباط من كون قوة الاقتصاد الوطني تُعدّ أحد أهم الثوابت لدعم الأمن القومي واستقرار الدولة.[17] وتتمثل العلاقة غير المباشرة بين الاقتصاد والأمن الوطني في تأثير البعد الاقتصادي في باقي أبعاد الأمن القومي، وهذا بدوره يؤثر مباشرة في الأمن القومي للدولة. فعلى سبيل المثال يتأثر البعد العسكري للأمن القومي بمدى قوة اقتصاد الدولة التي بدورها تحدد حجم الإنفاق على هذا القطاع بالدولة.

وإذا أخذنا البُعد السياسي للأمن القومي، فإن للاقتصاد دورًا في الحفاظ على النظام السياسي للدولة، حيث إن التنمية والازدهار الاقتصادي من عوامل استقرار الدولة؛ إضافة إلى أن السياسة الخارجية للدولة ودورها الخارجي يقومان بشكل كبير على مدى حجم اقتصادها. كما أنه ليس هناك أدنى مستوى شك في أن اقتصاد الدولة يؤثر بصورة مباشرة في البُعد الاجتماعي، والثقافي، والجغرافي، والديمغرافي للأمن القومي. ولمزيد

من التوضيح سنتناول في المساحة القادمة من الدراسة أبعاد الأمن القومي كلًّا على حدة، وهي كالآتي:

1.2.3. البُعد العسكري:

يُعَدّ البُعد العسكري المكون الرئيس للأمن القومي، وهو يهدف إلى تأمين مصالح الدولة القومية والدفاع عن بقائها واستقلالها. حيث إن التهديدات ذات الطابع العسكري قد تؤدي إلى تدمير كل ما تحققه الأبعاد الأخرى للأمن القومي؛ لأن النزاعات الداخلية ذات الطابع العسكري، والأطماع الخارجية العسكرية تهدد أمن الدولة واستقلاليتها.[18] كما أن البُعد العسكري أكثر أبعاد الأمن القومي فاعلية ووضوحًا، وضعفه يشكل خللاً كبيرًا في منظومة الأمن القومي للدولة؛ لأن ضعفه قد يؤدي إلى الانهيار الكلي للدولة، ويعرضها لإخطار وتهديدات قد تصل إلى وقوعها تحت السيطرة الأجنبية، أو تشطيرها إلى دويلات صغيرة وضعيفة. ويرتبط البُعد العسكري بباقي أبعاد الأمن القومي ارتباطًا وثيقًا؛ لأن ضعف أي بُعد من أبعاد الأمن القومي الأخرى يؤثر في القوة العسكرية للدولة التي هي جوهر أمنها القومي. ومن ناحية أخرى يتصف الميزان العسكري لأي دولة بالنسبية، فمكانة الدولة ونفوذها يتغيران تبعًا لتغير موقعها في الميزان وقوة المنظومة العسكرية التي تمتلكها.

2.2.3. البُعد السياسي:

يُركّز البُعد السياسي للأمن القومي على السياسة الداخلية والخارجية والمنظومة السياسية للدولة. والسياسة الداخلية تتعلق بالنظام السياسي ونظام الحُكم داخليًّا، وفي هذا المضمار فإن الرضاء الجماهيري من المنظومة السياسية في البلاد يؤدي إلى تحقيق درجة من التماسك والتعاون الداخلي وهذا يعزّز الأمن القومي.[19] أما الجانب الخاص بالسياسة الخارجية فهو يركز على الجهد الدبلوماسي الذي تبذله الدولة وقدرتها على استثمار مصادر قوتها لتحقيق أهدافها القومية في المنظومة الدولية. بالإضافة إلى المقدرة على التأثير في الرأي العام الإقليمي والدولي وفي سياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة؛ بهدف تعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها في المجتمع الدولي. والجدير بالذكر هنا أن هذا الأمر يتأثر تأثيرًا مباشرًا بالقيادة السياسية وخبراتها، ومدى قدرتها على توجيه القوى الجماهيرية في الدولة وتشكيل المنظومة السياسية، والتنسيق مع وسائل الإعلام في تقديم صورة الدولة بشكل يتماشى مع تطلعاتها، ومع التطورات المحلية والإقليمية والدولية.

3.2.3. البُعد الاقتصادي:

ويُقصَد به التنمية وتحقيق الرفاهية للشعب، ويَعُدّ هذا البُعد التنمية والأمن مكملين لبعضهما. ويهتم بتأمين الموارد الاقتصادية الحيوية التي تحقق مستوى مناسبًا للدولة من الاكتفاء الذاتي لتجنب إمكانية الضغط عليها من الخارج. كما أنه لا يَعُدّ الموارد القومية التي تُخصَّص لتحقيق الأمن القومي خسارة؛ حيث إن العائد منها يعود بصورة مباشرة على تحقيق أمن الدولة والمجتمع واستقرارهما، ومن ثَمّ تتوفر البيئة المناسبة لتحقيق التنمية الشاملة.[20]

4.2.3. البُعد الجيبوليتيكي:

الطبيعة الجيوبوليتكية للدولة ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى سياسات الأمن القومي، إذ إن العوامل الجغرافية تُضاف إلى قوة الدولة ومركزها في النظام الدولي. ويتمثل تأثير هذا البُعد في حجم الدولة الجغرافي وشكلها، حيث تقاس أهمية الدولة الجيوبوليتكية بحجمها وموقعها والعلاقة بين الحجم والشكل والعمق الإستراتيجي، ومدى تأثير ذلك في تنظيم السياسات الدفاعية، والتماسك السياسي والاقتصادي.[21] كما يرتبط هذا البُعد أيضًا بالتضاريس من حيث مدى وجود موانع وحماية طبيعية في مناطق الحدود والمناطق الحيوية. وإلى جانب ما سبق ذكره، هناك أيضًا أهمية للموقع النسبي للدولة، ومدى علاقتها بالدول المجاورة ومنافذها البحرية والبرية، وتأثير ذلك في التجارة والنقل الدولي، وأهمية موقع الدولة بالنسبة للدول ذات المصالح الحيوية في المنطقة.

5.2.3. البُعد الديمغرافي:

يُعَدّ البعد الديمغرافي من الأبعاد المهمة للغاية للأمن القومي، حيث إن التماسك في الكثافة والتركيبة السكانية للمجتمع يؤثر تأثيرًا مباشرًا في الأمن القومي للدولة. فالعوامل الاجتماعية الإيجابية لها تأثيرها الإيجابي، وتجعل الدولة قادرة على مواجهة أي تهديدات داخلية وخارجية تمس الأمن القومي. وأهم مؤشرات هذا البُعد السكان من حيث العدد والتنوع ومعدل النمو والتوزيع الجغرافي،[22] وجميعها عوامل تؤثر مباشرة في التنمية الاقتصادية والدفاع عن حدود الدولة، أي القوة البشرية المتاحة للدولة. كما يرتبط هذا البُعد أيضًا بمدى اندماج المجتمع وتماسكه وطبيعة الصراعات داخله، وطبيعية تكوينه العرقي والمذهبي، ومدى التوافق والتنافر داخل هذا التكوين السكاني.

6.2.3. البُعد المعلوماتي:

يرتبط هذا البُعد بمدى قدرة الدولة على حصولها على المعلومات، وحفظها لمعلوماتها القومية. كذلك بمدى قدرة الدولة على الاستفادة من الثورة المعلوماتية في تحقيق أمنها القومي. حيث تُعَدّ المعلومات واحدة من أبرز محددات القوى في العلاقات الدولية في يومنا هذا؛ ونظرًا لأهمية المعلومات المتعلقة بالأمن القومي للدولة وسلامتها اعتادت الدول استبعاد مجموعة منها من نطاق المعاملات غير المباشرة، سواء داخل الدولة أو خارجها.[23] وأصبحت الدول تفرض على المعلومات التي تتعلق بأمنها القومي نطاقًا من السرية والكتمان، وتعدّها معلومات ذات صبغة سرية؛ كالمعلومات العسكرية، وبعض المعلومات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والصناعية.

4) العلاقة بين الإستراتيجية والأمن القومي:

هناك اتّجاهان بخصوص تعريف الإستراتيجية، أولهما يحصر المفهوم في النطاق العسكري فقط، ويُعَدّ أغلب رواده من قدامى الجنرالات والمحاربين، مثل الجنرال الروسي كارل فون كلاوز الذي عرّف الإستراتيجية بأنها فن استخدام المعارك للوصول إلى هدف الحرب. وكذلك الجنرال الألماني فون مولتكة الذي يرى أن الإستراتيجية هي فن الموائمة العملية بين الوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد وصولاً للهدف المطلوب؛ أي فن ملائمة الهدف مع الإمكانيات.[24]

أما الثاني وفي تقديرنا هو الأرجح، فتبلور بعد ثبوت أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العامل العسكري في الوصول إلى الأهداف الوطنية. ومن رواده الكاتب الإستراتيجي الهندي الجنرال د. ك. بالت الذي يرى أن الإستراتيجية هي فن تعبئة وتوجيه موارد الأمة أو مجموعة الأمم لدعم وحماية مصالحها، وهي تُعَدّ أفضل توزيع للإمكانات المتاحة لاستخدامها الأمثل لتحقيق الهدف.[25] أما الإستراتيجي الفرنسي أندرية فيرى أنها فن استخدام الإمكانات القومية المتاحة تحت جميع الظروف من أجل تحقيق أفضل شكل للمصالح القومية للدولة.[26]

في تقديرينا ومن خلال الاتجاهين السابقين يبدو بوضوح الانتقال الذي طرأ على مفهوم الإستراتيجية، وذلك بمجرد استخدام مصطلحات مثل: «موارد الأمة»، و«الإمكانات القومية»، و«المصلحة القومية»، وهذا يعكس تصورًا واضحًا للعلاقة بين الإستراتيجية الوطنية والأمن القومي. حيث تستخدم الإستراتيجية أبعاد الأمن القومي

كالبُعد السياسي، والاقتصادي، والاجتماعية، والعسكري، والأبعاد المتبقية الأخرى. إذن يمكننا القول: إن الإستراتيجية هي تجسيد للأمن القومي بخططه ومبادئه، والأبعاد ذاتها هي نفسها الإمكانات والقدرات التي تمثل قوى الدولة الشاملة. وفي سياق مجموعها تعكس مكونات الأمن القومي في إستراتيجية تخصصية للأبعاد نفسها، بمعنى أن الإستراتيجية الوطنية هي تطبيق عملي لنظرية الأمن القومي.

5) الإطار العام لصياغة إستراتيجية الأمن القومي:

الإستراتيجية الأمنية في أبسط تعريف لها هي تصور شامل ومستقبلي لمسألة الأمن بمفهومه الشامل الذي يتضمن أمن الدولة السياسي والعسكري والاقتصادي والمجتمعي والثقافي وغيره، والذي يأخذ في اعتباراته الحقائق السياسية وما يحدث في الجوار الإقليمي والعالمي. والعوامل الجيوساسية التي تكون قادرة على تحديد مهددات الأمن القومي بأشكالها كافة، وتقييم احتمالات ودرجة خطورتها، ثم تحديد الخيارات التي من شأنها احتواء مصادر التهديد؛ إما بالحد من قوة تأثيرها، وإمّا من خلال تحييدها وإخراجها من دائرة المواجهة، أو مواجهتها بشكل مباشر أو غير مباشر.[27] ومن ثم وضع السياسات والخطط والبرامج التنفيذية اللازمة للتعامل معها لتحقيق أفضل درجات تأمين الدولة وحماية مصالحها.أما الرؤية الإستراتيجية للأمن القومي فهي مفهوم ديناميكي قابل للمراجعة والتقييم بشكل دوري ومستمر، ومن ثَمّ من البدهي أن تكون برامج وسياسات تنفيذ الإستراتيجية متسمة هي الأخرى بالحركية التي تستلزم المراجعة والتحديث بحسب الظروف ومتغيرات الأوضاع في الدولة ومحيطها الإقليمي والدولي.

ولا شك في أن نجاح إستراتيجية الأمن القومي بمفهومها المتقدم يتطلب توافر متطلبات ومقومات لا غنى عنها، ومن دونها تغدو الإستراتيجية مجرد كلمات جوفاء لا صدى لها في الواقع. وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن متطلبات إستراتيجية الأمن القومي هي دعائم ثابتة لا تتبدل بتغيير الظروف والأحوال. أما المقومات فهي لا تعدو أن تكون مجموعة من العناصر تتسم بالمرونة لتواكب المتغيرات التي تطرأ من وقت لآخر.

ويمكن حصر متطلبات إستراتيجية الأمن القومي فيما يأتي:

أ- اعتماد مبدأ العلمية: وهو متطلب يقوم على تحليل الواقع والحالات المماثلة تحليلاً علميًّا دقيقًا والاستفادة من التجارب السابقة في التخطيط والتنفيذ مع مراعاة خصوصية الدولة المعنية ومواكبة التطور الذي طرأ في كل المجالات فيها.

ب- مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ: وهذا يعني ضرورة وحدة القيادة، ومن ثَمّ وحدة الخطط والتوجيهات التنفيذية، وهذا يتيح التكامل بين الوحدات وتحقيق التوازن المطلوب للوصول إلى الهدف المنشود. أما لامركزية التنفيذية فالهدف منها إسناد العملية التنفيذية إلى الوحدات المختلفة كلّ على حسب اختصاصه المهني وتوزيعه الجغرافي.

ج- الإلزامية والمرونة: ويعني هذا المتطلب أن تكون الخطط ملزِمة للقيادة والقاعدة على السواء بعد اعتمادها والاتفاق حولها، أما المرونة فتعني أن تكونَ الخطط ذات بدائل مختلفة.

د-الواقعية: وتعني ملائمة الخطط والوسائل والأساليب للواقع الذي سوف تنفذ فيه، وينبغي الدقة في تقدير الإمكانات بحيث لا تفوق الخطط الإمكانات المتاحة.

هـ- الاستمرارية والمشاركة: يعني هذا المتطلب ضرورة أن تكون خطط إستراتيجية الأمن القومي قابلة للتحديث والتطوير بصورة دائمة؛ لأن المهددات متغيرة على الدوام. أما المشاركة فتعني ربط إستراتيجية الأمن القومي بقوى الدولة كافة لدعمها وإسباغ القومية عليها، وهذا أمر في غاية الأهمية.[28]

أما مقومات إستراتيجية الأمن القومي فهي:

أ- مقومات بشرية: وتعني القوة البشرية التي تمتلكها الدولة، ومدى تأهيلها وتدريبها ووعيها.

ب- مقومات مادية: وهي الإمكانات والوسائل العلمية والعملية التي تمتلكها الدولة.

ج- مقومات تنظيمية: وتعني الهياكل والمنظومة الإدارية للدولة، ومدى قدرتها على توزيع المهام والواجبات والخطط التنفيذية بالصورة المطلوبة من خلال منظومتها الإدارية.

د- مقومات تشريعية: وهي مقومات منوط بها وضع الأسس والتشريعات اللازمة بما يتلاءم مع المهددات والمخاطر التي تواجهها الدولة.[29] وممّا سلف ذكره يمكننا تلخيص الأمر بأن عدم امتلاك الدولة للمقومات والمتطلبات المادية والمعنوية يعني تهديد أمنها القومي. وإن عناصر الأمن القومي مترابطة ومتشابكة مع بعضها بعضًا بصورة تجعل من الصعب تحقيق عنصر من العناصر في ظل ضعف الآخر، فمثلاً لا يمكن تحقيق الأمن العسكري من دون تحقيق الأمن الاقتصادي، ولا يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي من دون تحقيق الأمن المجتمعي.

6) مهددات الأمن القومي السوداني:

يُعَرَّف الأمن القومي السوداني بأنه: «تأمين كيان جمهورية السودان كدولة ذات سيادة ضد الأخطار القائمة والمحتملة التي تهددها داخلاً وخارجيًّا، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة لاستخدام القوة الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والعلمية والتقنية والعسكرية؛ لتحقيق غاياتها وأهدافها القومية، مع الأخذ بعين الاعتبار كل الأوضاع والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية».[30]

منذ أن نال السودان استقلاله في الأول من يناير عام 1956م، دخل في دوامة صراع داخلي لم تنقطع إلى يومنا هذا، وهذا أدخله في حالة من عدم الاستقرار السياسي؛ فما أن تأتي حكومة مدنية حتى يعقبها انقلاب عسكري وتتفاقم أزمات البلاد مرة أخرى وتتعقد بمرور الوقت، وتتشابك روابطها الداخلية والخارجية. ولما يشكله السودان من بُعد حضاري يتمثل في هويته الإفريقية والعربية والإسلامية، فإن ذلك يؤهله للتواصل بين إفريقيا: بين شمال الصحراء وجنوبها، وبين شرق إفريقيا وغربها. بالإضافة إلى ذلك

يتمتع السودان بتركيبة مجتمعية متداخلة بشكل كبير مع محيطيه الإفريقي والعربي، ويمتلك موارد ضخمة داخل الأرض وباطنها. وكان بإمكان هذا أن يجعله أحد أكثر الدول الإفريقية والعربية نهضة وفاعلية؛ لولا إخفاق النُّخَب السياسية في إدارة تلك الموارد وتوجيهها لخدمة المصلحة القومية للبلاد وفقًا لرؤية إستراتيجية قومية.

وانطلاقًا ممّا سبق ذكره، ولكون الأمن القومي هو تأمين الدولة داخليًّا وحمايتها من المهددات الخارجية بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم، وممارسة حريتها في استغلال طاقاتها البشرية وثرواتها المعدنية والطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والازدهار- فإننا ستناول في المساحة القادمة من الدراسة مهددات الأمن القومي السوداني على صعيدين، هما: (مهدِّدات داخلية) و(مهدِّدات خارجية).

1.6. مهدِّدات داخلية:

في تقديرنا من الصعب الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي في شؤون إدارة الدولة؛ بسبب تأثير التطورات الداخلية في الدولة في مساحة حركتها خارجيًّا، وتأثير التطورات الدولية والإقليمية في جميع الدول؛ إذ إن العالم منظومة تؤثر وتتأثر ببعضها بعضًا. ولكن لا شك في أن التصنيف يفيد في تحديد وتخصيص الوسائل والأدوات التي تناسب مواجهة كل مهدّد على حدة. ومن هذا المنطلق ولتبسيط الصورة وتسهيل الفهم للقارئ فإننا سنُصنّف المهدِّدات الداخلية للأمن القومي السوداني في هذه الدراسة إلى مهدِّدات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية.

1.1.6. المهدّدات السياسية:

المنظومة السياسة هي العقل المدبر والموجه لإمكانيات البلاد المادية والمعنوية وآلية صناعة العقل الإستراتيجي للدولة. والاستقرار السياسي هو أساس النهضة والتنمية، فلا يمكن تحقيق تنمية من دون استقرار سياسي. إذ إنّ هناك دولاً كثيرة حول العالم لم تستطع تحقيق النهضة والتنمية رغم امتلاكها موارد مادية وبشرية ضخمة؛ بسبب عدم الاستقرار السياسي المستمر فيها، وتأتي دولة السودان في مقدمة تلك الدول.

حيث احتدم الصراع السياسي في السودان مباشرة عقب استقلاله من الاستعمار الإنكليزي في عام 1956م. واجهت الحكومة المنتخبة الأولى صعوبات كبيرة؛ بسبب بدء التمرد في الجنوب وازدياد الاختلاف السياسي في البلاد بصورة لم تحتملها الحكومة،

فبادر السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء وقتئذٍ بتسليم السلطة إلى الجيش في عام 1958م، واستمر النظام العسكري في الحكم، لكنه لم يحتمل الممارسة الديمقراطية، فمنع التجمع والتنظيم حتى قامت ثورة العصيان المدني في عام 1964م التي أطاحت به.[31] بعدها عادت الحرية للسطح، ومارست الأحزاب والتنظيمات حرية كاملة، إلا أنها دخلت في نفق الإخفاق في إدارة الدولة مجدّدًا، وانغمست في النزاع السياسي والتدهور الاقتصادي، وأبرز أحداث هذه الفترة النزاع حول ماهية الدستور: هل يكون إسلاميًّا أو علمانيًّا؟ ونتج عن ذلك الصراع حظر الحزب الشيوعي، ومنعه من ممارسة العمل السياسي، وكان ذلك من طرف حكومة مدنية منتخبة.[32]

وردًّا على ذلك اشترك الحزب الشيوعي في تدبير انقلاب عسكري عام 1969م، برئاسة العقيد وقتها جعفر نميري الذي حكم السودان من عام 1969م إلى عام 1984م، وشهدت فترته العديد من التطورات المهمة؛ مثل دخول الحكومة بعد عامين فقط في مواجهة مباشرة مع حليفها الحزب الشيوعي أدّت إلى إعدام قادته وتشريد أعضائه، ومواجهات أخرى مع جميع القوى السياسية في البلاد، ومنع النقابات، مع السماح للمنظمات الخيرية بممارسة العمل بحرية لدرجة كبيرة، رغم ما كان يتسرب عن علاقاتها ببعض الأحزاب السياسية.[33] ورغم تحالفه مع بعض الأحزاب السياسية على حساب الأخرى إلا أنه نظام نميري واجه صعوبات كبرى، مثل التدهور الاقتصادي والجفاف، قادت إلى مواجهته لعصيان مدني وثورة شعبية أطاحت به في عام 1984م.[34]

في عام 1985م بعد انتهاء مدة حكومة الفترة الانتقالية برئاسة المشير سوار الذهب تشكلت التجربة الديمقراطية الثالثة، وواجهت صعوبات أشد من التجربتين المدنيتين السابقتين، حيث اشتدت الحرب في جنوب السودان، وسيطر ثوار الجنوب على مساحة كبيرة من أراضي الجنوب التي كانت تحت سيطرة الحكومة المركزية، واستمرت تداعيات التدهور الاقتصادي الموروث من النظام السابق، وعجزت الحكومة حتى عن توفير السلع الأساسية.[35] بالإضافة إلى أن عدم مقدرة الأحزاب وكفاءتها على تجاوز هذه الأزمات كان هو العامل الأبرز في إخفاق هذه التجربة وسقوط الحكومة بانقلاب عسكري دبّرته الجبهة الإسلامية القومية في عام 1989م، برئاسة العميد وقتئذٍ عمر حسن أحمد البشير.[36]

في فترة حكم الجبهة الإسلامية مرّت البلاد بتحولات كثيرة جدًّا، تخللتها أحدث جسمية، مثل انفصال جنوب السودان واندلاع التمرد في دارفور والنيل الأزرق والشرق،

وغيرها من الأحداث التي أقعدت اقتصاد البلاد، ونسفت استقراره، كالحصار الأمريكي للسودان، ووضعه في قائمة الدول الراعية للإرهاب، والخلافات السياسية الحادة مع دول الجوار. هذا على المستوى الخارجي، أما على المستوى الداخلي فرغم البداية الصحيحة، انتكث نظام الجبهة الإسلامية القومية مع مرور السنين؛ فانتشر الفساد السياسي والإداري في المؤسسات الحكومية، وهذا أدّى إلى ضعف الحكومة وإخفاقها في إدارة البلاد بالصورة التي تحقّق تطلعات الشعب؛ بالرغم من فتحها باب المشاركة في الحكم للأحزاب السياسية الأخرى.[37]

لذلك قامت ثورة شعبية في عام 2019م، وأُسقِطت حكومة البشير، ودخلت البلاد في فترة حكم انتقالي بقيادة مجلس عسكري على رأسه الفريق أول عبد الفتاح البرهان وبمشاركة حكومة مدنية بقيادة تجمع الحرية والتغيير، ولكن كما حدث في السابق ظهرت في الأفق صراعات واستقطابات سياسيّة حادة، أقعدت البلاد وأدّت إلى إخفاق الأحزاب السياسية الحاكمة في إدارة البلاد، وتوفير المناخ السياسي المستقر للخروج بالبلاد إلى بر الأمان، وتحقيق الأهداف والتطلعات التي ثار من أجلها الشعب، ولا تزال البلاد إلى تاريخ كتابة هذه الدراسة قابعة في حلقة الصراعات السياسية المدمرة.

ومن خلال السرد التاريخي السياسي السوداني المذكور آنفًا يمكننا ملاحظة أن السودان ظل يتأرجح بين حكومة مدنية يعقبها نظام عسكري (يأتي عبر ثورة شعبية بسبب الصراع السياسي)، وهو ما يولّد حالة من عدم الاستقرار، وركودًا اقتصاديًّا حادًّا يرجع البلاد إلى الوراء عشرات السنين. وهذا الذي وضع العقلية السياسية السودانية وممارساتها في مقدمة مهدّدات الأمن القومي للبلاد. وانطلاقًا ممّا سبق ذكره يمكننا حصر بعض مهدِّدات الأمن القومي السوداني السياسية فيما يأتي:

- عدم الاستقرار السياسي.
- النزاعات المسلحة في أطراف البلاد التي أصبحت تهدّد كيان الدولة.
- عدم وجود دستور قومي دائم متفق حوله، منذ استقلال البلاد إلى يومنا هذا.
- ضعف الأحزاب السياسية وتفككها، وانعدام المبادئ والإرادة السياسية لدى معظم القادة السياسيين.
- تدهور قضايا الحكم والإدارة؛ بسبب ضعف الإرادة السياسية وتفشي الفساد.

- لجوء الأحزاب السياسية للقوات المسلحة، ومحاولة اعتلاء السلطة عبرها.

- العجز عن حسم الجوانب السياسية التي نجمت عن انفصال جنوب السودان المتمثلة في القضايا العالقة، كمسألة الحدود والمناطق المتنازع حولها.

2.1.6. المهدِّدات الاقتصادية:

رغم امتلاك السودان جميع مقومات التنمية والنهضة من ثروة حيوانية ومعدنية وأراض زراعية خصبة ومياه عذبة وغيرها، إلا أنه ظل يعاني الركود الاقتصادي، والأزمات الاقتصادية، التي أهلكت المجتمع، وحرمته من أبسط مقومات الحياة؛ وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي، وعجز الأحزاب السياسية والحكومات التي تعاقبت على إدارة البلاد عن وضع برامج علمية قومية لإدارة موارد البلاد الاقتصادية. وهذا الذي جعل القطاع الاقتصادي للدولة السودانية يعاني عدة مهدِّدات، منها:

- تدهور الزراعة، وضعف عائداتها، والاعتماد على موارد قابلة للنضوب، مثل البترول والمعادن. ومع فقدان البلاد لـ80% من النفط بعد انفصال جنوب السودان أصبح الاقتصاد السوداني محرومًا بشدة من امتلاك قطاع حيوي بديل للبترول لضخ العملات الصعبة للبلاد.[38] حيث ضعفت قيمة الجنيه السوداني مقابل العملات الأخرى، وعجز الميزان التجاري؛ بسبب ضعف الصادرات وازدياد الواردات، وتسبب هذا في شحّ العملات الحرة.

- الغلاء الفاحش الذي انتاب أسواق البلاد مقابل الضعف الكبير في معدلات دخل الفرد، وفي تقديرنا هذا أكبر مهدّد للأمن القومي؛ لأنه يؤدي بصورة مباشرة إلى انتشار الجريمة والتفكك المجتمعي والفساد الأخلاقي. علاوة على ذلك، الفساد المالي والإداري الذي انتشر في جميع مؤسسات الدولة؛ بسبب ضعف الرقابة، وغياب مبدأ المحاسبة. وعدم وجود رؤية وبرنامج اقتصادي واضح لإدارة اقتصاد البلاد، وهذا أدّى إلى إهدار موارد الدولة الاقتصادية الطبيعية، مثل المياه والأراضي. ولاسيّما عدم امتلاك البلاد منظومة حديثة لإدارة معادنها النفيسة، مثل الذهب وغيره؛ لذلك يُعَدّ تهريب الذهب السوداني اليوم أكبر مهدِّد لأمنه القومي.[39] ومثله تهريب سائر السلع، فهذا يهدر موارد الدولة، ويضر بالاقتصاد، ويؤدي إلى دخول سلع غير خاضعة للجودة والمواصفات، وهو ما يهدد اقتصاد البلاد، وحياة المواطنين.

- الفقر الذي أصبح يعانيه أغلبية الشعب السوداني، حيث يُقدَّر خط الفقر في

السودان بـ113.8 جنيهًا سودانيًّا للفرد في الشهر. وتشير التقديرات إلى أن 46.5% من السكان يُصنَّفون تحت خط الفقر، ويُقدَّر الفقر في المناطق الريفية بأكثر من ضعف الفقر في المناطق الحضرية، ويتدرج مستوى الفقر من حوالي ربع السكان في الخرطوم إلى أكثر من الثلثين في دارفور.[40]

- ونتيجة لذلك نلاحظ انعدام الأمن الغذائي؛ حيث أكد تقرير التنمية البشرية في السودان الصادر من وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي عام 2010م، الأثر السلبي للحرب الأهلية على أنظمة إنتاج الغذاء في السودان من خلال إجبار المجتمعات الزراعية على النزوح، وقد أسهم ذلك في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتُقدَّر نسبة السكان الذين يعانون قلة الغذاء بحوالي 35%، ويظهر تحدي اختلال الأمن الغذائي بصورة أكبر تأثيرًا في المناطق الريفية ومعسكرات النازحين.[41]

- أما البطالة؛ فيُعَدّ السودان من أكثر الدول الإفريقية التي تمتلك تعدد سكاني من فئة الشباب وهي فئة متزايدة بسرعة، حيث أوضح تقرير وزارة العمل الذي قُدِّم للبرلمان في عام 2008م أن السودان يتّسم بهيكل عمري فتِيّ، إذ تُقدَّر نسبة الأطفال أقل من 15 عام بحوالي 55% من إجمالي السكان. ونبه التقرير إلى أن نقص التشغيل مع الزيادة المرتفعة للنمو السكان خلق ضغوطًا كبيرة على سوق العمل، وتسبب في انتشار البطالة في أوساط الشباب.[42] وما من شك في أن البطالة في أوساط الفئات الشبابية ستشكل مهدّدًا كبير للأمن القومي.

3.1.6. المهدِّدات الأمنية والعسكرية:

الأمن هو الركيزة الأساسية للنهضة في الدولة، لذلك تحظى التهديدات الأمنية بأهمية قصوى من قبل الأنظمة السياسية في الدول دائمًا. والسودان واحدة من الدول المترامية الأطراف في إفريقيا، وظلت تواجه الكثير من المهدِّدات الأمنية والعسكرية لأمنها القومي طيلة السنوات الماضية منذ استقلالها، وذلك بصورة مباشرة؛ بسبب الصراعات المسلحة الداخلية في أطراف البلاد، أو بصورة غير مباشرة؛ بسبب الصراعات المسلحة والحروب في دول جوارها.[43] ومن أهم المهدِّدات الأمنية والعسكرية للأمن القومي السوداني ما يأتي:

- انتهاج نهج المعارضة المسلحة عند الخلافات السياسية: حيث ظل السودان يعاني الكثير من الصراعات السياسية المسلحة التي أنهكت اقتصاده، فبدأت أول شرارة

حرب أهلية في جنوب السودان بعد الاستقلال مباشرة، ثم تلتها دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان ومن ثم الشرق. وفي تقديرنا أن لهذا النهج أسبابه، وفي مقدمتها عدم إتاحة الحكومات مساحة للمعارضة السياسية السلمية، وقبولها المباشر للمعارضة المسلحة التي دائما ما قُوبلت بالتفاوض وإتاحة الفرصة للمشاركة في الحكم مباشرة بعد رفع السلاح. هذا الأمر الذي يشير إلى أن عدم نضوج العقل الديمقراطي السياسي في السودان أدى إقدام أغلب المعارضين السياسيين على تفضيل رفع السلاح ضد الحكومة المركزية.

• الوجود الأجنبي غير المضبوط: تبعًا للحروب الأهلية والصراعات المسلحة في أطراف السودان دخل العديد من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الدولية إلى السودان بصورة كثيفة جعلت من عملية ضبطها في غاية الصعوبة. وما لا يمكن استبعاده في هذا الصدد هو احتمالية وجود عناصر استخباراتية أجنبية في أوساط موظفيها، حيث شهد السودان العديد من الهجمات العسكرية في عمقه الإستراتيجي بعد دخول هذه المنظمات، كضربة مصنع اليرموك الذي يقع في قلب عاصمة البلاد الخرطوم.

وإنّ الوجود الأجنبي غير المضبوط بالسودان في تزايد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وأصبحت آثاره وانعكاساته على الأمن القومي يلاحظها عامة الناس، وتتناولها وسائل الإعلام بشكل يومي.[44] ليس ذلك فحسب، بل إن هناك نوعًا من الجرائم التي لم يعهدها المجتمع السوداني، بدأت تتفشى وتتنامى بصورة سريعة بالبلاد، وأثبتت التحقيقات والتحريات ضلوع عناصر أجنبية في هذه الجرائم. وبلغ عدد اللاجئين بالمعسكرات في السودان اليوم إلى 112 ألف لاجئًا، بينما يوجد 676 ألف لاجئٍ خارج المعسكرات، وتلك الشريحة غير مضبوطة ومحصورة بصورة دقيقة.[45]

• انتشار الأسلحة وسط المدنيين: تؤثر الأسلحة بشكل مباشر في الأمن المجتمعي؛ لأنها أداة فاعلة في تفاقم الجرائم، وفي توسيع النزاعات، وتعقيد حلها. وأكثر من ذلك فإن الأسلحة تؤدّي دورًا رئيسًا في تعطيل عجلة التنمية، ويُعَدّ وجود السلاح في أيدي المدنيين من أكبر هواجس المجتمعات الأمنية في إفريقيا. ووفقًا للتقارير الدولية تنفق دول إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية على السلاح حوالي 22 بليون دولار في المتوسط كل عام.[46] وهو مبلغ إذا أُنفِق في غير ذلك لمكّن هذه الدول من السير نحو التنمية بخطى ثابتة؛ إذ إن هذه المبالغ تتيح فرص التعليم الأساسي لكل السكان، وتخفض معدلات الوفيات بين الرّضّع والأمهات. وإن السودان رغم أنه موقِّع على الاتفاقيات

الدولية والبروتوكولات الإقليمية المتعلقة بمنع انتشار السلاح وسط المدنيين، وله قانون ينظم الأسلحة والذخيرة منذ عام 1932م، إلا أن النزاعات المسلحة والحروب التي شهدها طوال الستين سنة الماضية أدت إلى انتشار الأسلحة غير القانونية انتشارًا واسعًا فيه. ومن جهة تسببت الحروب والصراعات المسلحة في دول الجوار والحرب الليبية التشادية في تسعينيات القرن الماضي في انتشار السلاح بصورة كثيفة في إقليم دارفور، وهو إقليم مجاور لدولة تشاد.[47] كما تسببت زيادة الشركات المنتجة للسلاح التي تستهدف إفريقيا والشرق الأوسط سوقًا لمنتجاتها، في ازدياد انتشار الأسلحة في الدولة الإفريقية، إذ قدرت الأمم المتحدة أن هناك أكثر من مليونَي قطعة سلاح غير مشروعة منتشرة في السودان وخارج السيطرة الحكومية، وهذه الأسلحة تسببت في النزاعات، والجرائم، وقلة الاستقرار، وتعطيل عجلة التنمية.[48]

- تزايد معدلات الجريمة: السودان كغيره من المجتمعات النامية يعيش مرحلة بناء وتغيرات اقتصادية واجتماعية. والجرائم تُعَدّ ظاهرة اجتماعية سلبية لا يسلم منها مجتمع، وتتنوع في كل مجتمع تبعًا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيه. وتُصنَّف الجرائم من أكبر مهدِّدات الأمن الإنساني والمجتمعي في أي دولة، إذ تنعكس آثارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حركة التنمية. وقد جاء في التقرير الجنائي السنوي عام 2010م، أن معدل جرائم القتل العمد في السودان متزايد باستمرار، وبلغ مستوى عاليًا مقارنة بمعدلات الدول الأخرى. حيث بلغ المعدل السنوي حوالي 4.6 في كل مئة ألف نسمة، علمًا أن متوسط المؤشّر العالمي 4 في كل مئة ألف نسمة.[49]

4.1.6. المهدِّدات الاجتماعية:

المجتمع أساس الدولة وركيزتها الأساسية في النهضة والبناء والتنمية، ومن ثَمَّ فإنّ أيّ مهدِّد لأمن المجتمع يُعَدّ تهديدًا مباشرًا لأمن الدولة القومي؛ لذلك نجد الكثير من إستراتيجيات الأمن القومي للدول تتناول الأمن المجتمعي بصورة دقيقة، وتعمل على تطوير برامج درء المهدِّدات التي تواجهه. وممّا يجدر ذكره هنا أن المهددات الاجتماعية للأمن القومي تختلف من دولة إلى أخرى؛ وفقًا لتركيبة المجتمع الإثنية والثقافية والعقدية، والممارسة السياسية. ومن هنا فإنّ خطط وبرامج درء المهددات، وأساليب حل المشكلات التي يعيشها كل مجتمع مختلفة. وفي هذه المساحة من الدراسة سنتناول مهدّدات الأمن القومي السوداني ذات البُعد الاجتماعي على سبيل المثل لا الحصر، وهي كالآتي:

• انتشار النعرات القبلية والجهوية، والغبن الاجتماعي الناتج عن انعدام العدالة الاجتماعية والظلم الذي يقع على البعض بسبب السياسات الحكومية غير المدروسة، والمحسوبية، والتمييز القبلي. وهنا يأتي الدور السالب للعقلية السياسية التي سادت وسط الأحزاب السياسية في البلاد، التي تقوم على تقوية القبائل، ومحاولة استقطابها؛ لتحقيق الأجندة الحزبية الضيقة على حساب الأجندة والمصالح القومية.[50] ووصل الأمر في هذا الصدد إلى تقسيم البلاد إداريًّا وفقًا للتكوين القبلي للمجتمع، وهذا جعل قوة القبيلة وحجمها السكاني يحدّد مدى مشاركة أبنائها في الحكم بعيدًا عن معايير الكفاءة والتأهيل.

• عدم المقدرة على مواجهة الغزو الثقافي وسلبيات العولمة: انفتح السودان في فترة ما بعد مطلع الألفية الثالثة على جوانب الفضاء والاتصالات التقنية كافة، وأدى ذلك إلى تأثيرات كبيرة في الثقافة السودانية سلبًا وإيجابًا. ولكن بسبب عدم امتلاك الدولة السودانية برامج قومية تحدّ من تأثير ذلك الانفتاح في القيم المجتمعية القومية، ظهرت قيم مجتمعية دخيلة أثّرت في التكوين الأُسري، ووصلت إلى مستوى يهدّد الأمن القومي.

• عدم وجود إستراتيجية قومية لإدارة التنوع: التنوع الثقافي والعرقي سلاح ذو حدّين، يمكن أن يكون عنصرًا من عناصر قوة الدولة، ويمكن أن يكون مهدِّدًا لأمنها القومي، وذلك يرجع إلى العقلية السياسية ومقدرتها على تطوير إستراتيجية لإدارة التنوع المجتمعي؛ لذلك أصبح امتلاك الدول لـ«إستراتيجية إدارة التنوع» أمرًا في غاية الأهمية؛ لأن غيابها يُنتج صراعات مجتمعية حادة، تحوّل ذلك التنوع إلى مهدِّد قد يصل تأثيره إلى تقسيم الدولة إلى دويلات صغيرة وضعيفة، بسبب ضعف حسّ الانتماء الوطني، والتعصب للقبيلة ومصالحها على حساب الوطن. المجتمع السوداني كغيره من المجتمعات الإفريقية مجتمع يتمتع بتنوع عرقي وإثني كبيرين، حيث يقطنه حوالي 641 مكونًا عرقيًّا مختلفًا.[51] وبسبب عدم مقدرة الحكومات الوطنية السودانية منذ الاستقلال على بناء رؤية وطنية لإدارة التنوع باتت الصراعات القبلية وضعف الانتماء الوطني يهدد الأمن القومي السوداني.

• انتشار المخدِّرات في أوساط الشباب: المخدِّرات تُعَدّ من أخطر مهددات البُعد الاجتماعي للأمن القومي؛ لأنها تستهدف المكون البشري للمجتمع، وخصوصًا فئة الشباب، إذ إن الشباب هم «الدينمو» المحرِّك لتنمية الدول ونهضتها؛ لذلك نجد اليوم،

بالإضافة إلى مجهودات الدول، الكثير من منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية تبذل مجهودات مقدّرة في مكافحة هذه الآفة المجتمعية.[52] ولكن وبالرغم من ذلك لا يزال الإدمان على مختلف أنواع المخدرات يشكل معضلة مجتمعية كبيرة شاغلة العالم.

والجدير بالذكر هنا أن هناك علاقة عكسية بين قوة الدولة استقرارها ومستوى انتشار المخدِّرات في المجتمع، فكلما ضعفت الدولة وقل استقرارها زاد انتشار المخدرات في المجتمع؛ وذلك بسبب ضعف الرقابة الأمنية وضعف آليات المكافحة. ولعدم الاستقرار الذي شهده السودان في السنوات الأخيرة بسبب الصراعات والخلافات السياسية أصبحت البلاد بؤرة خصبة لانتشار المخدرات التي وصلت إلى مستوى ظاهرة هادمة تهدّد الأمن المجتمعي. حيث كشفت تقارير رسمية سودانية عام 2021، عن دخول 13 ألف حالة تعاطي للمخدرات إلى مراكز معالجة الإدمان، وأشارت إلى أن الإحصاءات تبيّن أن أعمار المتردّدين على المراكز تتراوح بين 14 و24 سنة، جميعهم في المراحل الدراسية المختلفة.[53]

وتفيد التقارير الرسمية أن الحشيش و«الترامادول» أكثر أنواع المخدرات المتداولة في البلاد، لكنّ هناك أنواعًا جديدة أكثر خطورة، إذ أصبح «الآيس» أو «الكريستال» الأكثر رواجًا واستخدامًا في الفترة الأخيرة. وهذا الأمر يستدعي ضرورة التنسيق بين كل قطاعات الدولة؛ لمحاربة هذه الآفة عبر خطط واضحة المعالم، وتبنّي السياسات الكفيلة بإنهائها.

2.6. مهدِّدات خارجية:

قد تقوم مصادر التهديدات الخارجية للأمن القومي أحيانًا على عناصر غير مباشرة ارتباطًا بمصادر تهديدات داخلية؛ لذا غالبًا ما تؤثر نتائج التهديدات الخارجية في المصادر الداخلية المهدّدة لأمن الدولة القومي. ومصادر التهديدات الداخلية قد تكون رئيسة عندما تمسّ كيان الدولة مباشرة، وثانوية عندما لا تكون هناك ضرورة عاجلة لمواجهتها، ويمكن تأجيلها لفترة قادمة. وتوجّه المهددات الخارجية تهديداتها للدولة في دوائرها الخارجية إقليميًّا ودوليًّا، وقد تتجلى في شكل تدخل من قوى خارجية، أو جماعات منشقة، أو معارضة تحتضنها وتدعمها دولة خارجية لتحقيق مآربها وأجندتها في الدولة المعنية.[54] ويُعَدّ العدوان المسلح على أراضي الدولة وتهديد مصالحها الخارجية

أعلى درجات مصادر التهديد الخارجي، وفي الغالب يكون الامتناع عن التعاون وفرض الحظر، أو التحالف مع الخصوم مظهرًا له.[55]

وممّا يجدر ذكره هنا أن الحُكام يبالغون دائمًا في تصوير دور المصادر الخارجية في تهديد الأمن القومي؛ بهدف تغطية إخفاقاتهم في إدارة دولهم وتحقيق الاستقرار والتنمية فيها. ويجري تصوير الأمر بوجود مؤامرات خارجية ضد أمن البلاد، وهو ما يجري تناوله في علم السياسية بـ«نظرية المؤامرة»، التي تتعاظم حتى تصل إلى حد التهديد المطلق. حيث تستخدم النُظم السياسية الفاشلة أو الأنظمة الدكتاتورية مصادر التهديدات الخارجية حلاًّ لأزماتها الداخلية، أو لإيجاد مسوّغات لإجراءات البطش الداخلية التي تقوم بها.

وفي المقابل تستخدم بعض الأنظمة السياسية، في بعض الأحيان، أسلوب استحداث مصادر تهديدات خارجية للأمن القومي غير واقعية؛ لتحقيق إجماع وطني قومي خلف القيادة السياسية الوطنية، ولحشد القدرات والطاقات الوطنية لمصالح قيادة سياسية ما. وفي تقديرنا هو أمر سيؤدي إلى فقدان ثقة المجتمع تجاه القيادة السياسية على المدى البعيد.

مصادر التهديد الخارجي للأمن القومي قد تكون رئيسة، تستوجب مواجهتها في الحال، أو ثانوية يمكن التريث في مواجهتها، أو غير مباشرة تُؤجَّل مواجهتها إلى حين الانتهاء من مواجهة المصادر الأكثر تهديدًا. وأحيانًا تكون المصادر الداخلية أكثر تهديدًا وخطورة من مصادر التهديدات الخارجية، وهذا يهدر فرص الإعداد الجيد للمواجهة، وتجهيز سُبل الوقاية؛ لذلك اتجه الخبراء نحو تمييز مصادر التهديد إلى رئيسة وثانوية، وتحديد أولويات المواجهة؛ وفقًا لذلك.[56]

وهناك أجهزة في كل دولة تُعنَى بإدارة الأمن الخارجي، وتحديد مهدّداته، وكيفية مواجهتها، وفقًا للمصلحة القومية، كوزارة الخارجية، والمخابرات المركزية (CIA)، ووزارة الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية، وتصب أعمالها في مجلس الأمن القومي الأمريكي الذي يترأسه رئيس الدولة.[57] أما في نظام الاتحاد السوفيتي السابق؛ فيتولى مجلس الدفاع الوطني مسؤوليات إدارة التهديدات الخارجية للأمن القومي، ورسم السياسات الأمنية على المستوى الرسمي، ويترأسه رئيس الوزراء بعضوية وزير الدفاع، وسكرتير عام الحزب الشيوعي والشخصيات المهمة في الحزب، ورئيس جهاز المخابرات، ورئيس لجنة التخطيط.[58]

أما في الدول النامية ذات الأنظمة المؤسسية الضعيفة، ففي الغالب لا يوجد بها نظام محدد بذلك، ويتبنى صانعو القرار السياسي هذه المهمة. وهو أمر يولّد حالة من التخبط في ترتيبات أولويات إدارة الدولة، ويضعف المؤسسية والمهنية في النظام الإداري للدولة. وعلى ضوء ما ذُكِر آنفًا يمكننا سرد بعض مهدّدات الأمن القومي السوداني، على سبيل المثال لا الحصر، فيما يأتي:

1.2.6. عدم امتلاك منظومة قومية للسيطرة على الآثار السالبة للتقدم التكنولوجي وثورة المعلومات:

تمر دول العالم قاطبة بمرحلة تغيرات هائلة ترجع بدرجة كبيرة إلى التحولات التي جلبتها ثورة المعلومات، وتشمل هذه التغيرات التقنية التقدّم الذي طرأ على وسائل جمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها وتفعليها ضمن إستراتيجية تحقيق الأهداف القومية للدولة، وتضاعفت السرعة التي حدثت بها هذه العمليات، وانخفضت تكاليف نشر المعلومات وحفظها انخفاضًا كبيرًا. وهذا أدّى إلى تنفيذ هذه القرارات إلى زيادة في الاتصالات، وما يرتبط بها من وظائف ومهارات جرى استغلالها بشكل مباشر وغير مباشر؛ لبناء الإستراتيجيات السياسية، ومحاولة الاستفادة منها بوصفها إحدى القوى الأساسية لتحقيق الأهداف.[59]

تميزت هذه التقنية بالسرعة العالية في إرسال واستقبال المعلومات والأفكار والمشاعر، والثقافات والقيم المجتمعية، وحققت للمنظمات قابلية كبير للاتصال، وهذا حفز على تبادل الأفكار والمعارف والحقائق مع الآخرين بخصوص سياساتهم وقيمهم المجتمعية. ومثلما لهذه الثورة المعلوماتية فوائد عديدة، لها آثار مجتمعية ضارة أيضًا؛ تتمثل في جعل المجتمع حقلاً مفتوحًا لإدخال الأفكار والقيم المجتمعية والثقافية الدخيلة السالبة، التي بدورها حتمًا ستشكل مهددًا مجتمعيًّا للأمن القومي؛ لذلك اتجهت بعض الدول إلى إنشاء منظومتها القومية للحدّ من التأثيرات السالبة لثورة المعلومات هذه، أمّا الدول التي لا تمتلك مثل هذه المنظومات القومية، فتُعَدّ ضحية هذا التطور المعلوماتي الجارف، وتفقد السيطرة على التغيرات المجتمعية فيها.

ومن الخاصّ الجدير ذكره أن هذه التغييرات في تقنية المعلومات أحدثت أثرًا في توازن القوى العالمية، وهذا سيقود إلى تغيرات كبيرة وسريعة في الاتجاهات والقوى والأفكار، ومن ثم المصالح، وهذا بدروه شكّل تحديًا كبيرًا أمام الدول الضعيفة اقتصاديًّا

وتكنولوجيًّا. أما على الصعيد الخارجي فالدولة التي تمتلك مقومات القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية، تستطيع أن تؤسّس عددًا كبيرًا من التحالفات الدولية، وتستطيع من خلالها تنفيذ مشروعها السياسي والاقتصادي والأمني تحقيقًا لإستراتيجيتها العليا، واعتمادًا على ثورة المعلومات. وفي الاتجاه الآخر الدول الحاضنة لثورة المعلومات فرضت شروطًا قاسية على الدول التي لا تواكبها، فإما أن تصبح دولة هامشية في حالة خروجها من مسيرة الموجة، وإمّا أن تواكب السير مع هذه الثورة بشرط إجراء الإصلاحات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحرير الاقتصاد، وبناء مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل وفقًا لمعيار تهمل القيم الوطنية للدول.[60]

وممّا يجدر ذكره في هذا الصدد أنه في حال الامتناع عن إجراء التغييرات السالفة الذكر فإنّ الدولة المعنية ستتعرض للحصار والعزلة الدولية؛ لذلك سيبقى أمامها خيار واحد فقط هو إجراء تلك التغيرات، والعمل على إنشاء منظومة وطنية لتقليل آثارها السالبة، زمن ثَمّ يمكننا أن نتصور وضع الدول التي لا تمتلك هذه المنظومات.

2.2.6. المنظمات والشركات متعددة الجنسيات ذات الأجندة الخفية:

كان المفهوم التقليدي للسياسة الخارجية يتمثّل في أنّ الدولة هي الفاعل الرئيس إن لم يكن الوحيد في بناء إستراتيجية السياسة الداخلية والخارجية، إلا أنه ابتداءً من القرن الحالي وبسيطرة ثورة المعلومات، بدأت تظهر كيانات جديدة في النظام الدولي بجانب الدول، قد تصل تأثيراتها في المجريات الدولية تأثير الدول أو تزيد.[61] مع مرور الوقت وزيادة تأثير هذه الكيانات ازداد عددها بصورة محسوسة وملحوظة، كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات.

إنّ تنامي دور هذه الشركات التي تسيطر على اقتصاد الدول الرأسمالية، أتاح لها السيطرة على حركة الاقتصاد في دول العالم الثالث، وبعض مؤسساتها القومية الإستراتيجية، وأصبحت تلك الدول والمؤسسات وليمة تفترسها تلك الشركات.[62] وظهرت معها إلى السطح عناصر جديدة تهدد الأمن القومي للدول؛ إذ إن تبعية الدول لسياسات تلك المنظمات والشركات الدولية تجعلها رهينة لأجندتها الخاصة على حساب مصالحها القومية والوطنية، وهذا يؤدي إلى ضعفها، وعدم قدرتها على إنشاء أنظمة حماية وطنية.

والسودان واحدة من تلك الدول التي بدأت وبشدة تعاني هذه السيطرة، من دون

امتلاكها أي منظومة دفاع وطنية؛ لذا من المتوقع أن يزيد الوضع تعقيدًا في السنوات القادمة إن لم يتحقّق التصدي له، وتطوير برامج دفاع وطنية في القريب العاجل.

3.2.6. النزاعات الحدودية مع دول الجوار:

تمثّل قضية عدم القدرة على ضبط الحدود من أخطر مهددات الأمن القومي السوداني، حيث يمتلك السودان حدودًا جغرافية طويلة مع عدد من الدول أغلبها غير مستقر ويعاني مشكلات أمنية واقتصادية وسياسية. وهذا جعل السودان دولة مَعْبَر سهلة للعناصر الإرهابية، وفي الآونة الأخيرة غدت هدفًا. هذا إلى جانب تهريب البشر، والمخدرات، والهجرة غير الشرعية، وتهريب السلع الإستراتيجية. والجدير بالذكر هنا أن تهريب السلع والمواد الإستراتيجية من السودان إلى دول جواره أضرّ باقتصاد البلاد ضررًا كبيرًا، حتى أصبح ظاهرة تهدّد الأمن القومي، وتحتاج إلى حلول عاجلة.

وفيما يرتبط بالحدود كذلك، تشكّل النزاعات الحدودية مع دول الجوار أحد العوامل الأساسية التي تهدد الأمن القومي السوداني، حيث يعيش السودان نزاعًا عميقًا ومعقدًا مع جارته دولة جنوب السودان في عدة مناطق حدودية، مثل منطقة (أبيي) الغنية بالبترول، ومناطق (دبة الفخار)، و(جبل المقينص)، ومنطقة (كاكا) التجارية، ومنقطة (كافي كنجي)، ومنطقة (حفرة النحاس) الغنية بمعدن النحاس.[63] وهناك نزاع أيضًا بين السودان وجارته إثيوبيا حول منطقة (الفشقة)، وصل في الآونة الأخيرة إلى مستوى الصدام المسلح المباشر. ومنطقة (الفشقة) هي منطقة زراعية من الدرجة الأولى تمتد أراضيها الزراعية الخصبة لمساحات شاسعة جلبت أطماع الكثير من دول المنطقة إليها.

4.2.6. صراع المحاور والاستقطاب الدولي:

في السنوات الأخيرة من فترة نظام عمر البشير الذي حكم السودان مدة ثلاثين عامًا كان هناك تُخبّط واضح في سياسة البلاد الخارجية وأولوياتها، حيث اتّجه نظام البشير إلى معالجة مشكلاته الداخلية بالاستفادة من القطبية الدولية. وبلغ الأمر ذروته بالزيارة الأخيرة التي قام بها عمر البشير إلى روسيا، وتوسله أمام الكاميرات للرئيس بوتين لحماية نظامه من الولايات المتحدة الأمريكية التي تستهدف بلاده، وأمنها القومي على حد قوله.

بعد سقوط نظام البشير في عام 2019م، أصبحت البلاد معتركًا للقوى الدولية والإقليمية، وبيئة خصبة لأجهزة مخابراتها التي نشطت بصورة ملحوظة في السودان؛ لتحقيق أجندتها الخاصة. وهو ما زاد الوضع تأزمًا فيما يخصّ الوفاق السياسي، وتحقيق

الاستقرار في البلاد. هذا إلى جانب الضعف الذي عانته الأطراف السياسية في البلاد، وارتباطاتها الخارجية المختلفة. وكان لهذا دور مباشر في أن يعاني السودان صراعًا سياسيًّا واستقطابًا إقليميًّا ودوليًّا وصل إلى مرحلة تهدّد الأمن القومي حاليًّا، حيث شكّل هذا الاستقطاب معضلة أمام الاستثمارات الخارجية، وجعل السودان أرضًا خصبة للإرهاب، وفرضت عليه شبه هيمنة اقتصادية من بعض دول المنطقة.

الخاتمة:

في ضوء التطورات التي تطرأ باستمرار على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وبروز عمليات التكامل والتعاون الدوليين، وازدياد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية بوصفها فواعل جديدة على الساحة الدولية- ظهرت أطروحات جديدة في مفهوم الأمن بصورة عامة والأمن القومي بصورة خاصة. أبرزها ما تحدّث عنه روبرت مكنمارا في كتابه «جوهر الأمن» في ستينيات القرن الماضي. فهو يرى أن الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس القوة العسكرية وإن كان يشملها، وليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه؛ لكن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن. والدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن أن تكون آمنة حقيقةً. وهذه العلاقة تعني أنه أينما وُجِد السلام تزدهر التنمية البشرية وتتقدم، وعكس ذلك صحيح، فكلما تدهورت التنمية البشرية تسود الحروب، ويتعرّض للخطر السلام والأمن القومي في البلاد.

ولأن الأمن القومي يتضمن مفهوم الأمن الشامل على المستوى القومي، فهو يُعَدّ المحصلة النهائية لجميع جوانب الأمن في الدولة. وعليه فإن الأمن القومي السوداني يعني تعزيز قدرات الدولة السودانية، والحفاظ على الإمكانات والموارد المتاحة، والسعي نحو تطويرها وتنميتها باستمرار؛ لتحقيق المصالح القومية للدولة السودانية. أما مهدّدات الأمن القومي السوداني فهي كثيرة ومتعددة ومتنوعة، ولاسيما في ظل الظروف التي تشهدها الدولة السودانية حاليًّا، والمتغيرات الإقليمية والدولة حولها.

وإذا تعمّقنا في كثير من مشكلات التنمية وجذورها نجد أن الأمن الإنساني يمثل إطارًا متكاملاً لحلّ العديد من الأزمات التي تواجه التنمية في السودان؛ لأن الأمن الإنساني يتصل ويتفاعل بسلسة متينة مع هذه الأزمات، وبحلّها نصل إلى تنمية بشرية مستدامة. وهنا تأتي الأهمية لفهم هذه العلاقة لما لها من دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثَمّ فإننا نرى عند دراسة أي تنمية بشرية أو دراسة أمنية في السودان أن من الضرورة

بمكان دراسة مؤشر الأمن الإنساني. إذ ظل انعدام المساواة يشكّل أكبر مسبّب للنزاعات الكبرى في السودان منذ استقلاله إلى تاريخ كتابة هذه الدراسة. ويتجلّى ذلك في أوضح صوره في تمتع نخبة صغيرة بالسلطة والثروة، بينما تعيش غالبية الشعب تحت وطأة الفقر والحرمان من أدنى مقومات الحياة الأساسية في أطراف البلاد المختلفة وأقاليمه.

وفي تقديرنا أن من الصعب في زماننا هذا الفصلَ بين مهدّدات الأمن القومي الداخلية والخارجية للدولة؛ لأن مساحة الاختلاف بين التطورات الداخلية والخارجية للدولة انحصرت كثيرًا بسبب التطور التقني والتكنولوجي، وبسبب تداخل المنظومة الدولية، وتأثرها بما يجري في داخل الدول الأخرى، إلا أن التصنيف يفيد في تحديد وتخصيص الوسائل والأدوات التي تناسب مواجهة كل مهدِّد على حدة، وهو ما اتّبعناها في هذه الدراسة.

الهوامش والمراجع:

1. هلال، م. ع. (2007)، مهارات التفكير والتخطيط الإستراتيجي: كيف تربط بين الحاضر والمستقبل؟ مركز تطوير الأداء والتنمية.
2. أبوصالح، م. ح. (2012)، التخطيط الإستراتيجي القومي. شركة مطابع العملة السودانية.
3. شفيق، م. (2008)، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب. الدار العربية للعلوم ناشرون.
4. سلطان، ج. (2010)، التفكير الإستراتيجي والخروج من المأزق الراهن. مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع.
5. الشهراني، س. ع. (2005)، إدارة عمليات الأزمات الأمنية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
6. سعيد، م. ش. & الحرفش، خ. ع. (2010)، مفاهيم أمنية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
7. المربع، ص. س. (2012)، القيادة الإستراتيجية ودورها في تطوير الثقافة التنظيمية بالأجهزة الأمنية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
8. <?>. عيسى، م. أ. (2011)، الأمن والتنمية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
9. البداينة، ذ. م. (2011)، الأمن الوطني في عصر العولمة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
10. ماكنمارا، ر. (2009)، جوهر الأمن. ترجمة: يونس شاهين. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.
11. بالة، ع. (2022)، إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي. جامعة محمد خيضر بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية- مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، مجلة الحقوق والحريات.
12. عبد الحميد، ح. د. (2012)، الأمن القومي والتحديات المعاصرة. مركز الإعلام الأمني.
13. بخوش، م. (2012)، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط. جامعة محمد خيضر بسكرة.
14. هوشنك، ص. أ. (2011)، الدبلوماسية والأمن. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة عمادة الدراسات العليا.

15. الأسطل، ك. م. (2010)، الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي وخصائص الكيانات السكنية. مجلة النهضة، جامعة الأزهر.

16. العوجي، م. (1993)، أساليب التعاون الدولي في مجال التخطيط الأمني. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

17. البشرى، م. أ. (2009)، مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

18. آل سمير، ف. ب. (2007)، إستراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

19. باب الله، س. ع. (2007)، الإستراتيجية: مدخل متكامل لدراسة وفهم علم وفن الإستراتيجية. شركة اواب للخدمات وأعمال الطباعة المحدودة.

20. عبد المولى، س. ش. (1994)، تأثير الجريمة على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

21. الأسطل، ك. م. (2021)، الأمن الوطني والقومي والوضع الجيبوليتيكي للدولة: شكل إقليم الدولة وأثره على تنظيم مرفق الأمن الوطني والقومي. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية.

22. عبد الحفيظ، ع. (2020)، الأمن القومي: المفهوم والأبعاد. المعهد المصري للدراسات.

23. زهران، ج. ع. (1999)، مفهوم الأمن القومي في عصر المعلومات. رابطة الأدب الحديث.

24. بليس، ج. (2004)، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة: عولمة السياسة العالمية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث.

25. فريجة، أ. & فريجة، ل. (2016)، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة. دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر.

26. أسامة، ع. (2020)، الأمن القومي - National Security. الموسوعة السياسية.

27. بنافي، ر. (2016)، المفهوم المعاصر للأمن القومي، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث.

28. الليثي، أ. ز. م. (2012)، مفهوم الأمن القومي و القدرات الإستراتيجية. جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الأعمال.

29. مجاهد، أ. م. ف. (2021)، مفهوم ومهددات الأمن الوطني. جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية.

30. قوش، ص. (2012)، مهددات الأمن القومي السوداني. مركز دراسات المستقبل، مجلة دراسات المستقبل.

31. كولينز، ر. أو. (2010)، تاريخ السودان الحديث. ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، دار الكتب والوثائق القومية.

32. القدال، م. س. (1985)، الإسلام والسياسة في السودان. دار الجيل.

33. الطيب، ش. (2008)، السياسة في السودان : ثلاث حكومات مدنية وثلاث حكومات عسكرية. وزارة التعليم السعودية، المعرفة.

34. غلام، ح. س. (2013)، التطورات السياسة في السودان المعاصر-1953 2009: دراسة تاريخية وثائقية. الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

35. محمد، أ. ش. ب. (2010)، الصراع المدني العسكري وأثره على الحكم في السودان. جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير.

36. آدم، أ. أ. م. (2022)، مستقبل الوحدة الوطنية في السودان: تحليل أنثروبولوجي للعلاقات الإثنوثقافية. أكاديمية التطوير العلمي - مجموعة سما دروب للدراسات والاستشارات والتطوير العلمي. مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث.

37. خالد، ع. (2011)، مستقبل الاندماج الوطني في السودان: جبال النوبة نموذجًا. المكتبة الوطنية السودانية.

38. عبد الله، م. أ. (2016)، مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في دعم الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2003 - 2013 م. جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير.

39. شمام، ن. (2021)، السودان.. تهريب 267 طنا من الذهب خلال 7 سنوات وفق تقرير مشترك للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، وفريق الاتحاد الإفريقي. وكالة الأناضول.

40. إسماعيل، ع. (2022)، 80% من السودانيين يسقطون في بئر الفقر: الشارع يدفع ثمن تصاعد الاضطرابات. العربي الجديد.

41. طنطاوي، ص. (2022)، الفقر في السودان: الشعب يدفع ثمن الفساد والإهمال. نون بوست.

42. عبد المطلب، م. ف. (2019)، مساهمة الخطط الإستراتيجية التنموية في معالجة مشكلة البطالة في السودان: بالتركيز على الإستراتيجية ربع القرنية في الفترة من «2007 - 2018م». جامعة إفريقيا العالمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير.

43. حياتي، ا. أ. ا. (2001)، السودان ودول الجوار: عوامل الاستقرار والتنمية. جامعة الخرطوم، كلية الدراسات التقنية والتنموية.

44. محمد، ع. ا. (2016)، اتجاهات الرأي العام نحو الوجود الأجنبي بالسودان: دراسة وصفية تحليلية بالتطبيق على عينة من قادة الرأي بولاية الخرطوم (ديسمبر 2013م - ديسمبر 2014م). جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الإعلام، رسالة دكتوراه.

45. الحاج، أ. ص. (2017)، أثر الوجود الأجنبي في السودان على الأمن الاجتماعي: دراسة حالة «ولاية الخرطوم». جامعة إفريقيا العالمية، كلية دراسات الكوارث والأمن الإنساني، رسالة ماجستير.

46. أبو رقاب، م. س. (2015)، انتشار الحركات المسلحة في إفريقيا: قراءة تحليلية. مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، مجلة السودان.

47. العمامي، م. م. ج. (2010)، الحروب الأهلية في إفريقيا: دراسة حالة إقليم دارفور. جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير.

48. عبد الشافع، أ. ف. م. (2021)، النزاعات القبلية في دارفور وأثرها في الأمن المحلي والإقليمي. مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر وجامعة سليمان الدولية بتركيا، مجلة القلزم للدراسات الأمنية والإستراتيجية.

49. بابكر، م. ب. ع. (2018)، دور إستراتيجيات المنظمات الوطنية في تحقيق الأمن الإنساني بالسودان: دراسة حالة الهلال الأحمر السوداني الفترة من 2011 م - 2015 م. جامعة أم درمان الإسلامية، معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية، رسالة دكتوراه.

50. Idrıs, A. (2005), Conflict and Politics of Identity in Sudan. Palgrave Macmillan. New York.

51. ادم، أ. ع. (1995)، قبائل السودان: نموذج التمازج والتعايش. شركة المطابع السودانية للعملة المحدودة.

52. علوي، م. (2003)، الأمن القومي والمخدرات: الأبعاد السياسية والإستراتيجية. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلة النهضة.

53. عثمان، م. (2023)، «الشيطان» و»النوتيلا«: مخدرات تعصف بالشباب في السودان. مراسلو الجزيرة نت.

54. عبد الله، م. أ. م. (2015)، دور السياسة الخارجية في حماية الأمن القومي السوداني. جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير.

55. محمد، ا. ع. أ. (2017)، الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر وتأثيرها على الأمن الوطني السوداني 2009 - 2016م. جامعة أم درمان الإسلامية، معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية، رسالة دكتوراه.

56. الليثي، أ. ز. م. (2012)، مفهوم الأمن القومي و القدرات الإستراتيجية. جامعة حلوان- كلية التجارة وإدارة الأعمال.

57. زحلان، أ. (2001)، التقانة والسياسة والأمن القومي. مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي.

58. الشيخ، ن. أ. (2018)، استراتيجية الأمن القومي الروسي: قراءة تحليلية. مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، مجلة دراسات.

59. زهران، ج. ع. (2002)، ثورة المعلومات بين أمن وسيادة الدولة. مؤسسة الأهرام، مجلة الديمقراطية.

60. برقوق، أ. (2010)، العولمة وإشكالية الأمن الإنساني. مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، دراسات استراتيجية.

61. سورنسن، ي. (2020)، إعادة النظر في النظام الدولي الجديد. ترجمة أسامة الغزولي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عالم المعرفة.

62. Topaloğlu, S. (2022), Ülke Yönetimi. Kırmızı Kedi Yayın Evi. İstanbul.

63. البنا، أ. أ. ح. (2012)، الجنوب معضلة الأمن القومي السوداني، المكتبة الوطنية السودانية للنشر.

الحدود السيبرانية وأثرها في العلاقات الدولية: التحديات والاستقرار الإستراتيجي

خالد وليد محمود*

*معهد الدوحة، قطر

ملخص: تناقش هذه الدراسة «الحدود السيبرانية وأثرها في العلاقات الدولية: دراسة حول التحديات والاستقرار الإستراتيجي»، الدور المتزايد للفضاء السيبراني في إعادة تشكيل مفاهيم السيادة الوطنية والعلاقات بين الدول. في ظل التوسع الرقمي العابر للحدود، برزت تحديات جديدة تتعلق بكيفية حماية البنى التحتية الرقمية للدول، مع ضمان الحقوق الرقمية للأفراد. تستعرض الدراسة كذلك كيف أن غياب التوافق الدولي حول تنظيم الفضاء السيبراني يهدد الاستقرار الإستراتيجي، ويزيد من مخاطر الهجمات السيبرانية العابرة للحدود. كما تبحث في سبل تعزيز التعاون الدولي لتنسيق السياسات السيبرانية، وتحقيق توازن فعّال بين أمن الدول وحماية الخصوصية وحرية التعبير، بما يسهم في بناء نظام سيبراني أكثر استقرارًا وعدالة في سياق العلاقات الدولية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الحدود السيبرانية، العلاقات الدولية، التوسع الرقمي، السيادة.

Cyber Borders and their Impact on International Relations: Challenges and Strategic Stability

KHALED WALID MAHMOUD*

ORCID NO: 0000-0001-9357-7228

ABSTRACT: *This study, explores the growing role of cyberspace in reshaping concepts of national sovereignty and inter-state relations. Amid rapid digital expansion across borders, new challenges have emerged regarding how states can protect their digital infrastructure while safeguarding individual digital rights. The study examines how the absence of international consensus on cyberspace governance threatens strategic stability and increases the risks of cross-border cyberattacks. It also discusses ways to strengthen international cooperation and harmonize cyber policies to achieve a balanced approach between national security and the protection of privacy and freedom of expression—ultimately contributing to a more stable and equitable cyber order in the context of modern international relations.*

* Doha Institute, Qatar

Keywords: *Cyber Borders, International Relations, Digital Expansion, Sovereignty.*

رؤيـــة تركيـــة
2025-(2/14)
199 - 218

Received Date: 28 / 03 / 2025 • Accepted Date: 02 / 05 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-002-010

في ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبح الفضاء السيبراني يشكل عنصرًا محوريًّا في تشكيل علاقات الدول والشعوب على المستويين المحلي والدولي. الثورة الرقمية التي بدأت منذ عقود أصبحت اليوم تُمثل تحولاً جذريًّا في كيفية تفاعل الدول والأفراد بعضهم مع بعض، حيث تجاوز الفضاء السيبراني الحدود التقليدية للمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد فرض هذا التحول تحديات جديدة على مفهوم السيادة الوطنية، حيث أضحى الفضاء السيبراني ساحة شديدة التعقيد، لا تقتصر على المسائل التقنية فحسب، بل تمتد لتشمل قضايا أمنية، وسياسية، بل حتى حقوقية.

يُعَدّ الفضاء السيبراني بمثابة الشبكة العالمية التي تربط ملايين الأجهزة الرقمية عبر الإنترنت، وتُمكّن البشر من التفاعل بعضهم مع بعض ومشاركة المعلومات، بينما تظل هذه الشبكة بعيدة عن حدود الدولة أو الجغرافيا. إذ يعيد هذا الفضاء تعريف فكرة السيادة الوطنية التي كانت تدور حول الحدود الجغرافية المادية، في حين أن الحدود السيبرانية لا تتوقف عند هذه الحدود المادية، بل تمتد عبر الشبكات المتشابكة التي تمر عبر الدول المختلفة، وهذا يُثير تساؤلات عميقة حول كيفية تنظيم هذا الفضاء وحمايته.

إن إحدى القضايا البارزة التي تطرحها هذه التحولات هي مفهوم الحدود السيبرانية، التي تعكس محاولات الدول رسم حدودها في الفضاء السيبراني؛ لضمان حماية مصالحها الوطنية، وحماية البنى التحتية الرقمية، والمعلومات الحيوية، في وقت يشهد فيه هذا الفضاء نموًّا غير مسبوق. ويمثّل هذا الموضوع تحدّيًا معقدًا، حيث إن الفضاء السيبراني لا يعترف بالحدود الجغرافية التقليدية، وهو ما يضع الدول أمام ضرورة إعادة التفكير في سيادتها. فعلى الرغم من أن الفضاء السيبراني يتيح للدول القدرة على النمو والابتكار، إلا أنه في الوقت ذاته يُسهم في خلق تهديدات جديدة للأمن القومي.

وتتمثل التحديات الرئيسة في كيفية إيجاد التوازن بين حماية سيادة الدول في الفضاء السيبراني من جهة، وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم في هذا الفضاء من جهة أخرى. ففي حين تسعى بعض الدول لتطبيق حدود سيبرانية صارمة لحماية مصالحها الداخلية وأمنها، فإن هذه الإجراءات قد تؤدي إلى انتهاك حقوق الأفراد في الوصول إلى المعلومات والتعبير عن آرائهم بحرية. وهذا يثير تساؤلات بشأن كيفية توازن حماية الأمن السيبراني مع الحفاظ على الحقوق الرقمية للأفراد وحرياتهم.

يشكّل الفضاء السيبراني اليوم ساحة من التحديات المستمرة على مستوى الدول والشركات والأفراد. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل الآثار الجسيمة التي يمكن أن تترتب على غياب التنسيق الدولي الفعّال لحماية هذا الفضاء. فالأمن السيبراني ليس مجرد مسألة تقنية، بل قضية سياسية إستراتيجية تؤثر بشكل مباشر في استقرار الدول وتعاونها مع الدول الأخرى في شتى المجالات. من الهجمات السيبرانية العابرة للحدود إلى النزاعات الرقمية بين الدول الكبرى، يتعين على المجتمع الدولي وضع أطر عمل قانونية وأمنية مشتركة؛ لضمان استقرار الفضاء السيبراني، وتجنب تصاعد التوترات بين الدول.

من جهة أخرى، تبرز تحديات أخرى تتعلق بحقوق الإنسان في الفضاء السيبراني، تشمل حريات الأفراد في التعبير، وخصوصية البيانات، وحرية الوصول إلى الإنترنت. فعلى الرغم من أن الفضاء السيبراني يوفّر فرصًا هائلة للابتكار والبحث، فإن التهديدات المرتبطة بالرقابة الرقمية، وتجميع البيانات الشخصية، والانتهاك المحتمل للحقوق الرقمية، تتطلب من الدول التوصل إلى حلول قانونية فعّالة تحمي حقوق الأفراد، وتضمن لهم الأمان في عالم متصل بالإنترنت.

إن العلاقة بين الحدود السيبرانية واستقرار الفضاء السيبراني تمثّل عنصرًا أساسيًّا في نقاشات الأمن السيبراني العالمية. فغياب الاستقرار السيبراني يمكن أن يؤدي إلى تهديدات حقيقية للأمن والتنمية الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي. فالهجمات السيبرانية قد تعطّل البنية التحتية الحيوية، وهذا يتسبّب في تعطيل الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه، ووسائل النقل، والاتصالات، وهذا يؤثر بشكل مباشر في استقرار الحكومات والشركات.

علاوة على ذلك، تفرض الطبيعة العابرة للحدود للتهديدات السيبرانية ضرورة التعاون الدولي بين الدول لتأمين هذا الفضاء. فالتنسيق بين الحكومات والمنظمات الدولية هو السبيل الوحيد للتصدي للهجمات التي قد تتجاوز حدود الدول وتؤثر في أمن العالم كلّه. إن تنسيق السياسات السيبرانية بين الدول، وتطوير آليات للرد على الهجمات السيبرانية العابرة للحدود- أصبحا ضرورة ملحة لضمان الاستقرار والأمن على مستوى العالم.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل عن العلاقة بين الحدود السيبرانية والاستقرار الإستراتيجي في الفضاء السيبراني، وتحديد التحديات الأمنية والسياسية التي

يواجهها هذا الفضاء في سياق العلاقات الدولية، وتناقش سبل تعزيز التنسيق الدولي؛ لضمان استقرار الفضاء السيبراني وحماية الحقوق الرقمية في الوقت ذاته. ومن خلال هذا التحليل، سيتحقّق استكشاف الحلول الممكنة؛ لتحقيق توازن بين أمن الدول في الفضاء السيبراني وضمان حقوق الأفراد، مع تأكيد أهمية التعاون الدولي في بناء نظم حماية فعالة تسهم في تعزيز الاستقرار السيبراني.

في هذا الإطار، تطرح هذه الدراسة تساؤلاً حول كيفية تحقيق التوازن بين حماية سيادة الدول في الفضاء السيبراني وضمان استقرار هذا الفضاء بشكل يضمن حقوق الأفراد، مع تأكيد أن غياب الاستقرار السيبراني يشكل تهديدًا للأمن والتنمية العالمية.

الحدود السيبرانية: المفهوم والأبعاد الأمنية

يلقى موضوع الحدود السيبرانية Cyber Boundaries اهتمامًا كبيرًا بين أوساط الباحثين والأكاديميين ومراكز التفكير العالمية، وله حضور قوي في الأدبيات السياسية والعلاقات الدولية، وبدأت تطفو على سطح النقاش تساؤلات تتعلق بقدرة الدول على التحكم في البنية التحتية الرقمية الخاصة بها وبيانات مواطنيها، مثل: هل الحفاظ على الحدود الإقليمية والمفاهيمية المرتبطة بالمفهوم التقليدي للسيادة يتوافق مع فضاء سيبراني مترابط ومستقل؟

استطاع الواقع السيبراني فرض بعض المفاهيم المتعلقة بالجغرافيا من حيث الزمان والمكان والمحيط الجيوسياسي للدول، واستطاع أن يجعل الحدود الجغرافية تبدو في غاية الهشاشة والاختراق من طرف فاعلين افتراضيين يصعب تحديد هوياتهم ومعرفة الجهات والقوى أو الدول التي تدعمهم وتوفر لهم الملاذ.[1] وهنا يتضح بأنّ دولاً كثيرة تسعى إلى رسم حدودها السيبرانية لتكون متساوية مع حدودها الجغرافية؛ من أجل حماية أمن مؤسساتها التي تتعرض أحيانًا لتهديدات وهجمات سيبرانية، فضلاً عن قدرتها على حماية الخصوصية المعلوماتية للأفراد، وهذه الأخيرة أصبحت مكشوفة وعرضة للتهديد من طرف قراصنة المعلومات، في ظل «سيولة» مشهد حماية المعلومات الرقمية من الهجمات السيبرانية، والمخاوف من الجانب «المظلم» للإنترنت الذي يلقي بظلاله على العلاقات الدولية لحجب الفوائد الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يزعزع الاستقرار في النظام العالمي.[2]

أصبح الفضاء السيبراني Cyberspace وسيطًا لسوق عالمي يضم مجموعة من الأنشطة

السياسية التقليدية والجديدة، فالتوسع في استخدام الإنترنت يُعَدّ أحد أكثر التطورات التكنولوجية إثارة للاهتمام في أواخر القرن العشرين. هذه الظاهرة لم تغب عن انتباه الدول والخبراء الذين ينظرون إلى الفضاء السيبراني بصفته بعدًا جديدًا يضاف إلى الأبعاد الأربعة الأخرى التي تحدد السيادة الوطنية، وهي: المجال البري، والبحري، والجوي، والفضاء الخارجي.[3]

"في هذا الفضاء لا وجود للحدود الوطنية، فهناك حدود غير مرئية ترسمها شبكة الإنترنت على أسس سياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية لتقيم عالمًا من دون دولة، ومن دون أمّة، ومن دون وطن"

في هذا الفضاء لا وجود للحدود الوطنية، فهناك حدود غير مرئية ترسمها شبكة الإنترنت على أسس سياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية لتقيم عالمًا من دون دولة، ومن دون أمّة، ومن دون وطن.[4] فالفضاء السيبراني عمل على تشابك العلاقات بين الدول في إطار السياسات التحررية الاقتصادية والانفتاح والقدرة على تجاوز الحدود الدولية، وتخطيها، وبناء عليه، تكون سيطرة الدولة عليها أضعف من ذي قبل.[5] فالإنترنت تخطّى مفهوم الحدود الإقليمية، واخترقها، وهذا خلق مجالاً جديدًا للنشاط البشري يقوّض شرعية تطبيق القوانين القائمة على الحدود الجغرافية، ومن ثَمَّ جعل مسألة السيادة الوطنية في الفضاء السيبراني مطروحة بصفتها واحدة من التحديات التي تواجهها الدولة اليوم في عصر التكنولوجيا.[6]

أدّى غياب الحدود في الفضاء السيبراني، إلى جانب طبيعة الهجمات السيبرانية وتجاوز التهديد طابعه التقليدي ليكون مصدرًا للتهديدات. كما يمثِّل ضعف الحدود التقليدية أحد أكبر التهديدات الأمنية للدولة، بوصفه ثغرة تستغلها جماعات الإجرام السيبراني، والفواعل من غير الدول، وخاصة مع بروز الشركات التكنولوجية العابرة للحدود الدولية، وتصاعد أخطار القرصنة والجريمة السيبرانية، إذ أتاح الفضاء السيبراني بهذا المعنى فرص الاختراق الذكي للحدود باستخدام التقنيات المتطورة، والبرامج الخبيثة، والفيروسات؛ لتهديد مصالح الدول وبناها التحتية.[7]

ومن المعلوم أن الحدود الجغرافية للدول هي حدود برية وبحرية وجوية، ولكن الآن استدعى الفضاء السيبراني الحديث عن الحدود السيبرانية أو الحدود الرقمية، مثل البث التلفزيوني والرقمي والوصول إلى الشبكات الوطنية للدول. إنّ الحدود الجغرافية يسهل الدفاع عنها ومراقبتها باستخدام تقنيات الرادار والاستشعار عن بُعد، ولكن الحدود السيبرانية يصعب التنبّؤ باختراقها، وخصوصًا أنه ليست لكل الدول قدرة على

امتلاك تكنولوجيا الدفاع اللازمة، فمن السهل الآن على أي قوات معادية اختراق أنظمة وخدمات حيوية والسيطرة عليها. ولكي نتصور خطورة هذا الاختراق، نتخيل أن جهات معادية استطاعت السيطرة على نظام تشغيل شبكة الكهرباء أو شركات الطيران أو مراكز تحكّم لبنى تحتية أخرى مثل البنوك، والمياه.[8]

تأسيسًا على هذا الكلام، نجد أن هناك تحولات مؤثرة عززت من حضور الدولة الوطنية في فرض سطوتها على الفضاء السيبراني داخل حدودها، من خلال استثمارها الرئيس في البنى التحتية، ووضع قواعد وقوانين لتنظيم المعلومات بحيث تكون الضامن الأخير لاستمرارية تدفق المعلومات والبيانات. فبعض الدول، مثل الصين وإيران تنظران مثلاً إلى التقنيات الرقمية بصفتها ساحة معركة شرسة للمنافسة العالمية، بسبب ما نتج منها من توترات جيوسياسية بعد فضائح وتسريبات «إدوارد سنودن»، والاستثمار في إمكاناتها؛ لبسط النفوذ على فضائها السيبراني من خلال «استعادة السيطرة» على تدفق بياناتها وحمايتها من عمالقة شركات التكنولوجيا العملاقة. وأصبح مدخل الحوكمة لشبكة الإنترنت معرضًا للخطر مع التوظيف السياسي والإستراتيجي من جانب قوى دولية لإخضاع شبكة الإنترنت لشبكة وطنيَّة تحت سيادتها الوطنية وجغرافيتها السياسية، وتظهر هنا دلالة سلبية تدور حول تعريف الحقوق والواجبات الرقمية للدولة، ويمكن أن يستغرق تجاوزها قطع الإنترنت وبناء جدران الحماية الكبرى والمراقبة وانتهاك الحريات. بينما يؤكد بعض أهل الشأن ضرورة استخدام أو قبول مصطلح «السيادة السيبرانية» انطلاقًا من حاجة الدول لحماية معلوماتها الحساسة في الفضاء السيبراني من هيمنة مزودي خدمة الإنترنت للحفاظ على سرية تدفق بياناتها وتوافرها وسلامتها- يرى آخرون في الواقع شرعنة للأنظمة السلطوية في بسط رقابتها على حرية الأفراد في الفضاء السيبراني وفق قوة القانون في حظر أو حجب أي موقع على الشبكة العنكبوتية؛ يمثل محتواه «تهديدًا على الأمن القومي».[9]

وقد سارعت بعض الدول، بعد تسريبات «سنودن»، إلى طرح مبادرات لإنشاء حدود سيبرانية على نحو مستقلّ تمامًا عن الفضاء السيبراني العالمي، وأعلنت عن رغبتها في إنشاء شبكة إنترنت وطنية، بعد تزايد عمليات التجسس وتسارعها، والتهديدات السيبرانية التي قامت بها الولايات المتحدة الأميركية، سواء ضد الخصوم أم الحلفاء، فضلاً عن تصاعد الهجمات السيبرانية ضد شبكات المرافق الحيوية، والتخوف من اختراق الشبكات العسكرية، وسرقة المعلومات الإستراتيجية، أو التحكم في الأنظمة العسكرية الإلكترونية التي تقوم بها دول وفواعل من غير الدول، وتوجهت دول من الاتحاد الأوروبي، ومجموعة البريكس،[10] نحو بناء شبكة داخلية للإنترنت.

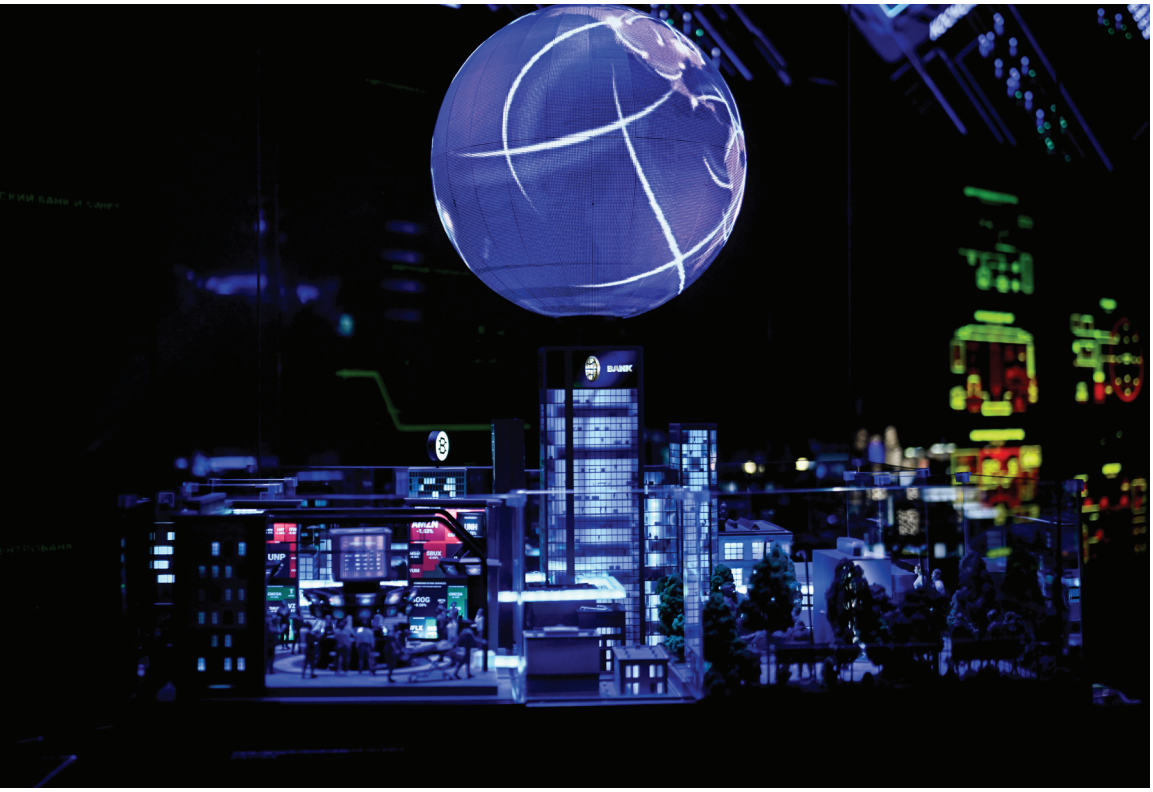

في المقابل، قامت الصين بتبني موضوع حماية فضائها السيبراني المتمثل بالفضاء العالمي لبيئة المعلومات الذي يتألف من بيئة مترابطة من البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات، ومنها الإنترنت، وبسط سيطرتها القضائية على الفضاء السيبراني المتمثل بالإنترنت[11] من خلال إنشاء الجدار الناري العظيم Great Firewall of China للعمل على الحماية من التهديدات الإلكترونية وأمننة معلومات الإنترنت والشبكات الخاصة،[12] وسعت إيران إلى اعتماد نطاق السيبرانية وتوسيعها، وخصصت لذلك موارد هائلة؛ لإنشاء فضاء تتحكم فيه وطنيًّا. وتحاول الحكومة الإيرانية منذ سنوات تنفيذ خطة لفصل الإنترنت الداخلي عن الشبكة العالمية، إذ أفاد مركز البحوث التابع للبرلمان الإيراني في أيار/ مايو 2020 أنه جرى إنفاق نحو 190 تريليون ريال (أي ما يعادل 4.5 مليارات دولار) على إنشائها،[13] وهذا يخرج مثل هذه الدول شيئًا فشيئًا من دائرة الهيمنة والاحتكار الذي تمارسه الشركات الأميركية في هذا المجال.[14]

تسعى الدول إلى رسم حدودها السيبرانية من أجل حماية ما تستطيع حمايته، وتأمين مؤسساتها بمختلف أنواعها وتخصصاتها التي تتعرض لتهديدات وهجمات وجرائم

سيبرانية، في ظل «سيولة» المعلومات الرقمية، وازدياد ذكاء التهديدات السيبرانية، والمخاوف من الجانب «المظلم» للإنترنت الذي يلقي بظلاله على العلاقات الدولية لحجب الفوائد الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يزعزع الاستقرار في النظام العالمي.[15] وبناء عليه، تُرسَم الحدود السيبرانية من خلال مكوناتها، وهي البنية التحتية لشبكة الإنترنت (المعدات والمنافذ التي تقع على أرض جغرافية)، وأسماء النطاقات الحصرية وموقع الحوسبة السحابية والطاقة التي تمدّ شبكة الإنترنت والاتصالات وحركة مرور البيانات، ومن خلال هذه المكونات يمكن إنشاء بوابات للمعلومات ومراقبتها في التدفق عبر الحدود السيبرانية، رغم أن هذه الإجراءات ستخلق تحديات لخصوصية المستخدمين وحرية التعبير،[16] بالإضافة إلى تحدّيات تتعلق بالدولة نفسها التي ترغب بتوطين فضائها السيبراني والتحكم في شبكة الإنترنت.

تبدو الفجوة في المرافق السيبرانية الرئيسة المتّصلة بالبيانات بين البلدان المتقدّمة والنامية واضحة في الهيمنة على نظام الكابلات البحرية التي هي البنية التحتية الرئيسة التي تدعم الفضاء السيبراني العالمي. فأهمية هذه الكابلات يجعلها في صميم التوترات والتنافس الدولي ضمن مشهد «الصّراع الرقمي» بين الفواعل التي تمتلك الكابلات وتسيطر عليها، والأخرى الساعية لبسط السيادة على بيئتها الرقمية والسيطرة على التدفقات المعلوماتية على حدودها السيبرانية.[17]

من هذا المنطلق، أضعفت السيبرانية عامل الجغرافيا، وهو ما سمح بإنشاء فضاءات جديدة تختزل بداخلها كمية معلومات هائلة تخص أمنها الداخلي، ومثّلت معلومات الدولة الإلكترونية وضرورة حمايتها وتأمينها هاجسًا جديدًا في أي سياسة أمنية قد تتبناها هذه الدول، وقد نظر بعضها إلى هذا الأمر من منطلق السيادة بمفهومها الجديد، هذه الأخيرة التي تواجه تحديات عدة تنبع من الأنشطة عبر الفضاء السيبراني.

لم تظهر الحدود السيبرانية إلا بتخطي الإنترنت سيادة الدول وحدودها الواقعية التي ساعد فيها تطور الاتصالات الإلكترونية عبورها، وبعد أن أصبحت هناك حالة من التأثير الشبكي المتزايد بين الدولة وخارجها. إذ اتسع استخدام الأفراد، والجماعات، والدول والفواعل من غير الدول، مثل عمالقة شركات التكنولوجيا الحديثة التي تمتد قدرتها إلى السيطرة على البيانات والمعلومات والتفاعل في المجال السيبراني.[18]

إنّ مبدأ السيادة التامة والمطلقة للدولة على إقليمها بات مسألة نسبية لمصلحة سيادة مخترقة بعد أن تحدّى الإنترنت المهمّات التقليدية للدولة، وهي: ضمان الأمن الوطني، وتنظيم النشاط الاقتصادي، وفرض نمط من القيم في المجتمع.[19] كما أن للسيادة السيبرانية، في مجال السياسة دلالة إيجابية، تتمحور حول «استعادة السيطرة» من عمالقة التكنولوجيا والشركات العملاقة المهيمنة على الإنترنت، وفي الوقت نفسه، لها دلالة سلبية تترك تعريف الحقوق والواجبات الرقمية للدولة وحدها، ويمكن أن يستغرق تجاوزها قطع الإنترنت وجدران الحماية والمراقبة. والدلالة المزدوجة تفسح المجال للارتباك، إذ يخلط بعض المحللين بين السيادة السيبرانية والأمن السيبراني والاستقلالية، بينما يؤكد آخرون أن استخدام أو قبول مصطلح «السيادة السيبرانية» هو في الواقع تأييد للسلطوية «نموذج الصين» في الفضاء السيبراني.[20]

وبهذا نخلص إلى القول: إنّ الحدود السيبرانية تحدّد سلطة الدولة أو المؤسسة على الموارد السيبرانية التي تقع داخل حدودها. وتختلف الحدود السيبرانية من دولة إلى أخرى، وتتأثر بالتشريعات والقوانين المحلية، وبالعلاقات الدولية واتفاقيات الحماية السيبرانية الدولية. وبما أن الفضاء السيبراني لا يتميز بحدود جغرافية واضحة، فإنّ تحديد الحدود السيبرانية يتطلب تعاونًا دوليًّا قويًّا واستخدام التكنولوجيا للكشف عن الأنشطة السيبرانية غير المشروعة. وتتضمن الحدود السيبرانية الموارد السيبرانية جميعًا التي تنتجها أو تستخدمها، مثل قواعد البيانات والبرامج والأجهزة والأنظمة والشبكات، ويتعين على الدول والمؤسسات الحفاظ على أمن هذه الموارد وحمايتها من الهجمات السيبرانية غير المشروعة، ويتطلب ذلك تنفيذ سياسات وإجراءات أمنية فعَّالة وتحديثها دوريًّا، والتدريب المستمر للموظفين على السلوكيات الأمنية السيبرانية، وتوفير الموارد المالية والتقنية اللازمة لتحسين الأمن السيبراني.

المسؤولية العالمية لضمان الاستقرار في الفضاء السيبراني

إن المجال السيبراني المفتوح، وما يمثِّله من أخطار تؤثر في موازين القوى الدولية، يحتاج معه المجتمع الدولي إلى تعاون وتنسيق أمني للحد من هذه التهديدات، وتأمين حقوق الأفراد والمصالح الإستراتيجية للدول. فتحقيق الاستقرار الإستراتيجي في الفضاء السيبراني أصبح أمرًا ضروريًّا لضمان أمن الدول والمجتمعات، إذ إنَّ تصاعد التهديدات السيبرانية للأنظمة الحيوية والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة

جعلت من الضروري تطوير سياسات تعزِّز الاستقرار السيبراني، وتقدِّم حلًّا للتحديات الرقمية المتنوعة، إلى جانب ذلك يعزز البعد السياسي في الفضاء السيبراني أهمية السياسة السيبرانية. فالفضاء السيبراني لم يعد مقتصرًا على القضايا التقنية فحسب، بل أصبح أحد أهم القضايا العامة العالمية «المسيّسة».

أولًا: الاستقرار الإستراتيجي للفضاء السيبراني

تُعَدّ قضية تعزيز نظام سيبراني مستقر متوافق مع النظام الدولي الحالي من أكثر القضايا إلحاحًا بالنسبة للمجتمع الدولي. وهكذا أصبحت الحوكمة السيبرانية الدولية والحفاظ على الاستقرار السيبراني الإستراتيجي مجالين ناشئين في الدراسات الدولية.[21]

على مدى أكثر من جيل بقليل، أصبح الإنترنت والفضاء السيبراني ركيزة حيوية للتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفتح الباب أمام مكاسب هائلة. لكن مع هذا القدر الكبير من الترابط والاعتماد المتبادل، يأتي الضعف والصراع، إذ تزايدت وتيرة الهجمات السيبرانية من جانب دولٍ أو قوًى غير تابعة لدولة بعينها، وهذا يهدّد استقرار العالم السيبراني.[22]

كما خلقت الأنشطة عبر الإنترنت بصفتها بيئة بلا حدود، تحدّيات بالنسبة إلى أمن الدول وسيادتها، وأوجدت تنافسًا دوليًّا، ولاسيّما بين الولايات المتحدة الأميركية والغرب من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى، إذ تتنافس كل من هاتين الجهتين على فرض رؤيتها في حوكمة هذا الفضاء، وكيفية تشكيل القواعد الناظمة والمبادئ الدولية لإدارته. وبناء عليه، تنظيم التعامل مع التهديدات المحتملة فيه. كما ظهر الخلاف الدولي في إنشاء معايير الإنترنت الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بالاختلاف بين تناول مفهوم «حوكمة الفضاء السيبراني» ومعالجته، إذ أصبحت حوكمة الفضاء السيبراني ترتبط على نحو متزايد بالسياسة الخارجية للدول.[23]

وبطبيعة الحال، بات الفضاء السيبراني يمثّل أحد أهم الأولويات في دراسات الحوكمة العالمية وساحة منافسة للقوى الكبرى. وفي الوقت الحالي، فإن إحدى أهم القضايا التي تواجه حوكمة الفضاء السيبراني على المستوى الدولي هي الحفاظ على الاستقرار الإستراتيجي؛ فمن دون هذا الاستقرار، لن يكون التطوير السلمي للفضاء السيبراني ممكنًا، وهذا سيهدد الاستقرار الإستراتيجي، ويضر في الحصيلة بالسلام والتنمية العالميين.[24]

تشير خيارات الاستقرار في الفضاء السيبراني إلى فضاء سيبراني مستقر، أو غير مستقر.[25] خلال وقت السلم، يمكن فهم الفضاء السيبراني المستقر على أنه توازن بين القوى الكبرى في القدرات السيبرانية، وإدارة الصراعات وآليات الحكم، فضلاً عن أمن الفضاء السيبراني الخاص بكل منها وتطويره. بمعنى آخر، بناءً على توازن القدرات السيبرانية بين القوى الكبرى، من الممكن تحقيق أمن الفضاء السيبراني وتطويره من خلال آليات إدارة الصراع والحوكمة. ومع ذلك، وخلافًا للأسلحة النووية التي يمكن قياسها من خلال مجموعة متنوعة من المؤشرات لتحديد القوة الوطنية لدولة ما، فإن تقييم القدرات السيبرانية أمر صعب للغاية، وهذا ما سنوضحه لاحقًا.[26]

يشير الفضاء السيبراني غير المستقر إلى حالة الحرب والصراعات السيبرانية. وبما أنه لا توجد سابقة لحرب سيبرانية واسعة النطاق، فإن المجتمع الدولي لم يتوصل إلى تفاهم حول ماهية الحرب السيبرانية والتأثيرات التي قد تولدها. حتى إن بعض العلماء يزعمون أنه لن يكون هناك ما يسمى «الحرب السيبرانية»؛ لأن الحرب لن تحدث في الفضاء السيبراني وحده، ولكن الهجمات السيبرانية ستُدمج بوسائل أخرى للهجوم في الفضاء المادي.[27] وفي هذه الحالة، قد تتصاعد حالات الطوارئ بسهولة إلى أزمات حادة، وهذا

يجعل الفضاء السيبراني المستقر غير مستقر. ولكن المعطيات تفيد بأن القوى الكبرى نفذت الهجمات السيبرانية بحذر شديد؛ لأنها لا تزال غير متأكدة من العواقب التي قد تترتب على الصراعات السيبرانية، وتخشى أن تأتي الهجمات السيبرانية بنتائج عكسية على نفسها بسبب تأثيرها غير المباشر.[28]

هناك ثمانية معايير يشير إليها جوزيف ناي، واقترحتها اللجنة العالمية بشأن استقرار الفضاء السيبراني، ويُمكن النظر إلى مثل هذه المعايير بأنها نقاط مرجعية مشتركة في المناقشات السياسية الجارية، ويصنفها كالآتي:[29]

1) هو عدم التدخل في الأساس العام للإنترنت.

2) لا ينبغي للدول والقوى غير التابعة لدول بعينها أن تدعم عمليات سيبرانية تهدف إلى تعطيل البنية التحتية التكنولوجية الضرورية لإجراء الانتخابات أو الاستفتاءات العامة أو التصديقات الشعبية.

3) لا يحق للدول والقوى غير التابعة لدول بعينها المساس بالسلع والخدمات في مراحل التطوير أو الإنتاج إذا كان قيامها بذلك يضر على نحو كبير باستقرار الفضاء السيبراني.

4) لا ينبغي للدول والقوى غير التابعة لدول بعينها أن تستولي على الموارد العامة بغرض استخدامها في صورة «شبكات روبوتية» (روبوتات إلكترونية مبنية على أجهزة الآخرين، ولكنها تُدار من دون علمهم أو موافقتهم).

5) ينبغي أن تنشئ الدول أطر عمل تتسم بالشفافية من الناحية الإجرائية، لتقييم ما إذا كانت ستكشف للعامة عن ثغرات أو عيوب في تكنولوجيا أو نظم المعلومات، ومتى يجب الكشف عنها.

6) ينبغي لمطوري ومنتجي السلع والخدمات التي يعتمد عليها استقرار الفضاء السيبراني تأكيد الجوانب الأمنية، واتخاذ خطوات معقولة لضمان خلو منتجاتهم من نقاط الضعف المهمة وتقليل العيوب عند اكتشافها وتوخي الشفافية فيما يتعلق بعملية الإنتاج.

7) ينبغي للدول أن تسنّ تدابير مناسبة، ومن ذلك القوانين والضوابط التنظيمية، لضمان الصحة الإلكترونية العامة.

8) لا ينبغي للقوى غير التابعة لدول بعينها أن تشارك في عمليات سيبرانية هجومية، ويجب على الأطراف الحكومية منع مثل هذه الأنشطة أو التصدي لها عند حدوثها.

بناءً على ما تقدّم، يبدو أن المبادرات المعنية في العمل نحو الاستقرار السيبراني آخذة في التوسع، لكن لغاية اليوم لا يوجد توافق دولي على القواعد الواجبة التطبيق، ولاسيما على سلوك الدول في هذا المجال، فالقانون الدولي، كما أشرنا، لا يحيط بكل القضايا المتعلقة بالفضاء السيبراني،[30] إلا أن هناك اهتمامًا دوليًّا ملحوظًا في تزايد الاتفاقيات الثنائية بين الدول، مثل دول أوروبية والصين وكندا وروسيا، وبمبادرات تعددية، مثل مساعي مجموعة العشرين ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة آسيان ومنظمة الدول الأميركية الساعية إلى إرساء اتفاق دولي بهذا الشأن، ورغم أن القانون الدولي يقدم القواعد القانونية والإرشادات التي يهتدي بها في وضع السياسات وحث الخطى للمضي قدمًا نحو بدء مفاوضات دولية، فإنّ كل ذلك لا يزال في إطار النقاش الحذر ويخضع للموازنة بين المصالح القومية للدول، وحقّها في الدفاع عن نفسها وبين الآثار الإنسانية التي قد تتسبب بها.[31]

إن المسؤولية العالمية المشتركة في الفضاء السيبراني تتجلى في الحاجة إلى تعاون دولي وتحالفات للحفاظ على الأمن والاستقرار في هذا المجال.[32] فالتحديات السيبرانية الحديثة تتطلب من فواعل الفضاء السيبراني جميعًا التعاون والتنسيق لمواجهتها وتجاوزها، لكن ما يبدو واضحًا إلى الآن أن «السلام السيبراني» الذي يجب أن يُبنَى على مسؤولية الدولة وسيادتها،[33] يبدو أقرب ما يكون اليوم إلى معادلة «السلام السيبراني السلبي» الذي يركز على «الردع» لا القدرة على معالجة الأنشطة الهجومية العدائية في هذا الجانب.

ثانيًا: البعد السياسي في الفضاء السيبراني

تمثّل السياسة السيبرانية Cyber Politics التفاعل الديناميكي بين القوى والمصالح السياسية في المجال السيبراني. ومع تزايد الترابط من خلال الإنترنت والتقنيات الرقمية، تزايدت أهمية السياسة السيبرانية على نحو كبير؛ لتشمل مجموعة واسعة من الأنشطة السياسية، بدءًا من العمليات السيبرانية التي ترعاها الدولة إلى المفاوضات الدولية بشأن معايير الأمن السيبراني وحماية الحقوق الرقمية.

كما أصبحت ظاهرة الفضاء السيبراني خلال السنوات الأخيرة، إحدى أهم القضايا العامة العالمية «المسيّسة»، وغدت أبعد من مسألة فنية في السياسات الدولية.[34] إذ أشارت نازلي شكري إلى أنَّ مجال الفضاء السيبراني الذي يتميز بسرعة الانتشار والسيولة، والقائم على شبكات الإنترنت، ومئات الملايين من الأجهزة التي تربطها بالمؤسسات

والشركات التي تعتمد على هذه الشبكة، وارتباطها بها، والخبرات الناتجة منها- قد رسّخ كل ذلك لواقع إنساني جديد، يمثل تحدّيًا للنظرية المعاصرة في العلاقات الدولية، وكذلك على مستوى السياسات والممارسات الفعلية. تتمثل هذه التحديات في الوقت، وقدرة التكنولوجيا على الاختراق، والارتباط، والتشبيك. ومن ثم، ظهر ما يُعرّف بالسياسة السيبرانية.[35]

شهد المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة ظهور ثلاث مشكلات عامة عالمية كبرى، تتمثل في: الأزمة المالية، وتغير المناخ، وقضية تسييس الفضاء السيبراني Politicization of cyberspace، وباتت هذه الأخيرة أحد الموضوعات الرئيسة في أجندة السيناريوهات على مستوى العالم.[36]

يُحدِثُ الفضاء السيبراني تأثيرات في ديناميكيات السياسة الدولية وأنماطها الأوسع من خلال تمكين الجهات الفاعلة غير الدولية، وزيادة دور الفاعل المركزي وهو الدولة، إلى لاعب سياسي سيبراني على نحو متزايد.[37] وللتسييس السيبراني هنا معنيان، أحدهما يشير إلى العملية والآخر إلى النتيجة، فمن حيث تسييس القضايا الفنية، ثمة ثلاث مراحل من التطور يمكن الإشارة إليها، بدءًا من جعل القضايا التكنولوجية جزءًا لا يتجزأ من الأجندة الدولية، مرورًا بتوافق الدول في الآراء حول التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والشبكات الحاسوبية، وهذا رفع من مستوى التعاون الفني إلى ذروة التعاون السياسي، وانتهاءً بالتعامل مع التكنولوجيا بصفتها قضية سياسية؛ لأنها انعكاس رئيس للقوة التنافسية بين الفواعل الدولية.[38]

يؤثر الفضاء السيبراني في مختلف مجالات الحياة، ومنها المجال السياسي، إذ يسهم عبر أدواته المختلفة في إعادة رسم البعد السياسي المحلي والعالمي، ويعمل على إعادة تشكيل الوعي والإدراك السياسي للأفراد والمجتمعات والدول على نحو مغاير عما كانت عليه،[39] واتجهت الدول والحكومات والقطاع الخاص نحو تأسيس مؤسسات بحثية تهتم بدراسة الفضاء السيبراني وكيفية توظيفه بالشكل الذي يسهم في تحقيق مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية... إلخ.[40]

ومن المظاهر الأساسية لتسييس هذا الفضاء، أن مضمونه أصبح مفاوضات بين الدول، وأن المنظمات الدولية ذات الصلة به بدأت تهتم تدريجيًّا بالمشكلة السيبرانية؛ فعلى الرغم مما تطرحه التكنولوجيا السيبرانية من تحديات عالمية استثنائية، فإن المبادئ والقواعد الدولية التي تحكم مسار استخدامها لا تزال موضع تشكيك، وتتطور بإيقاع بطيء.[41]

حاليًّا، هناك مئات ملايين الأشخاص حول العالم لديهم إمكانية الوصول إلى أجهزة الحاسوب والإنترنت، ويتزايد عدد المستخدمين ومستوى التفاعل وعمقه في الفضاء السيبراني كل لحظة، وفي مثل هذه الظروف، يؤدي الفضاء السيبراني دورًا مهمًّا في توجيه الرأي العام، وخلق الأولويات والمطالب، والدبلوماسية العامة، والتجسس، والتخريب، والردع والصراع، وأي شيء يمثّل فعليًّا الفضاء السياسي الحقيقي.

هذا يقودنا إلى القول: إنّه على الرغم من الدعوات العالمية التي تشدّد على أن الأمن السيبراني في منزلة تحدّ تواجهه الدول التي يجب أن تضمن سلام الفضاء السيبراني وأمنه عن طريق الحوار والتعاون المشترك، فإنّ تسييس هذا الفضاء وأدلجته لن يساعدا في تعزيزه، بل سيلحقان ضررًا بالثقة المتبادلة بين البلدان، (ولنا مثال واضح على عدم الثقة المتبادلة بين بكين وواشنطن، ولاسيّما فيما يتعلق بسرقة -أو المساعدة على سرقة- الملكية الفكرية عبر الفضاء السيبراني للإنترنت من أجل تعزيز الصناعات المحلية).[42]

باتت دول عديدة في العالم تحاول أن تخلق لنفسها مساحة آمنة في الفضاء السيبراني؛ كي تحافظ على أمنها القومي من ناحية، ولدعم نفوذها السياسي عالميًّا وسياساتها الخارجية من ناحية أخرى. وإنّ الأمن السيبراني Cybersecurity -بالإضافة إلى قدرته على تغيير ضوابط ومحددات بنية النظام الدولي، وفرض إعادة صياغة أو هندسة لقواعد اللعبة في العلاقات الدولية- أصبح حاجة ملحّة للدول، وهذا الأمر دفعها لـ»شرعنته وقوننته» رسميًّا؛ لصد التهديدات وبناء القدرات في أمن نظم المعلومات، وتحسين بيئتها السيبرانية، وفرض سيادتها من خلال حجب شبكة الإنترنت والاتصالات ونظام المعلومات والرسائل الإلكترونية، أو إلغائها، أو مصادرتها أو تعطيلها.[43] كما أن تحول الفضاء السيبراني إلى مجال عالمي مفتوح خلق اتجاهًا مضادًّا من طرف دول أخرى؛ في محاولة لضبط حركة التفاعلات بين الداخل والخارج، واستعادة وظيفة الدولة وسيطرتها على سيادتها السيبرانية في الأمن والدفاع في ظل تصاعد دور الفواعل من غير الدول.

وبهذا أضحت السياسة السيبرانية اليوم مصطلحًا يُستخدَم على نطاق واسع من قبل الأكاديميين والباحثين المهتمين بتحليل اتساع نطاق تأثير الإنترنت في الأنشطة السياسية والعلاقات الدولية، وأصبح البحث في هذا الجانب يأخذ زخمًا أكاديميًّا لتطوير التخطيط الإستراتيجي والقيادة في ساحات الإنترنت والبيانات الضخمة، بالإضافة إلى النقاش الدائر حول تأثير التحديات السيبرانية في الحكومات والمنظمات والمجتمعات عمومًا.[44]

بناء على ذلك، فإن المظهر الأساسي لتسييس الفضاء السيبراني أصبح مضمونَ مفاوضاتٍ بين الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة التي بدأت تهتم تدريجيًّا بالمشكلة السيبرانية. لكن رغم ما تطرحه وتتيحه التكنولوجيا السيبرانية من فرص للتقدم والتطور وما تنطوي عليه من مخاطر وتحديات عالمية استثنائية، فإن المبادئ والقواعد الدولية التي تحكم مسار استخدامها لا تزال موضع تشكيك وتتطور بإيقاع بطيء؛ لذا فإن معالجة السياسة السيبرانية تكمن في إدارة ناجعة لمشهد حوكمة الفضاء السيبراني، وبذل جهد دولي شامل بمسؤولية مشتركة عبر جميع الفواعل واللاعبين فيه جميعًا.

وفي الختام، يظل موضوع الحدود السيبرانية أحد القضايا المركزية في السياسة الدولية المعاصرة؛ لما يحمله من أبعاد متشابكة تمسّ مفاهيم السيادة والأمن والتنمية. إذ فرضت الثورة الرقمية واقعًا جديدًا، تجاوز الحدود الجغرافية التقليدية، وخلق فضاءً افتراضيًّا يتطلب مقاربات أمنية وإستراتيجية مختلفة عما عرفته النظم السياسية سابقًا.

إنّ الفضاء السيبراني، بما يتضمنه من إمكانيات هائلة وتحديات عميقة، يدفع الدول إلى إعادة النظر في منظوماتها القانونية والأمنية، وإلى تطوير أدوات جديدة لحماية مصالحها الرقمية من جهة، وضمان حرية الأفراد وخصوصيتهم من جهة أخرى. ومع اتساع نطاق الهجمات السيبرانية، وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا في القطاعات الحيوية، تتعاظم الحاجة إلى بناء أُطر تشاركية وتوافقات دولية لضبط هذا المجال وضمان استقراره.

ومن هنا، فإن حماية البنى التحتية الرقمية، وتأمين البيانات، والتصدي للتهديدات العابرة للحدود، ليست مسؤوليات محلية فحسب، بل هي مسؤولية جماعية تستوجب التعاون بين الدول، والمنظمات الدولية، وشركات التكنولوجيا الكبرى. كما أن تطوير قواعد حوكمة عادلة وشفافة للفضاء السيبراني بات ضرورة ملحّة لضمان الأمن الرقمي العالمي، وتعزيز الثقة بين الفاعلين الدوليين، وتحقيق توازن حقيقي بين الأمن والحرية.

وعليه، فإن تحقيق الاستقرار في الفضاء السيبراني يشكّل ركيزة أساسية في الحفاظ على النظام الدولي، ويتطلب رؤى إستراتيجية طويلة الأمد، تستند إلى الفهم العميق للطبيعة المتغيرة لهذا الفضاء، وإلى بناء منظومات دفاعية واستباقية تُسهم في بناء بيئة رقمية آمنة ومستدامة تُعزّز من فرص التنمية والتقدم الإنساني في العقود المقبلة.

الهوامش والمراجع:

1. Rob Sobers, 166 Cybersecurity Statistics and Trends, 8/7/2022, https://www.varonis.com/blog/cybersecurity-statistics, Accessed: 23/11/2022 .
2. خالد وليد محمود، سيادة الأوطان بين الرقمية والجغرافية، صحيفة الدستور، 2021/11/20، https://bit.ly/3OxujMd، تاريخ الزيارة: 2022/11/22.
3. علاء الدين فرحات وعمروس عمّارة، الفضاء السيبراني وتآكل مفهوم السيادة الوطنية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 2، 2021، ص. 163.
4. شهاب أحمد العنبكي، أثر العولمة على سادة الدولة في القانون الدولي: دراسة تحليلية مقارنة، ط 1، المكتبة القانونية، بغداد، 2015، ص. 140.
5. كاميران حسن، الجهود الدولية في مواجهة الجرائم السيبرانية، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2021، ص. 119.
6. Milton Mueller, Sovereignty and Cyberspace: Institutions and Internet governance, 2016, https://bit.ly/2WTCNat, Accessed: 9/12/2022.
7. علاء الدين فرحات وعمروس عمّارة، مرجع سبق ذكره، ص. 163.
8. علاء جراد، الحدود السيبرانية، الإمارات اليوم، 2021/4/27، https://bit.ly/3uEwDrL، تاريخ الزيارة: 2022/12/8.
9. خالد وليد محمود، السيادة السيبرانية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الزيارة: 2022/12/12.
10. مجموعة بريكس تجمع خمس دول هي البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا.
11. كاميران حسن، مرجع سبق ذ كره، ص. 127.
12. أداة أساسية للحزب الشيوعي الصيني. وهو يتألف من سلسلة من التقنيات والقوانين التي تستخدمها الحكومة الصينية للرقابة والتحكم في المحتوى المتاح للمستخدمين في البلاد. من المعروف تاريخيًّا أن الصين إحدى أكثر الدول التي تخضع للرقابة الشديدة، إذ تنظم المحتوى على نسختها من الإنترنت، وهي جزء من عملية رقابة الإنترنت في الصين التي تهدف إلى الحجب المحليّ لعدد من مواقع الإنترنت الأجنبية، ومراقبة حركة البيانات من الإنترنت وإليه. تشمل آثار جدار الحماية العظيم: الحدّ من الوصول إلى مصادر المعلومات الأجنبية، وحجب أدوات الإنترنت الأجنبية (مثل: محرك بحث غوغل، أو فيسبوك)، وتطبيقات الهاتف الجوّال، والطلب من الشركات الأجنبية التكيّف مع التشريعات المحليّة ومنع مواطنيها من التعرض للأفكار والآراء التي تعدّها غير مقبولة. انظر: What Is the Great Firewall of China and How Does It Work, MUO, 1/11/2022, https://bit.ly/3Pg8dOQ, Accessed: 10/12/2022.
13. نائب إيراني: سننجز شبكة الإنترنت الوطنية بالتعاون مع الصين، العربية، 2020/9/1، https://bit.ly/3iHJGWC، تاريخ الزيارة: 2022/12/10.
14. خالد وليد محمود، السيادة السيبرانية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الزيارة: 2022/12/13.

15. Thomas C. Wingfield, The law of information conflict: national security law in cyberspace, 1st edition, Aegis Research Corporation, USA, 2000, p. 14.

16. Anubha Gupta, Can Cyber Sovereignty Rein in Cyber Anarchy, ORF, 15/11/2022, https://bit.ly/3va7o0T, Accessed" 4/12/2022.

17. Dmitry V. Krasikov1, Nadezhda N. Lipkina, Sovereignty in Cyberspace: A Scholarly and Practical Discussion, Atlantis Press,7 December 2020, https://bit.ly/3uVNhmU, Accessed: 4/12/2022.

18. Nazli Choukri, "Cyberpolitics in International Relations," in Joel Krieger (ed.), The Oxford Companion to Theoretical Economics, New York: Oxford University Press, 2012, p. 267.

19. https://2u.pw/yBfZR

20. Trisha Ray, The Quest for Cyber Sovereignty Is Dark and Full of Terrors, ORF, 25/5/2020, https://bit.ly/3uXfNEK, Accessed: 5/12/2022.

21. Zhou Hongren, Strategic Stability in Cyberspace, China Quarterly of International Strategic Studies Vol. 5, No. 1, 2019, p. 81.

22. جوزيف ناي، ثمانية معايير لضمان الاستقرار في الفضاء السيبراني، بروجيكت سانديكيت، 4/12/2019، https://bit.ly/3uV8s8s
تاريخ الزيارة: 2022/12/15.

23. عادل عبد الصادق، صراع السيادة السيبرانية بين التوجهات الروسية والأميركية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، 2022/5/24،
https://bit.ly/3ULZuFg،
تاريخ الزيارة: 2022/12/13.

24. Samuele Dominioni, "Cyber Stability Conference: Towards a More Secure Cyberspace - 2021 Conference Report", UNIDIR, Geneva, Switzerland, 19 May 2022, https://bit.ly/41CW3pq, Accessed: 10/12/2022.

25. Zhou Hongren, op. cit., p. 86.

26. Trey Herr and Drew Herrick, "Understanding Military Cyber Operation," in Richard Harrison and Trey Herr, eds., Cyber Insecurity, Maryland: Rowman & Littlefield, 2016, p. 216.

27. Zhou Hongren, op. cit., p. 87.

28. Ibid.

29. جوزيف ناي، ثمانية معايير لضمان الاستقرار في الفضاء السيبراني، مرجع سبق ذكره، تاريخ الزيارة: 2022/12/15.

30. Louise Doswald-Beck, “Some Thoughts on Computer Network Attack and the International Law of Armed Conflict”, International Law Studies, volume 76, 2002, p. 163.

31. أنديرا عراجي، مرجع سبق ذكره، ص. 39.

32. محمد سعادي، أثر التكنولوجيا المستحدثة على القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص. 200.

33. خالد وليد محمود، البحث عن السلام السيبراني المنشود، الجزيرة نت، 2023/6/17، https://cutt.us/3XJWH، تاريخ الزيارة: 2023/10/20.

34. Nazli Choucri, David D. Clark, Integrating Cyberspace and International Relations: The Co-Evolution Dilemma, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, 2018, p. 4 .

35. Ibid, p. 5.

36. Brandon Valeriano, Cyber Politics, Risk Group, 1 October 2021, https://bit.ly/3tLz0Mv, Accessed: 22/12/2022.

37. Benjamin R. Banta, International Cyberpolitics, International Studies, International Studies Association, 28/9/2020, https://bit.ly/48wXx6P, Accessed: 19/12/2022.

38. Giancarlo Elia Valori, Cyberspace and world politics, Modern Diplomacy, 13/8/2021, https://bit.ly/3PBQXnw, Accessed: 19/12/2022.

39. Milton Mueller, Networks and States: The Global Politics of Internet Governance, Cambridge: MIT Press, 2010, p. 248.

40. باسم علي خريسان، مرجع سبق ذكره، ص. 18.

41. Nazli Choucri, Cyberpolitics in International Relations. International Political Science Review 21 (3), 2000, p. 243.

42. Dmitri Alperovitch, The Case for Cyber-Realism: Geopolitical Problems Don’t Have Technical Solutions, Foreign Affairs, January/February 2022, https://bit.ly/3WmlyHz, Accessed: 18/12/2022.

43. خالد وليد محمود، الأمن السيبراني، جريدة الوطن، 2021/10/16، https://bit.ly/3V4zLrP، تاريخ الزيارة: 2022/12/18.

44. خالد وليد محمود، السياسة السيبرانية كقضية عالمية، الجزيرة نت، 2023/1/17، https://cutt.us/o0yTR، تاريخ الزيارة: 2022/12/18.

TURKISH FOREIGN POLICY YEARBOOK 2023

Editors:
Burhanettin Duran
Kemal İnat
Mustafa Caner

setavakfitr setav setavakfi
www.setav.org · kitap@setav.org (0212) 395 11 00

SETA

التحول في نظام التعليم التركي 2002-2024

Transformation in the Turkish Education System 2002–2024

Author: YUSUF ALPAYDIN and KÜRŞAT KÜLTÜR

تحرير: يوسف ألب آيدين، كورشاد كولتور

Publisher:SETA,2024

الناشر: مركز سيتا للدراسات، 2024

Reviewed by: Sümeyye Özdemir

مراجعة: سمية أوزدمير

Pages: 542

عدد الصفحات: 542

التحوّل في النظام التعليمي التركي عبر المسيرة التاريخية موضوع مهمّ جذب انتباه العديد من الخبراء وصناع القرار العاملين في مجال التعليم في السنوات الأخيرة. يقدّم كتاب: «التحول في النظام التعليمي التركي 2002–2024م» الذي نشرته مؤسسة سيتا تحليلاً شاملاً لهذا التحول، ويُعَدّ أحد أكثر الدراسات شمولاً في مجال التعليم في السنوات الأخيرة. يتناول الكتاب التغييرات والإصلاحات التي طرأت على النظام التعليمي التركي خلال حكومات حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 من منظور سياسي واقتصادي واجتماعي، ويلقي نظرة مفصلة على العملية من الناحيتين النوعية والكمية، ويقيّم تأثير هذه التحولات في الطلاب والمعلمين والنتائج التعليمية من خلال تغطية موضوعات مهمة، مثل تشكيل السياسات التعليمية، وتغييرات المناهج، ودمج التكنولوجيا وممارسات التعليم الشامل. وتهدف دراسات هذا الكتاب التي تُظهر الجوانب الناجحة في العملية التعليمية مع التركيز على الصعوبات والتحديات التي واجهتها بالتفصيل- إلى تحليل جهود تركيا في التكيف مع المعايير العالمية في التعليم، والإسهام في المناقشات حول سياسات التعليم المستقبلية.

أشرف على إعداد الكتاب كل من الخبيرين الأكاديميين يوسف ألب آيدين وكورشات كولتور، وأسهم فيه العديد من الخبراء في مجال العلوم التربوية، و28 مؤلّفًا من الأكاديميين من المؤسسات الرائدة في تركيا. يتكون هذا الكتاب الذي بلغ عدد صفحاته 550 صفحة من ثلاثة أقسام رئيسة، تتناول عملية تطوير نظام التعليم الديناميكي في تركيا في السنوات الـ22 الماضية.أكّدت مقدمة الكتاب أن نظام التعليم في تركيا شُكِّل من خلال فهم التحديث الموروث من الإمبراطورية العثمانية، وأن التعليم أدّى دورًا حاسمًا في التحوّل الاجتماعي خلال الفترة الجمهورية. وأن إصلاحات التعليم في

DOI: 10.36360/1560-014-002-011

السنوات الأولى للجمهورية ركزت على توسيع التعليم الأساسي. ولكن مع التغيرات السياسية بعد عام 1950، ظهرت اتجاهات مختلفة في سياسات التعليم. ويبدو أن عدم الاستقرار السياسي مع التقلبات الاقتصادية في الستينيات والثمانينيات من القرن العشرين، كان بمثابة وضع حال دون استمرارية التعليم، وخلق الحاجة إلى الإصلاح. وإذا كان تطبيق نظام التعليم الإلزامي مدة ثماني سنوات في عام 1997 والتعاون الدولي- من الخطوات المهمة التي اتُّخِذت استجابة لهذه الحاجة إلى الإصلاح، فإنّ من المؤكّد أن الإصلاحات الجذرية النظامية في التعليم مع حكومات حزب العدالة والتنمية بعد عام 2002 كانت بمثابة البداية الواضحة لعملية التحول.

يقدّم الكتاب في قسمه الأول الذي يحمل عنوان: «الخلفية والمؤشرات الأساسية»، رؤية وصفية شاملة لنظام التعليم والأيديولوجيات والدراسات في تركيا، بالإضافة إلى شرح كمّيّ لكيفية حدوث التطورات من خلال المؤشرات الأساسية. تبحث دراسة يوسف ألب آيدين وكورشاد كولتور بعنوان: «التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في سياسات التعليم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين» كيفية تأثر سياسات التعليم في تركيا ببعض الديناميكيات، مثل النمو الاقتصادي والتحضر والهجرة والتغيرات الاجتماعية منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وكان ثمة تركيز على زيادة الاستثمارات في التعليم، وتحسين معدلات الالتحاق بالمدارس ومؤهلات المعلمين، وتطوير نهج تعليمي أكثر شمولاً يعطي الأولوية للقيم الوطنية والأخلاقية. وتكشف الدراسة التي تحمل عنوان: «التوقعات من التعليم في الرسائل المكتوبة إلى وزارة التعليم الوطني حتى عام 2023»، التي كتبها لطفي تشاكير- بيانات نوعية مهمّة فيما يتعلق بسياسات التعليم، من خلال تحليل محتوى 28 رسالة مكتوبة إلى وزارة التعليم الوطني. ويتحدث كورتولوش أوزتورك في بحثه: «إزالة العوائق الأيديولوجية في التعليم وتنمية الحريات» عن بعض التطورات الإيجابية في التعليم من منظور اجتماعي وأيديولوجي، مثل إزالة الممارسات التقييدية في التعليم، والقضاء على انتهاكات الحقوق الفردية، وإثراء المناهج من حيث الدين واللغة والقيم، وتحسين حقوق الأقليات.

وتقدّم الدراسة التي أعدها رضا آك كايا بعنوان: «تحليل التطورات الكمية الأساسية» تحليلاً متعدد الأبعاد للبيانات الكمية في مجال التعليم على مدى فترة 22 عامًا. ويقّيم إسماعيل أصلان طاش ومحسن بولاط في دراستهما: «آخر 20 عامًا من التعليم في سياق نتائج البحوث المتابعة» التقدّم المحرَز في نظام التعليم في تركيا خلال السنوات العشرين الماضية، خاصةً بما يتماشى مع نتائج PISA وTIMSS، وربطا ذلك بعوامل، منها تطوير المهارات المعرفية للطلاب في الرياضيات والعلوم، وإصلاحات المناهج، وتدريب المعلمين والتكامل التكنولوجي.

وأمّا القسم الثاني من الكتاب: «البرامج والخدمات التعليمية»، فيدرس تحول المناهج الدراسية لوزارة التربية الوطنية من عام 2004 إلى عام 2024 وعمليات تطوير البرامج. ومن ذلك الدراسة التي تحمل عنوان: «مناهج وزارة التعليم من 2004 إلى 2024: الفلسفة التربوية وعمليات تطوير المناهج» التي كتبها أوزلام أكضو وبيضا كورت وخليل

إبراهيم طوبجو، وفيها إجراء مقارنة شاملة وفحص فيما يتعلق بالسمات البارزة للمناهج التي جرى تنفيذها في عامَي 2005 و2018 ونموذج التعليم في تركيا القرن، وهو موضوع جدول الأعمال في مجال التعليم في عام 2024. ومنها دراسة سميح تشايلاك وغيزام داك التي تناولت الإصلاحات التي أُجريت في نظام التعليم التركي بين عامَي 2002 و2024 في مجالات القياس والتقييم والانتقال بين المستويات، وناقشت الابتكارات في التعليم الإلزامي مدة 12 عامًا، وإزالة حاجز المعامل ونظام الامتحان المركزي.

وفي ملف لا يقل أهمية عمّا سبق تناول الباحث محمد عزت ألطين طاش في بحثه: «مدارس الأئمة والخطباء والتعليم الديني» الصعوبات التي واجهتها مدارس الأئمة والخطباء، التي كانت قضية مثيرة للجدل في تركيا سنوات عديدة، في العملية التاريخية والتحولات التي مرت بها من الناحية الكمية والنوعية. وتناول بحث جيهان كوكاباش بعنوان: «التعلم مدى الحياة في تركيا» الترتيبات التشريعية والتطورات المؤسسية والبيانات الإحصائية في مجال التعلم مدى الحياة في تركيا بعد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ثم ناقشت الصفحات التالية ملفات عديدة، مثل: «خدمات التوجيه والإرشاد النفسي»، و«خدمات وممارسات التعليم الخاص»، و«السياسات الشاملة وتعليم اللاجئين في سن المدرسة» من خلال تقييمها في الفترة 2002–2024.

أمّا القسم الأخير من الكتاب: «تنظيم وإدارة الموارد» فيناقش قضايا تنظيم الموارد وإدارتها في التعليم. تضمّن هذا القسم قضايا أخرى متنوعة، مثل: التغيرات الرقمية والثقافية، وممارسات الجودة، والإدارة الإستراتيجية، والشفافية والمساءلة... من ذلك بحث عرفان أيهان: «إعادة التنظيم في المنظمات المركزية والإقليمية والأجنبية» التابعة لوزارة التعليم الوطني في السنوات العشرين الماضية وتأثيرها في نظام التعليم، وبحث محمد أسعد دميرجي: «سياسات الموارد البشرية» الذي ناقش اللوائح المهمة وتأثيرها في تعيين المعلمين والتطوير المهني وعمليات اختيار المديرين في سياسات الموارد البشرية لوزارة التعليم الوطني منذ عام 2002، ودراسة إسماعيل إرول: «التمويل وإدارة الموارد» التي تناولت التحولات التي شهدها تمويل موارد التعليم وإدارتها في تركيا، وأشِير إلى التغيير في النسبة المخصصة للتعليم من الميزانية المركزية والتنوع في نفقات التعليم. وناقش الكتاب عناوين أخرى، منها: «ممارسات الجودة والتخطيط والإدارة الاستراتيجية»، و«ممارسات المشاركة والشفافية والمساءلة»، و«الممارسات والمشروعات المبتكرة في النظام التعليمي التركي: تقييم لمدة 20 عامًا».

يتناول كتاب التحول في النظام التعليمي التركي 2002–2024 التحول الذي شهده النظام التعليمي التركي على مدى 22 عامًا من منظور واسع مع خلفية تاريخية وتقييمات كمية ونوعية، ويسهم في الأدبيات بوصفه مصدرًا أصليًّا وغنيًّا بتقييمه الشامل للموضوع.

إن هذا الكتاب يقدم تقييمًا أكاديميًّا شاملاً لنظام التعليم في تركيا، ويشكّل مصدرًا مرجعيًّا مهمًّا لصناع السياسات والمعلمين والباحثين. يُعَدّ هذا العمل دليلاً مرجعيًّا لأي باحث يريد تشكيل مستقبل

التعليم، كما أنه مورد مهم لأولئك الذين يريدون فهم التحول في التعليم، واتخاذ خطوات نحو المستقبل. إن الجودة والتميز في التعليم رحلة لا نهاية لها، ولا شك أن تركيا أمامها طريق طويل. وهناك عدد من القضايا بين أيدي المسؤولين عن التعليم تحتاج إلى تحسين. وكما هو الحال في أنحاء العالم كافة، سيظل المجتمع يطالب بتحسين التعليم في تركيا.

ومع ذلك، يمكن القول: إن الجهود والاستثمارات في البنية التحتية والإصلاحات الهيكلية التي بُذِلت خلال حكومات حزب العدالة والتنمية بدأت تؤتي ثمارها. ومن المؤشرات المهمة على ذلك حصول الطلبة الأتراك على أعلى مرتبة بين الطلبة الأوروبيين في مجالات الرياضيات والعلوم في أحدث امتحانات TIMMS. ويُتوقَّع حصول قفزات كبيرة في نتائج امتحانات PISA في الفترات المقبلة.

أخبار العالم
من منظور تركي

اقرأ «ديلي صباح»
لتبقى على اطلاع على ما
يجري في تركيا
والعالم من تطورات

TURKUVAZ
MEDIA GROUP

DAILY SABAH

www.dailysabah.com
www.dailysabah.com/arabic

الكلمة لكم

لن نتخل عن نقل الحقيقة، الحقيقة فقط،
بأمانة وبصوتكم. أينما كنتم في العالم،
هذا الميكروفون ملكٌ لكم

TURKUVAZ
MEDYA GRUBU

SABAH